همزة بمعنى الواو — همزة التعدية — همزة الحكاية — همزة السلب — همزة النداء للحاضر

نحو قوله تعالى اذا الرسل اقتت اصلوقتت — نحو اخرج — نحو قيل اخرج — نحو قسط اقسط — نحو اعبد الله



همزة علامة الفاعل للعيوب والالوان — الباء — باء التبعيض — باء الآلة والاستعانة — باء السببية

نحو اعور واحول — نحو ابيض واسود واحمر — نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم اى بعض رؤسكم — نحو كتبت بالقلم وضربت بالسيف — نحو جزيناهم بما كانوا يظلمون اى بسبب ظلمهم

الباء — باء بمعنى من — باء بمعنى في — باء بمعنى على — باء بمعنى عند — باء بمعنى التعجب — التاء

نحو قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اى يشرب منها — نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اى في الاطلال — نحو قول الشاعر ركبن على بالسبول الثعلبان امره وقولت من بال على الثعالب — نحو قوله تعالى فلما حسوه بعذابنا اى من العذاب — نحو اجبن بزيد

تاء الزائدة — تاء الشاكلة — تاء القسم — تاء الخطاب في الماضي — تاء المبالغة — تاء الحكاية في الماضي

وهو تاء التأنيث الداخلة على الفعل وهو ضربت — نحو تالله لقد علمتم — نحو ضربت — نحو علامة وتامة — نحو ضربت

تاء تجعل المتعدي لازما — تاء الكثرة — تاء الصفة

نحو فرق فتفرق وطهر فتطهر — نحو ضحكة وهزأة — نحو سخرة ولعنة وفرقة وصفرة

تاء بمعنى الاضافة — تاء علامة الضمير في الماضي المذكر والغيبة للمؤنث — تاء الضمير في الماضي المذكر والغيبة للمؤنث

نحو بنت واخت — نحو ضربت انت يا رجل وضربت انت يا امرأة

اعلم ان الموضوع له في الصفة هو المبدأ باعتبار اتصافها بمعنى معين وفاية باخذ لوحظ معها خصوصية اصلا من معنى معين

تابع لها على ان ملاك الامر تلك الخصوصية فاي ذات يتوهم ذلك يصح اطلاق الصفة عليها كما في الافعال ولذلك تعمل عملها كاسم الفاعل والمفعول

اصلاح الصفحة الاخيرة

العين الاول ٦
احوال الاسناد ٩
احوال المسند اليه ٢٠
احوال المسند ٤٦
احوال متعلقات الفعل ٦٨
القصر ٧٠
الانشاء ٧٦
الفصل والوصل ٨٥
الايجاز والاطناب والمساواة ٩٧
العين الثاني ٩٩
التشبيه ١٠٥
الحقيقة والمجاز ١١١
الكناية ١٣٤
العين الثالث ١٣٧




وقد ولد السيد الشريف السابع والعشرين بعد المائة والف بجاجرم ونشأ باسترآباد في سنة اربع وسبعمائة وتوفي ببلدة شيراز في سادس ربيع الثاني سنة ست عشرة وثمانمائة وصنف شرح المفتاح ببلدة سمرقند في سنة اربع وثمانمائة

تم

نعم العون على الضعف
من الله عز وجل
العبد محمد نظيف
عفى عنه

علم بيانه

مطول سيدى

وقع الرؤیا فی یوم الاحد ... ربیع الاول فی سنه ...

مطول سید

معمای حسین

آفتاب افزای سر پنجه که دور ایدوب یتور
کیم کور بدر کیجه اولدوغین کشی تابان ایکن

آفتاب سپهر حسین صاحب اولدی
وسپهر سعادت و اقبال و دولت
واولاد و احفاد و اعقاب و ذریت
آفتاب افروز زینت حسین اولدی

حاشیه سید روح الله روحه علی مطول
صاحبه و مالکه خلیل ابراهیم
القوملوی عفی عنه

هذا سيد على المطول

عم بيانه

الحمد لله الذي خالق البرايا وماحي الخطايا وجالب العطايا والصلوة على نبيه المجتبى وصفيه المصطفى المرسل بالهدى محمد القرشي الابطحي وعلى آله واصحابه عليه وعليهم السلام الى يوم النشور والتمام وما الله توفيقي ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال وهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس
دون الاستغراق لما اخره اقول يريد ان اختصاص جنس الحمد بالله
يستلزم اختصاص جميع المحامد به على ذلك التقدير اذ لو ثبت فرد من الحمد
لغيره لكان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به والمقدر خلافه
فصاحب الكشاف حيث صرح باختصاص جنس الحمد بالله تعالى حكم باختصاص
المحامد كلها به فكيف يتصور منه ان يمنع الاستغراق بناء على ان
افعال العباد ليست بمخلوقة لله تعالى عندهم فلا يكون جميع المحامد راجعا
اليه فان قلت جعل المحامد باسرها مختصة به تعالى ينافي مذهب الفاعل
المشهور من الاعتزال فكيف يذهب اليه مع تصلبه في مذهبه قلت
هو لا يمنع ان تمكين العباد واقدارهم على افعالهم الحسنة التي يستحق بها
الحمد من الله تعالى فمن هذا الوجه يمكنه جعل ذلك الحمد راجعا اليه ايضا
يرشد الى هذا المعنى انه قال في سورة التغابن قدم الظرفان ليدل
بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم قال واما حمد غيره
فاعتداد بان نعمة الله جرت على يده فان قلت اختار الجنس وجعله
في المقام الخطابة محمولا على الكامل من افراده رعاية لمذهبه فان
اختصاص الجنس بهذا الوجه لا يكون مستلزما لاختصاص جميع الافراد
قلت يمكن اختيار الاستغراق ايضا بناء على تنزيل ما عدا محامده
منزلة العدم اذ لا يعتد بمحامد غيره بالقياس الى محامده فلا فرق
بين اختصاص الجنس والاستغراق في انهما ينافيان بحسب الظاهر
قاعدة خلق الاعمال على طريقتهم وانهما يحتملان تأويلا يندفع به ذلك



تلك المنافاة فلا ترجيح لاختيار احدهما دون الآخر من هذا الوجه
وههنا بحث وهو ان محصول ما ذكره الشارح من توجيه كلام صاحب
الكشاف وتزييفه وارتضائه ان صاحب الكشاف منع كون الحمد محمولا في
هذا المقام على الاستغراق وجعله محمولا على الجنس فقط فنقول منعه
ذلك اما ان يفهم من قوله والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم
منهم فلنا بل انه يقول معنى هذا العبارة ان كثيرا من الناس يتوهم ان
الاستغراق هو معنى تعريف الحمد بدليل قوله فان قلت ما معنى التعريف
فيه وقوله ومعناه الاشارة الى الجنس فالمستفاد من هذه العبارة ان
الاستغراق ليس معنى التعريف الذي في الحمد وذلك لا ينافي استغراقه
جميع المحامد بمعونة المقام كما هو مذهبه في جميع الجموع المعرفة باللام الجنسية
يفصح من ذلك تصريحاته به في مواضع عديدة واما ان يفهم من قوله فيما
سبق حيث قال بعد الدلالة على اختصاص الحمد به فيتجه ان يقال هذا
الاختصاص حاصل على تقدير الجنس والاستغراق فلا دلالة فيه على
تعيين احدهما ونفي الآخر واما ان يفهم من قوله فيما سلف وهو تعريف
الجنس فان الحمد اذا استغرق افراده لم يكن تعريفه تعريف الجنس فقد
يقال عليه ان اللام لتعريف مدخولها قطعا فاذا دخلت على ما يدل
على الجنس لم يكن هناك الا تعريف الجنس لكن يقصد اليه من حيث هو هو
ويقصد اليه من حيث انه في ضمن جميع افراده بمعونة القرائن وعلى التقديرين
يكون التعريف للجنس فليس في ذلك منع الاستغراق ايضا فالذي يدل
على ان العلامة جعل الحمد محمولا على الجنس دون الاستغراق انه صرح بأن
في قوله هو تعريف الجنس وقوله يعني اجناس الافعال ولم يتعرض لانضمام الاستغراق

معه اصلا فدل ذلك على انه اقتضى في معنى الحد على الجنس من حيث هو معلوم
ويؤيده انه لم ينقل عنه بعد الدلالة على اختصاص المحامد بصيغة الجمع والسبب
في اختيار الجنس ان دلالته اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه وتعالى
لا يحتاج فيها بالاستغراق بالتمام مع ان اختصاص الجنس يقوم متام
اختصاص جميع الافراد ويؤدي مؤداه فلا حاجة هنا في تأدية ما هو المقصود
اعني انتفاء المحامد من غيره تعالى وثبوتها له الى ان يزاد على الجنس معنى زائد
يستغني عنه في الاحوال فان قلت اذا استغنى بالاختصاص واختصاص
افراد الحمد مفرحا به واذا اكتفى بدلالة جوهر الكلام يكون من هو ما ضمنيا والاول
اولى فلم اختار الثاني قلت الاختصاصان متلازمان فان كان المقصود
اختصاص فالامر ظاهر وان كان اختصاص الافراد فقد جعل اختصاص
الجنس دليلا عليه وسلوك طريقة البرهان من فن البلاغة هذا واما قول
الشارح فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر لان الفهم اشيع في الاستعمال
لاسيما المصادر وعند خفاء قرينة الاستغراق فيرد عليه ان المتبادر الى الفهم
من اسم الجنس المعرف باللام في المقامات الخطابية والشايع في استعماله هنالك
انما هو الاستغراق سواء كان مصدرا او غيره والمقام الخطابي المقتضي للمبالغة
اول دليل واعدل شاهد على الاستغراق واي معنى في مقام يكون اولى
بالاستغراق من الحمد في مقام تخصيصه بالله فقرينة الاستغراق على عكس
واما قوله او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على
مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق فان اراد به انه لا يكون ثمة استغراق
بمدلول اللام او مدلول لفظ الاسم فلا طائل في صحة هذا المعنى لكنه
لا يتجه به وحده اختيار جعل الحمد في هذا المقام للجنس دون الاستغراق وان

وان اراد به انه لا استغراق هنالك اصلا فظاهر انه غير لازم مما ذكر كيف ولو
استحاله وبطلانه اظهر من ان يخفى قال ونعم الوكيل عطف على جملة
هو حسبي الخ اقول استصعب الشارح هذا العطف والامر بين لانا
نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة هو حسبي لكنا نقدر في المعطوف
مبتدا بقرينة ذكر سابقا اي ونعم الوكيل هو ومعنا ما على ما هو المشهور
وسيأتي ان الحق وهو مقبول في شانه نعم الوكيل جملة اسمية خبرية
متعلق خبرها جملة فعلية انشائية ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية
الخبرية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة لا اعتبار
تضمين معنى يحسبني ويكفيني فان الجمل التي لا محل لها من الاعراب واقعة
موقع المفردات ويجعل عطفها على المفردات وعكسه ويحسبني اذا روعي في
التفنن نكتة كما في قوله ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن
مريم وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويكلم الناس في المهد وكهلا
من المقربين ويعلم احوال من طلع كما صرح به في الكشاف قد عطف بعضها
على بعض وعدل في التكلم الى صيغة الفعل تنبيها على التجدد وفيها عدل الى
الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه واما قوله لكنه في المعطوف
من عطف الانشاء على الاخبار فمحله ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من
الاعراب نص عليه العلامة في سورة النور ومثله بقولك قال زيد
قعدوا للصلوة وصل في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جواز قوله
وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بالجملة المحكية
بعد القول اذ لا يشكل من به مسكة في حسن قولك زيد ابن عالم وعمرو
عالم المتقدمين الله احد خمائه والا شاء

هو حسبي الخ اقول استصعب الشارح هذا العطف والامر بين لانا
نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة هو حسبي لكنا نقدر في المعطوف
مبتدا بقرينة ذكر سابقا اي ونعم الوكيل هو ومعنا ما على ما هو المشهور
وسيأتي ان الحق وهو مقبول في شانه نعم الوكيل جملة اسمية خبرية
متعلق خبرها جملة فعلية انشائية ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية
الخبرية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة لا اعتبار
تضمين معنى يحسبني ويكفيني فان الجمل التي لا محل لها من الاعراب واقعة
موقع المفردات ويجعل عطفها على المفردات وعكسه ويحسبني اذا روعي في
التفنن نكتة كما في قوله ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن
مريم وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويكلم الناس في المهد وكهلا
من المقربين ويعلم احوال من طلع كما صرح به في الكشاف قد عطف بعضها
على بعض وعدل في التكلم الى صيغة الفعل تنبيها على التجدد وفيها عدل الى
الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه واما قوله لكنه في المعطوف
من عطف الانشاء على الاخبار فمحله ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من
الاعراب نص عليه العلامة في سورة النور ومثله بقولك قال زيد
قعدوا للصلوة وصل في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جواز قوله
وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بالجملة المحكية
بعد القول اذ لا يشكل من به مسكة في حسن قولك زيد ابن عالم وعمرو
عالم

افصح عرب وابن بجيل وما اجوده وسيرد عليك في باب الفصل والوصل
توهم الشارح ان اختلاف الجمل اخبارا وانشاء يوجب كمال الانقطاع
بينهما وان كانت محكية بعد القول وستتكلم عليه مناك ان شاء الله
بما ينبغي لهذا المقام شرحا قال وتقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه
مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لما يذكر من
كلامه اه اقول اثبت في هذا الكتاب مقدمة العلم وفسرها بما هو
المشهور في الكتب ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل عليه
في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم والذي حملنا على ذلك انا
كما شهد به عبارته وقع في اوايل الكتب من قدمائهم مقدمة في تعريف
العلم وغايته وموضوعه فانه لو لم يثبت الا مقدمة العلم لزم كون الشيء
ظرفا لنفسه فان سمع الامور التي بمقدمة العلم واذا جعل مقدمة العلم
ظرفا لمقدمة الكتاب يندفع الاشكال وحق ان يستغني بذلك عن
بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر المصنف في سمع المقدمة
من بيان الفصاحة والبلاغة وما يتصل به مع ان السكاكي اورد ما
آخر على المعاني والبيان واذا حمل سمع المقدمة على مقدمة الكتاب
بالمعنى الذي فسرنا الشارح فيه لم يحتج الى بيان التوقف فظهر صحة
التقديم والتاخير واعلم ان الشارح ذكر في شرحه للرسالة الشمسية
ان مقدمة ما يذكر فيه قبل الشروع في المقاصد لارتباط به وهي
ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى الميزان ثم قال واما
يذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع
في العلم فقط لامكان الشروع بدون سمع الامور وما ذكر من



من البصيرة فليس امرا مضبوطا يقتضي الاقتصار على ما ذكروه هذا
كلامه ونظرك منه ان ما جعله في هذا الكتاب مقدمة العلم
من الحد والموضوع والغاية جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب
بالتفسير الذي ذكرناه ونفى توقف الشروع في العلم على هذه
الامور فيه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فقط ويحتاج في توجيه
قوله المقدمة في حد العلم وغايته وموضوعه الى تكلف لان هذه
الامور عين مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور كما احتاج الله من اثبت
مقدمة العلم فقط على ما بيناه وان شئت زيادة توضيح لهذا المقال فاستمع
ما يتلى عليك من المقال فنقول ان اسماء العلوم المدونة كالنحو
والصرف والمعاني وغيرها قد يطلق على معلومات مخصوصة وقد
يطلق على ادراكاتها كما ينبئ عنه مواضع استعمالاتها ثم ان طال علم منها
بالمعنى الاول عبارة عن معان مخصوصة تصديقية وتصورية والشروع
في تحصيل تلك المعاني وادراكها على بصيرة يتوقف كما هو المشهور على
ادراك معان اخر تصورية وتصديقية فاذا اريد ان يعبر بالالفاظ
عن المعاني الاول والثانية تعليما وتفهيما وجب ان يقدم الالفاظ
الدالة على المعاني الثانية الموقوف عليها على الالفاظ الدالة على المعاني
الاول المقصودة ليفهم الموقوف عليها اولا ويشرع في ادراك المقاصد
ثانيا ولذا اذا اريد الدلالة عليها بالنقوش الدالة على المعاني
بتوسط العبارات اعني الكتابة كان تقديم ما يراد الموقوف عليها
واجبا واذا تمهد هذا فنقول الكتاب المولف للمفتاح وما يذكر
فيه من المقدمة والاقسام اما ان يكون عبارة عن الالفاظ المعينة

الدالة على تلك المعاني المخصوصة وهذا هو الظاهر واما عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ واما عن المعاني المخصوصة من حيث انها مدلولات لتلك العبارات والنقوش واما عن المركبات عن الثلثة او الاثنين منها فان كان عبارة عن الالفاظ او عن النقوش او عن المركب منهما فلا اشكال في قول السكاكي القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان اذ معناه ان هذه الالفاظ او النقوش او مجموعهما في بيان تلك المفهومات المخصوصة ولا في قولهم المقدمة في بيان حد العلم و الغرض منه وموضوعه لان معناه على قياس ما ذكر كون العبارات في بيان المعاني المذكورة وهكذا قولهم الكتاب الفلاني في علم كذا وابوابه وفصوله في كذا وكذا فمقدمة الكتاب التي هي جزء منه عبارة عن الالفاظ المعينة واما استحقت تلك الالفاظ التقدم والتسمية بالمقدمة من حيث انها في بيان ما هو مقدمة للعلم واطلاق المقدمة على هذه الالفاظ لا يحتاج الى اصطلاح وان كان عبارة عن المعاني من حيث انها مدلولة لتلك الالفاظ او النقوش فقد يتوجه قولهم مقدمة في كذا بان مفهوم المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم على بصيرة و هذا مفهوم كلي منحصر فيما ذكر من الامور الثلثة او الاربعة او اضم اليها مباحث الالفاظ فكانه قيل هذا الطلي في هذه الجزئية وكذا مفهوم القسم الثالث كلي منحصر في علمي المعاني والبيان وهكذا الحال في نظاير هما ولا خفاء في كونه تكلفا وقد يتوجه ايضا بان مقدمة العلم هي تصور العلم برسمه والتصديق بموضوعه وغايته من حيث انها موضوع وغاية له وليس المذكور في المقدمة هذه الادراكات بل معان يتوصل بها اليها



اليها وكانه قيل هذه المعاني في تحصيل تلك الادراكات وكذا العلمان عبارتان في التحقيق عن التصديق بمسائلهما مستندا الى ادلتها وليس المذكور في القسم الثالث نفس التصديق بها بل ما يحصل ذلك التصديق بتلك المسائل وقد يتوجه نظاير قوله القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان بان مجموع القسم الثالث بعض من هذين لعدم انحصار مسائلهما فيما ذكر في القسم الثالث فكانه قيل هذا الجزء في هذا الطلب وان كان عبارة عما يتركب من المعاني وغيرها فالجواب هو الثاني مستنبط الاول بالطريق وكذا الاخير المختص بما عدا المقدمة والمقصود من ذكر هذه الاقسام وان كان بعضها بعيدا عن الاوهام ان يحيط علما بجوانب الكلام وتثبيت فيما عسى ان يزل الاقدام وقد بقي ههنا ابحاث الاول ان المختار على ما اشرت اليه هو ان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات وهي مظروفة للمعاني وقد اشتهر فيما بينهم ان الالفاظ قوالب المعاني فيلزم ان يكون كل منهما ظرفا للآخر ومظروفا له لكن لا محذور فيه لان ظرف الالفاظ هو بيان المعاني بناء على ان الالفاظ مسوقة لذلك البيان الذي قد يحصل بغيرها فكان البيان محيطا بالالفاظ وظرف المعاني هو الالفاظ بناء على ان المعاني تؤخذ من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ وتنتقص بنقصانها فكان الالفاظ قوالب تصب فيها المعاني بقدرها الثاني انهم صدروا الكتب الميزان بذكر حده وبيان غايته وعنونوه بالمقدمة فذهب بعضهم الى ان مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في العلم وآخرون الى ما يتوقف الشروع على هذه الامور بل على تصور العلم بوجه ما والتصديق بان له فائدة مطلوبة للشارع

زادوا قيد البصيرة وحصروا تارة ما يتوقف عليه الشروع على بصيرة في الامور الثلثة وتارة زادوا عليها رابعا وهو المقصود توجيه ما صدروا الكتب لا حصر المقدمة فيها بالبرهان فلا يرد عليهم ان البصيرة ليست امرا مضبوطا يقتضي الانحصار على ما ذكروه بل ان وجدت خامسا للاربعة مشاركا اياها في افادة البصيرة امكنك ان تضمه اليها وتجعله منها فانهم لم يمنعوا من ذلك ولم يدعوا حصرا عقليا ثم ان الارتباط الذي اعتبره الشارح في المقدمة ليس امرا مضبوطا يقتضي الانحصار في عدد معين بل هو على انحاء مختلفة فيختلف بحسبها المقدمات كما يشير اليه وهي ههنا امور ثلثة على ان بالارتباط بالمقاصد والنفع فيها انما يحسن تقديمه عليها اذا توقف الشروع فيها عليه او افاد بصيرة في الشروع لا مجرد الارتباط والنفع لانه لا يقتضي الا مجرد كونه مذكورا في المقاصد دون تقديمه عليها فالصواب ان لا يتجاوز عن البصيرة واما ما ذكره بعض الافاضل من ان الاولى ان يفسر مقدمة العلم بما يستعان به في الشروع وارجع اليها لان الاستعانة في الشروع انما يكون على احد الوجهين

الثالث ان الفصاحة والبلاغة لما كانتا غاية لعلمي المعاني والبيان ولهذا تقدم بحسب الذهن وتعقلهما يوجب زيادة بصيرة في الشروع فصلهما المصنف في المقدمة واما السكاكي فانما اخرهما نظرا الى انها الغاية وان الشروع لا يتوقف على معرفتها مفصلة بل يكفيه الاجمال المستفاد من كلامه **قال** لوصف المفرد والكلام الى اخره **اقول** المراد بالكلام هو المركب مطلقا مجازا من باب اطلاق الخاص على العام ومقابلته بالمفرد وقيد لذلك بناء على ان المتبادر من المفرد عند الاطلاق ما يقابل



يقابل المركب دون ما يقابل المثنى والمجموع او ما يقابل الجملة والقول بان الكلام محمول على حقيقته وان المفرد يتناول سائر المركبات التي ليست بكلام باطل لان تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة هي ابيات او انصاف ابيات فربما يوجد فيها تنافر الكلمات بل ضعف التاليف والتعقيد فيحتاج اليها في تفسير فصاحة المفرد الى قيود اخر فيختل بدونها

**قال** وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها الخ **اقول** وجه التسامح على ما نقل عنه بان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة او ادعاء كونها نفس الخلوص قال وتحقيق الكلام ان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك مثلا لا يستلزم تصادق ماخذها كالنطق والضحك الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للاخر كالتحرك والماشي فانه يصح المشي حركة مخصوصة وما نحن بصدده ليس كذلك لما ذكرنا وفيه **بحث** اما اولا فلان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير الفصاحة بالخلوص لامتناع تعريف الشيء بالمباين المحمول عليه كما هو المشهور في السنة القوم ودعوى الادعاء وقصد المبالغة مما لا يلتفت اليه في التعريفات واما ثانيا فلان كون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لا يستلزم ان لا يكون الخلوص محمولا عليها لجواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد على ان كون الفصاحة صفة وجودية ممنوع بل كونها عندهم عبارة عن الخلوص المذكور انسب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصح اللبن اذا اخذ رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي وافصح

معنا ٢ المصدري وان يتكلف للشارح انه اشار لهذا الوجه وان
قوله الكاينة ابراز للمعنى الذى تضمنه الفصاحة وجاز اعمالها بسببه
لانها تؤثر لعامل الظرف مخالفا للمشهور قال اراد بطلب الذواق
طيب النفس الخ اقول قيل الصواب ان الشاعر يقتدر لا العشيقة
التشمر للسفر ليتوصل به الى اسباب معاشها في الحضر اذ بالاموال
تحصل الذواق وتتمتع بالوصال ولا مثل هذا المعنى اشار المتنبي حيث
قال لعل الله يجعلهم رحيلا يعين على الاقامة في ذرا كافور والاطلاع على
ما قصده الشاعر يتوقف على انكشاف جلية حاله في انشائه فان كان
متعلقا بالارتحال بقرينة حال او مقال فالمعنى ما افاده هذا القايل و
الا فان كان الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقايق فالانسب ما
قاله الانجاز وان كان من الظرفاء المتنطعين فهي للنوادر والغرايب
فالمشهور قال والاتطل احد الحصرين او كلاهما اقول بطلانهما
على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من
وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاعم
واما قوله وفيه نظر فوجهه ان الحصر في الاعم من وجه او مطلقا لا يوجب
تناوله جميع الافراد حتى يلزم بطلان الحصرين او الحصر في الاخص قيل
وايضا على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساواة في الصدق بين
المقتضى والاعتبار المناسب والمط هو الاتحاد في المفهوم وانت تعلم
ان تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ما تقدم وجعله
نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وان مثل هذا التركيب ليس صريحا
في الاتحاد منهوما قال بل نريد ان له حالة بسيطة اجمالية الخ اقول

اذ المنطق لسانه وخلصت لغته من اللكنة فان قلت انما جعل
الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لانها بناء على ما ذكر من ان
الفصاحة عندهم تقال على كون اللفظ جاريا على القوانين الخ ولا شك
انه مفهوم وجودي وان الخلوص خارج غير محمول عليه قلت ربما يقع
كون الفصاحة حقيقة عندهم في الجريان على قوانين كلامهم وكثرة الاستعمال
على السنتهم فان السكاكي جعل ذلك من علامات الفصاحة الراجعة الى
اللفظ قال المصنف ثم علامات كون الكلمة فصيحة ان يكون استعمال
العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا او اكثر من استعمالهم مرادفها قال
فالفصاحة الكاينة في المفرد لا تخرج اقول اشار لان الظرف اعني
في المفرد صفة للفصاحة وقدر عاملها اسما معرفا لذلك وان كان المشهور
تقدير فعلا او اسما منكرا وقد اصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى
اذ لا يجوز ان يكون ظرفا لغوا متعلقا للفصاحة لكونها بمعنى
المصدر كما لا يخفى ولا يحسن جعله حالا لابناء على جواز انتصابها من المبتدا
او على تاويل تقرر لان المقصود تعريف فصاحة المفرد لا الفصاحة حال
كونها في المفرد وان كان المآل واحدا او قس على هذا المثال من التراكيب
ورفع فهم جزء المعنى وان احوجتك لان زيادة تقرير في الالفاظ وقد
ذكر بعض الادباء ان نحو القصة والبناء والحديث والخبر يجوز اعمالها
في الظروف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري لقوله وسل اتيكل
نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وسل اتيكل ضيف ابرهيم اذ دخلوا عليه
والشك في جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وعلى هذا
يمكن ان يجعل قوله في المفرد ظرفا لغوا للفصاحة وان لم يرد بها معناها

لا يخفى ان الملكة المذكورة حاصلة للنحوي حال غفلته عن النحو ومسائله
بالمرة ثم اذا توجه اليها على الاجمال يحصل له حالة اخرى متميزة عن الحالة
الاولى بالوجدان ثم اذا فصلها يحصل له حالة ثالثة والمشهور في كتب القوم
ان تلك الملكة بنفسها عقلا بالفعل والحالة الثانية تسمى علما اجماليا وتلوحالة
بسيطة هي مبدأ التفاصيل المعلومات والحالة الثالثة تسمى تفصيليا وطلما
يدل على ان الحالة البسيطة هي الملكة المذكورة وبهذا وان صح الان المقصود
من الحالة البسيطة في عبارته غير المقصود منها في عبارات القوم **قال**
ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد الخ **اقول** اذا اريد
بالعلم الملكة او نفس القواعد لم يحتج الى تقدير متعلق العلم لكن ان اريد
به الادراك فلا بد من تقدير اي علم بقواعد او اصول والتفصيل ان
المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم
وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء هو الملكة
وقد اطلق لفظ العلم على كل منهما اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجازا
مشهورا وقد اختار الشارح حمله على احد هذين المعنيين وحمله على
الادراك جايز ايضا **قال** فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة الخ
**اقول** اورد عليه ان ذلك المتكلم ان لم يعتبر ببلاغته فليس لتراكيبه
خواص اذ لا اعتداد بها وان اعتبرت عاد المحذور وفيه بحث لان
هذا المورد ان سلم قوله يعني توفية خواص التراكيب حقها ان يورد على المتكلم
كل كلام موافقا لمقتضى الحال فيراد ما سقط عنه لان اذا قلت البلاغة
بلوغ المتكلم في تادية المعاني حد الخ اختصاص بان يورد كل كلام له موافقا
لمقتضى الحال لم يتجه ان يقال انا لم نعتبر ببلاغة هذا المتكلم ولا عبرة بخواص



فلت قال الحواشي لا انه اذا اريد تراكيب احدهم
لا يلزم دور ولا ابهام كما يلزم احدهما اذا اريد تراكيب
البلغاء فانك علمت انه لا يلزم من الضمان اذا اريد بها
تراكيب المتكلم التي هي تراكيبهم بالنوع لا اشخاصها فليتدبر
معنى الاعتراض ان تقول سلك التراكيب تراكيب
البلغاء بالنوع فلا اندفع الدور وعلى معناه ان

والحاصل ان بلاغته
معتبرة لكن ليس شيء من
تعريف البلاغة يحوج الى
اعتبار موصوم بلاغته
ليعود الدور

ما يحوج الخ

ان يعود الضمير الى المتكلم الذي هو صاحب الملكة
ان يعود الى الموصوف بالبلاغة

ان يكون تراكيب
البلغاء بالنوع تحوط
المتكلم تراكيبه
بالتخصص وتراكيب
البلغاء بالنوع

فهو مفهوم
ان المعرف كل كلام له
مقتضى الحال

تراكيبه مشتملة على امثال تلك الخواص
الموجودة في تراكيب غيره اشخاصا على ما
سوجهها وكذا الحال في ايراد تلك الانواع
على وجهها فتراكيب المتكلم مفهومة من قوله
تاديه المعنى كما اشرنا الله لا من قوله خواص

خواص تراكيبه وان اعتبرت عاد المحذور لان ما ذكره تعريف
ببلاغة المتكلم منطبق عليها وليس في شيء من قيوده ما يحتاج الى اعتبار
مفهوم ببلاغته ليعود الدور وان كان في الواقع بليغا بلاغته مجموع
ما ذكره في تعريفها وان لم يسلم اتحاد سند المفهومين وان كانا متلازمين
فالاعتراض هو ما اورده **قال** وليس المعنى على انه تعريف
لشيهات البلغاء الخ **اقول** اعترض عليه بانه لا فساد في سوق
المعنى اذا اريد بالشيهات والمجازات انواعها بل هو الحق وانما
الفساد فيما اذا اريد به اشخاصها المعينة الواردة في تراكيب البلغاء
وقال بعضهم المراد بالتراكيب في تعريف البلاغة التراكيب البليغة
بقرينة اضافة الخواص اليها فلا يلزم الا توقف معرفة بلاغة المتكلم
على معرفة بلاغة الطلام ولا عكس ولا دور ورد بان البسط كما يغير
بلاغة الطلام فكذا يغير بلاغة المتكلم **قال** والا لزم الابهام في تعريف بلاغة المتكلم
والاوضح في تعريف المعاند الخ **اقول** انما كان اوضح لاستقلاله عن
التعريف المحفف على اعتبار الحيثية اذ قد صرح فيه بما هو المفهوم بخلاف
تعريف المصنف ولا يتم ما يتوجه عليه ذلك الاشكال الذي اورد على
تعريف السكاكي ليحتاج الى دفعه **قال** والمذكور في تعريف الخبر صفة
الطلام لا قولي فلا دور **اقول** قد يتوهم ان ما هو صفة المتكلم راجع
الى صفة الطلام حقيقة بناء على ان قولنا متكلم صادق معناه صادق
طلامه او موقوف على ما هو صفة الطلام بناء على ان معناه كون المتكلم
بحيث يكون طلامه صادقا فالدور لازم وجوابه اما على الاول فهو
ان الصدق والكذب وان كانا في الحقيقة من صفات الطلام
لكن يجوز ان يعتبر كونهما من صفات المتكلم
باعتبار كون طلامه موصوفا بهما

ان على تقدير
ان يكون ما يعتبر
صفة المتكلم راجعا
الى صفة الطلام بناء
على ما ذكرته

ولانه لا يرد عليه السوال
المذكور بقوله فان قلت
اذا كان احوال اللفظ الخ

الى تعريف الخبر
وتعريف الصدق

انما ان اضاف المتكلم حتى يتم
متحقق لكن الاضافة موقوفة على
اضاف الكلام

الخبر متعدد فهما كما ذكر فلاورو رتم لو فسر الاخبار بالاتيان بالخبر عاد
الدور واحتيج في دفعه الى وجه آخر واما على الثاني وان صدق المتكلم
على هذا التفسير يتوقف على معرفة الكلام وصدقه وليس شئ منهما متوقفا
على صدق المتكلم واذا فسر صدق المتكلم بالخبر عن الشئ على ما ينبغي به توقف
على معرفة الخبر بمعنى الاخبار ولا محذور فيه وان كان بمعنى الاتيان بالخبر
اذ اللازم حينئذ توقف صدق المتكلم على الخبر المتوقف على صدق الكلام و
لا عكس فلاورو رتم قال للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل الى آخره
اقول لاخفاء انك اذا قلت زيد موجود في الخارج قولا مطابقا
للواقع كان قولك في الخارج ظرفا لوجود زيد لا لزيد في نفسه ولا شك
ايضا ان الموجود الخارجي هو زيد لا وجوده فظهر ان الموجود الخارجي
اذا كان الخارج ظرفا لوجوده لكن يدل لفظا فالنفس لوجوده وان صدق قولنا
زيد موجود في الخارج لا يستلزم صدق قولنا وجود زيد موجود في الخارج
فهكذا نقول الخارج في قولك القيام حاصل لزيد في الخارج ظرف لحصول
القيام لزيد ووجوده له ولا شك ان وجود شئ لغيره فرع وجوده في نفسه
فيكون القيام امرا موجودا في الخارج وموجودا فيه لزيد واما حصول
القيام له فليس موجودا خارجيا لان الخارج ظرف للحصول لا للمحصول
ووجودا فالفرق ان الخارج في القول الاول ظرف للحصول نفسه ولا يستلزم
ذلك وجوده فيه وفي الثاني ظرف لوجود المحصول وتحققه وهو معنى كونه
موجودا خارجيا ولكن اذا قلنا بنسبة خارجية اردنا بها ما كان الخارج
ظرفا لنفسها كالوجود الخارجي لا ما كان الخارج ظرفا لتحققها وحصولها
كالموجود الخارجي وقد عرفت ان صدق الاول لا يستلزم صدق الثاني فاتضح

فان الخارج ظرف لنفس وجود الموجود

فان الخارج ظرف للمحقق وجودا

فيكون مفروغا عنه لان الحصول ليس امرا موجودا خارجيا

فيكون الشئ موجودا في الخارج

فاتضح الحال واندفع الاشكال واما قوله فانا لو قطعنا النظر الى آخره
فمردود في البيان الا آن يتعسف ويقال معناه ان حصول القيام
لزيد في الخارج امر نجزم به قطعا ولا نشكك فيه اصلا بخلاف كون حصول
القيام له امرا محققا في الخارج فانه لا نجزم به فيكون ما اشار اجماله الى ما فصلناه
من الفرق وربما يجاب عن اصل السؤال بان ليس الخارج ههنا ما يرادف
الاعيان ليتجه ان النسب امور اعتبارية لا موجودات خارجية بل المراد
خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام قال توضيح ذلك لان مثل
هذا الكلام غلط الى آخره اقول قبل تسميته هذا الاخبار شهادة يتضمن
الاخبار بكونه مبنيا بالشهادة وذلك يدل عرفا على كونه صادرا عن علم و
مواطاة قلب والتكذيب راجع الى هذا الخبر الضمني لا الى نفس التسمية
فلا يرد النقض قال ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب الى آخره اقول
يعني ان القصد معتبر فيما هو مفهوم الافتراء حقيقة ولو سلم انه ليس
معتبرا فيه بل هو بمعنى الكذب مطلقا فقد اريد ههنا قصد الافتراء
بناء على ان الافعال التي من شانها ان تصدر عن اختيار اذا نسبت
الى ذوي الارادة تبادر منها صدورها عن قصد وان لم يكن داخلا في
مفهومها واما المجانين فليس له ارادة يعتد بها قال ولي ولسائل
التقييد نقل ائمة اللغة الى آخره اقول اي يدل على تقييد الكذب بالعمد
في مفهوم الافتراء وانه داخل فيه نقل ائمة اللغة ان الافتراء هو الكذب
عن عمد واستعمال العرب ايانه في ذلك كما في سائر مدلولات الالفاظ
سنا تقرير الجواب ان اورد السؤال على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء
وان اورد على قوله فالمعنى اقصد الافتراء فنقول ان العرب يستعمل

فان الخارج ظرف للمحقق وجودا

فيكون الشئ موجودا في الخارج

وهو الكذب مطلقا

الافعال المذكورة في موادّ وتعتبر فيها انضمام القصد اليها وتفسيرها اللغة بذلك وسذاكاف لنا في تفسيرنا الافتراء بالقصد شواء جعل مجازا
فيه او جعل القصد خارجا عن المعنى فانه اللفظ يدلّ على المحدود القرشي
فان النقل والاستعمال يجريان في كل منهما اما شخصا او نوعا قال وفيه
نحث للافتراء اقول وذلك ان الاختصار في الانشاء والخبر انما يتوجه فيما
يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل
او ان الاختصار فيما يضبط عندهم بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما قال
وذكر بعضهم انه لا فرق بين السند في المركب الاخباري والافتراء اقول ان
اراد انه لا فرق بينهما اصلا الا في التعبير فالفرق بوجوب علم المخاطب بالنسبة
التقييدية دون الاخبارية يبطله قطعا وان اراد انه لا فرق بينهما يختلفان
به في الاحتمال وعدمه وسذا مناسب لما مر من ان احتمال الصدق والكذب
من خواص الخبرية المشهور لا يجري في غيره وكاف في اثبات ما قصد من شمول
الاحتمال للمركبات التقييدية والخبرية ذلك الفرق لا طائل تحته لان احتمال
الصدق والكذب في الخبر انما هو بالنظر الى نفس مفهومه مجردا عن اعتبار
حال المتكلم والمخاطب بل عن خصوصيات الخبر انفسها لتندرج في التعريف الاخبار
التي تتعين صدقها او كذبها بالنظر الى خصوصياتها كقولنا النقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان يجتمعان فان الاول يجب صدقه وسجيل
كذبه في الواقع وعند العقل ايضا اذا لمفهومية المخصوص والثاني بالعكس
فكم نما اذا اجردا عن خصوصيتهما ولوحظ ما يلزم من مفهومهما اعني ثبوت
شيء لشيء او سلبه عنه احتملا الصدق والكذب على السوية فاذا قيل
ان المركبات التقييدية تحتملهما كالمركب الخبري كان معناه على قياس الخبر

الخبر ان النسب المتعددة من حيث ما مستها محرد عن العوارض والخصوصيات
تحمل الصدق والكذب فظاهر ان كون تلك النسب معلومة للمخاطب
مما لا مدخل له في ذلك الاحتمال فان الاخبار البديهية معلومة لكل
واحد مع كونها محتملة لهما ولذلك كون معلومية تلك النسب مستفادة
من نفس اللفظ بخلاف النسب الخبرية فان معلوميتها انما تستفاد من خارج
اللفظ لا يجدي نفعا فيما نحن بصدده لان الاحكام الثابتة للماهيات من حيث
هي ذواتها لا تختلف بتبدل احوالها واختلاف عوارضها فظهر مما ذكرنا
ان قوله ظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق
والكذب مما لا يغني من الحق شيئا لانه ان اراد به ان النسبة المعلومة من حيث
انها معلومة لا تحتملهما عند العالم بها فمسلم لكن المدعى ان تلك النسبة من حيث
ذاتها وماهيتها تحتملهما وان احدهما من الامر وان اراد به ان النسبة المعلومة
للمخاطب لا تحتمل الصدق والكذب اصلا فهو فاسد لما مر بل الحق ان يقال
ان النسبة في المركبات الخبرية يستفاد من حيث هي هي لوقوع نسبة اخرى خارجية
عنها فلذلك احتملت عند العقل مطابقتها ولا مطابقتها واما النسبة في
المركبات التقييدية فلا اشعار لها من حيث هي هي بوقوع اخرى مطابقتها
او لا مطابقتها بل ربما اشعرت بذلك من حيث ان منها اشارة الى نسبة خبرية
بيان ذلك انك اذا قلت زيد فاضل فقد اعتبرت بينها نسبة في نسبة على
وجه تشعر بذاتها بوقوع اخرى خارجة عنها وهي ان الفضل ثابت له في نفس
الامر لكن تلك النسبة الذهنية لا تستلزم تلك الخارجية استلزاما عقليا فان
كانت النسبة الخارجية المشعور بها واقعة كانت الاولى صادقة والا فكاذبة
واذا لاحظ العقل تلك النسبة الذهنية من حيث هي جوز ظلا الامرين على السواء

العلامة والمصنف انما جعلا البيانية ولان بها يعلم المخاطب بالحكم وعلمه
بكون المتكلم عالما به وعلى هذا فمعنى اللزوم ظاهر وبهذا ايضا يظهر تحقق العلم
الاول من الخبر بنفسه كما مر فيما علقناه منه كما ذكره المصنف بقوله اى يمنع الى
لزوم الخ قال بهنا ويمكن ان يقال ان لا يلزم فايدة الخبر هو كون المخبر عالما
بالحكم فقد جعل اللازم عبارة عن المعلوم فاما ان يجعل الفايدة ايضا لازم
عبارة عن المعلوم الآخر اعني الحكم ليتناسبا فرجع حينئذ بنفسيهما ولزومهما
الى ما ذكرناه اولا وقد سلكها بقوله او لم يعلم انه لا لزوم بينهما وذلك المعنى
لانه اذا لم يعلم السامع من الخبر ان المخبر عالم بالحكم وقد علم منه الحكم لم يفد
قولنا طلما افاد الحكم افاد انه عالم به فتم به مقصود السايل واما ان يجعل
عبارة عن العلم كما يقتضيه سياق طلما قال ويكون معنى اللزوم انه طلما تحقق
علم المخاطب بالحكم من الخبر نفسه تحقق كون المخبر عالما به من غير عكس فقد
بعد لغوات التناسب بين الفايدة واللازم بها وكانه اورد عبارة الامكان
لذلك ولا يصح به من كونه مضافا لتفسير المصنف في اللازم وان كان موجودا
له في الفايدة وله منافاة ما اتضح بتفسير المفتاح لكن في الفايدة دون اللازم
وقد انتفع لك مما مر ان للفايدة ولازمها ثنائية ثلثة الاول تفسيرهما
بالمعلوم من والثاني تفسيرهما بالعلمين والثالث تفسير الفايدة بالعلم وتفسير
اللازم بالمعلوم واما عكس هذا فلا صحة له اصلا لان تحقق الحكم عند نفسه
لا يستلزم الخبر فضلا عن ان يستلزم علم المخاطب من الخبر نفسه كونه المتكلم
عالما ولك ان تتكلف في تصحيحه باعتبار اللزوم بين العلم بالفايدة وبين
لازمها لكنه تعسف جدا قال ولس المراد بالعلم بهنا الاعتقاد الجازم
الثابت المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه الخ افول

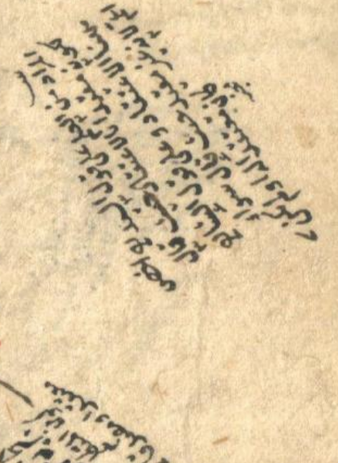


ومعنى الاحتمال واما اذا قلت يا زيد الفاضل فقد اعتبرت بفاضليته
وعلمته على وجه لا تشعر من حيث هي بان الفضل ثابت له في الواقع بل من حيث
ان فيها اشعارا لا معنى قولك زيد فاضل اذ المتبادر لا الافهام ان لا يوصف
شيء الا بما هو ثابت له فالنسب الخبرية تشعر من حيث هي بما توصف باعتبار المطابقة
واللامطابقة اي الصدق والكذب ففي من حيث هي محتملة لهما واما التقييدية
فانها تشعر لا نسب خبرية والانشائية تستلزم نسبا خبرية فيها بذلك الاعتبار
محتملان الصدق والكذب واما الحسن والمشهور فيهما فلا فصح ان الحق ما هو المشهور
من كون الاحتمال من خواص الخبر قال واما الكذب فليس مدلولا لفظ الخبر
حاصل قولنا اذ ان قولنا زيد قايم مثلا يدل على ثبوت القيام لزيد
في نفس الامر فاذا قلت زيد قايم وكان قيامه واقعا فقد تحقق معه مدلوله
وان لم يكن واقعا فقد تخلف عنه المدلول وذلك جايز لان دلالته الالفاظ
على معانيها وضعية وليست لعلاقة عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول
استلزاما عقليا يستحيل التخلف كما في دلالة الاثر على المؤثر قال وعلى
ان نقال ان اللازم فايدة الخبر الخ افول لا يقال لعل المتكلم قد يأتي بالجملة
الخبرية على حين غفلة من غير قصد لافهام وشعور به فلا تحقق صورة الحكم
في ذهنه لانا نقول الظاهر فيمن هو بصدد الاخبار والاعلام لا من
يتلفظ بالجملة الخبرية كالمار ويشير اليه بقوله وهذا ضروري في كل عاقل تصدى
للاخبار وبهذا يجب ان يفسر فايدة الخبر ولازمها اولا بالحكم وكون
المخبر عالما به موافقا لما في المفتاح وذكر ان معنى اللزوم هو انه طلما افاد الحكم
افاد انه عالم به من غير عكس فاللزوم بينهما انما هو بحسب استفادة المخاطب
اياهما وعلمه بهما من الخبر نفسه لا باعتبار تحققهما في نفسهما كما نقل عن العلامة

اراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له جازما او غير جازم او لم يكن
معتقدا له اصلا لتناول جميع ما ذكر من احوال المتكلم وفيه نظر لان
حصول الحكم على هذا الوجه لا يعقد به عرفا ولا يسمى علما ولا يقال ان المتكلم
افاده المخاطب قطعا بل الكفى ان العلم اريد به ما يعم الاعتقاد مطلقا و
تسميته علما مع ضعفه لغة واذا قلنا افاد المتكلم الحكم او استفاده المخاطب
او علمه لم نرد بحصول صورة الحكم في ذهن المخاطب بل اعتقاده الحكم فظاهر
ان ذلك لا يحصل الا من الخبر نفسه الا اذا اعتقد ان المتكلم معتقد بالحكم و
يصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر انه كلما افاد الحكم افاده انه عالم به

قال وقد ينزل العالم بها منزلة الجاهل الخ اقول هذا الحسب
مقامه يتناول ثلثة اشياء الاول تنزيل العالم منزلة خالي الذهن فيلقى
اليه الجملة مجردة عن التاكيد والثاني تنزيله منزلة السائل فيلقى اليه موكدة تاكيدا
ما استحسانا والثالث تنزيله منزلة المنكر فيؤكد تاكيدا على حسب انكاره و
الظاهر ان المراد هو الاول كما صرح به في المفتاح وجعله الثالث في تنزيل
غير المنكر منزلة المنكر واما الثاني فنعلم بالمقايسة الى الخالي كما سنذكر قال
صادق الله الخبر وان كان عالما بالفائدة الخ اقول كانه خص الفائدة
بالذكر لانها العمدة الكبرى من الجملة الخبرية والا فقد يلقى الخبر لاجل من يتعلم
لانه الفائدة اذ لم يجر على موجب علمه كما اذا ظهر منه مخايل اخفاء الحكم
عن الملقى فان موجب ذلك العلم ترك الاخبار ومخايله قال ورامية
اذ رمت الخ اقول اي ما رميت حقيقة اذ رمت صورة لان اثر الكف
الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا
وليس ببعيد لجريانه في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على
ما قيل

على قول من ينكر قال فان كان خالي الذهن الخ اقول المراد
بالخالي من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية فعاطف الجملة الخبرية
وعن تصور تلك النسبة وبالمتردد من قيد تصور النسبة الحكمية ولم يصدق
بشيء من وقوعها ولا وقوعها وبالمنكر من صدق بما يناقض مضمون الجملة
الملقاة واما الحصر المخاطب في منع الملازمة لانه اما ان يكون خاليا عن
التصديق بالنسبة وعن تصورها معا فهو المسمى خالي الذهن واما ان يكون
خاليا عن التصديق بها دون تصورها فهو المتردد والسائل فظاهر ان عكسه
محال واما ان لا يكون خاليا عن شيء منهما وهو اما ان يكون مصدقا بما يناقض
مضمون ما القي اليه وهو المنكر او مصدقا بمضمونه وهو العالم ثم ان العالم
بالحكم لا يلقى اليه الجملة الخبرية الا خباره الا اذا اجرى الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر وتنزيل منزلة الجاهل فالحصر حاصل المخاطب بما اجرى على مقتضى
الظاهر في الخلو والتردد والانكار واعتبار سائر الاحوال في المخاطب و
اراد الكلام على الوجه المذكور بالقياس لا فايد الخبر اعني الحكم ظاهرا
واما بالقياس له لان منها ما يمكن اعتبار الخلو وتجريد الجملة عن المذكور فكما
ان المخاطب اذا كان خالي الذهن عن قيام زيد يقال له زيد قائم مجردا عن
التاكيد كذلك اذا كان خالي الذهن عن علمك بقيامه تقول له زيد قائم
بلا تاكيد واما اعتبار التردد والانكار على المذكور فلا يجري في اللازم لاحتياجه
اذ لا ان تؤكد ثبوت العلم لك فتقول لمن علم او انه لعالم بقيام زيد لغير
عالم به فايد سوى الجملة الاخرى ولو قلت ان زيدا قائم او انه لقائم كان
كان التاكيد بحسب الظاهر راجعا الا لاثبوت قيامه لا لاثبوت علمك به على
انه اذا اريد بعلم المتكلم حصول صورة الحكم في ذهنه فبعد الفايدة الخبر الى



المخاطب لم تصور منه بناء تردد او انكار في ذلك واما قلقا فحسب الظاهر
لما سيأتي من انه قد يذكر الخبر بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به
معتقدا له تقول انك لعالم كامل فان تاكيد يدل على انه صادر عن صدق
رغبة وتفويض واعتقاد ثم الظاهر انك اذا اعتبرت خلو ذهن المخاطب
عن علمك بقيام زيد مثلا او تردده فيه او انكاره له صار ثبوت علمك به
مقصودا اصليا وصار ثبوت القيام له من متعلقات ذلك المقصود
فينبغي ان يعبر عنه بما يفيده قصدا وصريحا فيكون ذلك ح فائدة الخبر و
انت خبير بان ذلك انما يحسن اذا فسر العلم بالتصديق اما مطلقا او معتقدا
بالجزم وحدها او به وبالمطابقة والثبات معا واما اذا فسر بحصول صورة
الحكم مطلقا فلا كما لا يخفى قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع
ان يحكم الاستقراء الى الفرع اقول فيه بحث ويمكن ان يجاب بان كيف واين
واشباههما انما هي لطلب التصور والتاكيد بان لا يتصور الا التصديقات
وكلام الشيخ يدل على جواز ان يقال انه صالح في جواب كيف زيد وانه في
الدار في جواب اين زيد الا انه حكم بانها لم تتعين للجواب والا لم يستقم
ان يقال في الجواب صالح وفي الدار فجعل مجرد الجواب اصلا في التاكيد
بان يودي لا انتفاء مانع الاستقامة المعلوم فوجب ان يشترط في الجواب
المؤكد بها ان يكون للسائل ظن على خلافه هذا ملخص مقالته ويمكن
ان تقول بان التصديق يكون زيد في مكان يغاير التصديق بكونه
في الدار مثلا فاذا قلت ابن زيد فانت مصدق بالاول وطالب
للثاني فجاز التاكيد بان وعلى كان التصديق الاول ولم يتميز عنه الشيء لا
بخصوص بعض قيوده الذي هو التصور قالوا المطلوب هنا التصور



التصور دون التصديق وسيرد عليك زيادة توضيح لهذا المعنى في موضعه
ان شاء الله تعالى ثم اشتراط الشيخ في التاكيد بان ان يكون للسائل ظن على
خلاف ما يجيء به يقتضي ان لا يحسن التاكيد بها في جواب اين واخواتها
ولا في جواب هل زيد قائم الا اذا علم بقرينة خارجية ان للسائل ميلا الى
خلاف جوابك والاولى ان يقال الضابط في التاكيد بها ان يتوان السؤال
اما ان يكون عن اصل التصديق الذي في الجملة الخبرية كما في قولك هل زيد
قائم وانا تؤكد الجملة بان واما ان يكون عن تفاصيل الاطراف والقيود
التي فيها بعد حصول اصل التصديق فلا حاجة الى التاكيد اذ المطلوب بحسب
الظاهر هو التصور وبذلك يعلم انه لا يلزم من بطلان جعل مجرد الجواب اصلا
في التاكيد بان اعتبار ظن السائل بخلافه كما زعمه واما قلت هذا الضابط اولا
لانهم اطلقوا حسن التاكيد في الجملة المتعاقبة للمنكر والسائل ليزول به تردده
ولم يفتش الحال في ذلك وهذا القدر كاف في استحسان التاكيد واما الذي
يظن على خلاف ما يجيء به فلانه عن شائبة انكار على حسب ظنه ولا يبعد ان يجعل
في المنكر ايضا ما ذكرناه انسب بما قالوا من ان السؤال عن السبب الخاص
يقتضي تاكيد الحكم بخلاف السؤال عن السبب المطلق قال وكان الرسل
عليهم السلام لما ادعوا اقول هذا وجه فيه بعد لانهم انما ارسلوا الى اصحاب
الدار ليدعوهم الى عيسى عليه السلام والتصديق بنبوته والانقياد لدينه
فيها انهم ايأيهم اصحاب وحي وانهم رسلي من الله بلا واسطة رسول الله مستبعد
جدا والظاهر ان اسناد الارسال الى الله في قوله اذ ارسلنا اليهم بناء على
ان ارسال عيسى عليه السلام ايأيهم كان بامر الله وان قولهم انا اليكم مرسلون
معناه انا مرسلون من رسول الله بامر الله وان تاكيدهم للرسل انما يكون

15

والا لم يخرج عنه واحدة من النفوس وأما على تقدير العموم فلان ظاهر حاله
في ذكاء فطنته وطهارة نفسه مما يقع الوسم في انكار الحكم او الرد وفيه
قال ويجعل غير المنكر كالمنكر الخ اقول اريد بغير المنكر الخالي
الذهن والسائل والعالم جميعا لان ظاهر شيء من علامات الانكار
مشترك بين الكل والظاهر ان المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر قال
ويجعل المنكر كغير المنكر الخ اقول فان نزل منزلة الخالي الذهن
لم يؤكد بما يليق اليه اصلا وان نزل منزلة السائل أكد تاكيدا يليق وان
انكار ويكون اشارة الى ان الملقى اليه مما لا يليق بالعاقل انكاره بل
غاية ما يتصور منه ان يتردد ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في القاء
الخبر اليه ضابطة قد عرفت الحيثية واحوال المخاطب بالجملة الخبرية في
العلم والخلو والسوال والانكار فالعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر لان مقتضاه ان لا يخاطب بما يعلمه فاذا خوطب فقد نزل
منزلة غيره من الثلثة واخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر وعلى من الخالي
والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان فان نظر في خطابه الى حاله في
نفسه كان القاء الخبر اليه اخراجا على مقتضى الظاهر وان نزل في ذلك
منزلة احد الآخرين او لا معنى لتنزيله في الخطاب منزلة العالم كان اخراجا
على خلاف مقتضاه فالحصر لاخراج الكلام في اثنى عشر قسما ثلثة منها اخراج على
مقتضى الظاهر وتسعة على خلافه ملقى في العالم وستة في غيره قال
ووجه متعسف الخ اقول منها ان الضمير في معه للخبر اي مع الخبر حتى
من الدلائل لو تامل فيه المنكر لارتدع ومنها ان ما عبارة عن العقل اي مع
المنكر عقل لو تامل به بحذف الجار وايصال الفعل ومنها ان ما عبارة



مرسلهم رسولا من الله ٢ لانهم لو لم يكونوا مرسلين من قبل المرسل وان الخطاب
في قولهم انا اليكم لمرسلون للرسل والمرسل بما على طريقة تغليب المخاطبين
على الغايب فيكون نفي الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كانهم احضروا واعلموا عليه
السلام وخاطبوه بنفي رسالته من الله مبالغة في انكارها ونظير ذلك في
الاستعمال على التغليبين ان يبلغ جماعة من خدم سلطان حكم له اهل
بلد فيقولون في رد قولهم ان حكمك لا يجري علينا او فينا من هو اعلى يدا منكم
قال فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم الخ اقول غير السائل
بحسب مفهومه يتناول خالي الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو
الاول لان تقدم الملقى انما يتعقب بالقياس لا الخالي واما تنزيل العالم منزلة
السائل فراجع لا لجهله بوجه ما بل في تنزيله منزلة الخالي الا انه يعتبر هنا
ظاهر علامات التردد والسوال وسمي الطلام في تنزيل المنكر منزلة السائل
قال استشراف المتردد الطالب اقول لم يرد بذلك ان المخاطب
بواسطة الملقى صار مستشرفا ومتردد ابالفعل والا لكان التاكيد
من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر بل اريد ان الملقى من شانه ان يجعله
متردد ا طالبا واما انه جعله كذلك ام لا فغير مضطر اليه وفي قوله فصار المقام
مقام ان يتردد المخاطب وقوله حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع
يكاد يتردد شهد الشان في هذا المعنى قال ومثله وما ابرئ نفسي ان
النفس لامارة بالسوء الا الخ اقول فان قلت فلم اكد بالتاكيدين وكان
يكفيه احدهما قلت لعل احدهما لتقدم ذلك الملقى والآخر لكون هذا الخبر
في نفسه مما لا يقبله الوهم بل يتردد فيه او ينكره سواء حمل النفس على العموم
او العهد اما على تقدير العموم فلان الوهم يستبعد ذلك الحكم الكلي وان لا

16

ان يقول بعد تقرير المسئلة وتوضيحها تنبيها لما مر يزيد عليه من البراعة من معذ معقولا ان يقول
المسئلة مما لا يشكل فيه يريد انها يقينية في نفسها لا ينبغي ان يشكل فيها لان
المخاطب لا يشكل فيها قال وفعا لتوهم السهو او التجوز الخ اقول
فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا
يدفعه ما نقل من حيث هو كذلك قال لعل وجهه ان ايراد
الطلام في مقام لا ينا سبه الخ اقول محصوله ان تنزيل المقام الخ
منزلة المقام المقدر كتنزيل الانظار مقام خلو الذهن مثلا بمعنى مقصود
المخاطب وهذا التنزيل يلزمه ايراد الطلام على وجه مخصوص ويهو تجريده
عن التاكيد وقد دل بالملازم الذي هو ايراد الطلام على الوجه المخصوص
على ملزومه الذي هو التنزيل المذكور وهو معنى الكناية وفيه بحث لان
الكناية متعارف ارباب البيان هي ان يذكر اللفظ الدال على اللازم
ويراد به الملزوم كما صرح به في موضعه ولا شك ان التنزيل والايراد المذكورين
فعلان من افعال المتكلم والاول منهما ملزوم للثاني وفي الملزوم خفاء و
اللازم واضح فينتقل الذهن منه للملزوم فيكون ذلك انتقالا من
احد فعليه للآخر فلا يكون مصطلحا عليها اذ ليس هناك استعمال لفظ
يدل على لازمه في ملزومه كما في قولك طويل النجاد بل قصة انتقال من نفس
اللازم للملزوم فان قلت لعله اراد ان ذلك تشبيه بالكناية كما زعم
بعضهم وحينئذ اراد السكاكي ان اخراج الطلام على مقتضى الظاهر شبيه بالتعريض
في الظهور واخراجه على خلافه شبيه بالكناية في الخفاء قلت هذا محتمل
بعيد جدا بأن ظاهر عبارته كما ان تركه ذلك البعض يرد ظاهر عبارة المفتاح
حيث قال وانه يعني اخراج الطلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان

قوله عبارته اي عبارة ان يع حيث قال
ايراد الكلام في مقام لا ينا سبه فخرج الكلام
كناية عن الخطاء وهذا الكلام
يخرج اطلاق الكناية
بالتبعية

وايضا ان ما عباره عن العدل والصحيح المستتر راجع اليه والبارز راجع
الى المنكر اي مع المنكر عدل عامل ذلك العدل اي اغفل عامل المنكر لاجله

عنه انصافا الا ان المستتر في تامل راجع اليه والبارز في فيه راجع الى الخبر
المنكر اي مع المنكر عقل ان تامل ذلك العقل الخبر ارتدع عن انكاره
قال ظاهر في العمل لا اخ اقول اي ظاهر العطف يقتضي ان قوله
لا ريب فيه مستقل لا منتزع مما يكون من امثله تنزيل المنكر بمضمون الخبر
منزلة عدم المنكر ويحتمل ان يكون تنظيرا او تشبيها من حيث انه جعل فيه
وجود الريب كعدمه تعويلا على ما ذكر من اصله فلا يكون مثالا للمحض
فيه ويؤيد هذا الاحتمال قول المصنف فيما بعد وكذلك اعتبارات النفي
لاشعاره بان ما تقدم اعتبارات الاثبات وامثلته فقط ولو كان قوله
لا ريب مثالا لكان من امثله النفي فكان الانسب تاخيره عن قوله وكذا
اعتبارات النفي قال مما لا صحة ان يحكم به لا اخ اقول وذلك لان
الريب هنا بمعنى الشك فوجود المرتاب يستلزم وجودا ما وان جعل مصدرا
لقولنا رابه فارتاب احتيج لا تكلف وهو ان الارتياب لما كان مطاوعا
للريب دل وجودا ما على وجود الريب بل ربما يزعمون ان ارتيابهم انما نشأ
عن ريبه اياهم فلا صح الحكم بانتفائه فضلا عن ان يؤكد قال وهو انه ما
نفي الريب عنه معنى ان احدا لا يرتاب فيه اقول عبارة الكشاف
هكذا ما نفى ان احدا يرتاب والمقصود وروده على وجود ما نفي عنه
يعني انه لو اريد فاشار الى ما هو المقصود وهو ان في الفعل مستترا يعود الى
الريب وحينئذ فيقدر اي ما نفى الريب بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه وقوله
حمل النفي على معنى الاتيان بالخبر منفيا وكانه قال ما اتى بهذا الخبر منفيا
اي ليست القضية المؤتى بها منفية بل مثبتة وفيه تعسف قال
على معنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه اقول نظير ان يقول

بالكناية وهي انواع تقف عليها وعلى وجه حسنها بالتفصيل مثال والاوجه
ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل على خلو ذهن المخاطب وعدم انكاره
وتردده في عرف البلغاء ولالة واضحة لاخفاء فيها وكذلك الخبر المؤكد
تاكيدا بليغا يدل في ذلك العرف على انكار كذلك فاذا الفى احدهما لاحد
المخاطب وقصد به ما اتضح دلالته علمه كان من قبيل التصريح كما قال في المفتاح
وانه يعني اخراج الكلام على مقتضى الظاهر في علم البيان يسمى بالتصريح كما سيتقدم
عليه واذا الفى الخبر المجرد لاعلام العالم مثلا لم يقصد به الدلالة على خلو ذهنه
ليدل على ان معه ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه او دعاء فقد ذكر ما يدل على
اللازم اعني الخلو لينتقل منه لملزومه الادعائي واذا الفى المجرد لرد
المنكر اريد ان معه ما ان تامله ارتدع عن انكاره فقد اطلق ما يدل على اللازم
اعني عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تامل واذا الفى المجرد لاسترداد
خالي الذهن ان معه ما يزيل تردده وكذا اذا الفى الكلام المؤكد لاعلام العالم لم يقصد به
انكاره بل قصد ملابسته لامارات ومخايل تستلزم انكاره ادعاء فقد اطلق
اللفظ الدال على الانكار واريد به ملزومه ومبنى على ذلك سائر الاقسام
فان قلت الحقيقة والمجاز والكناية من اوصاف الالفاظ بالقياس الى
معان هي مقصودة منها اصالة فرق ان الاستعمال معتبر في حد وهو ما وقد
مضى في المفتاح على ان الاستعمال انما يقال في عرفنا سدا بالقياس لا العرض
الاصلي وما ذكرتم من المعاني ليست اغراضا اصلية من المركبات المذكورة فلا
توصف بشيء منها بالقياس اليها قلت بلى المعاني ليست مقاصد اصلية هنا
في اصل اللغة واما في عرف البلغاء فهي اغراض اصلية هنا وطالما سمعت على
عرفهم كما اشرنا اليه قال ولم تقل اما حقيقة او مجاز الى قوله اقول وذلك



وذلك لان المبتدأ در من امثال منع العصان في مقابلة الاشباه بلوا الانفصال
الحقيقي او المانع من الخلو اذ باحدهما يصير الاقسام مضبوطة ودون المانع من
الجمع اذ لا يعلم بعده الاقسام قطعا فلو اورد ذلك اما لتدل على الحصار
الاسناد في الحقيقة والمجاز والمصنف لا يقول به قال وعند الدخل
عنه ما يطابق الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق
الواقع او لا فاورد وجه بقوله في الظاهر الى اقول توضيح ما ذكر في هذا
الموضع ان يقول ما يقوله بتبادر منه الى الفهم ما يقوله حسب الواقع فيتناول
ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما
يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لا يطابق شيئا منهما اصلا فاذا زيد عليه
قوله عند المتكلم كان المطابق لهما باقيا على حاله واخلاف الحد ويخرج به ما يطابق
الواقع فقط ويدخل به في الحد ما يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئا منهما
فاذا زيد في الظاهر دخل به في الحد ما لم يطابق شيئا منهما فظهر ان قوله ولكن يبقى
خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فيه يغلب لان ما
لا يطابق الاعتقاد ولا الواقع كان خارجا عن الحد بقوله ما يقوله ولم يدخل
فيه بزيادة قوله عند المتكلم وكان باقيا على خروجه لخلاف ما طابق الواقع دون
الاعتقاد وبالعكس كان واخلافيه وقد دفع عنه بهذه الزيادة فسقط بقاء الخروج اليه
يغلب فان قلت زيادة القيود على ما يقوله حيز النفي يوجب عمما وتناولا
لما كان خارجا بدون القيد لان نفي الاخص اعم من نفي الاعم واما القيود في
الاثبات فحسب ان يكون مخصصة فكيف يتصور ان يكون كل واحد من قوله عند
المتكلم وفي الظاهر موجبا لان يدخل في الحد ما كان خارجا عنه بدونه قلت

18

ليس شيء منها تقييدا في الحمسقة بل هو مغير للعبارة السابقة عن معناها المتبادر
منها للامعنى لغرابة منه فان قوله ما هو له كما هو متبادر منه ما هو له بحسب الواقع
فلا تناول ما طابق الاعتقاد فقط فاذا ضم قوله عند المتكلم متبادر من نحو هما
معنى لغو هو له في اعتقاده سواء طابق الواقع ام لا فاندرج في هذا المعنى
ما طابق الاعتقاد فقط وخرج عنه بعض ما دخل في الاول وهو ما طابق الواقع
فقط فبين المعنيين عموم من وجه ثم اذا زيد قوله في الظاهر متبادر من المجموع
المركب منه ومما تقدمه معنى ثالث يتناول ما لم يندرج في شيء من المعنيين السابقين
وهو ما لا يطابق شيئا من الواقع والاعتقاد ويتناول ما لغوه للمعنى الذي اعني
ما طابق الواقع فقط فاندرج في هذا المعنى جميع الاقسام الاربعة فاعلم
ان القول بكون القيود في الاثبات مخصصة انما يتم اذا كان القيد اخص مما قيد
به كما هو الظاهر من القيود في سائر الحدود واما اذا كان القيد اعم او مساويا
كان القيد مساويا للمطلق في الصدق وقطعا الآن التخصيص بحسب المفهوم لازم
للمقيد مطلقا قال وهو ايضا معلق بالظرف المذكور اقول فالظرف
اعني له عند ابا المجعول الاول اعني عند المتكلم عامل في الكتابة وتحرير ان الثبوت
الذي هو متعلق الظرف يحتمل ان يكون عند المتكلم وان لا يكون عنده فقيد به
والثبوت عند المتكلم يحتمل ان يكون في الظاهر وان لا يكون فيه فقيد به قال
بخلاف الكتابة فان المخاطب لا يعلم ان المتكلم علم ما لم يعلم من ظاهره انه
اسناد لا ما هو له عند بناء على سهو او نسيان اقول فيه تامل وهو
ان السهو والنسيان في المشهور لا يتصوران الا بعد العلم فاذا توهم المخاطب
ان المتكلم سها او نسي فقد علم ان المتكلم علم ما لم يعلم وهو القسم الاول و
طلامه في القسم الثاني وجوابه ان المعتبر علم المتكلم بذلك حال تكلمه اي يعلم المخاطب



المخاطب ان المتكلم علم حال تكلمه بعدم مجيئه صلاحيته ان يتوهم سهوا او
نسيانا في القسم الاول بل في الثالث متصور في الثاني حالة ثالثة تحمل ابتداء
فالاولى ان يفرع بها ايضا قال بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر
فان قوله في الكلام المتبادر به عند المتكلم اعم من ان يكون حين تكلم المتكلم في
الحمسقة او في الظاهر بدلالة على انه اظهر لعدم الاطلاع على السرائر
اقول من انصف من نفسه اعترف بان المتبادر من قولنا الحكم عند المتكلم
كذا انه كذلك بحسب اعتقاده الا ترى انك اذا قلت عند الحمسقة لا كون
في مثال الصبي يفهم منه انه كذلك في اعتقاده الحقيقة واما انه لا اطلاع على
السرائر فذلك لا يقدح في تبادر المعنى المذكور الى الاذهان واطلاق الالفاظ
في الكتب على خلاف ما يتبادر منها معتبر لها فان قلت ما عند المتكلم
ينتظم لا ما عنده في الحمسقة وما عنده في الظاهر فيكون اعم منهما فلا تبادر
منه لهذا قلت انقسامه اليهما لا يقتضي عدم التبادر فان الوجوه
ينقسم لا الخارجي والذهني واذا اطلق تبادر منه الخارجي وكذلك
الوضع ينقسم لا ما يكون بتاويل وما لا يكون تحقيقي واذا اطلق تبادر منه
ما هو بحسب التحقيق فان قلت كيف ذلك ولا دلالة للعام على خصوص
بعض افراده قلت الظاهر ان اللفظ حقيقة في ذلك المعنى المتبادر
منه ومجاز في الآخر لان صحة التقسيم انما هي باعتبار اطلاقه على معنى
ثالث يتناولهما من باب عموم المجاز وان جعل حمسقة في القدر المشترك
فلا محالة يتبادر احدهما كما هو شان اطلاقه على القدر المشترك في ضمنه حتى
صار كانه المعنى الحقيقي قال اما الاول فلا نصدقه على كونه لها فانها معاني
اقبال وادبار لا لفظ اقول وذلك لان الاقبال والادبار امران

ثابتان للناقة من حقهما ان يسندا اليها فيصدق على اسنادهما اليها
انه اسناد معنى الفعل الى ما هو له فاندرج في تعريف الحقيقة مع انه مجاز
نص عليه الشيخ فان قلت المجاز العقلي اما اسناد الى غير ما هو له او
ما يشتمل على اسناد الى غير ما هو له قلت الادبار والاقبال وان كانا
صفة الناقة قائمة بها لكنه غير محمول عليها مواطاة فاذا قيل اقبلت
الناقة كان الاسناد حقيقة واذا قيل هي اقبال كان مجازا لان الاقبال
بطريق الحمل انما هو لافراده فاذا حمل عليها فقد حمل على غير ما هو محمول عليه
حقيقة ويظهر لك من هذا الوجه انه لو قيل معنى تعريف الحقيقة هو ان
يسند الفعل او معناه الى شيء هو ثابت له على وجه يسند اليه اندفع الاعتراض
ايضا **قال** والاسناد الى المبتدا اعني ليس بحقيقة ولا مجاز لانه **اقول**
اي مطلقا سواء كان اسناد الجملة اليه او اسم مشتق او جامد ولعل المصنف
اخذ هذا القول من ظاهر عبارة الكشاف حيث قال اولا تفسير هذا ان للفعل
ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والمسبب له
فاسناده الى الفاعل حقيقة وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز وقال
ثانيا الاسناد المجازي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو له في الحقيقة
فان اقتصاره في الموضعين على ذكر الفعل يوهم ان الحقيقة والمجاز من صفات
اسناد الفعل فالحق به معناه لانه في حكمه وبقي ما عداهما خارجا عنهما وقد
وجه هذا المذهب بان الفعل مشتمل على النسبة فان اعتبر ان نسبته في مكانها
فسميت حقيقة او في غير مكانها فسميت مجازا واما في المشتق في نحو زيد ضارب
فنسبته الى الضمير لو وصف بها بخلاف نسبته الى المبتدا لكونه خارجا عنهما وكذا
الجملة الفعلية في نحو زيد ضرب فان النسبة بين اجزائها لو وصف بها دون





دون نسبتها الى المبتدا لما ذكر والمصدر لعدم اقتضائه النسبة صار في
حكم ما دخلت النسبة في مفهومه والنسبة التعليقية في الافعال وما في معناها
ملحقة بالاسنادية وان كانت خارجة عن مدلولاتها ولا يخفى عليك انه تعسف
**قال** وليس هو التشبيه لانه لغو **اقول** وذلك لان التشبيه المفاد
بكان ونحوها مقصود من الكلام والتشبيه في نحو انبت الربيع البقل معه لا
هو المقصود منه وليس به **قال** والمعتبر عند صاحب الكشاف الى ح
**اقول** قال في الكشاف قبل هذا الكلام قد يسند الى هذه الاشياء
بطريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل
كما يضاهي الرجل الاسد في جراته فيستعار له اسمه فقد صرح بان المعتبر مضاهاة
هذه الامور للفاعل في ملابسة الفعل فيحتمل انه اطلق التلبس بالفاعل
ثانيا اعتمادا على ما سبق فيكون ملابسة الفعل معتبرا ايضا اعم من ان يكون
بواسطة حرف او لا ويحتمل انه اطلقه في التعريف بناء على ان المعتبر عنده التلبس
بالفاعل الحقيقي مطلقا سواء كان في ملابسة الفعل او لا فح لا يحتاج الى مؤنة
تعميم الملابسة واما قيده سابقا للشيوع وكثرة استعماله فان قلت ما لا يتعلق
به الفعل لا بذاته ولا بواسطة حرف يبعد اسناده اليه لمجرد تلبسه بفاعله وح
الاكتفاء بمطلق التلبس بالفاعل الحقيقي يقتضي جوازه فكيف يكتفي به
قلت ترك قيده في التعريف اعتمادا على ما سبق منه بعيد ايضا فكيف يرتكبه
**قال** ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت
وهذا اعم **اقول** لما كان اعتراض المصنف على السكاكي في بطلان عكس التعريف
مبنيا على ان قولنا ما عند العقل معناه ما يقتضيه ويرتضيه وهو بعينه معنى
ما في نفس الامر لان العقل لا يقتضي ولا يرتضي ما هو خلاف نفس الامر رده

الشارح بان مفهوم ما عند العقل على قانون اللغة ما حصل عنده وثبت
وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان ادراك الكواذب وعلوم الكاذب حاصلا
ثابتا عند العقل فما عند العقل يتناول ما في نفس الامر وما هو بخلافه فلا يخفى
ان مراده في التعريف ما في نفس الامر وحده فاندفع قوله ولازم بطلان عكسه
ما قاله لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر وتخصيص الجامع
الكعبة خلاف ما في نفس الامر ويرد على هذا الجواب انه منافٍ لكلام السكاكي
قطعا لان ما عند العقل بهذا المعنى يتناول الامور الكاذبة كما صرح به المجيب
فنحو قول الدمري ان بنت الربع البقل لكون مندرجا فيما عند العقل لانه
يحصل عنده وان كان كاذبا فما فسخ عن تعريف المجاز بقوله خلاف ما عند العقل
فلا يبطل به طرده كما زعمه حيث قال انا قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما
عند العقل لئلا يمتنع طرده مثل قول الدمري ان بنت الربع البقل والظاهر
من عبارة المفتاح ان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلافه ما يمتنع عنده
لانه قال اذ ليس في العقل امتناع ان يلمس الخلنج نفسه الكعبة ولا امتناع
ان يبرز الامير وحده الجند وعلى هذا يبطل السؤال عليه في بطلان العكس
ويصح ايضا ما دل عليه صريح كلام السكاكي من ان قولنا خلاف ما عند العقل يتناول قول
الدمري في ان بنت الربع البقل لان ان بنات الربع البقل ممتنع عند العقل
لانا نقول لو امتنع عندنا لما اعتقد الدمري العاقل لانا نقول ما امتنع عنده
فمتنع احد امرين اما ان يمتنع عنده بداهة ولا يتصور من عاقل ان يعتقد ثبوته
واما ان يمتنع عنده بالنظر الصحيح ولعل ان يغلط فيه واثبات الربع من
هذا القبيل ولعل السكاكي اشار لهذا المعنى حيث قال فانه لا يسمى كلام
ذلك مجازا وان كان لخلاف العقل في نفس الامر وان كان مخالفا في نفس الامر



الامر للعقل ممتنعا عنده وان لم يدرك العقل بديهة مخالفته اياه نقوله
في نفي الاطراف للمخالفة وكان المصنف توهم نفسه لما عند العقل بناء على
ان قوله لخلاف العقل معناه لخلاف ما عند العقل كما يقتضيه سوق كلامه
فاعترض عليه في بطلان العكس هذا واما الجواب عن السؤال على بطلان
الطرد مما اوضح في الشرح فانما يتم على ما فسرنا به ما عند العقل لانه اذا فسر بما
حصل عنده وثبت كان قوله خلاف ما عند العقل مخرجا لقول الجاهل كلام
فلا يصح ان نقول انا قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل ليخرج نحو
قول الحاصل فتامل قال وبالجملة ان اراد غير ما يعلمه الخ اقول
اقتصر على هذين المحترزين ولم يذكر ما هو عند المتكلم في الحقيقة لان ما هو
له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر واذا لوحظ هنا ان تعريف
المجاز مذكور في مقابلة تعريف الحقيقة ناسب ان يراد به ما هو له عند المتكلم
في الظاهر لانه مصرح به هناك واما ما يعلمه عند المتكلم في الحقيقة فليس بمتبادر
عند الاطلاق ولا مرشد لها تعيينه فلم يذكر في تعريفه واشار فيما بعد انه لو اريد
تخرج عن تعريف المجاز نحو قول الموحد انبت الله البقل عندنا خطأ حاله عن الدمري
قال اراد بالاسناد الاعم مما هو له الخ اقول ورد عليه ان قولنا ما هو له
اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه فلا يشمل ما هو له في
يتناول الاقسام المذكورة وان صح تفسير الثبات فلا يصح ان يراد في التعريف وقد
سبق لحقيقة قال واقسامه الى المجاز العقلي اربعة الخ اقول
منع الاقسام الاربعة جارية في الحقيقة وامثلتها ما ذكر في المجاز بعينه لكن
اذا صدرت عن الدمري بناء على اعتقاده قال واما على مذهب السكاكي
فمحل اشكال اقول وذلك ان الكلام المشتمل على اسناد جملة الى المبتدأ يوصف

قال اى ميّز الله بسبب سواكى بدل الحاله وسواكى يضرب المثل فى
لسلاكة فى محتدكى اقول ول عبارته ان الواو فى قوله وفى متوسطه بين
يا سواكى فى المعنى لصار اعنى ضرب المتكلم وبين خبرها اعنى يضرب لبا لغد اللصوق
بينهما كالواو المتوسطه بين الموصوف والصفه لذلك على لجوز صاحب
الكشاف ومن نظايره بالحق فيه قول الشاعر وكنت وبانين بينى الوعيد اذا عمل
كان على انا قصته وقيل الواو لعطف احد الظرفين على الاخر اى صيّر فى سواكى
يضرب المثل لجنى وفى الا انه قدم المعطوف كما فى قولك عليكى ورحمة الله اقول
السلام وقيل للحال والخبر محذوف اى صيّر فى ملابسا لها والحال انه يضرب المثل فى
لسلاكة فان جوز دخول الواو على المضارع المثبت فذاك والا فقدر مثل الى
وانا يضرب قال وحال الامام الرازى فيه نظر لان الفعل لابد وان يكون
له فاعل فى الحقيقة اقول قال فى محققه هذا الشيخ زعم صاحب المفتاح ان الغرض
الامام حق وان فاعل مثل هذه الافعال هو الله وان الشيخ لم يعرف حقيقة الحال فيها
نتبعه المصنف وظنى ان هذا لطف والحق ما ذكره الشيخ ونقل عنه فى توجيه ظنه
حقا نه لا نزاع فى ان الفعل لابد له من فاعل لكنا نعلم قطعا ان الموجود فى امثال
هذه الصور امتثال لامره كالعدوم والزمان والصبور والسرور لا افعال
متعديه كالاقدام والمسرة ونحوهما لكنى بقى ح بحث وهو ان لفظ اقدم لا يكون
ح حقيقة لعدم تحقق معناه وقد استقول استحالا صحيحا فلزم ان يكون مجازا فلا
يكون المجاز فى الاسناد وانت تعلم ان هذا المقول لا يدل على صحة ما ادعاه الشيخ
ولا يفيد ظنا بصحته اصلا بل هو فى الحقيقة ايراد اشكال على جعل الصور المذكورة
من المجاز العقلى وبيان لوجوب تقديرها بعد ما مجازات لغويه فيبطل بذلك مذهب
الشيخ وغيره معا ولا اختصاص له باحدهما يفيد ظنا بصحة الآخر وان شئت

اقول
افاد وامن ذمى وتوعد وفى

19

عند ما من حيث هو مشتمل على ذلك الاسناد بالمجاز والحقيقة العقليتين وفى
كون تلك الجملة من حيث هى جملة مجازا لغويا او حقيقة لغوية بحث اشكال
اذ صح فى نوعيهما بالنظر الى المجاز اللغوى قسمان مفرد ومركب لكنه مثل
فى الاسنادين التى هى مجاز لغوى بالمفرد لنحو قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فان نظر الى ما يقتضيه بعضه من الحضار المجاز والحقيقه اللغويتين فى المفردات
لم يحضر المجاز والحقيقه العقليان فى تلك الاقسام الاربعه وان نظر الى مقتضى
جملته كان الاحضار فيها ظاهرا على مذهبه ايضا فان قلت اذا كان بعض
اجزاء الجمله حقيقة لغوية وبعضها مجازا لغويا فالمجموع من حيث هو لا يوصف
بشى منهما فلا يصح الاحضار على مذهبه اصلا قلت بل يوصف بالمجاز اللغوى
لان المعنى الحاصل للمجموع هو مجموع المعانى الحقيقه لمفرداته فالمعنى المركب من بعضها
ومن خارج مغاير للمعنى الحقيقى قال لاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلا من
جهة العقل او عادة اى من جهتهما اقول فيه اشعار بان انتفاء عقلا او عادة
على التميز وليس بشى كما مر فى بيانهما فان انتفاء الاستحالة لا العقلية والعادية يوجب
ابدا تأنيث صيغتها لانه فى انتفاء الاستحالة لازمة والمستحيل ملزوم
القيام لا العقل او العاده وان جعلت سعديه على معنى الحكم باستحالة الشى وعدّه محالا
لما فى قوله مما يستحيله العقل كان مصدرا مضافا الى مفعوله ولا يصح ان يجعل فاعلها
لتلك النسبة الاضافية لان التميز عن النسبة الى المفعول مفعول لكن ان التميز عن
النسبة الى الفاعل فاعلى وكيف لا وتلك النسبة فى الحقيقة اغا هى للمميز واغا عرفت
من النظار لاجرة قصد المطابقة الاجمال والتفصيل والصحيح ان انتفاءها على
المصدرية اى استحالة عقلية او عادية او على الظرفية المقدرة اى فى العقل او
العاده وان نفسرها بما بيان لحاصل المعنى دون توجيه الاعراب لظهوره قال

لغة الآن ذلك المعنى مفروض موهوم قد تعلق بفرضه غرض صحيح وفايدة
جليلة وليس له فاعل حقيقي حتى لو اسند اليه كان حقيقة فان قلت الفاعل
الحقيقي للاقدام الموهوم هو ذلك المعدوم المتوهم فاذا اسند اليه كان حقيقة قطعا
قلت لا معنى للاسناد الا الفاعل الموهوم بخلاف نقله منه الى الداعي فانه
يساوي نقل اسناد الفعل الحقيقي من الفاعل الحقيقي لتحصيل الغرض المطلوب
كما عرفت فثبت اسناد مجازي ليس له حقيقة كما ادعاه الشيخ وبطل ما تطلفه
السكاكي من ان الفاعل الحقيقي للاقدام هو النفس اي اقدمني نفسي وان
فاعل السرور والتصيير والزيادة حقيقة هو الله تعالى قال وعن الرابع
بان التوقيف انما هو مذهب البعض الاخر اقول لم يرد انه لما جوز
الاطلاق بلا توقيف صح منه اطلاق الرب وكفى عليه اذ ليس الكلام في
تراكيب السكاكي واطلاقاته بل اراد انه لما جوز ذلك فالظاهر انه اعتقد
في البلغاء السليقيين من اهل الاسلام والجاهلية انهم على الجواز حكم على تراكيبهم
بتصرفاتهم على حسب اعتقاده ولا يصح الترامه التوقيف على السمع في كواتب الوضع
وح يندفع عنه ما اورد الشارح من انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع اذ لا نسلم ان السكاكي يلزمه انه
لو صح مذهبه لتوقف البلغاء القائلون بالتوقف في صحته على السمع فانه لم يعتقد
ان في ارباب البلاغة المذكورين من يذهب الى التوقيف ولا التزام الا بان
يبين بطلان اعتقاده ذلك وان فيهم من يذهب اليه واما القائلون
بالتوقف من غيرهم فلا اعتداد بهم فانه يجب عليهم الاقتداء بالبلغاء ما لم يعلموا بعض وجوه تصرفاتهم في كلامهم قال وهو مستقيم على الايمان
بدلالة خروج الحادث على عدم الدليل والخروج عن خلاف الاصل يوجب



الاسناد ٥

بتنبيه مذبذبين لا تستقيم لك قدم اذا ندمت الى بلد مخاطبي لاجل حق لك عليه
ثم قلت اقدمني بلدك حق لك عليك مقتضى صدرك فعل هو القدوم لاجل داع
هو الحق لكنك بنيت من القدوم بابا الافعال واسندته الى الحق فان اردت
بالاقدام الحمل على القدوم كان مجازا لغويا والاسناد حقيقة وان اردت به
معناه الحقيقي وجعلت الحق يقدم متوهما من الصور وظن المقصود من
الكلام هو التشبيه بقرينة نسبة الاقدام اليه فهو استعارة بالكناية واذا اثبت
لا مناسبة الحق للمتوهم على تقدير وجوده هناك في ملابسة الفعل فجعلت
المقصود من الكلام هو الاسناد والتشبيه مقتضاه كان اسناد الاقدام الى الحق
مجازا عقليا وليس هناك فاعل حقيقي لو اسند اليه لكان حقيقة فان قلت
اذا كان القدوم ناشيا عن اقدام وكان هناك مقدم محقق فاريد تشبيه الحق بذلك
المقدم وابراز ذلك في صورته على طريق الاستعارة بالكناية او اريد نقل منه الى الحق
على طريق المجاز العقلي مبالغة في ملابسة الفعل كان غرضا صحيحا فاذا اسلوب واضح
واما اذا كان للوجود هو القدوم دون الاقدام ولم يكن هناك مقدم محقق فكيف
يشبه به الحق وكيف ينقل الاسناد منه اليه وما فايدة ذلك قلت كما ان
الشيء يشبه بامر محقق ويبرز في صورته لغرض من الاغراض المتعلقة بالتشبيه كذلك
يشبه بامر موهوم يبرز في صورته لذلك كما شبه الفعال بانياب الغول وطلع نخلة
الزقوم برؤوس الشياطين فلا اشكال في الاستعارة بالكناية واما نقل الاسناد
فالمقصود منه المبالغة في ملابسة الفعل فاذا وجد القدوم وحده لداع واريد
المبالغة في ملابسته للقدوم يتوهم هناك اقدام ومقدم وينقل اسناد الاقدام
منه لما الداعي فان نقل الاسناد من المتوهم كنقله من المحقق في تحصيل غرض
المبالغة في الملابسة فظهر ان لفظ اقدم يستعمل فيما هو معناه حقيقة لغة

نكتة باعثة عليه معتداً بها فالحذف اعرق واقوى في اقتضاء المعاني الزائدة
على المعنى الاصلي التي هي المقصودة في علم المعاني فتدبر ثم اوّلاً قال وجوابه
ان علوم الخ اقول فيه بحث لان كون السند خبرنا مثلاً اي غير صالح في نفسها
لامر مقدر وقرينة مخصوصة حاصلها اختصاص المسند الى معين فلو حذف المسند اليه
فهم من اختصاص المسند بيانه المقصود كما في كل حال شاء فاعمل ما تريد و
كذلك اثنان وثانين القرينتين المخصوصتين تفصيلاً لاثناء القرينة مطلقاً
مع ان لها افراداً لعدم الذكر في السوال وغيره وقد لم يرد ويكون الحذف
لعلم السند اليه صلوحاً في نفسه للتعريف كما تعم المص ومن بعده بل اراد صلوحه
في ذلك المقام الذي ذكر فيه لان يكون جزاً من متعدد اثنا معا او على البدل
فلا يكون قرينة مخصصة له بالمعنى اصلاً لا باعتبار نفسه ولا باعتبار
خارج عنه فاذا اريد تخصيص اي تخصيص اثباته به فلا بد من ذكر ما لقرينة
فالقياس للاشي من الامور المعينة واما ان اريد عمومه للحق واثباته له فلا حاجة
الى ذكر لان صلوح الحذف لمع عدم تعرض لشي من الخصوصيات كاف في فهم ذلك
على الجميع وعلى هذا يكون عموم السند مع اراده التخصيص بيانا لا انتفاء قرينة
الخصوصيات في مقام القصد الى معنى فلا كون حذف فيه اصلا لانتفاء قرينته
قال وسواء وضع لمعنى في نفسه اقول اي المعتبر في المعرفة سلوب
المعاني عند الاستعمال دون الوضع لتدريج فيه الاعلام الشخصية وغيرها
من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان لفظ انا مثلا لا يتعلق الا في
اشخاص معينة اذ لا يصح ان تقال انا ويراد به مسلم لا بعينه وليست موضوعة
لواحد منها والا لكانت في غير محلها ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة
او وضعا بعد افراد المسلم فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل
لكل الافراد وليكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده المعينة
وهذا مذهب جماعة والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل
معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شي منها ولا الاشتراك
الا وضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا وانت وهذا ومجازات لحقايقها
وضعا وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد
جدا ولكنه لا ولو لكانت كذلك لما اختلف اهل اللغة في استلزام المجاز للحقيقة
ولا احتيج في نفي الاستلزام لما ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة قال
وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها بالاحاضر للاخر اقول هذه
العبارة موجودة في النسخ التي رايناها لكن خط على بعضها وحذف بها اولى
من اثباتها اذ هي مبهمة لا يتوصل منها الى مغزاها ولا يذكر ان المراد بالذات و
الخارج ما ذاوهي ما خوذة من كلام امام الحرمين وفاضل الائمة الرضي الاستراباذي قال
حيث قال والاوضح في رسم المعرفة ان يقال شي ما اشير به الى خارج مختص اشارة
وضعية ثم بين معنى مختص من كلامه بتوضيح واطناب كما سمعت وحاصله ان
المعارف كلها مشتركة في اشعارها على اشاء ويختص منها اسماء الاشارة بكون
الاشارة فيها حسية وانما قلنا الى خارج لان كل اسم موضوع للدلالة على ما سبق
علم المخاطب بكون ذلك لازما له والا لحسن ان يخاطب بلسان الا
من سبق موضوعة لذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ هو اشارة الا ما ثبت في
حق المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم يقل الخارج لدخل في الحد
جميع الاسماء فانها معارف فيها ونكراتها وانما قلنا مختص احترازا عن الضمائر العائدة على
ما لم يختص بشي مثل نحو رجل قام ابوه واخي كان اسمه حماد ونحو ربه رجلا ونعم الغير فانه
رجلا وبالها قصة ورب رجل واخيه فان من الضمائر نكرات اذ لم يسبق اختصاص

الرحيم الله بحلم ولو قلت رب رجل كريم واخيه او رب شاة سوداء وسخلتها
لم يجز لان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة وانما قلنا اشارة وضعية
ليخرج عن الحد النكرات المعينة عند المخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل
مواحد لان رجلا لم يوضع للاشارة لا بخصوص وكذا الخرس من الحد نحو ليت وهلا
اذ اعلم المتكلم بعينه اذ ليس فيه اشارة لا وضعا ولا استعمالا فاله قد يدخل في الحد
الاعلام حال اشتراكها اذ يشار بكل واحد منها الى المخصوص بحسب الوضع ويدخل
فيه ايضا الضمائر العايدة الى نكرات مخصوصة قبل الحكم وكذلك للوصف بالكلام
المعهد اذا كان الموصوف نكرة مخصوصة لانه اشير بهما الى خارج مخصص
من طلامة طويلة ياء على خزة اذ لا حاجة بنا الى تصحيحه او ابطاله وانما المقصود
التنبيه على ما خذ ذلك العبارة وكيفية تعرف الشارح فيها وانه نحب على الذات قبول الحذف
فيها على الاسم فلو بدل به لكان انسب بالملحوظ واوجب للافهام وانا اريد بالخارج
ما تناوله الزمني قال بل نقول ان اكرم الله او احسن الله فتحوه لا لفتح
اقول سبب لغراجه في صيغ الخطاب للمالغة فانه يوهم للمقصود كانك
احضرت كل واحد ممن يصلح ان تخاطب وخاطبته بذلك تشهيلا للوهمة وتنويها
لشرف معاملته قال ويلزم ما وضع لشيء مع جمع مشخصاته لا لفتح اقول انوار
نخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية والاجناس ما فانها موضوعة للماهية مع
جميع المشخصات الذهنية لاستلزام امتناع اطلاقها على الافراد الخارجية
بل ان علمتها بقيد بريه لغرض الاحكام والمقصود تعريف الاعلام الحقيقية
قال ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضار ثانيا بالمضمر الغايب
اقول الظاهر ان المعرف سلام العهد الخارجي كالمضمر الغايب في الاحضار
ثانيا لتوقف كل منهما على تقدم الذكر تحقيقا او تقديرا فيخرج لهذا القيد كما



لله الله فما بعد فالاولى ان يحترز بهذا القيد عنه ايضا ولا يسند له حاجة
الا ما يعد كما فعل ومنهم من زعم ان قوله ابتداء احتراز من خروج العلم المشترك
فانه لا يقتضي احضار المسند اليه بعينه في زمان السامع بعد الاشارة الى لكنه يقتضيه
ابتداء اي بحسب وضعه فانه بحسب كل واحد من وضعيه يقتضي احضار معناه
بعينه واما بحسبهما معا فلا فلو لم يقيد الضابط بقيد الابتداء لخرج عنه الاعلام
المشتركة وفيه بحث لان الاحضار المذكور اعم من ان يكون بقرينة اولا والعلم
المشترك يقتضي احضار معناه بعينه بتوسط قرينة معينة اما او ايضا الاحضار
فعل المتكلم وغاية ما يراد به المسند اليه علما وما يدعيه يقتضي جعله فعلا للعلم اي لاحضار
المتكلم المسند اليه في زمان السامع ابتداء ويدفعه قوله باسم مختص به قال
بحسب لا بطلق الخ اقول اراد انه مختص به بحسب وضع واحد فلا يطلق
على غيره بحسب ذلك الوضع فتناول الاعلام المشتركة قال قلنا بعد السلم
الخ اقول اشار اولا الى انا لم نلتزم ان الاسم المختص مختصر العلم ليكون
القيد الاخير مغنيا عن الاولين وهذا المنع انما يجدي اذا خرج باحد القيدين من
الاولين اسم مختص منزعم لكن الخارج ما الاول هو النكرة وما ثاني المضمر الغايب كما
ذكر وليس شيء منهما مختصا فقد الخرج القيد الاخير جميع ما لحوجة القيدين فلا
حاجة اليهما وممكن ان يكلف له ان الجنسي اذا اخذ مع شخصي كان اسما مختصا به
في الظاهر ولا يحضر بعينه في الحقيقة فقد خرج القيد الاول بالاخير وصرح
ثانيا بان المقصود من العهود لجنسي مقام العلمية والاحتراز ان تابع كما ان المقصود
من قيود التعريفات شرح الماهيات والاحترازات تابعة له فلا باس ان يقع في
ضمن الضوابط والتعريفات ما يعم به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب
ح ان يتاخر هذا القيد عما عداه وان يخرج به ما الاخرج به بالذات فالحق بقصدنا

في الكنى المعاني الاصلية ويدل عليه ان بعض الكفرة نادى ابا بكر رضه فقال
يا ابا الفضل قال لانه يخاطب بوفق معلوله بالقلب والعين وقال لان
وضع الموصول على ان يطلقه الى قوله فلذا كانت الموصولات معارف
اقول يشعر كل منهما بان التعريف بحسب معرفة المخاطب واشار الى علمه
بمدلول اللفظ وحضوره في ذهنه ولهذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه المخاطب
وسيأتيك مزيد توضيح له فيما سيقبله قال فقولك لغيبت من ضربته اذا كانت
من موصوله اه اقول فرق بين الموصوله والموصوفة المختصة بواحد
فان التخصيص في الاولى وضعي دون الثانية وتلخيصه ان الموصولة فيها
اشارة الى علم المخاطب بمعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصوفة
فانه وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعين الموصوف عنده وايضا
الموصولة مستعملة في ذلك المعين اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما وآما
لانها موضوعة لمفهوم كلي ومستعمل في جزئياتها المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم
كلي وان كان منحصرا في معين فلو فرضنا تعدد مضروب مخاطبك واستعملت موصولة
كان قصدك الى معين فلا بد من قرينة تعين بها ما قصدته فان احتاج المخاطب الى
ان يستفسر لخفاء القرينة عليه كان ذلك استفسارا عن المعين الذي هو نفس تعينه
وان استعملت الموصوفة كان مقصودك مفهوما كليا ولم يكن لك حاجة الى نصب
قرينة فلو فرض هناك استفسار لم يكن متعلقا بالمعنى لوضوحه بل بافراد ذلك المعنى
المعين حيث لا يوجد خارجا الا في ضمن معين منها قال او الايما الى وجه بناء لخبره
اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل الى قوله كما ارصاد في علم البديع اقول هذا
يقتضي استدراك لفظ البناء وان يقال او الايما الى وجه فان بخبر فان بخبر على وجوه مختلفة وطرق متفاوتة

قال وبعد التيا والتي لا تفد اقول نشير بها الى بعد تغير ابتدا بما
ذكر سند القائل من وجهين بقدياذ الشرح احدهما ان المفهوم من لفظ ابتدا
لا يلايم تفسيره والثاني انه يلزم الحاد ياء مع القيد الاخيرة المعرفي قال
فينفي لا تفد اقول اي اذا جعل هذا القيد احترازا عن سائر المعارف
فليعتبر عا يناسب مفهومه الاصلي ليزول احد البعدين قال وحذفت
همزة اقول قيل حذفها يحتمل ان يكون على غير قياس ولذا لم التزم الادغام
وان يكون على قياس بتخفيف الهمزة ويكون التزام الادغام مخالفا للقياس
قال جعل علما لا تفد اقول قيل جعله علما انما يطابق الوضع ابتداء وان
انما يطابق الغلبة المتعذر سد الاسماء كما ان الرحمن من الصفات الغالبة غلبة
متذرة وذلك لا ينافي احتصاص اسم الله والرحمن به له فتامل قال
وعما يدل على ان الكناية انما هي لهذا الاعتبار الخ قوله لا يكون من الكناية في شي
اقول لقائل ان يقول لما كان ذلك الشخص مشهورا بهذا الاسم ومعلوما
لكونه جماعيا صار كونه جماعيا مما يفهم من هذا الاسم فجاز ان يكون كناية عنه
بخلاف قولك هذا الرجل فانه لا يفهم منه ذلك المعنى وان اريد به ذلك
الشخص بعينه ولا تعد فولك فانه حاتما اذا اطلق على مسماه فهم منه كونه
جوادا واذا اعيد عند هذا الرجل لم يفهم وتوضيحه ان اتصافه بهذين الوصفين
انما لوحظ في ضمن ما اشتهر به من اطلاق اسم الجنس لذلك وجاز عليها فجاز من
حيث انهما مدلولا هذين الاسمين معلوما الاستلزام لهذين الوصفين فجاز
ان يكونا كنايتين عنهما ولو كان لهما هذا اسمان لفرانة الاشتهار لقاما
مقامهما في صحة الكناية باعتبار الوضع الثاني العلمي دون الاول اي الاضافي
وبطل وجه اما الثاني فاوضحناه واما الاول فاذكر من انهم قد يعتبرون في الكنى

وليس بناؤه اجناسا مختلفة بشار بايراد المسند اليه موصولا الى واحد منها فالايماء
الى واحد منها الى طرق تخبر وجنسه كما اعترف به حيث قال فانه فيه ايماء الى ان تخبر المبني عليه
امر في جنس العقاب فان قلت لعل جعل البناء بمعنى المبني وجعل اضافته الى تخبر للبناء على فعل من اخلاق
شباب كما ينبئ عنه قوله الى ان تخبر جنس قلت بهذا التعسف وهبوط مستغنى عنه لان تخبر واد
كان موصوفا بانه مبني لكن لا دخل له في الايماء فان قلت تخبر المطلق لا يوصف بالبناء بل
بخبر المتناول غير المسند اليه لان بناء شيء على اخر يستدعي تقديم الاخر عليه كما يشهد به كلام السكاكي
في توصيف المسند السببي ولا شك ان الايماء الى جنس تخبر انما يتصور مع تاخره فكانه قال او
الايماء الى جنس تخبر متناول تاخر قلت هذا على تقدير صحته لا يندفع به شيء من التعسف والاستغناء كما لا يخفى قال
ففي قوله ان الذي سمك سمكا ايماء الى ان تخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة الى قوله ثم فيه تنويه بتعظيم
بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم لا نزاع في كون هذا الكلام مشتملا
على الايماء بالمعنى الذي ذكرت وعلى التنويه بتعظيم شان تخبر الا ان ذلك تخبر لا مدخل له في افادة
تعظيم تخبر اصلا فكيف يجعل ذريعة الى التنويه به وانما تشاء التعظيم في تنكير الصفة بناء على تشاء اثار تموشر
الواحد وانما ان هذه الصفة تنويه الى ان تخبر عنه موصول من جنس البناء اولا تنويه اليه فمما لا يتغير به
حال التعظيم اولا ترى انك لو قلت بنى لنا بيتا فسمك السماء كان التنويه بتعظيم البناء باقيا
على حاله ولا ايماء فيه بالمعنى الذي ذكرت قطعا قال فنعيه ايماء انما طريق بناء تخبر بانه مبني عن تخبئة وتخبر
وتعظيم شانه تعسف اقول هذا صحيح لكن ليس في ذلك الايماء ذريعة الى تعظيم شانه لبقائه على حاله
في قولنا قد خبر الذي كذا شيئا بل الذي يستفاد منه تعظيمه وتوسل به اليه موجبة تخبر انما يذهب وكذلك
ابانة المتعسف مستفادة في عدم معرفة المصنف وابانة الشطان في خبر انما من تبعه وتحقيق زوال التخبئة
في ضرب البيت مما جرة واما كون فاتحة الكلام منبهة للنفوس على خاتمته فهو مفقود فيما اذا اخر الموصول وتوسل
الجملة الاسمية بالفعلية مع ان تلك الامور مستفادة ايضا على حالها ونعلم قطعا ان مستند هذه الامور
وذريعتها امر مشترك بين الجملتين لا تختلف بالتقديم والتاخير لان لكل واحدة منهما خصوصية معتبرة في ذلك
قال والفاضل الشارح العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء تخبر بالعلة والسبب

اقول

مشتركة بينهما قال فان اصل اسماء الاشارة ان تشار بها للامشاهد محسوس اقول
كذلك وقع في عجائب لغة الاله والاولى ان يقال للامحسوس مطلقا بخ المحسوس
المعقولات والمشاهد وهو ما الادراك بالبصر بالفعل مايدرك بسائر الحواس وما
من شانه ان يدرك بالبصر لمن مدرك به لعدم حضوره فان اشير اليه بالافعال
احساسه نحو ذلكم الله ووذلكما ما علمني ربه او للامحسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة
فلنقصره للمحسوس المشاهد قال ونصب على المدح او على الحال اقول
قيل العامل في الحال معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة او حرف التنبيه اي
اشير الله او انبه عليه وفيه ان الاولى ان يجعل حالا موكدة بناء على ان اشتهار بذلك
ادعاء، وقوله من نسل شيبان خبر ثان وكرر بيانا لشدة بعد ذكر جده ويحتمل ان
تعلق بنزدا الى ممتازا منهم وقوله من الضال والسهال حال من نسل شيبان قال
وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب
تصوره اياما كان اقول فيه بحث لانهم اراد وا بما لزائد على اصل المراد المعنى
الزائد على المعنى الوضعي للفظ الذي عبر عنه عن المقصود لا المعنى الزائد على
معنى لفظ لغة يمكن ان يعبر به في هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من لوازم
الوضع له لما وقع التعبير به فيكون الخارج عن المعنى الاصلي للالفاظ فان قلت
لعله اراد ان لفظ هذا مثلا دال بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب
واما ان المتكلم قصد بذكره كون ذلك فامر خارج عن مفهومه الوضعي قلت هذا
جارية الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين واما ان المتكلم قصد
بذكره تفهيم المخاطب فامر خارج عن مدلوله وايضا يلزم ان يكون قوله و
هو زائد على اصل المراد لغوا مستدركا لان البيان قال او تحقيره بالقرب
او تعظيمه بالبعد اقول لما ان القرب نفسه يطلق على قرب المرتبة ودنائة المحل

مشاهده

كذلك ه





المحل بعد الهمة لجراءة للامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق
على ما يدل عليها اعني اسماء الاشارة على سبيل المجاز كما ذكر صاحب
الكشاف واشار اليه الشارح بقوله تنزلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة البعد
المسافة ومنهم من تنزيل قرب الدرجة ووضعة المحل منزلة قرب المسافة
ولك ان تقول الامر الحقه لا يمنع على الناس بل يكون قرب الوصول سهلا
المتناول واقعا بين ايديهم وارجلهم فالحقارة تناسب القرب وتستلزمه
بوجه ما والامر العظيم شانه عليهم وبعده منهم بجلالته ورفعة شانه فالعظم تناسب
البعد المكانة وتستلزمه بوجه ما قال تنزلا لبعده عن ساحة عز الحضور
والخطاب اقول يعلم من ذلك انه قد يقصد التعظيم بالقرب بان ينزل
قربه من ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيبعد عنه لهذا كقوله ربنا ما خلقت هذا باطلا ويمكن ان يقال الامر العظيم من شانه ان يتوجه
اليه الهمم ويتطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه تناسب العظم
القرب المكانة وتستلزمه والامر الحقير من شانه ان لا يلتفت الناس اليه وبعد هم
عنهم فمن هذا الوجه يكون الحقارة مناسبة للبعد المكانة ومستلزمة له قال
وقد ذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد اقول قال نجم الائمة وكذا ان
يشار الى المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره بلفظ البعيد كما يقول بالله الطالب
الغالب وذلك قسم عظيم لا محالة قال الله تعالى كذلك نضرب الله للناس امثالهم
مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدرك
بالحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم البعيد والاغلب في مثل ان يشار
بلفظ القريب مثل هذا قسم عظيم فانه لكونه حاضرا ومذكورا هو في قرب منزلة المشاهد
القرب بخلاف المعنى الغائب المذكور كالضرب فانه بواسطة كونه مذكورا صار

كالمشاهد وبواسطة كونه غايبا صار كالبعيد وكحذفه مع الصحيح على قلة
ان يعبر بلفظ القريب لقرب وكون وسكن الحال فى الغايب المتقدم ذكره اذا
كان عينا قال واسم الاشارة لما كان موضوعا لما يشار اليه اشار اليه حسا كما تعالى
فيما لا يدرك الا بشاهد الحس كالشخص الغايب والمتماحل وذلك يجعل الاشارة
العقلية كالحسية واسم الاشارة اى الاسم الذى كونه كصورة راجع لما تقدم قال
عقيب الاشارة اليه وهو الذى يوصف ويوصف به اقول المناسب ان يقال
وهو المتقوم لان الذى يوصف ويوصف به من جملة الاوصاف كما صرح به فى قوله من الاعلام
بالغيبة قال عرف المسند اليه للاختصاص اقول وجه التنبيه ان ظاهر المقام
يقتضى ايراد الضمير المتقدم وكونه وتقدمه على اسم الاشارة بناء على ان ذلك الموصوف
قد يتميز بسائر الاوصاف تميزا ما فصار كانه مشاهد فنى اسم الاشارة اشعارا بالموصوف
من حيث هو موصوف كانه قيل اولئك الموصوفون بتلك الصفات على مدى
فيكون من قبيل ترتيب الحكم على الوصف المناسب الدال على العلية بخلاف الضمير فانه
يدل على ذات الموصوف وليس فيه اشعار لما الصفات وان كان مصحوبا بها والفرق
بين الاتصاف بحسب نفس الامر وملاحظة الاتصاف فى العلم غير خفى قال
فاسد موضوع لواحد لا لاختصاص اقول الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس على ما
ذكره السيد فى طلام الشيخ ان الحاجب فى شرح المفصل وانما تقدم على قول من يجعل
موضوعا للماهية من حيث هى مقيدة بالوجود الذهنى وعلم موضوع للحقيقة المتحدة
فى الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بالوضع على كونه تلك الحقيقة
معلومة للمخاطب موجودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بالوضع على كون
الاشخاص موجودة له واما اسم الجنس فلا يدل على شئ من ذلك كما صرح به بل بالآلة ان كانت
قال وبعلم مما ذكرنا من شرح طلامه ان عود الضمير الخ اقول قد علم



قوله ان المعرف الذى هو فى المعنى كالمكرر هو المعرف بلام الحقيقة وانما
اطلق على وجه منها لوجود الحقيقة فيه فالمعنى المتحقق فى الحقيقة والعضة
مستفاد من خارج فاذا عاد الضمير فى قوله بانه لا المعرف بلام الحقيقة فهم ان
المعهود الذهنى مندرج تحت المعرف بلام الحقيقة كما هو الحق قال ضم الشئ يقتضى
الامكان واجب وقد دل عليه ايضا كلام المفتاح فى تحقيق معنى اللام للتخصيص و
ان عاد الاطلاق المعرف باللام كان الكلام صحيحا لكنه قاصر عن افاده معنى
الاندراج فيكون الاول اولى قال ولقدامه على اللئيم لا لاخ اقول
لم يرد باللئيم الحقيقة ولا الاستغراق وموظ ولا المعهود المعين لقصور
عن ادائه بل المقصود من المدح بالابانة والوقار فى مواضع يطيش فيها
او تهوى الاحلام السخيفة ولا تثبت فيها الا ارباب العزائم الكاملة وانما قال امر
بصيغة المضارع مع ان الموافق لقوله مضت صيغة الماضى دلالة على مرور
مستمر كانه قال امر وعنا بعد وقت على اللئيم من الايام موصوف بسبب بعد
سبب ملا احجاز به بل لا العنت الله وانفه علنه ومن هذا يعلم ان حمل يسبنى
على الحال وتقييد المرور بوقت مخصوص ليس بجيد قال فان قلت المعرف
بلام الحقيقة الخ اقول يرد عليه ان اسم الجنس عند ما كان موضوعا
لواحد من احاد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة واريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار
ما صدق عليه من افراده كان فى كل فرد استعمال فى جزء معناه فيكون مجازا قطعا
سواء فهم هناك بقرينة او باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما فى قولك دخل السوق
اولم يفهم كما فى مقام التوبيخ الا ان يدعى ان المجموع المركب من اسم الجنس و
اللام موضوع بازاء الحقيقة وضعا آخر مغايرا للوضع مفرده وهذا بعيد لغة فصح
كون الحقيقة اذا جعل موضوعا للماهية من حيث هى كعلم الجنس والفرق بينه وبين اسم الجنس

قوله ليس بجيد اقول حاصل
ما قال ان تقييد المرور بوقت
مخصوص بكونه اللئيم الكامل اللئيم

الطيب الازرق
والاخضر والاصفر
كما فى نسخ

الفرق بين اسم الجنس
وعلم الجنس

اللام فى عند
حصوله الالة
يكون ما هو كذا
معرفة

ذلك مقدمة من أن فهم المعنى من الالفاظ لمعونة الوضع والعلم به فلابد
ان يكون المعنى متصورا متميزا بعضها عن بعض عند السامع فاذا دل باسم
على معنى معين فاما ان يكون ذلك الاعتبار اى كون المعنى متعينا عند السامع
متميزا فذ وملحوظا معه اولا فالاول يسمى موصوفا والثانى نكرة ثم قال الاشارة
لا لمعنى المعنى وحضورا ان كانت لحضور اللفظ يسمى علما احضنيا ان كان الحاضر
المعهود جنسا وما سامه كاسامه اوشخصيا ان كان فردا منها كزيد او الفرد كابا بنيل
وان لم يكن لحضور اللفظ فلابد من امر خارج عنه يشار به اليه وذلك مثل الاشارة
فى اسماء الاشارة وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة فى الضمائر وكالنسبة المعلومة
جلية او غير جلية فى الموصولات والمضاف الى المعارف وكلام التعريف والنداء
فى المعرفات لما لاحظ ان معنى التعريف مطلقا هو العهد فى الجميع لكنه جعل
اقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه ويسمى كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام
الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ فى كل منها اشارة
لحضور اللفظ لا حضور المسمى فى الذهن قال سيبويه اذا قلت اسامة فكانك قلت
الضرب الذى من شانه كيت وكيت وان الفرق بين اسامة واسد اذا كان
موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الاشارة وعدمها كما سبق واما الاسد
فالاشارة منه بالاله ودون حضور اللفظ ثم قالوا اذا دخلت اللام على اسم
جنس فاما ان يشار بها الى حصة معينة منه فرد كانت او افرادا منكورة تحصيصا
او تقديرا ويسمى لام العهد الخارجى واما ان يشار بها الى الجنس نفسه وح اما
ان يقصد الجنس من حيث هو كاسامة التعريفات وكقولنا الرجل خير من المراة
ويسمى لام الحقيقة والطبيعة واما ان يقصد الجنس من حيث هو موجود فى ضمن
الافراد بقرينة الاحكام الجارية عليه التى لابد له فى ضمنها اما فى جميعها كما فى

كالدخول
والبيع والشراء



الله فيكون فهمها مستفادا من حضور اللفظ المستعمل فيها والوحدة السابقة من
اقسام القرائن قوله اول وحواله انا لانم لانه اول اذا كان تعريف الجنس
عبارة عن حضور الماهية فى الذهن وتعريف العهد عن حضور فرد معين او
افراد معينة منها لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف حقيقة اعنى الحضور فى الذهن
واما ان الحاضر فى احدهما الماهية وفى الاخر الفرد او الافراد فهو اختلاف راجع
الى معروض التعريف اعنى الحاضر لا الى نفسه فلو سمى الحضور فى احدهما تعريف عهد
وفى الاخر تعريف جنس كان لمجرد الاصطلاح ولا طلام فيه وانما الطلام فى تحقيق
معنى التعريف الجنسى وبيان ان حقيقته ماهى واستدلاله نبه على ذلك حيث قال
لان تعريف العهد ليس شايعا القصد الى الحاضر فى الذهن حقيقة او مجازا فبالغ
فى معنى تعريف العهد وحصره فى انه مجرد القصد الى الحاضر وليس شاورا ما
فعلم منه ان كون الحاضر ماهية او فردا امر خارج عن حقيقة تعريف العهد والحق
ان معنى التعريف مطلقا هو الاشارة الا ان مدلول اللفظ معهود اى معلوم
حاضر فى الذهن (اى فى ذهن السامع) يرشدك الى ذلك ان صاحب الكشاف فسر تعريف الجنس فى الكد
بانه اشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الكد ما هو وان الشيخ ابن الحاجب صرح فى
الايضاح بان زيدا موضوع لمعهود بنسك وبنى مخاطبك وبان غلام زيد
لمعهود بينكما بحسب ملكى الشد المخصوصة وان السكاكى اختار فى اللام ان
معناها العهد وبالجملة اذا استوفيت كلامهم وتحقيقت محصوله استوفيت
ما ذكرناه فان قيل يقتضى الافاضل التعريف ما قصد به معنى عند السامع من حيث
انه معنى كانه اشار الى ذلك الاعتبار واما النكرة فقصد بها التفات
النفس الى المعنى من حيث ذاته ولا ملاحظة فيها تعينه وان كان معينا فى
نفسه لكن بنى مصاحبه المعانى وملاحظة فرق جلى ومهدة فى تصوير ذلك

(الى يكون المعنى متعينا عند السامع)

(اى فى ذهن السامع)

واضافة اخرجوه الشارح حيث جعله التعريف حضور الفرد مشاورا اليه لخارج عنه اشارة وضعية امضاء كلام الرضى

من تامل فى سائر المقامات يتبين ان مرجع التعريف مطلقا ما ذكر

المقام الخطابة وهو الاستغراق او فرد بعضها وهو المعهود الذهني فان قلت

سلما جعلت العهد الخارجي كالذهني والاستغراق راجعا الى الجنس قلت لان معرفة

الجنس عند كافة فرد بعض شئ من افراده بل يحتاج فرد الى معرفة اخرى ثم الظاهر ان الاسم في

المعهود الخارجي له وضع لغوي نوعا خصوصيا لكل معهود ومثله يسمى وضعا عاما بكما

فرد ولا حاجة لاحد كل فرد العهد الذهني والاستغراق والتعريف الجنسي اذا جعل اسما

الاجناس موضوعة للماهيات من حيث هي قال وانما اوردت البيان بلا الى لفظ

الجنس لانها نافية في الاستغراق لا الجنس اول يعني انه لما ادعى ان استغراق المفرد

اشمل من استغراق الجمع اورد بيانه فرجع ومفرد منفيا سلما النافية للجنس لانها

نص في الاستغراق فنحو لا رجل يصح ان يخرج منه فرد اصلا ونحو لا رجال مع خصوصيته

في الاستغراق اذ اجاز ان يخرج عنه واحد او اثنان حال في عدم مني الجمع بالطريق

الاولى فيقتضي بذلك ثبوت المدعى فان قلت كيف يكون نحو لا رجال نصا في الاستغراق

مع جواز خروج واحد واثنين منه واما ما ذكر في الشرح من الخصوصية فلعله مخصوص

بالجمع المفرد قلت نحو لا رجال نص في استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه شئ من الآحاد

فخروج واحد او اثنين من لا رجال لا يقدح في كون الخصوصية اذ ليسا من افراد مدلوله

وحمل كلامه على تخصيص الخصوصية بالمفرد باطل لان ما ذكر من البيان مشتركة بينه

وبين الجمع فان قلت لا خفاء في صحة قولنا لا رجل في الدار الا زيد ولا رجال

فيها الا زيد ولا يكون شئ منهما نصا في استغراق احاد مدلوله قلت الاستثناء

لا يوجب تخصيصا ولا يقدح في كون اللفظ نصا لجواز في اسماء العدد مع كونها

خصوصا في معانيها وقد حقق ذلك في موضعه فان قلت اذا قلنا ليس في

الدار رجل بل رجلان او رجال وقلنا ليس فيها رجال بل رجل او رجلان فقد



حتى يكون استغراق المفرد اشمل

فقد خرج من كل منهما بعض الاحاد فاي فرق بينهما هنا قلت الفرق ان ليس

في رجال في سنخ الصيغة ما يدل على استغراق الافراد مدلوله دال عليه لانه موضوع

للطبيعة دون الخصوصية كما في لا رجال وقد خرج عنه بالليس من افراد مدلوله كما

عرفت في لا رجال والا ليس رجل فقد يستعمل على وجهين احدهما ان يراد به نفي

واحد لا بعينه متناول لكل واحد من الاحاد مطلقا اي سواء كان الواحد

في ضمن العدد ام لا تنا ولا ظاهرا لانصا كما في لا رجل واثنا ان يراد به نفي الواحد

من حيث هو واحد اي توجه النفي للوحدة كما في قولك ليس في الدار رجل

بل رجلان او رجال وليس سوا من العموم في شئ اما على الوجه الاول فاستغراقه

اشمل من استغراق ليس رجال فانه يتناول كل واحد من الاحاد فاخرج منه

ما كان لخصوصا لما هو عام ظاهرا وليس رجال لا يتناول الواحد والاثنين

لا بخصوصه ولا بظهوره فخروجهما عنه لا يكون تخصيصا واذا خرج عنه جماعة كان

تخصيصا قال بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد

المحلى بها قلت اقول اسم الجنس اذا كان مفردا وعرف باللام الجنسية وحمل على

الاستغراق كان استغراقه لشموله لافراده مسماه وهي الاحاد فاذا نسب الحكم

كان الظاهر انتسابه لكل واحد واما الجمع فدال على الجنس مع الجمعية فلو اجري

حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد كان معناه كل جماعة جماعة لكل واحد

واحد فاذا نسب الحكم كان الظاهر انتسابه لكل جماعة جماعة فان كان من الاحكام

التي تكون ثبوتها للجماعة مستلزما لثبوتها لكل واحد منها فهم من ذلك ثبوته

لكل واحد والا لكانت الاحاد باقية على الاحتمال وهذا مقتضى قياسه على المفرد

في استغراقه لكن هذا المعنى يستلزم تكرار فاقة مفهوم الجمع المستغرق لان التسعة

مثلا جماعة فتندرج فيه ثمانية وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها فيندرج

منه افضا فى ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعه فيكون معتبرا فى الجمع المستوفى
وما عداه من الجماعات مندرجه فيه فلو اعتبر كل واحد منها افضا لكان تكرارا
محضا فلذلك ترى الائمه يفسرون الجمع المستوفى اما بكل واحد واحد فيكون
كالمعرفه استغراقه كانه قد بطل عنه معنى الجمعيه فصار للجنس كانه الامثله
التى لوردنا واما بالمجموع من حيث هو مجموع كانه قولك للرجال سندى درهم حيث
حكموا بانه اقرار بدرهم واحد للكل لخلاف قولك لكل رجل عندى درهم فانه اقرار
لكل رجل بدرهم والمعنى الاول اكثر استعمالا من الثانى فان قلت اذا قيل
لارجال فى الدار فان قصد به نفى كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين لا رجل فى
الاستغراق وان قصد نفى الكل من حيث هو الكل لكون صادقا اذا كان واحد
من الرجال فقط خارجا عن الدار فبطلانه ظاهر وان قصد نفى كل جماعه جماعه
كان تكرارا لمعنى ما ذكرتم فى الموف باللام قلت قد اشار الى عدم الفرق بين
استغراق المفرد والجمع فى صيغ النفى اصلا حيث قال لو سلم كون استغراق المفرد اشمل
فى النكره المنفيه ونوجهه ان يقال كما ان رجلا فى قولك لبس رجل فى الدار
يدل على الجنس والوحده المطلقه فربما يقصد بنفيه نفى الجنس المتصف بتلك
الوحده فيكون عاما ظاهرا فى استغراقه وربما يقصد نفى الوحده المقابله للتعدد
فلا يكون من العموم فى شى كما سلف كذلك رجال فى لا رجال يدل على الجنس
والجمعيه فربما يقصد بنفيه نفى الجنس مطلقا كان الجمعيه قد بطلت على قياس
المعرف باللام فلا يكون فرق بينه وبين لا رجل وربما يقصد به نفى العدد
الذى هو الجمعيه فيكون الجنس ثابتا على صفه الوحده او الاثنينيه فلا يكون
من العموم فى شى واما رجال فى قولك ليس فى الدار رجال فيدل على الجنس
والجمعيه والوحده العارضه للجماعه فيحتمل ان يقصد بنفيه نفى الجنس كان

الجواب باختيار الشق
الاول من الترديد



كان الجمعيه قد بطلت على قياس لا رجال فيدل على استغراق الاحاد ظاهرا
لانصا وان يقصد نفى العدد الذى هو الجمعيه فيكون الجنس ثابتا موصوفا بالوحده
او الاثنينيه كما فى لا رجال فلا يكون من العموم فى شى وان يقصد نفى الوجوه العارضه
للجماعه اى ليس فيها جماعه بل جماعات كما يقال ليس فى موضع كذا اجمال بل جمالات
فتلخص لك مما ذكرناه ان قولك ليس فى الدار رجل يحتمل معنيين وليس فيها
رجال يحتمل ثلث معان ولا رجال فيها ايضا يحتمل معنيين واما لا رجل فهو نص
فى استغراقه اللازم من نفى الجنس لا يحتمل غيره اصلا وان لا رجال اذا حمل على
الاستغراق لم يكن بينه وبين لا رجل فرق فى ذلك وانما الفرق بينهما ان لا رجل
لا يحتمل معنى سوى الاستغراق ولا رجال يحتمله مان يقصد به نفى الجمعيه مع ثبوت
الجنس على وصف الوحده والاثنينيه كقولك لا رجال فى الدار بل فيها رجل
او رجلان قال اقول فحينئذ بطلان ما ذكره لا اتضح اقول الظاهر من كلامه
انه جعل الجمع المستوفى على المجموع من حيث هو مجموع وثبوت وطنه لا يستلزم ثبوت
كل فرد منه ويحتمل ان يجعل الجمع المستوفى على كل جماعه جماعه وثبوت الوطن لكل جماعة
لا يستلزم ثبوته لكل واحد منها ورجح الشارح بتوجيه على وجهين معا اذ المباين
من وجه العظام ثبوت الوطن لكل واحد منها لا ثبوته لكل جماعة منها او لكلها
من حيث هو كل فلا فرق فى شمول الوطن العظام فرادى بين وبين العظام
وبين العظم قال واضافا لا دلالة لقوله لشمول كل جنس جاسمى به على هذا المعنى
لا اتضح اقول وذلك لان قوله لشمول كل جنس جاسمى به يدل بصريحه على ان
المستوفى على الجمعيه شمول كل واحد جاسمى بالعالم ولو اراد باذكر هذا القائل لقال
يدل على ان ما سمى به اجناس مختلفه ولا يتم له ان المسمى بالعالم اجناس مختلفه
لكن لا دلالة للجمعيه على ذلك بل مقتضاها شمول ما سمى بالمفرد سواء كان اجناسا

اولا قال لان صيغ الستغرقة لا توجد عقلا ولا نقلا لا اقول لان الجمع يتناول الافراد المشتركة في مفهوم مفرده وهنا هو المراد من قيد الجنسية المعتبرة في تعريف الجمع واما ان لكل الافراد ماهيات مختلفة او امور متفقة فلا اعتبار به اصلا فكما ان الجمع والمفرد اذا استغرقا تناولا الآحاد المتفقة كذلك تناولا ان المختلفة قال لان الحرف الدال على الاستغراق كلمة النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة اقول اذا قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة غير معينة كان مجردا عن معنى الوحدة واطلاقه على الماهية من حيث هي على سبيل المجاز لانه استعمال اللفظ في جزء ما وضع له الا ان يدعى صيرورته حقيقة عرفية وقد مر لك ما يشار واما اذا قيل انه موضوع للماهية فهو على حقيقته فان قلت اذا لم يكن الوحدة داخلة في مفهوم الاسم لا يتصور تجريده عنها فلا اعتراض انما يتوجه على القول الاول دون الثاني قلت لكن ان تقال ان اسماء الاجناس الكثر استعمالا في التراكيب لبيان النسب والاحكام ولما كان اكثر الاحكام المتعلقة في الوقوع واللاوقوع جاريا على الماهيات من حيث انها تحمل فرد ما لا على الماهية من حيث هي فهم تردد لك الاحكام مع اسماء الاجناس في تلك التراكيب معنى الوحدة وصار اسم الجنس اذا اطلق وحده يتبادر منه الفرد لا الزمن لانس النفس بملاحظته مع ذلك الاسم كما تدل على معنى الوحدة فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذي هو منشاء الاعتراض قال ولانه اي للمفرد الداخل عليه حرف الاستغراق معنى طل فرد لا مجموع الافراد لا اقول بديهي الاستغراق المنافي لافراد الاسم هو تناول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية اصلا بخلاف تناول طل فرد فانه لا ينافيه لان افراد الاسم يقتضي اعتبار الفردية مع الجنسية فاذا لم يكن هناك امر اخر اقتصر على ما هو اقل المراتب اعني



اعني فردا واحدا وان وجد ما يقتضي اعتبار ما فوق الواحد كلمة الاستغراق على تناوله اقتضاء ولم يكن منافيا لمقتضى الافراد لانه يقتضي اعتبار الفردية ولا يمتنع من اعتبار فرد مع فرد ولا مذهب سليم ان الجواب الاول هو المناسب لنحو لا رجل في الدار وان الثاني هو المناسب لنحو ليس رجل فيها قال ولانه اي للمفرد المستغرق وصف بمعنى الجمع لا اقول اذا اريد بالرجل مثلا طل فرد امتنع وصفه بمعنى الطوال والا لكان كل رجل طوالا وما نحن فيه الدينار الصغير فلم يوجد بطل فرد ليكون المانع من الوصف معنويا بل اريد الجنس وجرد الاسم على الدلالة على معنى الوحدة والمانع لفظي وهو المحافظة على التشاكل فالاولى ان يذكر هنا كما قال او لانه لا طريق للاحضار سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب لا اقول فيه نظر لان الشيء الاضافة نحب ان يكون معلوما للمخاطب اضافي اشارة لانه خبره فامكن الاحضار بطريق الموصولية فقال الذي هو غلام له بالباب ولعل المصنف لم يلتفت الى هذا الوجه في الايضاح ايضا لذلك مع انه مذكور في المفتاح قال ومما يحمل التعظيم والتهويل قوله ع انا الخاف ان يمسكه عذاب من الرحمن لا اقول ان حمل على التعظيم كان مبالغة في الوعيد واستعظاما لما يتولد من تركب له ما يقتضي استحقاق عذاب عظيم ليكون ابلغ في الزجر وان حمل على التهويل كان اظهارا لمزيد شفقته عليه وخوفه من ان يصيبه مضرة فيكون ادخل في قبول النصيحة وكل منهما مناسب المقام من وجه قال اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة لا اقول لم يلتفت لان طل فرد من افراد الدواب مخلوق من نوع من النطفة مختص بذلك الفرد لانه خلاف الواقع ومستبعد جدا واما عكسه اعني طل نوع من الدواب من شخص من الماء فمحال قال بل قصد صاحب المفتاح

لما انه مثال لكون القيام للافراد شخصا او نوعا لا تشكر المسند اليه اقول قوله
الحالة التي تقتضي شكر المسند اليه يحتمل ذهنا وخارجا وبعضي شكره ايضا فنبه السكاكي على
ذلك لما اراد المثال في خطاب المسند اليه وقد نبه على مثل ذلك في حالات اخر يا يراد
امثلة من غير الباب المبحوث عنه وسنذكر وجه تخصيص عن التعقبات التي
يرتكبها بعضهم في توجيه كلامه قال اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه
فلكونه اي الوصف لا لخ اقول اراد بالوصف الذي في الضمير التابع
المخصوص لانه هو المبين الكاشف اولا وبالذات والمعنى المصدري انما تضمن
ذلك ثانيا وبالعرض فلو قال بدله اي النعت لكان اظهر في المراد واولى لتضمنه
اشارة الى ان الضمير في قولك لكونه راجع للاول وعلته قوله واما وصفه لا اليه
نفسه لانه بالمعنى المصدري ملاذكر وانما قال مبينا له كاشفا على معناه جمع
بين التبيين والكشف لان الاول بالنظر الى نفسه والثاني بالقياس الى السامع
ولانه على ان الوصف بلغ في ذلك الغاية القصوى حتى صار حيا للموصوف
اوجار يا مجراه والمثال المذكور من القسم الاول على راي المعتزلة والحكماء فان
ذلك الوصف حد للجسم اي تعرف له على رايهم وعند مع ذلك اشارة الى علة
الاحتياج للافراغ بشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا تصور الا في مكان
ثم الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى
وان كان هنا كا تعدد بحسب اللفظ والاعراب كانه قيل الجسم الذي امتد في
الجهات كما ان قولك حلو حامض معناه خبر واحد معنى كانه قيل مز مع تعدد اللفظ
والاعراب وايضا الاصل في الوصف مصدر فيجوز ان يطلق على المتعدد
نظرا لاصله على ان الوصف المذكور في المتن بمعنى ذكر النعت وليس فيه
دلالة على كون النعت واحدا او متعددا ومنهم من قال الوصف الكاشف



الكاشف هو الطويل المعروف فان العريض صفة مخصصة للطويل
وكذا العميق صفة مخصصة له او للعريض وقس الصفة الكاشفة في العميق
وحدة لاستلزامه الطويل والعريض من غير عكس قال وعند النحاة التخصيص
لا لخ اقول الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان السلسل انما
يتصور فيه بلا تحمل كما في رجل عالم وتاجر فلا يكون حارسة قولنا عالم
حارسة مخصصة وقد تحمل فتحمل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي واللفظي
وتجعل حارسة صفة مخصصة لانها قالت الاشتراك ما ان وقعت مقتضى الاشتراك
اللفظي وتثبت معنى واحدا فلم يبق في معنى حارسة الا الاشتراك المعنوي بين
افراد ذلك المعنى قال فانه كان بحسب الوضع يحتمل الكل وفرد من افراد الرجال
الى قوله والتوضيح لا لخ اقول اعلم ان احتمال رجل للكل وفرد من افراد
الرجال بحسب الوضع ليس معناه انه بحسب وضعه يصح ان يطلق على جميعه
اي فرد كان بل معناه انه بحسب وضعه يصح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية
من حيث هي او الفرد المنتشر على اختلاف الرواية وفرد ذلك المعنى يحتمل ان يتحقق
في جميعه هذا الفرد وفي جميعه فرد اخر فمنشاء الاحتمال هناك هو المعنى
واما احتمال المعارف فانما ينشأ من اللفظ فان زيدا اذا كان مشتركا بين اشخاص
كان محتملا لان يطلق على جميعه كل واحد من تلك الاشخاص لكونه موضوعا
بازاء جميعه كل منها وليس ههنا معنى كلي يحتمل ان يتحقق في ضمن اي جميعه
منها الا ان يقول زيد يسمى بزيد فكون ذلك في حكم النكرات وكذا احتمال سائر
المعارف من اسماء الاشارة والموصولات وغيرها انما نشأ من اللفظ اضافة فان
المعرف بلام العهد الخارجي كالرجل يصح ان يطلق على جميعه كل فرد من
المعهودات الخارجية انما لانه موضوع بازاء تلك الخصوصيات وضعا عاما لانه

واما لانه موضوع لمعنى كلى لتستعمل فى جزئياته لافهو ايا ما كان فالاحتمال
ناش من اللفظ وان لم يكن ما وضع متعددا كما فى زيد فالاحتمال اما من جهة المعنى
كما فى النكرات من حيث انها مشتركة بين افراد ما اشترا فى معنى ما او اما من جهة اللفظ
بحسب اوضاع متعددة كما فى المشتركات اللفظى بالقياس الى معانيه كذا كلمات
او معرفة علما او غيره واما احتماله بالقياس الى افراد معنى واحد فهو ناش من
المعنى واما بحسب وضع واحد كما فى سائر المعارف فان قلت ما معنى كون
الوضع عاما والموضوع له خاصا قلت معناه ان الواضع تصور امرا
مخصوصا باعتبار امر مشترك بينها وعنى اللفظ بازاء تلك الخصوصيات
وضع واحد بمعنى لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظ نحن له مع غيره ولفظه
هذا لكل مشار اليه مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر فى الوضع مفهوم عام وهذا
معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام فاطلاق
انا وانت وهذا مثلا على الحرمات المخصوصة بطريق الحقيقة و
الحمل اطلاقا على ذلك المفهوم الكلى فلا يقال انا وزيد يقوم ما ولا انت
ويراد به مخاطب ما وبهذا الوجه امكن تعدد معان للفظ واحد من غير اشتراك
وتعدد اوضاع واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعنى اللفظ بازاء كان كل
من الوضع والموضوع له عاما واذا تصور معنى جزئيا وعنى اللفظ له كان
كل منهما خاصا واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول قال
ومنه قوله ما ومامن دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه اقول قال فى الكشاف فان قلت
سلا قيل ومامن دابه ولا طائر الا امم امثالكم وما معنى
زيادة قوله فى الارض ويطير بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة
كانه قيل ومامن دابة قط فى جميع الارضين السبع ومامن طائر قط فى جو السماء

السماء من جمع ما مطر بخناحه الا امم امثالكم محفوظة احوالها عاجزة مهملة امرا تؤخيه
ذلك ان النكرة فى سياق النفى تعم عند العموم لكن لجواز ان يراد به ههنا دواب ارض
واحدة وطير جو واحد فيكون الاستغراق عرفيا فذكر وصف بسبته ليجمع
دواب اى ارض كانت وطير اى جو كان على السواء فاتضح ان الاستغراق حسى
فيشمل كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الافاق والاطار
المختلفة وظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة وبرد على ذلك ان النكرة
المفردة فى سياق النفى تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم امثالكم
لان كل فرد لا يكون امما وكذا ان اريد بها كل نوع نوع لان كل نوع امة واحدة
لا امم وجواب انا نجعله ههنا على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر
تؤيده الجملة الاولى السوال والجواب اشارة الكشاف بقوله فان قلت كيف قيل
الا امم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله ومامن دابة ولا طائر دالا
على معنى الاستغراق ومعناه ان يقال ومامن دواب ولا طيور حمل قوله الا امم
على المعنى وقال فى المفتاح ذكر الارض مع دابة وطير بجناحيه مع طائر لبيان
ان المقصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو لا لجنسهما وتقررهما وعلى هذا
القول لا اشكال فى الجملة لان الجنس انما هو من الجنسين كانه قيل ومامن جنس من
هذين الجنسين الا امم امثالكم ولا تصور زيادة تعميم واحاطة بسبب الوصف
لان الجنس مفهوم واحد والشارح توهم الحاد كلامى الشخصين فاضاف افاد ما
التعميم والاحاطة لكلام المفتاح قال والمفرد الذى يسبق من الجملة نكرة لانه
انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه النكرة اقول اراد بالحكم المحكوم به
اطلاقا علما متعارفا عند النحاة وانما قال يناسبه النكرة لانه قد يجى معرفة كما فى
زيد القائم واوهم الشيخ ان الحاجب ماخوذ فى معنى زيد محكوم عليه بالقيام فعاد الحكم

ذكره **قال** اذا جاءت النار منا معرفة وفي سورة النحل نكرة لان الآية في سورة
النحل نزلت اولا فلما لم يعرفوا اولا المتبادر من سنخ العصا ان النار
في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوا اولا والمتبادر من سنخ الصفة ثم جاءت
الموصوفة انما نزلت في سورة النحل نكرة لانهم لم يعرفوا منها الا نارا موصوفة بهذه
في سورة البقرة معرفة لانهم عرفوا منها ما عرفوا فان حمل طلامه على
ذلك ظهر منه ما قصدنا بيانه ولزم ان لا يلحظ عند كون الصفة معلومة التحقق
عند المخاطب وان اول ما ذكر في الشرح قال عرضه لان المخاطب في سورة النحل
لما كان عالما بالنار الموصوفة بسماع من النبي عرفها كما ان المخاطب في سورة البقرة
عالم بها بسماع الامر فلم ذكرت في الاولى وعرفت في الثانية فان وجه بقصد
التهويل في النكرة وقصد التنويه في التعريف وكل منهما يناسب مقامه كان
توجيها آخر لا بيانا للكلام الكشاف ودفعا لما توجه عليه من اختصاص الصلة
بوجوب المعرفة **قال** لكن وقع مني القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع
التوهم لا يلحظ **اقول** انما قال مجرد التقرير تنبيها على ان قصد التقرير يجامع
قصد دفع التوهم وذلك لان تكرار اللفظ يفيد تقرير معناه وتحققه في ذهن
السامع فربما كان مقصودا بنفسه وربما كان وسيلة الى دفع التوهم **قال**
ولو سلم انه اراد ذلك **اقول** توجيه كلام العلامة عاد كر من ان السكاكي

اي لو سلم ان السكاكي
اراد بالتاكيد مجرد التقرير

توجيه كلام العلامة اي في توجيه
كلام السكاكي ودعا كان القصد
الى مجرد التقرير وسوان
المراد مجرد تقرير الحكم



السكاكي لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير كما انا عرفت فانه قد يفيد
تقرير الحكم وتقويته بيتضمن الحكم بان الحوالة التي في كلامه ليست على ظاهرها وانه
اراد ان الاجمال المذكور وقع ترتب ذلك الفصل وانا لا نسلم انه يوسعا
فضول الشارح ولو سلم اشارة لا انا لا نسلم انه اراد بقوله كما مطلعك عليه ما مر
خلاف ظاهر بل هو مجرى على حسبه فيبطل ذلك التوجيه ولو سلمنا انه اراد
به خلاف ظاهر فليجعل كلامه اشارة لا ما ذكر في كما لا يكذب انت اذا لا يلزم
منه حمل التاكيد على مذ المصطلح ولا يرد عليه ان التقرير مستفاد من التقدم ولا ان
التعويض للتخصيص كان اولا بل ليس منه لان ظاهر الحوالة **قال** والا ظاهر
**اقول** ان كان اظهر لان الحوالة على ذلك الفصل صريحة صنيعي
ان تراعى وقد اورده في ذلك الفصل مذ البحث الذي ناسب التاكيد الاصطلاحي
ولا يلزم على مذ التوجيه الا ان السكاكي اشار اجمالية لما ليس تاكيدا اصطلاحيا
ولا باس به فانه يصح في كثير من الابواب باشياء عما ليس منها بل شابهها **قال**
ولا يدفع مذا التوهم بالتاكيد المعنوي لما لحظ **اقول** فانه اذا قال جاءني
زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاءني عمرو نفسه فنسي وتلفظ بزيد مكان
عمرو **قال** لسلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا ائل لم يعتد بهم **اقول** اي
اطلت التوهم واردت به من عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتاكيد
يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم **قال** او انك جعلت الفعل الواقع
لما لحظ **اقول** وذلك لتعاونهم واشتباك مصالحهم واشتراكهم مضار تهم
ورضى كلهم بما فعله بعضهم وعلى مذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ
القوم اذ سلم انه اراد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر
عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى الكل لما ذكر فالظاهر انه في الكلام ح مجازا

محازا اسناد با وفق كون التاكيد بكل واخواته وفعالتوهم سذا المحاز بحيث
فاعل اذا قلت جاءني القوم كلهم بفهم منه الاحاطة والشمول فاحاد القوم قطعا
ولا يلزم من ذلك احاطة السند وشمولها لكل الاحاد الا ترى ان قولك كل
القوم فعلوا كذا يفيد شمول الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب
لجميع الاحاد صادرا عن بعضهم واعلم ان نسبة الفعل الواقع من البعض الى
الكل وجها آخر وهو ان يراد وقوعه فيما بينهم وح يكون الكل مجازا لغويا اما في
النسبة التركيبية واما في لفظ الفعل والتاكيد بكل لا يدفع سذا المجاز انصافا قال
اي جاز ح كون معنى وقع
**قال** ولا دلالة للاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم **اقول**
وكر بعض ايمة الحنفية في اصول الفقه ان قائل اجمعون في الاداء الدلالة على
انهم من لغتهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود كانه قيل سجد والكل مجتمعين
وفي ذلك زيادة تفريع وبعيد لا يليق علمه الفقه لان الجمع الغفير اذا اجتمعوا
على امتثال الامر به في زمان واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كان
مخالفتهم ابعد من الحق واوغل في الذم واعترض عليه بوجهين الاول انه
تقتضي وقوع اجمعين حالا مع كونه مرفوعا ومعرفة والثاني ما اشار اليه الشارح
وهو ان اجمعون في التاكيد بمعنى كل ولو كرر كل لم يفد الاجتماع في الزمان قطعا
وكذا ما هو بمعناه والجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجد والكل مجتمعين
بيان لحاصل المعنى لا توجيه الاعراب وعن الثاني انه وان كان بمعنى كل الا
ان له اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع ولا بعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعنى
الاصلي في الكنى كما مر **قال** وههنا بحث وهو ان ذكر عدم العمول انما هو لزيادة
توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم المجاز **اقول** هذا انما يصح اذا اريد
بالمجاز ما يتناول العقلي واللغوي واما اذا خص بالمجاز العقلي كما يشعر به



كلام السكاكي حيث قال واما الحالة التي تقتضي تاكيده فهي اذا كان المراد ان
لا يظن بكل السامع في حكمي ذلك نحو او سهوا ونسيانا فلا بد من التنوين لعدم
الشمول فانه تجوز لغوي لم يندفع في التجوز المذكور على هذا التقدير **قال**
بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون المجاز واحدا منهما والاسناد اليهما اما وقع هو
**اقول** لكن ان تعالى وعلى هذا جاز ان يراد بكل دفع توهم ان المجيء كان من
البعض والاسناد لان الكل اما وقع سهوا **قال** لا يلزم كون الكل اوضح لجواز
ان لحصول الايضاح من احتمالهما **اقول** كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين
مشترين واسمه بين ثلثين مغايرين لاولئك فاذا اتبع الاسم الكنية عطف بيان لها
افاد ايضاحها وان كانت الكنية اوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم ان يكون
الشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنية الكر من اشتهار اسمه مع كون
الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها اوضحها مع ان المتبوع
اشهر **قال** وان كان البيان حاصلا بدونه **اقول** وذلك لان عادا اسم
علم لم يخصوص لم فليس سناك ابهام يحتاج في دفعه لعطف بيان
**قال** ان تسموا ابهام الدعوى لا لفظ **اقول** نعم ان عطف البيان ههنا
تفصيل سنخ الدعوى برمته لا زعمه لم بحيث لا يحال ان يتوهم كونها في حق غيرهم وذلك
انه لو قد راشتباه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق
اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود في
ذلك قيل عادا الاولى لا يندفع الا باتباعها بعطف البيان فعطف البيان ههنا
لدفع الابهام المقدر لا اعتناء بالمخصوص وحفظا له عن شائبة توهم غيره فلذكر
صارت الدعوى فهما امرا محققا لا شبهة فيه لوجه من الوجوه **قال** لا يلزمه
البتة لا لفظ **اقول** اي لا يجب اختصاصه به على الاطلاق واما الاختصاص

بوجه ما فلا بد منه واقله بالقياس للبعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع التحقيقا
ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق وامايقدر ان قصد به رفع ابهام مقدر
نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه قال
فالاحسن ان الموصوف فقد عطف بيان لما فقد من اضاح الصفة وقد اشعار
بكونه علما في الصفة اقول جعل صاحب الكشاف صراط الذين انعمت
عليهم بدلا من الصراط المستقيم وشبهه بقولك سل اولك على اكرم الناس وافضلهم
فيلان وقال وقد اشعار بكونه علما في الكرم والفضل فاشار الشارح بقوله فالاحسن
الا ان جعل فلان عطف بيان احسن من جعله بدلا لوجهين الاول انه يوضح لك
الصفة المبهمة والايضاح من شان عطف البيان دون البدل والثاني ان الاشعار
بكونه علما انما نشوء من جعل فلان نفسه للاكرم الافضل كما اعترف به حيث
قال واوقعت فلانا نفسه ايضاحا للاكرم الافضل فجعله علما في الكرم والفضل
ولاشك ان ايضاح المتبوع وتفسيره فائدة عطف البيان دون البدل ولك
ان تقول انه احتاز البدل في الاية وذكر له فائدتين الاولى تاكيد النسبة
بناء على ان البدل في حكم تكرار العامل والثانية الاشعار بان الطريق المستقيم
بيانه وتفسيره صراط المنعمين لكونه ذلك شهادة لصراطهم بالاستقامة على ابلغ
وجه واكمل ولاغناء ان ثانيتي الفائدتين مطلوبتان في الآية الكريمة فوجب ان
يحتاز فيها البدل لان الفائدة الاولى مختصة به واما الثانية فيحصل منه ايضا
اذ قد تقصد ببدل الكل تفسير المتبوع وايضاحه كما سلف الا ان ذلك ليس
مقصودا اصليا منه كما في عطف البيان وانما شهد بقولك سل لك لا مطلقا
بل اذا كان وارد في مقام يقصد فيه تكرير النسبة وايضاح المتبوع معا ونظائر
معنى البدل ايضا ولا خوف عطف البيان فضلا عن ان يكون احسن فلا بد من

من اعتبار هذا التقييد في المشبه به ليوافق المشبه ويحصل به غرضه قال
وفي لفظ المفتاح اعلم ان لك ان الاحسن اقول اي لان المبدل منه مسند اليه
بحسب الظاهر والبدل مسند اليه في الحقيقة فانه قال اما الحالة التي يقتضي
البدل عنه فهي اذا كان المراد فيه تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطئة وذكر
والضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه فدل على ان المبدل منه مسند اليه و
قوله وذكر المسند اليه بعد توطئة وذكر يدل على ان البدل مسند اليه والمبدل
منه توطئة فيكون المبدل منه مسندا اليه بحسب الظاهر والبدل مسندا اليه
بحسب الحقيقة قال وهو الذي يكون في ذاته بعضا الى اخره اقول
قد يتوهم عكس ذلك فتى خامسا من البدل هي بدل الكل من البعض ومثل
له بقوله سقى نفر الله اعظاما فنوا بيسجستان طلحة الطلحات ونحو
قولك نظرت الى القمر فلكه اذا جعل القمر جزءا من الفلك وانت تعلم ان ذلك
انما تاتى باب ما يخفى مرة قال وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح
الكلام اقول منهم من جعل الغلط على ثلثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا
اردت ان تقول جاءني حمار فبغتك لسانك فقلت جاءني رجل ثم تداركته فقلت حمار و
غلط نسيان وهو ان ينسى المقصود فتعمد وتذكر ما هو غلط ثم تداركه بذكر
المقصود فهذا ان لا يتعاناه في فصيح الكلام ولا فيما صدر عن دوية وخطائه
وان وقع في كلام فحمله الاضراب عن الاول المغلوط فيه فكلمه بل وغلط بداء
وهو ان تذكر المبدل منه على قصد ثم توهم انك غالط وهذا معتمد الشعراء كثيرا
مبالغة وتفننا وشرطه ان ترتقي من الادنى الى الاعلى كقولك جاءني زيد بل
عالم بل اكمل وان كنت متعمدا لذكر البعض تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الا شيئا
بالبدء وكذا قولك بدر شمس وادعاء الغلط ههنا واظهاره ابلغ في المعنى

من التصريح بكلمة بل ولو ذكر لهذا امثالا ما وقع في كلامهم لكان اولى **قال**
والنكتة منه الاشارة الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والمكرر زيادة تمهيد
بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس المكرر **اقول** فان قلت
ما وجه فعل هذه في المفتاح وما الحالة التي ستقضي بيانه وبعضه فيما اذا كان
المراد زيادة ايضاحه بما خصه من الاسم فعلى ما ذكر من النكتة في البدل
يكون الايضاح في عطف البيان مقصودا بالتبعية وهو فاسد قطعا قلت
يدفع هذا التوهم انه جعل الزيادة في عطف البيان محمولة على المراد خبرا عنه
ولعل الفائدة في ذكرها هنا انه قدم ذكر التوابع على تنكير المسند اليه فكان
كلامه بالذات في بيان توابع المعارف وهي لا تخلو عن ايضاح ما فقصد
بها فيكون المقصود بعطف البيان فيها زيادة الايضاح والمصنف لما قدم
مباحث التنكير على التوابع اقتصر في عطف البيان على ذكر الايضاح **قال**
فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بالاجزاء **اقول**
اراد بتثنيته ذكر المنسوب اليه حيث ذكره اولا مجملا وثانيا مفصلا وبتكرير النسبة
تكرير العامل حكما ما يدل على ذلك عبارته سابقا ولاحقا واما قوله والاشعار
فمعطوف عطفا على قوله التوكيد اي فائدة البدل التوكيد عنى وجهين والاشعار
وقد يروى مجرورا على معنى ان التوكيد في هذا البدل من وجوه ثلثة **قال**
واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون لائقا به اذا العجب على عدم
**اقول** لم يرد بذلك ان ذكره في المثال المذكور قد اطلق على عدم مجازا
كما توهمه صدر كلامه بل اراد ان الاعجاب قد ينسب لا لزيد في الظاهر
ويفهم منه ان المقصود تنبيه لاحد بعض صفاته فانه قيل اعجبني شيء من
زيد فهم من ذلك بعلم فجاء التكرير لسبب التكرير اجمالا وتفصيلا قال



قال بعض النحاة انما سمي بدل اشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا شتمال
المظروف على الظرف بل من حيث كونه الا علم اجمالا ومتقاضيا له بوجه
ما بحيث سكن النفس عند ذكر الاول منتشوقة لما ذكر التابع منتظرة له فيجيء
التابع ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له فظهر بذلك ان نحو جاءني زيد غلامه
او اخوه او جاءني بدل غلط لا بدل اشتمال كما يشعر به ان الحاجب حيث
اكتفى في بدل الاشتمال بمجرد ملابسة بغير الكلية والجزئية فان سوء الاكتفاء
بمعنى اندراج تلك الامثلة في بدل الاشتمال بل صرح في شرح المفصل بان
نحو اكلت خبزا زيد غلامه بدل الاشتمال وبعد كون زيادة توضيح لان المعنى
ما تقدم من المبدء انه قال انما سمي بدل اشتمال لان الفعل المسند الى المبدل
منه يشتمل على البدل ليتم ويفيد فان الاعجاب اذا اسند الى زيد لا يكفي
به من جهة المعنى فانه لا يعجبك بل لمعنى فيه وكذلك السلب في سلب زيد
فانه لم يسلب ذاته بل شيء منه وكذلك السؤال عن الشهد الحرام لا يفيد الا
ان يكون من حكم من لحكامه بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان
ضرب زيد عبده لا يحتاج لاشيء لغز وكذلك قوله مثل الامير سيافه
وبين الوزير كتابه وكلاما ليسا من بدل الاشتمال اذ شرطه ان لا يستقل
بدونه المبدل منه معنا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان
للاجمال الذي فيه ولا اجمال في الاول ههنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل
الامير ان القاتل سيافه وكذا احوال نظائر خلا يخفى فيها الابدال مطلقا
**قال** ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح ما فيه من التفصيل
بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام **اقول** اراد بتكرير معنى واحد تكريرا
له في ذهن السامع ويحتمل ان يكون الاول اي التفصيل بعد الاجمال

اشاره لابدل البعض فان الكل جمله الاجزاء والتفصيل يناسبها والنشر
اي التفسير بعد الابهام اشاره لابدل الاشتمال فان الاول منه مبهم يحتاج الى
تفسير كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول نظرا الى المقصود تفسيره وان كان مجملا
في نفسه والثاني نظرا الى المخاطب فانه ابهم عليه المقصود اولا ثم ازيل ابهامه
وحسن على سبيل ما ورد علينا من نظائره **قال** كان الاحسن له قوله فالمفتاح

**اقول** العقل بان ذكرهما معا احسن لكلام حسن واحسن منه ان يشار
مع ذلك الى ما ينبغي على اختلاف العبارات وهو ان السكاكي لما جمع بين التفسير
والايضاح ابتداء بالتمثيل بدل الاشتمال واردفه ببدل البعض والكل
بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل
البدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام
في مخصصات المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر
على البعض ابتداء بالتمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض
لانه اوجب الحذف ذلك من بدل الاشتمال **قال** فالتفصيل المسند اليه

**اقول** يعني ذكر منفصلا متعددا وقد لوحظ فيه الخصوصيات نوجه ما كقولنا
جاءني زيد وعمرو وجاءني زيد ورجل اخر وجاءني رجل وامراة وتمثيله
الاجمال في ذكر ما وهو ان يذكر باعتبار امر شامل كما في قولك جاءني رجلان
او رجال وامثلة الخمسة ظاهرة **وامثلة** وقولك جاءني رجل ورجل اخر فليس من كلام البلغاء
وان عد منه فليحمل التفصيل على ذكر متعددا منفصلا بعضه عن بعض
في العنوان والذكر **قال** من غير تعرض للتقدم او تاخر او معية **اقول**
فلا يكون فيه تفصيل للمسند واشاره الى تعدده وامتياز بعضه عن بعض
**واما** ان المجي القائم باحدهما غير القائم بالاخر فانما يستفاد من دلالة العقل

يعني ان يبين ان السكاكي
لم قال لمزيد التقرير والايضاح
والمصنف اقتصر على التقرير

ذكر ع



العقل دون التركيب لان موضوعه مطلق المجي المفهوم العقل يشهد
بان ذلك المطلق يثبت لاحدهما في ضمن فرد وللاخر في ضمن فرد اخر
**قال** فان فيه تفصيلا للفاعل لا الفعل **اقول** فان قلت هل فيه
تفصيل المسند حيث عبر عن فعل كل واحد منهما بلفظ على حده قلت
لا فان لفظ جاءني الجملتين بدل على مطلق المجي وانما فهم تعدده بشهادة
العقل **قال** لتفصيل المسند اليه **اقول** يشير الى ان تفصيل المسند
انما يكون بان يشار الى تعدده وامتياز بعضه عن بعض بحسب الوقوع في
الازمنة اما على التعاقب او التراخي فان هذا هو المعتبر في باب العطف
دون ما عداه من الامتياز بحسب القوة والضعف او المحل او المتعلق
فان المرور في قولك مررت بزيد وبحمار يعد مرورا واحدا و
في قولك مررت بزيد فبحمار بعد مرورين **قال** واحترز عن نحو جاءني
زيد وعمرو بعدهما بيوم او سنة الى اخره **اقول** وانما احترز عن ذلك لانه
من القسم الاول اذ العطف قد افاد تفصيل المسند اليه مع اختصار
بحذف العامل الذي قام العاطف مقامه **واما** تفصيل المسند وتعدده
بحسب الوقوع في الازمنة فانما استفيد من التقيد بالظرف لا من
العطف وليس في الكلام باعتبار تفصيل المسند اختصار فهو الاحتراز

**قال** وهذا صريح في انه انما يقال جاءني زيد لكن عمرو **اقول**
الا ان هذا الاستدراك انما حصل له بعد نفي المتكلم المجي عن زيد لا قبله
لان توهم ان عمرا القائم بجي انما نشا من نفي المجي عن زيد لملابسة
بينهما وعلى هذا لا يبعد ان يقال كفى بهذا القدر الاوفى وقطع التركيب
بينهما في عدم المجي الا ان الظاهر ان المتكلم انما قصد هذا القدر بعد

انما قال الظاهر لامكان قصده ذلك القدر في صورة
الكلام لان المتكلم لما كان عالما ان المخاطب متوهم عدم
الحكم في التابع عند القاء الكلام المنفي لمناسبة بينهما
فنزل توهمه المقدر منزلة المحقق فيقصد القصر قبل الكلام

ضمير الفصل

قال يحتمل اثبات المجي لعمرو مع لحوق نفيه عن زيد ويحتمل نفي المجي عن عمرو
على قياس الاثبات **قال** او الحكم متحقق الى قوله او محمد متحقق **اقول**
هذا مبني على ما توهمه من كلام ابن الحاجب في الاثبات يعني كما ان صرف
اثبات المجي من المتبوع الى التابع يقتضي عدم مجيء قطعا كذلك صرف نفيه
عنه الى تابعه يقتضي مجيئه قطعا والمنقول من المبرد ان الغلط في الاسم
المعطوف عليه فيبقى النفي المنفي مسندا الى المعطوف كأنك قلت
بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الاثنين فلا فرق
عندنا بين المثبت والمنفي في كون المتبوع منزلا منزلة المسكوت عنه **قال**
واما على مذهب الجمهور الخ **اقول** وذلك لان الحكم المذكور في الكلام
هو النفي ولم يعرف للتابع على مذهبهم ما يخالف ويقال الحكم
هو المجي من حيث نسبته اعم من ان يكون اثباتا او نفيا فهناك
المجي لا الاول فانما صرف عنه لا انه اثباتا وجعل الاول في حكم المسكوت
عنه واما من يقول ان المجي منفي عن المتبوع ثابت للتابع فلا وجود للصرف
على قوله **قال** بل بحسب ارخاء **اقول** وذلك لان مدلول اللفظ
ثبوت الحكم لاحد هما مطلقا فان كان الاصل فيهما المنع يفيد التخيير
وعدم جواز الجمع والا استفاد الاباحة وجواز الجمع منهما **قال**
يقوي مذهب الجمهور الخ **اقول** ويقويه ايضا ان الاصل تغاير
المعطوف والمعطوف عليه لان العطف على سبيل التبعيض **قال**
على طريقة قولهم خصصت فلانا الخ **اقول** حاصله راجع لما لاحظه
معنى التمنع والاوزاد كانه قال واما الفصل فهو لتمنع المسند الى من بين الاشياء
الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند

لو سلم المخاطب اشتراكهما في استناد المجي عنهما لا في صدر كلامه **قال**
واما انه يقال لمن اعتقد انهما لا الخ **اقول** وعايوجه ذلك بانه يلزم
ان لا يكون للاثبات الذي بعد لكن فائدة لكونه معلوما للمخاطب لانه لم
يرد بخلاف ما استعمل لكن في قصر القلب اذ لا طل واحد من النفي والاثبات
هناك فائدة ظاهرة وهو مفقود هنا لكن جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد
لان المخاطب يعلم هذا الاثبات ويقر به فلا فائدة فيه فان قيل قد
يقصد هنا التنبيه على حال المخاطب في تقريره صوابه وفي خطائه قلت
هذا يكون في قصر القلب ايضا كما لا يخفى على المتأمل **قال** وفي كلام ابن الحاجب الى
الخ **اقول** ليس في كلمته المشهورة ما يدل على ذلك ولا ما توهمه سوى انه
حكم في نحو ما جاءني زيد بل عمرو بان الاخبار بمجيء زيد وقع غلطا
ومعناه ان تلفظك بزيد وقع من غلط وسبق لسان ولم يكن انت تقصد
الاخبار عنه ثم تداركته بقولك بل عمرو واثبت المجي له وجعلت زيدا
في حكم المسكوت عنه مصرحا بحكمه عنه لما تابعه وقد صرح بهذا المعنى شارحوا
كلامه **قال** واما اذا انتفى الخ **اقول** وذلك لان معنى لا يرجع الى
الاجحاب الى المتقدم لا لما بعد بل مفاد نفي المجي عن زيد ولو لانا
لكان زيد في حكم المسكوت عنه واذا جئت بلا بعد النفي كقولك ما
جاءني زيد لا بل عمرو افادت تاكيد النفي السابق وبقي ما بعد بل على
الخلاف المشهور بين الجمهور والمبرد فتامل **قال** وقيل بعيد انتفاء
الحكم الخ **اقول** قال بذلك ابن مالك حيث زعم ان بل بعد
النفي كلكن بعد ولم يتوهم على هذا الاطلاق ان عدم مجيء زيد محقق هناك
كما في قولك ما جاءني زيد لكن عمرو ويجب الى ان الحاجب ايضا حث قال

النظار من كلامه ان لا بعد النفي يفيد قطعه
الانتفاء عن المتبوع وهو يلزم ان لا يكون للكلام
معنى على مذهب المبرد لاستلزامه انتفاء الحكم
عن المتبوع والتابع معا فلا يكون بل للقصر
كما اشار اليه السكاكي ولا للصرف

على المسند اليه وكذا الخصص بالعباده معناه ميزك وفرزك من بين المعبودين
بالعباده وكون العباده معتدا به عليه ٢ وكذا قوله واختص اى ميز المندوب
عن المباح اوا كون والمخصوص به المندوب وكذا قوله ٢ مختص برحمته من
يشاء والمحل لمخصص شي ما خرج غير الاخر به فاما ان يجعل التخصص مجازا
عن التميز مشهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واما ان يجعل من باب
التضمن شهاده المعنى فيلاحظ المعنيان معا فيكون الباء المذكوره صله
للمضمن ومقدر للمضمن فيه اعني فيقال في تخصيل بالعباده مثلا ميزك بها
مخصصا اياها بل قال لا يريد انه البطل المعهود لا اعني اقول اعلم
ان قصر الجنس بالغه وادعاء له طريقان مشهوران الاول ان ما عدا المقصور
عليه من ذلك الجنس بلغ من النقصان مبلغا الحق معه على مرتبه ذلك الجنس
واستحقاقه ان يسمى به فهو منا حداه ملتحق بالعدم الثاني ان المقصور عليه
بلغ في الكمال لا حد صار معه كانه الجنس كله ولا سذا اشار من قال
اللفظ عند الاطلاق منصرف الى الكامل قال ونحو ذلك اقول هو
ان يراد بالخبر المعرف ان المحكوم عليه مسلم الاتصاف به معروف على طريقه
قوله ووالدك العبد اى ظاهرا به لدى الصفه وسذا المعنى من فروع التعريف
الجنسي كانه لوحظ اولا وقوعه خبرا ثم عرف فصار تعريفه وحصوله في الذهن
بحسب سذا الاعتبار للحكم من حيث هو في نفسه قال واما ثانيا فلان
صاحب الكشاف لما قوله لا معنى الفضل اجاب اولا بانه لم يقصد
بقوله لا يعدون بذلك الحصه قصر المسند اليه على المسند كما توهمه وذلك الزام
بل قصد به معنى الفرد منتفيا ليس راجعا الى العهد ولا الى قصر الجنس ادعاء
ونحو ذلك وثانيا بان سذا معنى التعريف الذي في المفلحون وفائدته لا سي

لا ان يكون المندوب
مختصا بها لانه قد يكون
بغير واحد من حروف النداء

وبجعل تقدم المضمن على
المضمن فيه وتقول يميزك
بالعباده مخصصا اياك
بالعباده موسطوف على التلويح

وفي سذا الوجه لا يلاحظ
نوعة المقصور عليه في الكمال
لاحد اما بل هو مسكوت عنه

اى على طريقة قول حسان
وان سنام المجد آل هاشم
بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

اى كون المتقين عين
حقيقة المفلحين وعدم
تجاوزهم اياه



معنى الفضل والجواب الذي ظاهر لاخفاء به يدل عليه عبارة الكشاف فقد ذكرها
حيث قال لا بعدون بذلك الخصلة فاتحة الفضل كما تقوله ومعنى التعريف في المفلحون
اما الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين يبلغ كل انهم مفلحون في الاخرة او
على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين لا تحق واما الجواب الاول ففيه
بحث وذلك لان كلام الشيخ اولا اعني قوله ولا قصر جنس المفلح عليه
يدل بقصر ان بقصد على ان سذا المعنى الدقيق ليس فيه قصر المسند على المسند اليه
ولا نزاع فيه لذلك المتوهم وطلائعه لكن اعني قوله فانه لا يحقق له ورباه
وذلك يوهم ان مناك قصرا للمسند اليه على المسند كما توهم ذلك عباره الكشاف
حيث قال لا يعدون بذلك الخصلة فاتحة من كلام الشيخ لا يدفع ذلك التوهم
بل يؤكده ويحققه المقام ان المسند اذا عرف باللام تعرف جنس
ان قصد لا ان المسند اليه مقصور على افراد ذلك الجنس وان ذلك الجنس
لم يثبت الا له كان ذلك قصرا للمسند على المسند اليه اما حقيقه واما ادعاء و
ان قصد لا انه عين ذلك الجنس ومحدد به وليس مغايرا له فهو معنى اخر
مغاير لمعنى العهد ومعنى قصر الجنس ومعنى ظهور الاتصاف به وسذا المعنى
فيه دقة بحيث يكون المتامل عنه كما قال تعرف وتنكر وليس فيه دعوى
قصر لا للمسند على المسند اليه ولا بالعكس وعند المبالغه ما لا يخفى على ذي مسكة
فقول الشيخ فانه لا خصلة له وراء ذلك معناه ان خصلة ذلك وسي متحد
به وقد صرح بسذا المعنى في قوله فزيد هو هو بعينه وقول العلامه فهم منه
اشاره الى معنى الاتحاد وقوله لا يعدون بذلك الخصلة تاكيد له فليس
في كلامهما اذن دلاله على قصر المسند اليه على المسند وبطل ذلك التوهم
وظهر ان سذا المعنى الدقيق من فروع التعريف الجنسي وان الحق ما

اطبق عليه الناظرون في الكشاف من ان اللام على المعنى الثاني لتعريف
الجنس المسمى بتعريف الحقيقة كما انها على المعنى الأول لتعريف العهد
فان قلت قول الشيخ وكيف يتسنى ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال
وكل له وقد يشورمان المقصود دعوى البطال فان الرجل اذا كان كاملا
في كونه بطلا حجاجيا استحق ان يقال البطل المحامي له وفي شانه قلت
يدفع ذلك الاشعار ما عقد به من دعوى الالحاد وانه صرح في دلايل الاعجاز
بنى دعوى البطال حيث قال فقولك هو البطل المحامي لا تشبه به لا معنى
علمك انه كان ولم تعلم انه ممن كان كان في زيد المنطلق ولا تريد ان تقصد عليه
معنى البطل المحامي على انه لم تحصل لغيره على البطال كما في زيد هو الشجاع ولا
ان تقول انه بدا ان يقول
الا لخفا وارادة بقوله وكيف يتسنى غاية ما يلزم من الاستحقاق وذلك
بالالحاد فان الرجل اذا الحد معنى من الصفة وتجسم منها كان ذلك
سوغاية القصوى في كونه بطلا محاميا وكذلك اذا الحد لحقيقة الاسد
كان ذلك غاية يا ستحق به اطلاق الاسد عليه والبلغ في اثبات شجاعة
من جعله فردا من افراد الاسد كما في قولك زيد اوكما في حصر حقيقة
الاسد فيه ايضا فان قلت ذكر الشيخ ان قولك هو البطل المحامي
وزيد الاسد وما اشبههما كلام على معنى الوصف والتقدير وان تصور
المتكلم في خاطر شائع الخ ولم يعلمه ثم يجريه مجرى ما علمه قال وليس
شيء باغلب على هذا الضرب الموسوم من الذي فانه يحكيه على انك تقدر
شائعا وتعمل ثم يعترضه ما الذي لقوله اخوك الذي ان تدعه لمسئلة
يجبك وان تغضب لا السيف يغضب وما ذكرته من اللام في البطل
الحصر

ف البطل المحامي والمنلحون والاسد لتعريف الجنس نافذ معنى الوسم
والتقدير فان منع الاجناس حصوصا الاسد لست امورا موهومة
مقدرة قلت انما اعتبر معنى الوسم والتقدير بناء على ان دعوى
الالحاد بين زيد وجنس الاسد انما يتهاى لك اذا اصورت ولك
الجنس صورة ومثلته مثالا وقدرته تقديرا ولولا ذلك لم يجز
دعوى الالحاد بل لم تقدم الوسم عليها فضلا عن ان يستلقاها بالقبول
ولذلك كان هذا المعنى عند المتامل دايرا بين الاعتراف والانكار و
اما قوله وليس شيء باغلب على هذا الضرب الموسوم فاشار الى ان الوسم بالقبول
قد يجري في غير الحسن بصدد ايضا ومنه البيت فان الموصول فيه
لموهوم مقدر مما صقع الوسم والجراء يجري ما علم فهو من فروع العهد
وفيه قصد المسند اليه على المسند قلبيا اي اخوك هذا لا من اشتهر بين
الناس واراد الى لا شاركه في الاخوة المشهورة لنا ولنفس لك ان تدعى
ذلك في البطل المحامي والاسد والمنلحون لعوان لك المبالغة ولكونه معنى
مخالفا للظاهر الخ فان قلت على ما ذكرت في تحقق المعنى
الذي للمنلحين لم يكن هناك قصر اصلا فما فايدة الفصل قلت
فايدته هنا الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد الحكم
دون الحصر اما قوله تقوف طلعه مرح مبتدا لا فصل واما على المعنى الاول
اعني العهد فهو مع ذلك يفيد ايضا حصر المسند في المسند اليه افرادا
او لم يدخل من المتقين في الناس الذين بلغك انهم منلحون في الآخرة
وان ذهبت الى ان لا قصر على المعنى الاول ايضا وان ما ذكرته من
ان الفصل عند بيان لفايدة الفصل غالبا لا بيان فايدة في هذا

الموضع كان مستبعدا جدا وابعد منه ان يقال كلمه في الامر على الوجهين
مستبعدا ما تقدم بجيزه وليست تفصل فيما مر في مواضع اخر قال التقدم ضربان
تقدم على شيء التاخر له لا قوله وتقدم لا على شيء التاخر له اقول الضرب الاول
تقدم معنوي والضرب الثاني تقدم لفظي على قياس الاضافة المعنوية واللفظية
قال لانه المحكوم عليه لا غير اقول ان اردت بالحكم وقوع السند اولا وقوعه
فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا في الذهن ضرورة ان السند لا يعقل
الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب اعني تقدم المسند
اليه على المسند وان اردت بالحكم المحكوم به فلا بد من تحقق المحكوم عليه
في الذهن قبل الحكم ثم لما كان المحكوم عليه الذات والمحكوم به هو الوصف
كان الاول ان يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك فلا سيما ان اريد تحقق
قبل الحكم بتقدم في العقل وان اريد تحققه قبله في الخارج فلا نزاع فيه اذ الكلام
من الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتادية المعاني بحسب
ترتب تلك المعاني في العقل لا في الخارج فالاسب في التعليل ان يعتبر التحقق
في الذهن قال بل الفائدة على الفعل المضارع لا غير اقول وقد
يقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والتقضي بحسب المقامات
ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل متجدد شيئا فشيئا فناسب ان يراد
بالفعل الدال عليه معنى يتجدد على نحو يخالفه الماضي لانقطاعه والحال
لسرعة زواله ومما يدل على ان المضارع اريد به ههنا الاستمرار ان
السؤال يكثر غالبا انما يكون عن الاحوال المستمرة فاذا قيل كيف زيد
يجاب بنحو صحيح او سقيم لا بنحو قام او قاعد الا اذا كان لاحد مما نوع
استمرار قال واجيب الفائدة لا غير اقول اي المراد تخصيص الاثبات

الاثبات لا تخصص النفي قال لكن في بيان كون التقدم لا يفيد
اقول وذلك لان التخصيص بالذكر حاصل سواء كان المسند
اليه اولا وعليه ما يقال في توجيهه ان الضمير لو كان موخرا لاحتمل ان
يكون خبر مبتدا محذوف وحينئذ فالمراد بالمسند اليه المذكور بعده
هذا التقدم وما تقدم لخصص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال
وكان تخصيص الاثبات قد يقوى بالتقدم وازداد به قال وصاحب
المفتاح قابل بالحصر لا غير اقول هذا هو الحق وذلك لان التقدم
انما اقتضى الحصر بناء على ما ذكر من ان التقدم يدل على ان المخاطب
قد اصاب في اصل الحكم واخطأ في قيد من قيوده فصار ذلك القيد
اهم عند المتكلم فيقدمه في الذكر قصدا بذلك تقرير صوابه ورد خطاء
وهذا السبب مشترك بين الافعال والمشتقات بل والجوامد ايضا الا ان
معاني الجوامد كالجسم والحيوان والحجر مثلا اعني ثابته غير متغيرة فلما
وقع الخطأ فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها قال نحو ما انا قلت
هذا الا وثبوته لغيره اقول التقدم في هذا المثال لما افاد نفي الفعل
عن المذكور اعني المسند اليه وثبوته لغيره لم يكن مفيدا للحصر بالنسبة
الى الفعل بل للتخصيص مرة به وللتخصيص ان النزاع اذا وقع في فعل و
اريد تخصيصه فذلك التخصيص يشتمل على اثبات ونفي فرعا يصح بالاثبات
وحده ونفهم النفي ضمنا كقولك انا سعيت في حاجتك وربما يعكس
كقولك ما انا قلت هذا وربما يصح بهما معا بناء على اختلاف المقامات
وعلى التقديرين يكون تخصيص الفعل بما اثبت له لا بما نفي عنه والمصنف
نسب التخصيص ههنا الى ما نفي عنه وتاويله ان نفي الفعل مخصوص

بالمسند اليه فكانه لم يفرق بين ما اذا قلت هذا وانا ما قلت هذا وسيأتي
الفرق بينهما **قال** وظاهر كلام الصحاح انه لا فرق **اقول** اي استعمال
احد بمعنى الجمع بحسب وضع اللغة فان حمل كلامه على الاشتراك المعنوي
كما هو الظاهر فالفرق بينه وبين قوله وقل هو مبني على ان احدا
اسم لمعنى الواحد بان احدا وصف على هذا الفعول واسم على فعول
الصحاح وباختلاف القدر المشترك الذي وضع بازائه فيهما وان
حمل كلامه على الاشتراك اللفظي فالفرق اوضح **قال** لا يقال السلب الكلي
مستلزم للايجاب **اقول** فاذا كان السلب الكلي صادقا كان الجزئي ايضا
صادقا وهو رفع الايجاب الكلي فصح ان الرؤية الواقعة على كل احد
منفية **قال** ولا بد فيه من ثبوت الفعل لما لا يجب **اقول** التفصيل هنا
ان نقول ان كان النزاع في رؤية واقعة على شخص معين كزيد مثلا يقال
ما انا رأيت زيدا فيكون معناه اني رأيت زيدا وهو ظاهر وان كان في رؤية
واقعة على احد لا بعينه يقال ما انا رأيت الا احدا من الناس او ذلك
الاحد فانه وان كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق الرؤية به فصح
ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال هنا ما انا رأيت احدا
لانه في قوة ما انا رأيت زيدا ولا عمرا ولا بكرا لا بعينه وذلك ينافي افادته نفي
الرؤية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا في الظهور والخفاء
مبنى عموم نفي الرؤية لكل واحد منها يعم الان الفعل المثبت في
اعتقاد المخاطب منسوب الى واحد فلا يحتاج في رد خطائه في الفاعل
الا بعده من كل واحد واحد وان كان النزاع في رؤية واقعة على كل
احد فهنا كل عبارتان احدهما ان يقال ما انا رأيت كل احد والثانية





وانه ان يقال ما انا رأيت احدا وهذا اخصر من الاولى وافاد لكل
المعنى المذكور فتوضيح حسنا ودقة ولهذا اختلفت فيها وتوجيهها ما مر زيادة
**قال** وعندي ان قولهم نقض النفي بالا لا يجتمع **اقول** قد عدوا
هذا الكلام التوجيه الذي يتطرق به انه اوراد في كتب النحاة وغيرها
اذ يقال حينئذ لا نسلم ان نفي الرؤية في قولك ما انا رأيت احدا عام لكل
احد لان النفي متوجه الى الفاعل وكونه فاعلا ولا تعلق له بالفعل
والمفعول ولكون الكلام دالا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤية المتعلقة
باحد فلزم ان يكون انسان قد راى احدا كائنا قبل لست الذي رآه
احدا من الناس ولا محذور فيه **قال** لا يجوز ومعنى لا يجوز لا يصح
**اقول** اورد في تفسير معنى لا تكذب انت كلمة لا يجوز ومن المراد
بها ذهب القوم قصد التخصيص بها في عبارة المفتاح حيث قال فان
انت ههنا لتأكيد المحكوم عليه سمي الكذب عنه بانه هو لا يجوز لتأكيد
الحكم فتدبر يعني ان لا يجوز معلق بالحكم بعدم الكذب اي اسناده
الى الضمير وقع قيدا لا سهوا صحيحا لا مبنيا على النسيان حقيقة
لا تأويلا وهذا معنى دفع السهو والنسيان بالتأكيد وليس
معنى حصر اصلا نعم ان جعل معلقا بعدم الكذب افاد تخصيصا لكنه
هذا المعنى لا يصح وقوعه في تفسير لا تكذب انت **قال** واتضح العلة
لا يصح **اقول** وذلك انه ان قصد بما ذكر المعنى المتبادر منه فان لم يعرف
تساويا كان سهوا على ما يقتضيه كلام العلامة حيث قال فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس
وان عرف ونسي كان نسيانا وان قصد به معنى لا يجوز ذلك المعنى كان
مخطئا الدين الشيرازي كما حرره
بجوز واعلم ان الشارح العلامة جعل الضمير في قوله بل اذا قلته



**قال** الفاضل العلامة ان المخاطب بها من يعتقد
انك رأيت كل واحد وقال بعض المحققين ان
المخاطب بها من يعتقد ان انسانا لم ير احدا من الناس
واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه وتنبه ان غيرك
اولى منك مشاركة الغير

التفصيل لا يخفى

الوجه على وجه العموم اه

على قياس مواضع تخصيص
للاثبات لا يحصل الثبوت
بدل عن قصد اصيحكما

ابتداء راجعا الى المثالين تاويل المذكور او المقول وجعل قوله

غير مسئوب بتجوز او سهو او نسيان متعلقا بقوله صح ولهذا قال في

يعني صح من غير تلعثم بخوز او سهو او نسيان والغفلة عن مرجع

الضمير في المثال الاخير هي التي اوقعته في سنخ الورطة وقد

تعرض لبيان حال انا سعيت في حاجتك في الابتداء ولا في الابتداء

وسكت عن بيان حال سعيت في حاجتك او سعت انا في حاجتك

لانه الابتداء الكلام نزعم انه نعلم بالمقايسة لاحال انا سعت في الابتداء

الا ان لزوم الخطأ في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر و

عكسه لان ظاهر قال لا يقال البكر انما يدل على الوقوع لا على

اقول هذا الكلام نشعر بان قايله نزعم ان التخصيص في قول المص

ثم لانم انتفاء التخصيص بمعنى الحصر وليس كذلك بل اريد به ما يصح

وقوع النكرة مبتدأ فالاولى ان يجاب هكذا لانا نقول لما حصلت

الوقوعه بالتوصيل او عزه فقد حصل تخصيص المنكر وصح وقوعه

مبتدا بدون تقديم وهو المطلوب ولو فرض ان المراد الحصر

فهو ايضا حاصل بدونه كما قرر قال ثم لانم امتناع ان يراد لا احد

اقول اذا قيل شر امر ذا ناب يتبادر منه كونه شرا بالقياس الى

ولو قيل لا خير يتبادر منه ايضا كونه خيرا بالقياس الى فظاهر انه

لا يكون ثمة الا لان الامر صوت الطلب عند تاذه وعجزه عما يوذيه

قال في الصحاح ملوصونة دون نباحه من قلة صبره على الاذى فلا يشكر

منه عاقل فضلا عن ان يجازيه فتقيضه اي نقيض قولنا الخير بهذا الذي

في فن البلاغة نعم لو اريد كونها شرا وخيرا في الجملة لجاز ذلك لاختلافها

لاختلافهما بحسب الاضافة قال احدهما المقاربة في المعنى لا احد

اقول لو قبل احدهما ثبوت المعنى لكان اظهر لان المقاربة كالضرب

في الاشتمال على الامرين قال ولا يخفى ما فيه من التعسف لا احد اقول

لعل هذا القايل اخذ تعسف في توجيه اللفظ رعاية لجانب المعنى او لا يخفى

ان تضمن الضمير وحده لا يصير علة للقرب ثم الجواز ان اوى هذا المعنى لكنه

نبه باختيار النصب على ان تضمن الضمير هو الاصل في العلية وشبهه

بالمخالفة تممه له كما ان ثبوت المعنى هو الاصل في المعلول وعدم كماله

تممه له فاستند الاصل لا الاصل والفرع لا الفرع قال وقال المصنف

معناه اتبع عارف عرف لا احد اقول الموجود في بعض نسخ الايضاح

معناه اتبع عارف عارفا اي اتبع عارف المسند لا الظاهر عارف المسند

لا الضمير كما ذكر قال وما روى تقدمه على المسند لا احد اقول اعلم

ان لفظ مثلك قد يطلق على معنى اشتهر عامله المخاطب فيقال مثلك

لا يبخل او لا يبخل مثلك بمعنى فلان لا يبخل فليس في الظاهر كناية في

الحكم لانه مصرح به بل في المحكوم عليه وليس فيه ايضا تعريض بذلك

الانسان لان الظاهر موجه لحق بطريق الاستقامة دون الاحالة

لا عرض اي جانب وان قصد وصف المخاطب بالبخل كان في ذلك

تعريضا عما اضيف اليه مثل لا ما نسان عن المخاطب عامله له اريد بلفظ

المثل وقد يطلق ويراد به عامله مطلقا وهو الكثير الشايع وح اما

ان نجعل نسبة المحكوم به اليه كناية عن نسبته لا ما اضيف اليه او لا

نجعل الاول وهو الكثير الشايع كان مستعملا على سبيل الكناية في الحكم

وكان تقديمه على المسند كالملازم وقد كشف في الشرح عن هذا المعنى

خطاء، فليس في الكلام ح تعريض اصلا لا بالمخاطب ولا بغيره وعلى الثاني

وسواء اراد بلفظ مثل المماثل مطلقا من غير كناية في السند لم يكن فيه تعريض

بانسان غير معين اريد بلفظ مثل لا مر ولا بالمخاطب ايضا الاعلى قياس

ماذكره في المعين وقد عرفت الكلام على ما ذكر من الاستعمالات على الوجوه الثلثة

لفظ عمرو اذا الحقت ما قررناه ظهر لك انه اذا اريد بلفظ مثلك او غيرك

انسان غير المخاطب مماثل لم يكن هناك تعريض مصطلح بغير المخاطب

سواء كان ذلك الانسان معينا او مطلقا وان حمل التعريض على غير المصطلح

اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء، كان موجودا في صورة التعيين كما هو

يفهم من سياق كلام الايضاح ودون الاطلاق كما يدل عليه قوله كما في قولنا

مثلك لا يوجد اذ لم يرد به معين قطعا واما قوله غيري جبني فمحتمل

للتعيين كما لا يخفى فظهر ايضا ان قوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب

موكد الاستعمال على سبيل الكناية لا قيد ثان كما فهمه بعضهم وزعم انه

لا بد من ارتكاب احد هما الاستعمال بطريق الكناية وارتكاب ان لا يكون ارادة

التعريض فلو كانا مستعملين بطريق الافصاح او الكناية وقصد بهما التعريض

على انسان معين لم يكن بد منهما كما للازم كما اذا كان هناك

من تدعي انه مماثل للمخاطب مع كونه بخيلا فقيل مثلك لا يبخل وعرض

بانه ليس بمثابة وفيه بحث لان الظاهر عند قصد ذلك المعنى ان

لا يكون الاستعمال بطريق الكناية لان كون المخاطب غير بخيل لا مدخل

له في نفي المماثلة عن وكل الانسان بل يكفي في ولكل نفي البخل عمن يكون

مماثلا له وعلى اخص اوصافه كانه قيل فلان يبخل ومثلك لا يبخل فغير

ليس بمثل لك اللهم الا ان يقصد المعنيان معا اعني نفي الفعل عن المخاطب



المخاطب بطريق الكناية وعن المماثلة بطريق التعريض وايضا لا معنى

للتعريض بنفي الغيرية ولا اثباتها بخلاف المثلية **قال** وقد تعدم المسند

اليه المسند فعلا لفظا **اقول** الظاهر ان الضمير المستتر في تقدم راجع الا

المسند اليه مطلقا وان كان قد للتسلسل وان جعل راجعا الا ما ذكره تبعا

لسياق الكلام كانت للتعميم **قال** وانما حال في الاول للملازمة

وههنا للمقتضية لا لفظا **اقول** العاصم الواصح ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية

صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد وذلك مغاير لنفي الحكم عن جملة الافراد

وكذا يستلزمه لانه يحتمله **قال** فالاقرب ان يجعل عطفا على لم تحذف

**اقول** وانما كان اقرب لانه ان جعل عطفا على داخله فان اخذ الدخول

ايضا لزم جعل الخاص متمما للعام وهو ممنوع ولذا ان فسر الدخول بالعام

لفظا او رتبة وان فسر مطلقا بالتاخير لفظا فقط لزم مع عرو عن ظاهره

جعل الاخص من وجه متمما لصاحبه وقد تعدا ايضا وليس لك ان تقول

نفس الدخول بالتاخير لفظا وخص المعمول بالمقدم فلا محذور اذ يلزم ح

تقييد ان على خلاف الظاهر مع ان امثلة المعمول لا تساعده ولو قيل المراد

بالدخول التاخر عن اداة النفي التي لم تدخل على الفعل العامل في كل طل

والمعمول باق على اطلاقه بشهادة الامثلة المذكورة فيها صح عطف معمولة

على داخلة ولم يحتج الى تقدير فعل وكان اقرب من حيث اللفظ مع انه اشكال

في المعنى فان الشارح اراد بتطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ وابقاء

الدخول في حيز النفي على اطلاقه فاجتبار العطف على اخرت بذلك

التاويل مضار مجموع المعطوف فيه بتفسير الدخول في حيز النفي **قال**

وهذا الضمير عائد الى المتعقل لا لفظ **اقول** يشعر بان اللام في الرجل

للعهد الذهني كما اختاره بعضهم ونعم ان اللام ههنا كاللام في قولك ادخل
السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك وهو كونها للجنس ليفوت الابهام
المقصود في سدا الغائب والجواب تفسيره بزيد مثلا ولجواز تثنيته وجمعه
واجيب بان المراد هو الجنس ادعاء، لاحصته فالابهام موجود كما في المعهود
وصح تفسيره بمخصوص ايضا وامانعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد بالجنس
التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه شيء اولا اوجمع ثم عرف بلام الجنس
وفي الجمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالفرق
في نعم رجلا عائد الى الجنس انصافا قال ولا يخفى ما فيه من العسف لا اخ
اقول لان احتصاص المسند اليه بحكم يدل صريحا على مغايرته اياه فالحمل
على ان معناه اعباء حقيقة تعسف ظاهر وانصافا تفسيره كون الحكم بديعا بل الحكم
وكون هذا التامل خلاف الظاهر قال او ادخال الروع في ضمير السامع
وتربية المهابة قال لم يدخل بما ذكر في العناد لانهما متقاربان فان
الاول ادخال الخوف ابتداء والثاني استزادة الخوف الحاصل قال
حيث لم يقل انا العاصي لا اخ اقول سواء مبني على مذنب الاخفش
حيث جوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل من الكل
نحو زيد اليكني مررت وعلى الكريم المعول واستدل على ذلك بقوله
ليجمعنكم الى يوم القيمة لاريب فيه الذين خسروا انفسهم فالذين خسروا
الذين خسروا وصف مقطوع عن موصوفه للذم اما مرفوع المحل او منصوب
قالوا ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع عن موصوفه للذم صح الجر اخ
نعتا على ما قطع عنه بل يكفي معنى الوصف كما في قوله ويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا وعدده واستدلوا على امتناع دخول الابدال بان العدول ينبغي



يعني ان قيد ما لم يذكر المبدل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيد رجل وبدل
الكل ما كان مدلوله مدلول الاول فلو ابدل منه الظاهر من ضمير المتكلم او
المخاطب وسما اعرف المعارف كان البدل انقص من المبدل منه في التعريف
فيكون انقص منه في الافادة لان مدلولهما واحد وفي الاول زيادة تعريف
لانه يحتمل ان يكون الظاهر بدلا من ضمير المتكلم او المخاطب بدل البعض او الاشتمال
بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان مدلول الثاني فيها غير مدلول
الاول واجاب الاخفش عن ذلك بمنع اتحاد المدلول في بدل الكل
اذ لو اتحد معهما لكان الثاني تاكيدا للاول لا بدلا عنه واتحاد الذات
لا ينافي كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين فان
الثاني منهما يدل على صفة المسكنة والكرم دون الاول واما انتقصان
تعريف الثاني عن تعريف الاول حلا مضرة كما في ابدال النكرة الموصوفة
من المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل اذ ربما نكرة افادت ما لا يفيده
المعرفة وان اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة
فان قلت سلمنا جواز كون العاصي صفة لضمير المتكلم قلت يجوز
الكساء وصف ضمير الغائب في نحو قوله ٢ لا اله الا هو العزيز الحكيم
واجمعوا على انه بدل وجوز في الكشاف وصف ضمير المخاطب وتاوله
بعضهم بان الضمير لا يوصف كما هو المشهور واما ضمير المتكلم فلا يبعد ان
يقرن في الجوار بضمير المخاطب على قوله وان لم نجد فنه نقلا صريحا منهم
قال مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الى اخ اقول
وسبب بعضهم لان الاسقات من حيث انه تشتمل على نكتة مختلفة
هي خاصية التركيب من علم المعاني ومن حيث انه ادى المعنى الواحد
في طرق مختلفة في الوضوح من علم البيان ومن حيث ان يحسن الكلام

يحتمل ان يكون المراد منه ايراد جواب بوجه اخر غير الجواب
الذي اورده الشارح على قول المصنف ويسمى هذا التفاتا عند علماء المعاني بان يقال ان
الله قاله من انه يسمى التفاتا عند علماء البيان وحاصل الجواب
ان قول المصنف من جهة وقول غيره من جهة اخرى غير الجهة الاولى

اشارة الى ان الاشارة لا يدفع قول الشارح وقول صاحب
الكشاف انه يسمى التفاتا عند علماء البيان مبني على انه
كثيرا ما يطلق البيان لا لانه ليس مبنيا على هذا
بل على ان الالتفات من علم البيان في عرف الجمهور

وزينه من علم البديع والسكاكي اورده في المعاني في البديع قال
خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي للالتفات اقول منع الدلالة
موجود في غير هذا المثال ايضا نحو كما يكل قلبه الحسان طروب
فانه حكم بان فيه التفاتا وليس ذلك الا بان يقتضي الظاهر ان يقال طغا
فعدل عنه وكذا قوله تذكرت والذكرى تاخذ لك فيما فانه ايضا
فيه التفاتا مع ان الرواية تفاعل الخطاب لا غير ذلك فيعلم منه ذلك
ان الالتفات عنده ليس مشروطا بان يكون مسبوقا بالتعبير بطريقة
لغوي الا ان التصريح بان في قوله ليبك التفاتا دال على هذا المعنى
واما قصد تخصيص الالتفات بابنة شعاع فامسى القلب معمودا واخلفك
ابنة الحي المواعيد احيث قال فالتفت كما يرى حيث لم يقل واخلفتني
فنبه ان قوله فامسى القلب في تقدير امسى قلبي فلا يدل المثال على
المقصود جدا مع ان اشتهار الشاعر بعلو الدرجة في البلاغة وشيوع
الابيات التي منع الابيات صدرا في باب الالتفات حيث يمثل بها
صاحب الكشاف واحق اتباعا على نكت متنوعة كما اشير اليها في المفتاح
وان كان بعضها لا يخلو عن نعسف مما يرجح تخصيصه بالذكر قال
لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم لا لغو اقول يعني ان ما ذكر في الالتفات
من الفوائد العامة بمقتضى اعتبار منع القيد فيه اعني كونه على خلاف
مقتضى الظاهر ويوضح ايرادهم الالتفات في مباحث كراح الطلام
لا على مقتضى الظاهر قال في عينه عوار وعارا ي نقصه يقض منها
لا لغو العوار بالضم والتشديد والغفقة بفتح الميم وتخ تجمع في الموق
اذا كان سائلا فان لم يسل زرمض بفتحها ايضا يقال رمضت عينه رمضا

ونوصه



في قوله ص
الخ قوله
ربيعة ن مقروم
تنبيه على ان ج
خفيم ج

الاصل تذكرت بضم التاء
على الحكاية لانه عني به نفسه



وفي بعض النسخ وقال التفاتا والكحل الخ والبعض
الاخر وكرر بعينها ما ذكر الاصمعي

غضا ورمضت رمصا وامضل الجرح امضاضا اي اوجعك وفيه لغة
اخرى مضل الجرح ولم نر لها قال الاصمعي والكحل بفتح العين اي
يخرثها قال لهذا الخص من تفسير الجمهور الخ اقول لا تقال
ماذكر العموم من القرائن العامة للالتفات تدل على اعتبار هذا
القيد اي كون المخاطب واحدا في الحالين عند الجمهور ايضا وان
لم يصرحوا به فلا فرق بين تفسيره وتفسيرهم بالخصوص لانا نقول
لك القائل انما سمي بالتفات لان السامع وان يكون واحدا ليفيد
الالتفات نظرية لنشاطه ولا يلزم من ذلك ان يكون المخاطب احدا
لجواز تعدد مع وحدة السامع قال متى كان الخطام لا لغو
اقول وذو طلوح اسم مكان والطلح سجر عظام لها شوك وسنوح بحتها
انواع والبشام شجر طيب الرائحة يستاك به قال ووجهه ان الكلام
اذا انتقل لا لغو اقول منع الفائدة في النقل التخييلي كما هو مذهب
الجمهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب
السكاكي في الاصفاء لان الكلام قال تنبيها له على انه اي ذلك الغير
لا لغو اقول الصحيح ان الضمير في قوله على انه راجع لا لاختلاف مراده
وجعله راجعا الى غير ما يترتب عليه لا توجه ظاهرا كما لا يخفى على ذي فطنة
وتصحيح ذلك في المعنى حيث قال فنبه على ان المحل على الذي الادهم
هو الاول لا ان يعود الامر قال تنبيها على انه اي ذلك الغير اولى بالحال
لا لغو اقول سياق كلامه على قياس ما سبق يقتضي اذا اراد بقوله ذلك
الغير غير ما يتطلب فانه هنا غير له غير ما يترتب هناك ويؤيد الاشارة
بلفظ البعيد والصواب ان الضمير في قوله على انه راجع لا الغير المذكور

اقول هذا مخالف للامر في
الشارح الفاضل بقوله غير ما يترتب
المخاطب لتعدد نظرية لنشاطه وايقاظه
العامة لانه مصرح في ان لكل الغايات
الخطاب الالتفات اقاسي بالتباس لا
المخاطب دون السامع

شرط بعضهم في الالتفات
بعد التعبير عن المراد بطريق
الغير اي يقصد من
الاول حال الثاني
خطابا كان او سكلما
او غيبة فعلى هذا يكون
المراد من قوله الحمد لله
الحمد لك وان لم يخاطب
به من حيث الظاهر
فيكون مشتركا المخاطب

لان قوله تنبيها له على المحل لا على التلقي ويلزم من رجوع الضمير له
غير ما يترتب ان يكون قوله وهو موسوم ولان تعليل
غير المعلل الذي هو المحل اولى من تعليل المعلل
الذي هو التلقي

اخيرا فانه ههنا منزل لحلاف المراد منال و قد صرح بذلك في المغني حيث
قال على ان الاولى و الاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب
و لك ان تجعل قوله و لك الغراء شارة الى الاخير بناء على ما مر ان المغني
في حكم البعيد و ان تقول حمله على الاول صحيح بحسب المعنى ايضا فان
بيان الغرض اولى بحالهم و انفع لهم من بيان السبب و اعلم ان صاحب
الكشاف لم يجعل سنح الاله من ملقى السائل نفسه ما تطلب بل صرح بان
السوال فيها كان عن الحكمة و المصلحة حيث قال فان قلت ما وجه اتصال
قوله هو و ليس البر بان تاتوا البيوت من ظهورها ما قبله قلت كانه
قيل لهم عند سوالهم عن الاهلة و الحكمة في نقصانها و تمامها معلوم
ان كل ما تفعله الله عز و جل لا تكون الا حكمة بالغة و مصلحة لعباده
فدعوا السوال عنه و انظروا في واجبة تتعلونها انتم لتسالوا عن البر في شي
قال و يحتمل ان يكون استطرادا لما في كان من الاهلة مواقيت للحج ذكر ما
كانوا يفعلونه في الحج كان ناس من الانصار و غيرهم اذا احرموا لم يدخل احدهم
حايطا و لا دارا و لا فسطاطا من باب واحد و يحتمل ان يكون تمثيلا
لتعكيسهم في سوالهم و ان مثلهم فيه كمثل من ترك باب البيت و يدخل
من ظهره ثم قال و معنى و اتوا البيوت من ابوابها باشروا الامور من
وجوهها التي يجب ان يباشر عليها و لا تعكسوا و المراد وجوب توطين النفس
و ربط القلوب على ان جميع افعال الله لوجه حكمة و صواب من غير
احتلاج بشبهة و لا اعتراض شكل في ذلك حتى لا يسال عنه بلغة السوال
من الاتهام بمفارقة الشكل قال بمعنى تصعدن لا لحن اقول بناء
على ما وقع في نسخ المتين و يوم ينفخ في الصور فتصعدن لكن نظم التنزيل هنا

حوله كانه قيل لهم الجواب بثلثة اوجه احدها انهم
لما سالوا عن حقيقة حال الاهلة و اجيبوا بطريق
اسلوب الحكيم اريد ان يبين سبب الجواب
عن جواب سوالهم و سلوك طريق الاسلوب
و ملوذ لك السوال ليس مما ينفعهم
و يليق بحالهم و انما انفعهم اللائق بحالهم سوالهم
عن وقايعهم التي يبتلون و تعذبون بها مثل
سنح الفعلة التي يحجبون بها براز و نائبها انهم
لما اجيبوا بانها مواقيت للناس و الحج او لبعض
افعالهم التي كانوا يفعلونها فيه على سبيل الاستطراد
و هو كثير ما سيق له الكلام اذا كان له تعلق ما به
و نبههم تنبيههم على ان عكسوا سوالهم فان اللائق
بحالهم ان يسالوا عن منافع كمال الاهلة و نقصانها
لا عن الحكمة في ذلك فضرب لهم المثل بمن ترك باب
البيت لا ظهره و عند اعتراضهم بان سبب الاعراض
عن جوابهم كالجواب الاول الا انه حمل قوله و ليس
البر على التمثيل لا على حالهم الواقعة بخلاف الاول

كان ناس من الانصار اذا احرموا و عقدوا
عادتهم في الجاهلية و التطيب خلوا الله لا يتبع
في الاحرام من عقب جمع العادات فعقرا
عادتهم في الدخول من الباب الا ما وراءه
و الحايط البستان و اصله ما احاط بالشي
و الفسطاط بيت من الشعر



ههنا منفع و في مواضع لغز و نفخ في الصور فصعق قال قلت نعم
و لكن بينهما من الدلالة ما لا يخفى قوله و الطلام بعد محل نظر اقول قد
يقال بيان الجواب بعبارة اخرى متوجه منها و اندفع النظر عنها و امى
قوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل و المفعول لا لحن قال
لا يقال انسان مهم ابجينا لا لحن اقول الجنة في الناس و الخيل انما
تكون من قبل الام فان كان الاب عتيقا و الام لا كذلك كان الولد
مجينا قال اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي لا لحن اقول يقال
ضبئت في الارض ضبئا و ضبوءا اذا اختبأت فيها قال الاصمعي ضبأ
يضبأ بالارض و منه سمي الرجل ضابئا و البراجم قوم من تميم قال
ابو عبيدة خمسة من اولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم البراجم
و هي في الاصل المفاصل الوسطى من الاصابع واحدتها براجمة قال
و قيل اسم فرسه لا لحن اقول و قيل اسم جمله و قيل اسم غلامه قال
كما يقال لبت زيدا قام و عمرو مطلق اقول عنه عطف الجزء على الانشاء
و يصحح بانه عطف قصة على قصة تطلق مستغنى عنه فلا نسلم من
لم الناسخ و الصواب ان زيدا قايم قال و ههنا بحث لا يحتمل
المقام لا لحن اقول كانها اشارة لا يسان يا يرجح به الوجه الاول على
الثاني و الثاني على الاول و لا يسان ان قوله لغز يبعد ان يكون
خبرا عن قيام و يكون المحذوف خبر ان كما حان في مثل ان زيدا و عمرو
مطلق و لا يسان انه اذا جعل لغز بعد الان و قدر لغيار خبر فان
جعل من عطف المفرد على المفرد فهل يجب ان يقدر موخرا عن قوله لغز
خبر لا يلزم تقدم المعطوف المقدر على المعطوف عليه الملفوظ

الكتاب
الخلاف او الاتحاد

مفاصل الاصابع التي بين الانامل
و الرواجب و هي رووس السلاميات
من ظهر الكف اذا اضعف القابض و انتفخ

بل يجوز ان تكون ناجزة قصيتين

و قيد قوله الضعاف للزم
الا ستواء و المحذوف خبره
و الكلام باسره معطوف
على جملة ان هذا احمد و خبره

و قيد و اوله الضعاف
بالاستواء و المحذوف خبره
على المعطوف عليه و هو لغوب
المذكور و لا يلزم في الاول

واذا اجمل من عطف الجملة على الجملة فان قدر الخبر متقدما لزم تقدم المعطوف
تمامه على بعض اجزاء المعطوف عليه وان قدر موخرا لزم تقدم بعضه
على بعض والمجوز في جميع الصور تقدير الخبر كما سنشير اليه والى بيان ان
صاحب الكشاف لما اقطع في الآية بالوجه الثاني وان الواو في والصابئون
تحتمل ان تكون اعتراضية لاعاطفة لم يعرج على ما ظهر بالتامل الصادق
في الآية الكريمة قال واني في السزاد مضوا مهلا الا لفع اقول وان
جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السزا في السزف
زمان مضيهم وان جعلته ظرفا ابدلته من قوله في السزو المعنى واحد قال
وحمله على حذف المبتدا الا لفع اقول وذلك لكون الصبح فعلا للمتكلم
منسوبا اليه كما في حال المصدر به قال فانك لو قلت ام عندك عمرو اوام
عمرو عندك اقول اما على الاول فما لا نفاق لان الجملتين الواقعتين
بعد ام والمزح اذا اجتمعتا تكون احديهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام
زيد ام عمرو قاعد او تقدم خبر احدى الاسميتين دون خبر الاخرى
سواء كانتا مشتركتين في جزء نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او لا كذلك
اقام زيد ام عمرو قاعد فان ام هنا كما منفصلة لا محالة واما على الثاني
فالظاهر كونها منقطعة لان الجملتين الواقعتين بعد ما اذا كانتا فعليتين
مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين مشتركتين في المسند
اليه نحو ازيد قائم ام هو قاعد او في المسند نحو ازيد عندك ام عمرو عندك
ولم يكن هناك اختلاف بمعنى الاسمية في تقدم الخبر في احديهما دون
الاخرى كما في مثالي المثالين فالاولى ان ام في هذه الصور الثلث منقطعة
لما ذكر من تعذر الاتصال بتقدير الخبر واما قوله سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم

فان قول ما الفرق بين ام المتصلة وبين ام المنقطعة قلت ان قلت السياق لا تظهر الفرق بل يكون ام منقطعة ولا يكون متصلة قلت السياق تظهر الفرق فان ام هنا لا تقع بعد همزة التسوية وام المتصلة تقع بعدها كما سيجيء في شرح المفتاح

ام المنقطعة يكون معنى بل مع الهمزة فلا يكون ما ولا بشيء واحد والمتصلة يكون معنى اي فيكون ما ولا بشيء واحد

فان سوا يدل على التسوية بين الامرين وهو الصحيح وهي انما يكون على تقدير المتصلة



ام انتم صامتون فجاز احتلاف الجملتين نظرا الى كونها متصلة للامن من الالتباس بالمنقطعة قال جملتان مشتركتان لا لفظا اقول اذا لم
يشتركا الجملتان في شيء من الحرفين نحو اقام زيد ام قعد عمرو واذا زيد
قام ام عمرو قاعد واقام زيد ام قاعد عمرو واضرب زيدا ام عمرا ام قتله
خالد لان الاشتراك في المفعول الذي هو فضلة فالمتاخرون جوزوا
كونها منفصلة لاغير وجوز الشيخ ابن الحاجب والآمدي كونها متصلة
والمفتاح لم يجزم بين الامرين كان كما اذا سمعت صوتا وتردد فسالت
اضرب زيدا عبدك ام صاح فلان من جنونه قال سيبويه اذا قلت
ازيد عندك ام لا كانت الهمزة منقطعة بناء على انه تغير ظنك لكونه
عنده لا انه ليس عنده فاضربت عن الاول وسالت عن الثاني ولو جعلت
متصلة لم يكن لقولك ام لا فائدة واعلم ان حذف احدى جزئي الجملة
بعد ام المنقطعة كحذف الخبر نحو انها لابل ام شاء ولا كحذف الاستفهام
لانها تلتبس بالمتصلة الا اذا كان الاستفهام بغير الهمزة فان استعمال
المتصلة مع سقي في نحو هو لك مثل زيد قائم ام عمرو شاذ قليل واعلم
ايضا ان المتصلة اذا وليها المفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما ولها
لئلا يكون ام مع الهمزة تاويل اي والهمزة ان بعد سماعتا وتاويل ما اضيف
الى اي نحو ازيد عندك ام عمرو معنى ايهما عندك وكحذف نحو ازيد عندك
ام في الدار وايثيت زيدا ام عمرا واعندك زيد ام عمرو واحسنا لكن
المعادلة احسن وانما استقصينا في نقل سنن المباحث ههنا وفعاء
لدعلم عنه المتكلم انا شيد مما نقله الشارح قال لان هذا الكلام
عند تقرير ما وضع لا لفع اقول قد اشعر بان السوال في نظم

وهذه نظير لان اقتران ام المتصلة بهمزة التسوية على ما سبق والشذوذ والقلة يقتضيان للمحولة الى المنقطعة مشروطة بكونها بعد الخبر اذ لا يلتبس بالمتصلة واما عقيب الاستفهام فيجب ان تكون للتوبيخ بعد جملة وتلخيص ان يقال سل عندك عمرو ام بشر فتامل

ام المنقطعة للاضراب والاستفهام وفي موضع لا اتفاق وفي اي موضع ظاهر واولى ولم يبين ان الجملتين اذا لم يشتركا هل يكون ام منقطعة او متصلة ولم يبين انه يجب ان حذف احد جزئي الجملة بعد ام المنقطعة كالخبر او الاستفهام وفي بين ان ام المنقطعة اذا وليها المفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما ولها المتصلة والسيد بين بين هذه الاشياء في شرح الزبدة الفاضلة من فعل الشارح

الا ليس لمحقق وانما نصب محققا اذا وقع في كلام المقدر بان تسالم
فيجيبوا وعلى كان في الاية فرض تحقيقها ذكرانها على طريقتها اذا تحققا
وانت تعلم ان الزينة هي ذات السوال وهي محققة في الاية وهذا هو
المراد بقولهم لسوال محقق لاكونها سوالا وهو المفوض المقدر
فيها فلا فرق بين نظمها وبين ما اذا سالوا فاجابوا في كون السوال
الذي هو الزينة محققا وانما الفرق بان اتصاف السوال والجواب
بالسوالية والجوابية مفوض في الاية ومحقق بذلك قال والجواب
ان حمل الطلام على جعله اولى الخ اقول تلك الزيادة تشمل على تكرر
الاسناد وتعويته وعلى مطابقة الجواب للسوال في كون كل منهما المخفف
جملة اسمية خبرها جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما صرحوا
به فيما اذا صنعت فالحمل على جعلتني اولى وامّا قوله وان الواقع عند
عدم الحذف جملة فعلية صحيح لكن الطلام في الحكمة الباعثة على ترك
المطابقة المهمة والحق في الجواب ان يقال ان السوال جملة اسمية
صورة وفعلية حقيقة بيانه ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد
ام عمرو ام خالد لاعرفك لا ازيد قام او عمرو ام خالد وذلك لان
الاستفهام بالفعل اولى لكونه مقتضيا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار
وضع طلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة بعناكل ومتضمنة
لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقدمها على الفعل فصارت
الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذوات وفي
الحقيقة هي فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السوال
فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا امنع منه مانع كما

هذا التوجيه لايناسب كلام المصنف فانه جعل الزينة وقوع الكلام جوابا للسوال محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية وكذلك اعتبار اتصاف السوال بالسوالية فالوجه هو توجيه الشارح

اي اذا سال رجل رجلا فقوله ماذا صنعت فلابد ان يجيب بقوله خياطة اوحياكة او نحو ذلك بالنصب اي صنعت خياطة تطابق الجواب السوال فكذا في هذا المقام





كما في قوله ٢ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قصد
الاختصاص ههنا اوجب تقدم المسند اليه واما قوله ٢ قل من يحيي
العظام وهي رميم قل يحييها وقوله ٢ من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيه سلكا
حتى المقال ووضع على ما قيل او يقال قال لسلامته عن الحذف
الى الخ اقول قد يقال اذا كان الزينة على المحذوف ظاهرة و
كان معنى الطلام منبئا البحث لا يستتبع على احد كما في مثالنا هذا
كان الحذف والاضمار بمثابة اللغز معمل اللفظ كما صرح به السكاكي
في مباحث الاستيناف فمن هذا الوجه كان من محسنات الطلام و
مرجحاته على خلافه واما قولهم الفعل انفى للفعل فليس المحذوف فيه
بتلك المثابة من الظهور وانصباب قوى الطلام الله فلذلك رجح عليه
قوله ٢ وكم في القصاص حيوة لسلامته عن الحذف قال لان
الزينة انما تدل على تعين المسند اليه اقول اي لا على قصد التعجيب
لان كون المسند في نفسه مما يصح ان يقصد به التعجيب لا يدل على قصد
اذ قد يراد مجرد اثباته للمسند الله قال فيخرج ما عند التقوى بحسب
التكرر اقول لم يرد به خروجه عن ضابطة الاوراد اذ المقصود
ادخاله فيها بل خروجه عن القيد الذي اضيف الله العدم اعني افاده
التقوى فيدخل في عدم افاده التقوى بل في سلك الضابطة ولو قال
فيدخل اي في عدم افاده التقوى لكان اظهر في المعنى وانسب لسياق
كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن الافاده فقط لما يتوهم من انه بوسطة
افادة تقوى الحكم بالتكرر يندرج في افاده التقوى فيخرج عن عدمها

بل عن الضابطة ايضا **قال** وانما نقل مع عدم قصد المعنى كما
يشعر به لفظ المفتاح **اقول** حيث قال واما الحالة المقتضية لافراد
المسند فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي
الحكم واما قوله ليشمل صورة التخصيص وهو على ما يقتضيه سوق الكلام
تعليل لقوله وانما نقل فيكون المعنى انما قال مع عدم افادة التقوي
ولم ينقل مع عدم قصد التقوي ليشمل ما ذكر من صورة التخصيص
ويدل على ذلك قوله فيما بعد فعدم افادة التقوي اخ من عدم قصد
التقوي وهذا هو من طغيان القلم فان افادة التقوي اهم من حاصل
قصد التقوي فكون عدم افادة التقوي اخفى من عدم قصد
التقوي صحيح بصورة التخصيص فلا يرد نقضا على ما ذكر المصنف
في افراد المسند كما توهم على السكاكي وربما يتوهم ان فاعل قوله ليشمل
راجع للاعدم قصد التقوي اي لم ينقل لكونه شاملا لصورة التخصيص
وانت خبير بان المعنى انما يحال عدم افادة التقوي ولم ينقل مع قصد التقوي
لشمل ما مر وان قوله ليشمل بانه عن هذا المعنى عند من له دون سلم وقد
توهم انه قد بدل في بعض النسخ لفظ اعم باخص وعلى هذا ينبغي ان
يبدل ليشمل بقولنا لنخرج سوق الكلام **قال** لكنه عند ضرورة
تكرر الاسناد لا اخ **اقول** في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك حيث
قال فنظم الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يجري على ظاهره بان
يجعل انا مبتدأ وهو فقرة لا عند الاقوى الحكم وبالاعتبار الثاني
وهو ان يقدر انا موخرا ثم يقدم عند التخصيص فان تركيبه يفيد
افادة التخصيص لشيء لانه بالاعتبار الثاني عند التقوي ايضا **قال**
وقد عرفت ما فيه **اقول** اشارة الى ما في هذا الجواب وهو ظاهر

فعلى هذا التوجيه يكون الضمير ليشمل عائدا الى عدم افادة التقوي لا على عدم قصد التقوي كما توهمه بعضهم

ليشمل

وانما قال ان معنى قوله ليشمل صورة التخصيص وقوله عدم افادة التقوي اخ هي عدم قصد التقوي اخ من عدم الاحتراز عن الخلو والوجوب في الاخبار

فاعل قوله ليشمل

ذكر السكاكي حصر افادة الكلام في التخصيص لانه قال عند التخصيص لم ينقل لانه يفيد فعلم منه انه يحصر الافادة في التخصيص

المذكر لصاحب المفتاح عند ورود صيغ التخصيص لبعض افراد المسند كما هو مذكور في ضابطة

افراد المسند التي لم ينقل لكونه شاملا لصورة التخصيص فقصد التقوي



وهو ظاهر والحق ان تعلق القصد مطلقا تناول القصد بالذات
والقصد بالتبع وح لخرج صورة التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود
من نفس التركيب تقوي الحكم لان التقوي فيها مقصود تبعا فان قلت
ربما يقصد فيها التقوي لاقصدا ولا تبعا قلت لا يفيد بالتقوي
قطعا ولا توصيف التركيب ايضا بكونه مفيدا له لان الكلام في افادة
معتد بها معتبرة في عرفهم ولذلك لا يثبتون لتراكيب غير البلغاء خواص
**قال** بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت الخ **اقول** هذا اعني
قوله بالثبوت بدل الاشتمال بكسر العامل اذ المعنى بثبوته **قال**
لكن هذا غير معتد لان الجملة الواقعة خبرا مبتدأ قد اسندت اليه صريحا
وقد فسر الاسناد الخبري الى الخ **اقول** اجيب عن ذلك بانه لا اسناد
للجملة من حيث هي الى زيد بل الانطلاق مثلا في نفسه مسند
الى الاب ومع تقيده به مسند الى زيد واما المجموع المركب من الاب
والانطلاق والمسند الحكم بينهما فلم يسند اليه ولذلك تقول زيد
زيد انطلق ابوه بانه مطلق الاب واما قولهم ان الخبر هو الجملة بالمعنى
من الاتساعات التي لا تلتبس معانيها وح نقول قوله المسند
الفعلي ما يكون مفهومه الخ اراد به ما يكون مفهومه في نفسه من
غير انتساب لاشيء محكوما بثبوته للمسند اليه او انتفائه عنه والذي دل
على ارادته ذلك انه جعل المسند الفعلي مقابلا للمسند السببي وفسره بما
يكون مفهومه مع الحكم عليه بثبوته لشيء مطلوب التعلق بغيره وسيأتي
تفصيله فلا يرد المسند السببي كما بينا في الشرح ولا مجموع الجملة لان المعنى
مسند لكون كذا والمجموع ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق

قوله لان المعنى الخ مقصود تبعا اقول هذا مخالف لما صرح به السكاكي اصون التخصيص لانه قال انما يؤكد معدم فلا يقوى فتأمل

وانما قال ان معنى قوله ليشمل صورة التخصيص وقوله عدم افادة التقوي اخ هي عدم قصد التقوي اخ من عدم الاحتراز عن الخلو والوجوب في الاخبار

بثبوته المحكوم به لا الثبوت المطلق لان اللام والاضافة عوضان عن المضاف اليه

يعني بالمركب التقييدي لا الاسنادي

على تفسيره الفعلي ما

منه قول السكاكي في تفسير الفعلي ما يكون مفهومه كذا مسند يكون مفهومه كذا

في نفسه نظرا الى الاب ومع تبيين نظرا الى زيد كما مر نعم يرد على السكاكي
انه يلزم على هذا ان يكون منطلق في زيد منطلق ابوه خارجا عن المسند
الفعلي بل عن ضابطه اذ المسند مع انه مزه وقد اخرجه عن المسند السببي
فيكون واسطة بينهما وقد يطلق بعضهم لا واسطة في الفعلي فقال المسند
الفعلي ما يكون مفهوما في نفسه من غير انتساب لا عزه انتسابا جعليا
محكوما بالثبوت للمسند اليه وانتفائه عنه ولا يخفى انه تعسف بعيد فهمه
عن عبارته في نفسه الفعلي قال وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو
زيد منطلق ابوه مسندا سببيا اقول وان لا يجعل كون المسند
سببيا مطلقا موجبا لكون المسند في الكلام جملة بل يستثنى منه نحو زيد
منطلق ابوه قال ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت لا اخرج اقول
لا طائل تحت هذا التفسير لانهم جعلوا كون المسند سببيا احدى
ضابطي معرفة كون المسند جملة حيث قالوا واما كونه جملة فللمعنوي
او لكونه سببيا ولا بد ان يعرف اولا كونه سببيا حتى يتوصل به لا معرفة
كون المسند في الكلام جملة وما ذكر في بعض شروح تلخيص ان يعرف اولا
كونه جملة حتى يعرف كونه سببيا قال وقال صاحب المفتاح مثوله
اخرج اقول اي كون المسند سببيا كما يدل عليه خبر ليت اعني ان يكون وصفا
كلامه انما حيث قال واذا كان المسند سببيا والغاية طي قسم من السببي
على حده ولم يكتف بالاول لعدم تناوله نحو ابوه منطلق ابوه لان البناء يقتضي
تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس ولا يصدق على نحو ابوه منطلق انه مبني
على ابوه ولو بدل البناء بالاسناد او الحكم وقيل هو ان يكون مفهوما
المسند مع الحكم بثبوته لشيء او انتفائه عنه مطلوب التعلق بغير ليشمل

وكونه منفيا من قبيل بكل الابهات والافليين بجعل للمسند الا ان يكون مفردا

لو قيل هو مسند مفهوم حكم بحسن السكوت عليه بشيء على شيء له تعلق بالمسند اليه لصح بلا ورود الاشكال وتشمل القسمين معا



لشمل القسم من معا لكنه يدخل فيه نحو منطلق ابوه ولو قدم المسند
يكون فعلا يخرج عنه أيضا نحو ابوه منطلق فلذلك فصل واشترط في
الاول كون المسند فعلا ليخرج نحو منطلق ابوه قال ولا يخفى انه سهو
الا يكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اقول وايضا
لا يحتاج في ضابطه اذ المسند لا قد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه
لان المسند هنا ليس فعليا كما مر بحسبه وليس المقصود من بعض
التركيب بعد وى الحكم ملاحظة من الخارجة بعد الخ قال ويمكن ان
يقال ان في قوله الى الخ اقول هذا توجيه بعيد لا تقبله طبع سليم
على ان المعنى الذي ذكر بل لا يبعد ان يعد امثال ذلك من
التاء وصلات النحوية المتممة للكلام التي هي بمنزلة كزة الملح في الطعام

مما يفسد الكلام

قال وح يكون المسند السببي لا الخ اقول وذلك لان المتبادر
من العبارة على ذلك التاويل ان المسند السببي مغاير للمسند الذي
مفهومه كذا وما ذكر الا الجملة من حيث هي قال وهو الزمان الذي
قبل زمانكل لا الخ اقول وهما معترض مقال ان ظرف قبل ظرف
زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ان يكون للزمان زمان آخر
موظرف له وكذلك يترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب
وجود المستقبل في المستقبل فيلزم احد المحذورين وان جعل يترقب
بمعنى الحال كان كل من الحال والمستقبل ماخوذا في تعريف الاخر وكلاهما
يدقيق في امثال قولهم تقدم الزمان الماضي وتساوي الزمان المستقبل و
الحق انها مناقشات واهية لان سوق التوضيحات تنبيهات لفهم
اصل اللغة من هاهنا ومن سلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم

جواب عما يقال ان ترقب دال على المستقبل حتى يلزم ترقب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم احد المحذورين بل دال على الحال فلا يلزم شيء منهما وحاصل الجواب ان يقال لا نسلم ان يكون يترقب بمعنى الحال والا يلزم الدور بيانه ان الحال ما خوذ في تعريف المستقبل لتكثير معرفة موقوفا على معرفتها وان المستقبل ما خوذ في تعريف الحال لان الحال معرف بانه الجزء او الفرد الماضي والمستقبل فيلزم الدور وهو باطل

حاصل ما يقال ان ترقب للاستقبال فكون المعنى ترقب في الزمان المستقبل بعد هذا الزمان اعني زمان النطق وجود الزمان المستقبل بعد هذا الزمان ولا معنى لكون يترقب وجود المستقبل في المستقبل وايضا يلزم احد المحذورين لا يقال على ان يكون ترقب للاستقبال في الزمان المستقبل بعد هذا الزمان لانا نقول لا نسلم ان يلزم احد المحذورين لانه يستقيم ان يراد بترقب وجود عاما بعد هذا الزمان زمان الترقب وجعله للحال وذلك لان المراد بقولنا بعد هذا الزمان زمان الترقب هو الزمان المستقبل والعبرة وجوه الزمان المستقبل و الزمان المستقبل هو الزمان الذي لا يكون للزمان زمان آخر فيلزم وجود الزمان المستقبل في الزمان المستقبل فاما احدهما غير الزمان المستقبل فلا يلزم وجوده في المستقبل ايضا فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ان يكون للزمان زمان آخر موظرف له وكذلك يترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم احد المحذورين وان جعل يترقب بمعنى الحال كان كل من الحال والمستقبل ماخوذا في تعريف الاخر وكلاهما يدقيق في امثال قولهم تقدم الزمان الماضي وتساوي الزمان المستقبل و الحق انها مناقشات واهية لان سوق التوضيحات تنبيهات لفهم اصل اللغة من هاهنا ومن سلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم

شی مما ذکروا و اما الذی قلق فیها فسنفاد من علوم اخر ملاحظ فیها
حالت المعنی دون القواعد اللفظیه المبینه علی الظواهر **قال**
و تجدد الخبر و حدوثه یقتضی لجود الکل و حدوثه **اقول** هذا انما یدل
علی ان مجموع مفهوم الفعل المرکب من الزمان و غیره مجدد و حادث
متجدد و حزء الذی هو الزمان و هو لیس بمقصود و انما المقصود
بحدد المسند الذی هو الحدث و **یا** ذکر لا یدل علیه فان تجدد الزمان
لا یستلزم تجدد ما یقارنه بل المقارن للزمان الماضی مثلا حاز ان یکون
متجددا حادثا فیه کضرب زید و ان یکون مستمرا کعلم الله و هو الصواب
ان دخول الزمان الذی معنی شائع التغیر فی مفهوم الفعل لو فی باعتبار
التجدد فی الحدث و ذلک لان المقاسه مقتضاه کذا و اعتبار الاقتران
علی هذا الوجه اولی و اسبب **یا** الدلیل علی اعتبار الحدوث فی المعانی
التی تدل الافعال علی اقترانها بازمنة مخصوصة نحو ان اصل اللغة
تفهمون معانیها به و ما ذکر من الاذان بیان مناسبه و
ابداء باعث لا دلیل مستقل علی المطلوب و لذلک قال السکاکی الفعل
موضوع لافادة التجدد و دخول الزمان فی مفهومه یوفی بذلک
فتامل و اذا استعمل الافعال فی الامور المستمرة کقولک علم الله و
وصف الله کانت مجازات من سنخ الحقیقة سواء اریدت بالتجدد
مطلق الحدوث کما اشار الله و اما اذا اریدت التجدد و التقضی شیئا
فشیئا فالصحیح انه لیس داخلا فی مفهوم الفعل وضعا بل نوع من
خصوصیة الحدث او اقتضاء المقام و قد یقصد فی المضارع الدوام
التجددی و قد سبق تحقیقه **قال** بل لافادة الثبوت و الدوام

**قلت** بل هو المقصود اذ الکلام فی
بیان الحالة المقتضیة فتکون المسند فعلا
لا لکونه حدثا متقارنا للزمان و کیف
لا و انهم ذکروا فایدة لجعل فعلا فحال
کلامه سنا کحال کلامه فی المسند البنی
لیتامل

اشارة الی جواب سوال مقدر
و هو ان یلزم من الاستدلال
المذکور فهم المعنی اللغوی من الاستدلال
و انه غیر جایز فاجاب **بقوله** ثم الدلیل
یعنی لا یلزم فهم المعنی اللغوی منه بل
نفهم من استعمال اهل اللغة و فهمهم



و الدوام **اقول** الاسم لعام مثلا دل علی ثبوت العلم [illegible] للذی حکم به علیه بیانا
و لیس فیه تعرض لحدوثه اصلا سواء کان [illegible] علی سبیل التجدد و التقضی
اولا و اما الدوام فانما استفاد من مقام المدح و المبالغة لا من حوهر اللفظ
فان قلت قد ذکر الشیخ ان اسم الفاعل یدل علی
الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح فی المفتاح بان نحو زید
عالم استفاد منه الثبوت صریحا بناء علی ان اصل الاسم صفة او نحو صفة
الدلالة علی الثبوت و قال الشیخ لا تعرض فی نحو زید منطلق لاکنه
من امارات الانطلاق فعلاله کانه ذو طویل و نحو قصیر و جعل
المیز ذا الصفة المشبهة مندوجة فی اسم الفاعل و اما فرقهم بین
حاسن و حسن و ضائق و ضیق فقد توجه بان اسم الفاعل لما کان
جاریا فی اللفظ علی الفعل حاز ان یقصد به الحدوث لمعونة القرائن
دون الصفة المشبهة اذ لا تقصد بها الا محرد **الثبوت** او الدوام معه
باقتضاء المقام و قد سلف فی الحج منی الکلامی بان من قال یدل
علی الحدوث اراد به ثبوت مطلقه و من قال یدل علی الثبوت اراد
به نفی التجدد و التقضی شافشیا نوعه اراده مقابلا و هو اخص
منه و نفی الاخص لا ینافی ثبوت الاعم و **الظاهر** المراد **بالتجدد**
عند الثبوت تعالاله
مطلق الحدوث فان الفعل لم یعبت فی مفهومه وضعا التجدد
و التقضی شافشیا کما مر و اما قول الشیخ و معنی زید منطلق ان الانطلاق
یحصل منه حزء فحزء لزواله و یتجدد فیمکن ان یحمل علی ان المضارع قد
یقصد به هذا المعنی کما سلف لان جعل ذلک معتبرا فی مفهوم الافعال
وضعا مستبعد صدا نظر الی الماضی و الی الافعال التی آنا و مستمر زمانا

يدعى ان استعمال صيغة الفعل في تلك الافعال مجاز كما
في غير الحادثة قال اشارة الى انه مستثنى من هذا الحكم الا لخ اقول
الا كما في علم الله وعلم الله
يعني ان خبر كان شبيه بالمفعول وسندرج في لفظ الا انه ليس قيدا للفعل
وشبهه بل الامر بالعكس لان الفعل هو مسند صرح قيد للخبر الذي هو
من اسم الفاعل والمفعول ونحوهما
مسند حقيقة قال وانما وضع الباب الا لخ اقول ذكر اولا ان
سابق
الاسم والخبر في باب كان مبتدا وخبر بحسب الحقيقة والمعنى ولفظ كان
ويكون ونظائرهما منزلة طرف وقع قيدا لذلك الخبر الذي هو المسند
في الحقيقة فيكون الافعال قيودا للاخبار وثانيا ان سوق الاخبار
متصفة بمعاني تلك الافعال ولا شك ان الصفات مقيدة بالموصوفات
فيكون الافعال مقيدة للاخبار ولعل غرضه من ايراد الوجه الثاني
وقد يكون الوجه الثاني مكررا
واستغنائه عن ظاهر الاول ان سلب معنى ما فضل من ان سوق الافعال
الى الناقصة
يدخل الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وقد بني سابقه على تفسير
بما عرفت هي بحث قيل الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
وزاد على التعريف قيدا بعا لغة فقال على صفة غير مصدر ذلك الفعل
سابق
مثال ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدر ذلك الفعل
احترازا عن الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي
مصدرها ولا حاجة لاسنخ الزيادة لان المتبادر من قولك هذا اللفظ
وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزؤه والافعال
التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل معا والافعال الناقصة موضوعة
تكون الصفة داخلة في مدلول الافعال التامة
لتقرير الفاعل على صفة ويكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف
منطبق عليها دون التامة وقوله اعني تلك الصفة منصفة بمعاني
تلك الافعال مع قوله وهذا معنى قولهم انها لاعطاء حكم معناها تقتضي

حاصل هذا الكلام اثبات الفرق
بين الدليل الاول والدليل الثاني
لان الاول يدل على ان لفظ كان قيد
لمنتظمها باعتبار كونها ظرفا والثاني دل
على انه قيد له باعتبار ان معاني تلك
الافعال صفات لمعاني سوق الاخبار





هذا اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال للامام ان الحكم مستمر كما وصفت لنا فما
لانم ان الحكم انما يكون مستمرا كان لو كان الاضافة بمعنى
اللام او بمعنى في واما اذا كانت بمعنى من فلا يكون مستمرا
فاجاب بقوله وجعل الاضافة لا يرفعه لان المعنى المقصود
وهو اعطاء سوء الافعال للاخبار بما عانيها حاصل بدون
وكون الحكم مكونا مستمرا كما سواء جعل الاضافة
بيانية او لا

يقتضي ان يكون لفظ حكم مستدركا وجعل اضافته الى معناها بيانية
لا يدفعه وعناه ما يوجه به ان يقال معنى صار مثلا الاستقبال وخبره
لا متصف بالاستقبال بل يكونه منتقلا اليه وهذا معنى متفرع على الانتقال
وهو حكم فقد اعطى صار خبره حكم معناه وكذلك معنى كان في قولك
كان الله عليما استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرا عليها
فقد اتصف الخبر بحكم المعنى وقوله فان للفعل في هذا المثال حكم الانتقال
لانه الحال التي انتقل اليها يوافق ما ذكرناه لا ما ذكر من قوله انه متصف
بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي وقوله انه
متصف بالفعل المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي
قال وتحقق هذا المقام على هذا الوجه الا لخ اقول سماه
اولا لتحقيقا وعن ثانيا من التفاتيس تبجح منه بما قدمه الله والاطايل
تحقيقا اذا كشف عنه غطاء وبيانه ان الخبر اذا افاد حكم زمان او قيد
اخر كان صدقه بتحقق حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك القيد وكذبه
بعدمه فيه او معه واذا لم يفد فصدقه بتحققه في الجملة وكذبه بمقابله
فاذا قلت اضرب زيدا واردت الاستقبال فان تحقق ضربك اياه في
وقت من الاوقات كان صادقا والا فكاذبا وكذلك اذا قلت اضربه
يوم الجمعة او قائما فان صدقه متى تحقق ضربك اياه وتحقق ذلك القيد
معه فان لم تضربه او ضربته في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا
وكذلك اذا كان القيد ممتنعا كقولك اضربه في زمان لا يكون ماضيا
ولا حالا ولا مستقبلا فان الخبر يكون كاذبا وبالجملة انتفاء القيد سواء
كان ممتنعا او غير ممتنع يوجب انتفاء المقيد من حيث هو مقيد فيكذب

المستقبلة ص

الخبر الذي يدل عليه كيف لا وقولك اضربه يوم الجمعة قاما مشتمل على
وقوع الضرب منك عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة
مقارنا لحال القيام فلو فرض انتفاء القيام مثلا لم يكن الضرب المقارن
له موجودا فينتفي مدلول الخبر فيكون كاذبا سواء وجد منك الضرب
في غير حال القيام او لم يوجد اذا عرفت هذا فنقول اذا قلت ان
ضربني زيد فاضربه فلو كان معناه اضربه في وقت ضربه اياي لم يكن صادقا
الا اذا الحق الضرب مع ذلك القيد فاذا فرض انتفاء القيد اعني
وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المقيد به واقعا فيكون الخبر الدال على
وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في ذلك الوقت او لم يوجد
وذلك باطل قطعا لانه اذا لم يضربك ولم تضربه وكنت تحث ان
ضربك فرسته عد ذلك منك سفاها فاعرفه ولغه فظهر ان الحكم الاخباري
متعلق بارتباط احد الطرفين بالاخر لا بالنسبة بين اجزاء الجزاء وان
ما ذهب اليه المبرد انبوا لا يخالف كلام اهل العربية كيف وهم تصدوا
بيان مفهومات النضا المستعملة في العلوم والحرف وقد صرح النحويون
بان كلم المجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثاني وهذا اشارة
الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء ثم كلام السكاكي
يوافق ما اختاره الشارح وبذلك اعتبر قيده الاصل العربية
باسرهم لكنه كلام ظاهري وبادعاه اليه ما رامه من جعل الشرط
قيودا للمسند ضبطا للكلام وتقليلا للانتشار او ربما اومئ به
صحة ذلك كما قد يقال ان قولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك
اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك ولذلك عرف الحكم الخبري
سلمه

وهو قوله ان الجملة الشرطية
جملة خبرية مقيدة بقيد
محتملة في نفسها للصدق
والكذب

الخبري في صدد كتابه عالما بمحتمل بالجملة ويرد عليه ان المقصود من تنزيله
بتلك المنزلة التنبيه على ان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد وعلى
ان الغرض الاصلي معرفة كون الجزاء معلقا بالمزول لا معرفة كون الشرط
معلقا عليه وما توهمه فاسد لان معنى التعليق والشرطية مراد من
قولك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والا لم يكن صحيحا لما قررناه
واذا وضع الجزاء انشاء كقولك ان جاءك زيد فاكرمه كان مؤولا اي
ان جاءك فانت مامور بالاكرام او مستحق بان تومر بالاكرام على
قياس تاويله فما اذا وضع خبرا للمبتدا يظهر ذلك لكل من تامل
او القى السمع وهو شهيد قال كان النادر هو قعا لان لان
النادر لا يلتفت اليه قلت هنا بحث وهو انا لم نرد بالجزم والقطع
في هذا الموضع معناهما الحسي بل اريد ما يعم الاعتقاد الراجح
القائم مقام الجزم في المحاورات ولذلك كان مظنون الوقوع
موقعا اذا دون ان فالضابط ان راجح الوقوع موقع اذا او
المتساوي الطرفين موقع ان واما الذي مرجوح لا وقوعه فليس
موقعا شيء منهما الا تاويل ولا سبيل ان الحكم النادر الوقوع راجح
لا وقوعه فلا يكون موقعا لان الا اذا التي فيها لحد وعدم الجزم
والرجحان في جانب الوقوع وقدر مطلقا او يقال اريد ان النادر
اقرب الى كونه موقعا لان منه لا كونه موقعا اذا قال
اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص كما اخرج اقول بان يحمل مثلا
التنكير على التعظيم او التكثير او غير ذلك من الامور التي تقتضي تخصيصا حسنة وفضلا
بوجه ما فيجوز ان لا يكون القطع لحصول الجنس موجبا للقطع لحصول ذلك

قلت لانه اذا لم يكن كذلك ان لم يكن الحكم الراجح الوقوع
اشد رجحانا لا وقوعه واذا لم يكن كذلك لم يكن موقعا لان لعدم مثل ذلك الظن مقام الجزم
ومراد المصنف ليس في الحكم

ذكر الشارح الفاضل في شرحه للمفتاح ان الاصل
في طلما اذا قطع المتكلم بوقوع الشرط حكم الوضع وشهاك
الاستعمال وسنتكلم لما القطع به بطريق التحقيق كما في
اذا طلعت الشمس فانه افعل كذا والقطع بسبب
اعتبار من الاعتبارات الخطابية مثل اذا جاء الخبيث
فكذا اظهارا للتشعف بذكره واما منزلة القطعيات
واذا النهي الامر بالوقوف اظهارا بكمال كرمه قال
الشارح على اذا لا قيت ليلى بخلوق الست وقال ابو الطيب
اذا انت اكرمت الكريم ملكته الخ

وما لا جزم بوقوعه
اي راجح الوقوع
ومتساوي الطرفين

57

المخصوص فرد اكان او نوعا واما ان حمل على مطلق النوعية او
مطلق الفرد كما هو المتبادر من ظاهر العسكر كان القطع بحصول الجنس
موجبا للقطع بحصوله ضرورة انه لا يتحقق الا في ضمن فرد ما من نوع من
انواعه فكان جنس الحسنة في قوله ع اذا جاءتهم الحسنة كالواجب
وقوعه لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من انواعها كذلك نوع
منها مطلقا في قوله ع وان بصبهم حسنة كالواجب وقوعه لما ذكر بعينه
فلا يظهر وجه اختصاص احدى الآيتين بما ذا والاخرى بان كما
لا فرق معنى ان تقول ان تعلق نوعا من العلم اي اي نوع كان
فتصدق بكذا وان تقول ان تعلق العلم اي جنسه واردت حصته
وذلك تورد طلا منهما بان او اذا ولا يخص شيا منهما احدهما قال
وان اراد العهد على مذهبه الخ اقول اجيب عن ذلك بانه
اراد بتعريف الجنس على مذهب الجمهور وتعريف العهد على مذهبه
فكانه قال المراد الحسنة المطلقة ع اللام فيها اما لتعريف الجنس بالمعنى
الذي نصح واما لتعريف الجنس بالمعنى الذي [illegible] اخترناه ولما
كان مختاره راجعا الى العهد عبر عنه بما لا اشكال ويكون اقتضى
لحق البلاغة كما قرر وكلامه يدل على ذلك حيث قال لكون حصول
الحسنة متقطوعا به لكثرة وقوع واتساعا ولذلك عرفت ذنا بلا لكونها
معهودة او تعريف جنس وقد صح بان الموصوف هو الحسنة المطلقة قال
وقد عرفت ذنا بلا لكونها معهودة حاضرة في اذهانهم وماذلك
الا لفظ الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم وهو تعريف الجنس
على ما اختاره او عرفت تعريف جنس اي من حيث ان مذهب لا لكونها

منصدق ع

المطلقة ص

كونها معهودة وهو تعريف الجنس على مذهب غيره وحاصله ان
الحسنة المطلقة عرفت اما لجعلها معهودة او بدون ذلك قال ولذا
لبطل ما ذكره الشارح العلامة لا لغو اقول اي ما ذكره من ان المقدر
ان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها
لبطل قوله اذ مراده ان المقصود بها نوع معين منها هو الخصب و
الرخاء او ما ذكر من بطلان اراده العهد على مذهب الجمهور لبطل قوله
لابتنائه عليه ظاهرا اذ لا يمكن حمله على عهد الحسنة المطلقة على طريقة
السكاكي ولو امكن لبطل ايضا لانه يعينه تعريف الجنس على مذهبه
وكيف اغضى لحق البلاغة منه قال وممكن الجواب بان معنى كونها
معهودة انها صارت عين حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء
اقول فعلى هذا يكون العهد خارجيا تقديريا بقرينة ذكر ما يقابله
في قوله ع ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين واما قوله ومعنى كونها
مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعلق بعض فرد
عليه ان الحينية اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون
تعريفها بهذا المعنى لتعريف جنس ضرورة كونها من افراد كونها جنس
الحسنة وقد جوز السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك واما المنصف
فقد توهم بان الحسنة عرفت لتعريف الجنس كما مر فظن كلامه من حمل الحسنة
على مطلق الخصب والرخاء على مراحل تقول الشارح في تفسير الآية
نقلا من الكشاف كالخصب والرخاء ينبغي ان يحمل على التمثيل ببعض
جزئيات الحسنة المطلقة كانه قال كالخصب والرخاء ونظايرهما
لتوافق ما ذكره الماتن قال فللنظر لا لغط المس لا لغو اقول

كونها معهودة او تعريف جنس على مذهب الجمهور بطل قوله
لابتنائه عليه ظاهرا اذ لا يمكن حمله على عهد الحسنة المطلقة على طريقة
السكاكي ولو امكن لبطل ايضا لانه يعينه تعريف الجنس على مذهبه
وكيف اغضى لحق البلاغة منه قال وممكن الجواب بان معنى كونها
معهودة انها صارت عين حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء
اقول فعلى هذا يكون العهد خارجيا تقديريا بقرينة ذكر ما يقابله
في قوله ع ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين واما قوله ومعنى كونها
مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعلق بعض فرد
عليه ان الحينية اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون
تعريفها بهذا المعنى لتعريف جنس ضرورة كونها من افراد كونها جنس
الحسنة وقد جوز السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك واما المنصف
فقد توهم بان الحسنة عرفت لتعريف الجنس كما مر فظن كلامه من حمل الحسنة
على مطلق الخصب والرخاء على مراحل تقول الشارح في تفسير الآية
نقلا من الكشاف كالخصب والرخاء ينبغي ان يحمل على التمثيل ببعض
جزئيات الحسنة المطلقة كانه قال كالخصب والرخاء ونظايرهما
لتوافق ما ذكره الماتن قال فللنظر لا لغط المس لا لغو اقول

58

هذا مناف لما تقدم منه في قوله به ان تمسكي عذاب من الرحمن حيث فهم
ان لا دلالة للنظ المسن على التقليل لدلل قوله به لمسكم فيما اخذتم فيه
عذاب عظيم قال لانا نقول ان المحال في هذا المقام تنزل منزلة ما لا
قطع بعدمه لما لخ اقول فان قلت هذا تطويل للمسافة بلا طائل
اذ يكفي ان يقال انما استعمل ان في هذا الشرط المقطوع به الواقع تنبيها
على انه لا ينبغي ان يكون صدور ما من العاقل مقطوعا به توبيخا لهم
ولا حاجة الى جعله محالا او دعاء ثم جعل ذلك المحال منزلة ما لا قطع
بلا وقوعه قلت في تطويل المسافة فائدة جليلة من المبالغة
التامة في التوبيخ التي تقتضيها المقام قال لانا نقول الشرط انما هو الملائم
اقول اي لانا نقول في جواب الاشكال المذكور ان عدم الارتياب الذي هو لازم وقوع الشرط
من الجمع على تقدير التغليب مقطوع به في الحال كلمة مسكوكة في الاستقبال
وهو المعتبر في استعمال لفظ ان فلا اشكال وهذا الجواب مع انه قاصر
بما ذكر يرد عليه ان التغليب ح يصير لغوا لان المتصف بالارتياب و
بعدمه في الحال انما يتشارك في احتمال وجود الارتياب وعدمه في
الاستقبال ان لم يجب الاستصحاب والا فالحال في الاستقبال كما هو
عليه في الماضي والحال قال ودلك لتنوع دلالة كان على المضي لما لخ
اقول هذا التعليل لاجرى في غيرها من الافعال الناقصة كصار
مثلا لان الانتقال الذي هو مدلوله لا يفهم من خبره حتى يتمحض
الدلالة على الزمان نعم لو اقتصر في التعليل على مجرد كان من الاحداث
المخصوصة لزم ان يشاركها في ذلك اخواتها قال ولا محيص عن
هذا الاشكال لما لخ اقول وذلك لان اللازم من توجيه التغليب

وهو كونهم مسرفين اي مشركين
المذكور في قوله به افنضرب عنكم
الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين،

اي اجاب بما اشار اليه
المقام استحالة صدور
الاسراف منهم

لانه على تقدير وجوب الاستصحاب
يكون المغلب ما هو غير المرتاب
في المستقبل والحال والماضي
قطعا فيكون عدم الشرط مقطوعا،

التغليب على التقدير الساقط كون الشرط مقطوعا بعدمه لاكونه
محالا ليتلزم القطع بعدمه حتى يحاب عما مر من تنزيل المحال منزلة ما
لا قطع بعدمه فيتعين ان يقرر التغليب على وجه يصدر به الشرط مشكوكا
كما قرر في المثال المذكور اعني قوله ان قمتم قال بدلت الانثى من الذكر
الثاني من الخ اقول وفي ذكر زيادة مبالغة في وصف مريم
بالطاعة والانتباه وكانا من الرجال الكاملين في اعمالهم واقوالهم
ودون النساء والناقصات العقول والاديان قال او لتعودن في
ملتنا اقول هذا تغليبان احدهما ما ذكر وهو التغليب في لفظ العود
اذ غلب فيها على شعب اتباعه والثاني تغليب المخاطب الذي هو شعيب
في الخطاب عليهم قال ومنه تغليب المخاطب على الغايب الخ
اقول فان قلت على انتم قوم تجهلون من هذا القبيل اعني
تغليب المخاطب على الغايب فلماذا ازدحم على على موقوع
من التغليب على حده وذلك ان الغيبة والخطاب هناك قد اجتمعا
في شيء واحد فان القوم لما حمل على ايتم اجتمع فيه جهتان جهة الغيبة
من حيث لفظه ومفهومه وضعا وجهة الخطاب من حيث اتحاده
بالمبتدا واذا تغلب جانب الذات والمعنى على جانب المفهوم واللفظ
هناك تغلب الخطاب على الغيبة وههنا تغليب المخاطب على الغايب
فالفرق واضح قال وجمع من سواكن من المكلفين وغيرهم لا لخ
اقول الظاهر ان لفظ غيرهم يتناول غير المميز من البهائم فان قطع النظر ان
الواو مختص بالعقلاء كان في تعلون تغليب العقلاء على غيرهم وقد اجتمع
في غير العقلاء ههنا التغليب احدهما من حيث اختصاص الواو باولا

العقل والاخرى من حيث الخطاب وهذا جار في كل موضع غلب فيه المخاطب على ما لا يصح اصلا ان يكون مخاطبا كما تقدم او لا صالحا للخطاب تغليبا للعقلاء على غيرهم ثم المخاطب ثانيا تغليبا للمخاطب على غيره وقد اشير الى ذلك في قوله يذرؤكم فيه واعلم ان خصوصية لفظة الواو ولفظكم لا مدخل لها في احتماع التغليب بين في غير العقلاء في كل واحد من الامثلة على ذلك لاختصاص الخطاب بالعقلاء قال لا امتناع ان يخاطب لا لاجل اقول كما في قولك انت يا زيد وانت يا عمرو رجلان فاختلاف قولك يا زيد وعمرو قال او تثنية او جمع اقول كما مر في قولك انتما وانتم ويا زيدان ويا زيدون فان قلت قوله يعلمون صيغة جمع صحيح ان يخاطب به متعدد من غير تغليب قلت الكاف في قوله وربكم للخطاب فلا يصح ان يجري يعلمون على حسب الخطاب والا لتعدد الخطاب في كلام واحد مجردا عما ذكر من العطف وغيره قال لان قوله لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا الى اخره اقول وذلك لان لعل ح لا يجوز ان يكون للترجي من المتكلم لاستحالته عليه ولا من المخاطب لان العباد منهم ليست لرجاء التقوى بل لرجاء الثواب واذا تعلق بخلقكم فقد قيل لعل ح مستعار للارادة تشبيها لها بالترجي بمعنى الطمع اي ارتياب المحبوب فان لفظة لعل حسب ما في هذا المعنى المخصوص بخصوصه لغلبة استعمالها فيه دون الاشفاق الذي هو ارتياب المكروه او مستعمل فيها مجازا مرسلا لان الترجي بذلك المعنى يستلزم الارادة كانه قيل خلقكم ومن قبلكم مريدا منكم ومنهم التقوى وقيل هناك

كان لفظة خ



هناك استعارة تمثيلية شبه حال خالقهم بالناس الهم في ان خلقهم واقدرهم على التقوى ونصب لهم الدواعي اليها والزواجر عن تركها فصار ذلك وجودا ناشئا من عدمها بحال المرجي بالناس للاحال المرجي منه القادر على المرجي وتركه مع رجحان وجوده منه وقيل هي مستعملة في الغاء مجازا دون الوضع فلا يلزم الاستعمال وهو ح الوجه لا الاول في لعل اذا جعلت متعلقة بقوله اعبدوا كما يشهد به النظم السليم قال فاقدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا الى اخره اقول هذا التقدير مرجح به في الكشاف دون الامتناع ثم يقول ما قدره الشارح وهو وجعل لكم من الانعام ازواجا وان كان فيه تصريح برجوع المنفعة في خلق الانعام ازواجا الى الناس والامتنان بذلك عليهم كما سبق لكنه لا يقتضي كون الخطاب في يذرؤكم خاصا بهم بل سياق الكلام وجزالة النظم على اقتضاء العموم في الخطاب وذلك انه بعد ذكر في الناس صيغة مبنى التكثير والابقاء وذكر ما في الانعام اقتضى ان تلك الصيغة (اي الزوجية) منبع التكثير ومعدنه فالذي يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم ان يكون هنا منشأ ومعدنا للتكثير والبقاء فتناول الجنس معا والا لكان المناسب تقديم ذلك الكلام على ذكر الانعام لانه من تتمة خلقهم ازواجا ولا تعلق له بخلق الانعام ازواجا فالاولى ان يختار هذا التقدير ويجعل الخطاب عاما ولا قدح في اختيار عمومه جعل خلق الانعام ازواجا منفعة راجعة الى الناس كما قيل خلقكم ومن قبلكم وايا ما في هذا التدبير واما التقدير

الكشاف فحاصله ان خلق الانعام ازواجا لكثرة الماء بالتناسل
والبناء لكثرة خلق الناس لذلك لم ذلك واما ان خلق الانعام
على سبيل الصفة النافعة لها انما هو منفعة خالصة للناس فتدبر
من مساق الكلام وصرح به في مواضع اخر قال ومنه تغليب ما وقع
اقول جعل هذا نوعا من التغليب على حدة والاولى ادراجه في
تغليب الاكثر على الاقل من جنسه فان ذلك قد يكون في نسبة
وصف مختص بالاكثر الى الجميع كما في تعوجن وقد يكون في اطلاق
لفظ مختص بالاكثر وقد اطلق على الجميع ولك ان تجعله راجعا الى
تغليب الاكثر من جنسه على اقله في النسبة فان ذلك كما يكون في النسبة
الاسنادية كما في تعودون يكون في النسبة التعلقية فان تقدم الايدي
واقع على اكثر افراد جنسه العمل وقد جعل واقعا على الجميع تغليبا فتبصر
عند ما قدمت اليدكم قال كقولك ان يكون طلبي لخوان جاءكي زيد
فاكرمه لانه فعل استقبال فيدل على الحدوث في المستقبل اقول
لا يذهب عليك ان مثل قولك اكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال
لا يخفى
لاكرامه في الاستقبال فيمتنع تعلق الطلب الحاصل في الحال على حصول
ما يحصل في المستقبل الا اذا اول بان محل اللفظ بواسطة القرينة
على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية الدالة بظاهرها على
ثبوت مضمونها واما الاكرام فاما ان تعلق على الشرط من حيث هو
مطلوب كما في اذا جاءكي زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر
من انشاء الطلب في الحال تاويل الطلبي بالخبري واما ان تعلق عليه
من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا في الحال كما في اذا جاءكي

قوله



جاءكي زيد فوجد اكرامكي اياه مطلوبا منكي في الحال فيلزم تاويل
الطلبي بالخبري وان لا يكون للطلب معلق بالشرط اصلا وبالجملة
لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تاويل الى خلاف ظاهر كما توهمه قوله
لانه فعل استقبال لدلالته على الحدوث في المستقبل على ان دلالته
على الحدوث في المستقبل ليست بالقياس الى الطلب بل الى المطلق
على معنى انه يدل على طلب حدوثه في المستقبل ثم التقابل بين
الجزاء الطلبي بالخبري انما ارتكب ليهيا له ملاحظة كونه مسببا عن الشرط
على ما يقتضيه كلام المجازات فان الطلب المستفاد من الكرم واضح ان
يكون مسببا عن شيء ما عدا للطالب عليه لكنه من حيث هو مستفاد منه
لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء بل لابد في ذلك من اعتبار حصوله
في وجوده في نفسه او للطالب او اعتبار تعلقه بالمطلوب او استحقاقه
لما سيضي تاويله بالخبري كل ذلك مما تشهد به الوجدان الصحيح اذا
رجعت اليه وسنح على التاويل وعدمه احتمال الصدق والكذب
وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طلبي وان كان الطلب في نفسه
لاحتمالها وقد مر فيما سلف من الكلام بتذ ما يعينك في هذا المقام
قال وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري لان الخ اقول هذا حكم باستواء
الشيء لاستواء سبب خاص فان كون الشيء مفروض الصدق والتحقق
تاويل الجزاء الطلبي بالخبري
يقتضي كونه خبريا ولا يلزم من انتفائه ان لا يجب تاويله بالخبر لجواز
ان يكون هناك مقتضى لخلافه ينبهك عليه فهذا الحكم وهم فان قيل
من قوله لتنبيهك له ملاحظة الخ
اذا جاز وقوعه جزاء تاويله خبرا فليجز وقوعه شرطا فذلك التاويل
قلت سيأتي لازم فان الجملة الاسمية تقع جزاء لكل معنا على

الاستقبال ولا يقع شرطا وذلك لعدم مناسبة لمعنى الشرطية مع معنى الفعل المضمن مباشرة او وانما للفعل مكان لمعنى الشرطية نوع منافرة محاينا معهود العرف من فرض الصدق فاقتضت ان لا يباشره ادوا تها قال وان فسلت مما احسن صدورها اقول في بعض نسخ السقط صدورنا وفي حاشيتها اي سرع الاسل اللّيث بجنبيها نفوس رجال وان فسلت عما يجنّ منه وفي بعضها اجن على صيغة المتكلم قال او التفاؤل لا لعله فتل التفال من السامع واظهار الرغبة من المتكلم فعلى هذا ان قرا قوله ان ظفرت بالخطاب كان اظهر في التفال من الحكاية على عكس اظهار الرغبة فمعنى ان تعتد لهما دعاء لتمثيل كل منهما عما هو اظهر منه قال فان الايه ان كان من الضرب الثاني لا الاعم اقول قد اعتبر في الضرب الثاني تعدد اللزوم بحسب تعدد ما وقع في حيز الجزاء فالمعطوف عليه لازم للشرط المذكور والمعطوف لازم للمعطوف عليه مقدرا شرطا ولذلك جعله في المعنى على كلامين وقد يتبع له اذا رجع استاذنه واذا استاذنته خرجت فان الايه ان كان من الضرب الثاني كان تقديره ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء وان يكونوا اعداء يبسطوا اليكم ايديهم وان يبسطوا اليكم ودوا فلا يكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا بل يكون كل واحده منها لازمة لما تقدمها ورح لا يرد على ما في المفتاح ان مجموع الجمل الثلث لازم واحد فليس هناك لزومات متعدده لكون بعضها اوضح واقل احتمالا للتشهد من بعض بل يرد عليه ان يقيد ودوا الكفر بالشرط المقدر دخال من الفائده لانها حاصله بسطوا اليهم ايديهم اولم يبسطوا على قياس ما اورده عليه اذ اجعل ما في الايه من الضرب

٥٨ من الضرب الاول ويظهر لك مما قررناه ان الاشكال وهو خلو تقييد الودادة بالشرط المذكور او المقدر عن الفائده وارد على ما في الكشاف ايضا نعم لو قيل اللازم في الايه اما مجموع الجمل الثلث او كل واحد منها وعلى كل تقدير سقط كلام المفتاح بما تقدم لحتاج لتصحيح ما في الكشاف الشق الاول ولا محذور فيه لان المجموع المعلق بالشرط غير حاصل وان كان بعض اجزائه حاصلا فلا حاجة الى التاويل باظهار الودادة والعداوة ثم الظاهر في الايه بحسب المتعارف ان يجعل كل واحده من الجمل جزاء للشرط المذكور ويرتكب ذلك التاويل لتصحيح كلاميهما قال وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف وقال واظن انه لا حاجة اليه اقول محصول ذلك التوجيه وهذا الظن بحسب المعنى واحد وهو ما صرح به في قوله فمعنى لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي لكن هذا المعنى انما يصح اذ اريد بالتعليق الربط جزما اي امتنع الجزاء لامتناع الشرط قطعا اما ان اريد به التعليق الشرطي فلا صحة له اذ مؤداه ان امتنع الشرط في الماضي امتنع الجزاء منه فلا يكون الامتناع مقطوعا به ولا يخفى ان حمل التعليق في هذا المقام على الشرطيه انسب وان مفهوم لو هو التعليق بين جملتيها من حيث التحقق والوجود فرضا وتقديرا وان هذا المفهوم يلزمه القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط فالاولى ان يقال اراد السكاكي انما التعليق الجزاء الممتنع بامتناع الشرط اي بالشرط الممتنع نفسا بل في العبارة اولا في الشرط وثانيا في الجزاء اعتمادا على ظهور المعنى ولم يرد ان تعليق الجزاء بالشرط انما هو بحسب الامتناع كما ظنه بل بحسب التحقق

62

وانا نعرض لوصف الامتناع لندل به على ان المحتمل المعتبر في التعليق
جواب عن سؤال مقدر
تقدر لا المحتمل فالامتناع في معناه بمنزلة الفرض المذكور في تفسيره غير
وهو التعليق بامتناع الجزاء لامتناع الشرط
الا انه ذكر الامتناع فيهما تنبيها على ذلك المعنى اللازم لكون التعليق
اي الشرط والجزاء
في حقيقته محمولا على معناه المتبادر ولو فسرا بما فوقهما المحتمل موجود
وهو التعليق الشرطي لا الحقيقي
الاشارة الى ما مثلنا به قال واما ارباب المفعول فقد حملوا وقال الوجه فيما
وهو امتناع الجزاء لامتناع الشرط
والمحقق قطعا
واقتصينا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة الكن قد تستعمل على
قاعدتهم كما في قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الآية اقول
منهم من ظاهرهما ان المعنى التي انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية
لارباب المعقول وان الآية اكثر ورودها على مقتضى اوضاعهم وفيه
بعد جدا والحق اي ان ما في المغني المعتبرة عند اصل اللغة
الواقعة في استعمالاتهم عرفا فانهم قد يعتمدون الاستدلال في الامور
العرفية كما يقال لك سل زيدا في البلد يقول لا اذ لو كان فيه لحضر
مجلسنا فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد وسمي علماء
البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول
كالمعنى الثالث الذي سنذكره في نحو العبد صهيب لو لم يخف الله لم
يعصه قال وتحمل لهذا المعنى لولا اضافتها الخ اقول هذا
اشارة على مذهب الكسائي حيث زعم ان الاسم الواقع بعد لولا
فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني واستقربه
بعضهم قائلا ان الظاهر منها انها لو التي بعد امتناع الاول لامتناع
الثاني دخلت على لا مسبق بعد وخولها عليها على اقتضائها الفعل ومعناها
مع لا باق اقتضاءها على ما كان كما سبق مع سائر حروف النفي فمعنى لولا على

وان كان ذكره في جانب الشرط
بان يقول انما التعليق الجزاء
بالشرط المحتمل



علي لملك عمرو لم يوجد علي لملك عمرو فيستثنى الاول اعني انتفاء
وجود علي وهو لا استثناء مملك عمرو وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم
كان لولا معنى ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما فاده لو في قولك
لو لم تاتني لشتمتك معلل معنى مذا لكون قولك لا اكرامك لا اثنيت معنى
لو لم توجد اكرامك لا اثنيت مفهم ان الثناء لازم لعدم الاكرام الدال
لزومه لنقيضه اولا فيلزم استمرار علي تقدير لا الاكرام وعدمه
واما على مذهب البصريين القائلين بان لولا كلمة واحدة وليست
لو الداخلة على لا ولو كانت اما لوجبت اذا حذف فعلها لزوما
ان لوقوعه بعدها كما اذا حذف الفعل بعد لو وجوبا وبان المرفوع بعدها
مبتدا خبره موجود او حاصل فالمتبادر من المثال المذكور ان وجود
الاكرام مانع من وجود الثناء فكيف نفهم استمرار علي تقدير الاكرام
وعدمه واما قولك لو لم تكرمني لاثنيت فيدل على ان وجود الثناء لازم
لعدم الاكرام فيكون لازما للاكرام ايضا ومستمرا حال الاكرام وعدمه
قال وكيف يصح ان يعتقد الخ اقول هذا تشنيع وتفضيح
قبيح وتزييف ضعيف اذ لا شبهة على ذي مروءة في ورود التوجيه
ولا في امكانه فصناعة المناظرة ان المجيب يبين بان الشرطيتين المذكورتين
لا ينتجان تاتي توجيه ذلك القائل بناء على عدم حصول انتاجهما
اياما لانتفاء كلية الشرطية التي جعلها ذلك القائل كبرى او لانتفاء
لزوم الشرطيتين لم يرد ان الله ٢ اورد هما قياسا لانتاج لذلك
النتيجة لكن اصل شرائط الانتاج اذ لا يقول به مميز فضلا عن متميز
بل اراد منع كونه قياسا منتجا لها وجعل انتفاء الشرائط سندا له

لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا

الفرق بين التميز والعقل ان العقل قوة
نورانية في البطن الثاني من الدماغ
وسوخامه للروح الانساني والتميز قوة
حاصلة للروح الحيواني خادمة له ارشدي

وعلامه لعدم ارادة الفاسد وبهذا القدر تندفع تلك الشبهة
ولا حاجة به للحقه لابن الوردي وما قوله وبهذا تلخط فهو ايضا
من دلك الخط اذ ليس تسليم القياسية والحكم بعدم استحالة التجمع
بيانا لما هو المختار عندي في دفع السوال بل هو مغالطة في دفعه
تنزلا بعد تنزل بحسب ما يمكن فان قلت بغلطه ان التنزل الاخير
عند ممكن لا يتاتى امه استعمال لو في فصيح الكلام في القياس الاقتراني
قلت في تندفع تلك الشبهة واساوي المطلوب الذي بذل وسعه
قد فيكون بغلطه في الحقيقة تصحيحا لمطلوبه وهو عار عن الفائدة
قال واقول لجواز ان يكون التوقف منتفيا لانتفاء اقول قد يحث
لان بيان كون التوقف مسببا بسبب انتفاء الاستماع على امرين احدهما
ان الاستماع سبب للتوقف والثاني ان ذلك السبب منتف في الواقع
لانتفاء سببه قد والاول اعني انتفاء عدم لا مدخل له في ذمهم
ولا هو مناسب لمقام المذمة والتوبيخ لخلاف وقوام التوقف ولزومه
على تقدير الاستماع وعدمه فان قلت اذا لم يكن استماع لم يتصور
توقف واعراض فكيف يصور استماع على التقديرين قلت معنى
الآية على ما ذكره في الكشاف لو علم الله في هؤلاء الصم البكم خيرا اي انتفاعا
باللطف لاسمعهم للطفهم حتى يسمعوا استماع المصدقين ولو اسمعهم
لتولوا اي ولو لطف بهم لما نفع فيهم اللطف فلذلك منعهم الطافه
وعلى هذا فالتوقف عبارة عن عدم نفع اللطف فيهم وعدم انتفاعهم
به وهذا مستمر على تقدير الاستماع اي اللطف وعدمه فان قلت
قد فسر قوله به ولو اسمعهم لتولوا بوجه لم يحث قال اي ولو لطف
صاحب الكشاف

لطفهم لم يفيدوا لارتدوا بعد ذلك فكذبوا ولم يستقموا فاذا التوقف
قد قلت هو ايضا محمول على الاستمرار ولذلك يعقب الارتداد
بالتكذيب وعدم الاستقامة في الدين فالمعنى ان الكفر والتكذيب
لازم لهم لا ينفك عنهم انفكاكا يعتد به او يقدح في لزومه اياهم قال
قال واذا كان لو للشرط لا لغ اقول اراد مع القطع باستفاء
الشرط كما مر فلزم عدم الثبوت من القطع بالاستفاء واله اشار بقوله
اذ الثبوت هنا في التعليق والحصول الذي لان القطع بالاستفاء لازم
للحصول الغرضي كما سلف قال ولو بالصين اقول الا لو كان في وقت
طلبكم بالصين قال يصح تاسيسه على مغارة الى لغ اقول
كان لم يلتفت في التقييد وليها ولم يراجع ايضا الا بنسخ السقط
فان المكتوب منها على صدورنا وقال سعد او من الطويل ومطلوبا
لمن لصفو البارق المتعالي بسعد او وبنا بها ابن ومالي ثم قال
لمن قوبقا والضراة حيا بها بوات لها من ابنق وجمالي وقوبق
نار على باب حلب والضراة نهر ببغداد ومن جملة ابياتها فيا برق
ليس الكرخ داري وانما رماك الدهر منذ ليالي فهل فيكن
من ماء المرة قطرة تغيث بها ظمآن ليس بسيال ومعنى البيت
ان الابل لو وضعت نارها في وجلة لتشرب لجمدت الماء وسلبت
عاقبت من الماء وخلت قلوبها عن الحنين وعلى هذا فلا حاجة
الى جعل على لو للاستقبال قال والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف
ومعناه انزال الهوان والحقارة به لا لغ اقول اي معنا
المقصود منها مكون من اطلاق اسم الشيء على غايته لعلاقة السببية

والسببية لان غرض المستهزئ من استهزاء ادخال الهوان والحقارة
في المستهزئ به قال الظاهر هو الاول لان الخ اقول اما الحسب
اللفظ فظاهر واما الحسب المعنى فلان منهم اي وقوعهم في المشقة
والملاك انما يلزم على اطاعتهم فيما يصعب عليهم فيما عنهم
يسهل عليهم فيما يعنيهم ويدفع ما يتوهم من اختلال امر الرسالة وانقطاع
تدبير ما يتعلق بالرعاية ما لا يخفى على احد واما موافقته اياهم في بعض
ما يرونه ففيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا مفسدة قال
ويدخل فيه ما اذا قصد الا الخ اقول لا يخفى عليك ان قصد حكاية
المنكر مغاير لقصد عدم الحصر والعهد وان كان مجامعا له فان كل
واحد من القصدين مستقل باقتضاء التنكير فجعل احدهما داخلا في
الآخر لا يخلو عن تعسف فالصواب ان لجعل كل منهما مقتضيا برأسه كما
في المفتاح حيث قال واما الحالة المقتضية لكونه منكرا نحو اذا كان الخبر
واردا على حكاية المنكر كما اذا اخبر من رجل في قولك عندي رجل لصدقنا
لك فضل الذي عندك رجل او كان المسند اليه منكرا نحو قال او كان
المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود بالحصار
قال وقد صرحوا في جميع ذلك الخ اقول منهم من ذهب الى ان
ابوك في منطلق ابوك مبتدأ ومنطلق خبره قدم عليه لتضمنه ما يقتضي صدر
الكلام ولهذا الحال في كم درهما مالك ثم مذهب سيبويه واذ الاخبار
معرفة عن نكرة مضمنة استفهاما نحو من ابوك او نكرة هي افعل تفضيل
مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه
وعند هؤلاء ان النكرة في هذين المثالين خبر مقدم قال تعالى ولدينا مزيد والذين



حكم درهما مالك فالاولى ان كم فيه خبر لا مبتدأ لكونه نكرة ومابعده
معرفة كما مر في باب المبتدأ وقد ألحق في بعض نسخ لباب الاعراب في
ضابطه وجوبا اعراب كم ونظائر ما يدل على اختيار ذلك الاولى
وبالجملة لست المسئلة على ما ينقلها منفقا عليها كما يتوهم من قوله
لانهم يجوزون وقد صرحوا الا ان ذلك لا يقدح فيما هو غرضه من
عدم صحة الاطلاق وسيذكر عن قريب ما يدل على ان امتناع كون
المسند اليه نكرة والمسند معرفة اذا خصص بالخبر صح وانت تعلم ان
مع هذا التخصيص منقوض بمثل قولك مررت برجل افضل منه
ابوه على مذهب سيبويه قال مجرد اصطلاح الخ اقول
لكل ان يعين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات فصح
من هذا ان يراعى مناسبات كذلك فصح في الاصطلاحات الا
ان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار المرجحات قال بعضهم
معمولات المسند وهي اضافة ووصف مرفق معنوي لان الفعل
مسند اولا ثم يعتد معمولا والاسم يضاف او يوصف اولا ثم يسند
ثانيا وليتأكد يعتبر مسند وهذا اسناد مقيد فاريد التنبيه
على الفرق بتعدد الاسم واما لخصص احد الاسمين باحد المعنيين
فباعتبار ان الفعل لحسب اصله في وضعه يدل على معنى مطلق
والمقيد مناسبه واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم و
الشمول لحسب اصل الوضع والتخصيص يناسبه وهذا القدر في
الرجحان كاف واما المشتقات فهي باعتبار العمل في حكم الفعل
لانها انما تعمل لاشتمالها على معنى الفعل قال وبهذا يشعر لفظ

الا فتاح لا لغة **اقول** قد صرح في الا فتاح اولا معلوم المخاطب
مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها مقال واما
تعريفه فلا فادة السامع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق
التعريف نامر الخ معلوم له كذلك م قال كما اذا كان للسامع اخ سمى
زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكنه لا يعرف انه اخوه واردت
ان تعرفه انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم
يعرف ان زيدا اخوه اولم يعرف ان له اخا اصلا وان عرف ان له اخا
في الجملة واردت ان تعينه عندها قلت اخوك زيد اما اذا لم يعرف ان
له اخا اصلا فلا يقال له ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرف
المخاطب اصلا منذ اطلاق وفيه بحث اما اولا فلان حكمه بان المسند
اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع منافٍ لذلك
الاطلاق واما ثانيا فلان فرقه بين المضاف اذا وقع مسندا وبينه
اذا وقع مسندا اليه ولم يرد به معهود مخصوص لم يكن مما لا يعرفه المخاطب
اصلا بل مما يعرفه بوجه ما فلا يمتنع الحكم عليه بالتعيين وقد تصدى
الشارح للجمع بين كلاميه بان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة
بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرأ عليها في الاستعمال وابتدأ بما
نقله عن السكاكي الا انه وحاصل ان غلام زيد وان كان بحسب اصل وضع
الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان
له غلمان فلا بد وان يشار به الى غلام له مزيد خصوصية لزيد لكونه
اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او لكونه معهودا بين المتكلم و
المخاطب وبالجملة يجب ان يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ المردون



دون غيره ولكن قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم وذلك على خلاف
وضعه وان شئت زيادة اطلاع على الحال فاسمع لهذا المقال وهو ان
الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في ذهن السامع كما ان
اللام اشارة الى حضور ما عرفه فهو بناء على ما مر تحقيقه من معنى التعريف
حكما تقصد بالمعرف تارة فرد مخصوص او افراد مخصوصة وتارة الجنس
اما من حيث هو هو واما من حيث وجوده اما في ضمن جميع افراده او
بعضها كما مر كذلك تقصد بالمضاف الى المعرفة تارة فردا مخصوصا او افرادا
مخصوصة كقولك غلام زيد او غلمانه اشارة الى واحد معين او جماعة
معينة فيكون المضاف حينئذ معهودا خارجيا وتقصد به تارة الجنس اما
من حيث هو كقولك ماء النهر باردٌ اشرب من ماء الورد واما من حيث
وجوده في ضمن جميع افراده مرادا كان المضاف او جمعا كقولك
ضربت غلمان زيد قياما وعبيدي احرارا او في ضمن بعضها كقولك زيد اذا
لم تقيد بالى واحد بعينه ويكون المضاف حينئذ معهودا ذهنيا فالاقسام الاربعة
اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراقي والعهد الذهني جارية
في المضاف الى المعرفة على نحو جريانها في المعرف باللام والموصول فظهر
ان نحو غلام زيد قد تقصد به الجنس في ضمن فرد لا بعينه فيكون المعنى
كما تذكره في المودى وان كان معنى تعريف الجنس الى الاشارة الى الحضور
الجنس في ذهن السامع باقيا على حاله كما في المعرف باللام الجنسية اعني
المعهود الذهني كما مر قبيل فرد من افراد الجنس المعهود فلا منافاة

غلام ص

في ص

من ان يكون المسند في قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من
طرق التعريف ومن ان لا يعرف ان له اخا اصلا لان المسند في الحقيقة
هو مفهوم جنس المضاف وهو معلوم له بقاعدة اللغة وان لم يعرف
ان هناك ذاتا موصوفة به كما في قيل زيد متصف بهذا المفهوم المعلوم
لك الحاضرة ذلك بخلاف ما اذا عرف ان له اخا فان المسند حينئذ هو تلك
الذات الموصوفة بالاخوة والمتصف الحاوي لزيد واما قولك اخوك
زيد فلابد ان يكون المسند فيه معينا (رد على عبد الحكيم السيالكوتي)
بانه زيد وكان هذا هو المراد من قوله لامتناع الحكم بالتعيين على
من لا يعرف المخاطب اصلا فيجب ان يقصد به الجنس والا لاستغرق مالغة
كما في قولك المطلق زيد **قال** وبهذا ظهر ان ما ذكره صاحب
الكشاف **اولا** وجهه ان المناسب لذلك السوال ان يقال في جوابه
الثابت زيد لانك قد عرفت ان انسانا قد ثابت فانت تقول لمن
هو تطلب ان تعين عندك ما ان لحكم عليه بانه زيد او عمرو او غيرهما و
جوابه ان يبني في السوال مبتدا او الضمير الراجع الى الثابت اعني هو خبر
ليكون هو المشهور وهو مذهب سيبويه ح يكون السوال عن معنى (رد على قول صاحب الكشاف من هو)
لحكم عليه بالثابت كانه قيل ان زيدا الثابت ام عمرو لا غير وذلك لكنه اختصر
في العبارة فوضع كلمة من موضع تلك الخصوصيات التي تطلب ان
يحكم على احدها بعينها بالثابت والسائل بذلك السوال يطلب حكى
بكون الثابت زيدا محكوما به والخصوصية كذلك محكوما عليها فلا
يطابقه الا ان يقال زيد الثابت نعم ان جعل الضمير مبتدا وما بعده من خبره
مبتدا وخبره لتضمنه الاستفهام كما هو مذهب غير سيبويه لكان للكلام



المطابق للسوال ح حكما بكون الثابت فيه محكوما عليه والخصوصية
محكوما بها فلا مطابقة الا ان يقال الثابت زيد لكن حمل السوال على
هذا المعنى واراد الجواب على ذلك الوجه بمعزل عن المقصود الذي هو
هو او اراد نظير لقوله ٢ او ليكم مع المفلحون على بعد بل الوجه ان
المسوق له وقع محكوما به قوله ان هذا النظر انما صدر عن ضعف
بلا تامل ونظر لم ابعده عنه بعد ما له فلذلك انتشر فيما بينهم واشتهر
والعجب منه ان الشارح قد نبه على ما فصلنا ما فلم يتنبه وقال فيما حرره
من الحواشي على الكشاف فان قيل من الثابت في معنى ان زيدا الثابت
ام عمرو ام غيرهما فينبغي ان يجاب بزيد الثابت ليكون على
وفق السوال قلنا منقوض بقولهم قام زيد في جواب من قام ولم
يجز ان الغاية في قام زيد هو المطابقة اللفظية حيث كان السوال
جملة اسمية والجواب جملة فعلية لا المطابقة المعنوية التي حكم علماء
المعاني بوجوبها في نحو زيد اخوك واخوك زيد وزيد الثابت
والثابت زيد حيث قالوا انما تقدم ويحكم على ما يتصور ان المخاطب
طالب للحكم عليه قال صاحب المفتاح بعد ما فصل هذا المعنى واذا
تاملت ما قلوناه علمت ان ما ذكر على معنى قولنا نحو لا يجوز تقدم
الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين معا بل اينما وقعت تلو مبتدا واما
المطابقة اللفظية فانما استحسنت على انا قد حققنا حصولها بين من قام
وما يجاب به حقيقة وان فاتت صورة **قال** وفيه نظر اما اولا فان
اما او لا فلان المحمول في زيد انسان او قائم هو مفهوم الانسان
ومفهوم القائم على ما هو المشهور فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية

(لا مفهوم فرد من افراد الانسان والقائم)

(اي لو علم السامع زيدا وعلم انه اخ فقيل زيد اخوك ولو علم انه اخا ولم يدر انه زيد فقيل اخوك زيد وكذا زيد الثابت والثابت زيد)

من حيث هي هي كان هاجعله دليلا على الحصر في المعرف جاريا بعينه في
الخبر المنكر وبعينه منقوضا به ويكون للانسان فرد آخر والا لصدق
عليه هذا المفهوم اعني مفهوم فرد ما منه فلا يكون متحدا بزيد و
منحصرا فيه والجواب بانه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان بزيد
اتحاد سائر افراده به مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض اعني
مفهوم فرد من الانسان مثلا بما يصدق هو عليه فان المحمول في المنكر
هو الاول ويلزم منه الانحصار كما عرفت دون الثاني لظهور بطلانه
لانه ان كان عين زيد فلا يحمل حقيقة وان كان غيره لم يصح الايجاب
في زيد انسان بحسب نفس الامر واما ثانيا فلان صدق فرد من الانسان
على زيد في الخبر المنكر يستلزم صدق ماهية الانسان عليه ويلزم انحصارها
فيه واما ثالثا فلان ما ذكره من اقتضاء الصدق والحمل الاتحاد و
الانحصار يستلزم ان لا يصدق عام على خاص اصلا فيبطل العموم مطلقا
ومن وجه وحل الشبهة ان الاتحاد في الوجود الخارجي لا يستلزم اتحاد
المفهومين في انفسهما ولا تساويهما فجاز ان يتحد احدهما بالآخر وبثالث
ورابع فيكون مع كل من الثلثة حصة منه كالحيوان بالقياس الى انواعه
والاولى ان يعرض عن امثال هذه المباحث فانها تعد في هذه الصناعة
فضولا وان يقال اذا قلنا زيد الامير مع قصد الجنس فان حملناه
على الاستغراق فالحصر ظاهر والا ينبغي ان يحمل على ادعاء اتحاد مفهوم
الجنس به اذ لو اريد صدقه عليه لضاع التعريف ظاهرا لحصول
المقصود بالمنكر ايضا ولا يوجد الجنس دونه ادعاء وهذا المعنى
مغاير لما يحصل من الحمل على الاستغراق وينبغي ان لا يسمى قصرا بل يعد

٩٤

بل يعد مرتبة اعلى منه وقد سبق لهذا ايماء فيما نقلنا عن الشيخ عبد القاهر
فيما مر من ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا **قال** فالحاصل
ان المعرف الى آخره **اقول** فان قلت المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا
كما في قولك الامير زيد افاد قصره على الخبر وان جعل خبرا كما في قولك
زيد الامير افاد قصره على المبتدا فاذا كان كل واحد من المبتدا والخبر
معرفا بلام الجنس احتمل ان يكون المبتدا مقصورا على الخبر وان يكون الخبر
مقصورا على المبتدا فبماذا يتميز احدهما عن الآخر قلت هناك قصر
المبتدا على الخبر اظهر لان القصر يبتني على قصد الاستغراق وشمول
جميع الافراد وذلك بالمبتدا انسب اذ القصد فيه الى الذات وفي الخبر
الى الصفة وقيل ان كان احدهما اعم مطلقا فهو المقصور سواء قدم او اخر
كقولك الكرم التقوى والتقوى الكرم فان المقصود قصر الكرم على التقوى
ادعاء وان كان بينهما عموم من وجه فيحال الى قرائن الاحوال كقولك
العلماء الخاشعون اذ قد يقصد تارة قصر العلماء في الخاشعين وتارة عكسه
فان قلت لا انحصار عموم في القصر حقيقة قلت يجوز ان يكون
احدهما اعم مفهوما وان يتساويا صدقا هذا واما دعوى الاتحاد فلا
يختلف فيها المقصود سواء حكم باتحاد المبتدا بالخبر او بالعكس لكن
الاول اظهر **قال** لان الجنس الى آخره **اقول** هذا مشكل
لما قدمناه عليه النظر اجمالا وقد بيناه في تفصيله بما لا مزيد
عليه فالصواب ان يقال لان المعنى ان كل متوكل على الله فهو وكل
مفوض له امره الى الله وكل كرم في العرب فيلزم ان يكون الكرم مقصورا
على الاتصاف بكونه في العرب لان كل فرد منه موصوف بكونه فيهم

فلا يوجد في عزم ولا يلزم من ذلك ان يكون كل ما هو كائن في العرب
موصوفا بكونه كريما ليلزم قصر الخبر على المبتدا قال وبهذا ظهر لك
دفع اقول هذا انما يظهر اذا قصد بالحمد كل حمد على قياس ما قررناه
في المسئلة السابقة واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما يلزم اختصاص
بالله بسبب لام التعريف على الاختصاص كما في قيل جنس الحمد مختص بالله فيلزم
اختصاص افراده كلها به وليس كذلك فمن قصر المسند على المسند اليه في المعنى
نظر ان تقول الكرم مختص بالعرب اذ لم يرد به ان الكرم مقصور على المختص
بالعرب لاستعداد لا المختص بغير هم بل ان هذا مختص بهم لاستعدادهم
لا غير هم وهذا القصر المفهوم استفيد من لفظ الاختصاص من مادة
من اللام مبناكي واما تلك الامثلة فلو حملت على قصر الجنس لم يلزم
منها الاختصاص والقصر اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف
بكونه حاصلا في العرب لا يستلزم الحصار افراده فيهم لجواز ان يثبت لهم
في ضمن فرد ولغيرهم في ضمن اخر ونحن عاقررناك في منع المقاصد
الجليلة التي لم نعنها مواضع كثيرة ثبتنا كثيرا فيها كما لا تركن الا ما
بنانا الشارع عليه مما ساوا ومن من بيت العنكبوت قال
ومهما يكن لا اخ اقول الظاهر ان قولك انت الحبيب تقديره
انت الحبيب لا كغيرك لم يذكر ذلك المقدر اعتمادا على قرينة الحال فهو
من قبيل قصر الجنس المخصوص باعتبار يقصده المتكلم في قولك
زيد المنطلق في حاجتك ويلزم منه قصر جميع محبتا عليه فهو من
قصر ما هو منزلة النوع وسيجيء ما ذكرناه الا ان المقدر هناك مقدر
وهذا المقدر لا يقتضي جعله نكرة منفردة وكذا لا يقتضيه كون المقدر



المتكلم مشتملا على امر مختص امنى ضد المتكلم لان التقييد بالظرف
يوجد على مراتب بحسبه فاذا وجد التخصيص وفي منها لا يقتضي خروج
المقيد عن كونه جنسا مخصوصا وهذا له النوع قال وانما حكم القصر
بالثبات لا اخ اقول وبما قدمنا من عبارته ان القصر لا يتصور جريانه
في المعرف بلام التعريف وما في حكمه من الاعلام والمضافات اذ لا يلزم
فيها حتى يعقل قصرها على غيرها كما هو في المعرف بلام الجنس وذلك
غير صحيح لان المعهود في نحو قولك زيد المنطلق يمكن ان يقصر
على زيد فقط فلا يلزم اذا اعتقد المخاطب كونه غير زيد او قصر بعضان
اذا انزل وفيها عقال زيد المنطلق لا عمرو وكذلك احوك في قولك
زيد احوك وعمرو في قولك سنابر ونحو لا يصح في جميع الامثلة
قصر الافراد لامتناع ان يعتقد كون عمرو مشتركا بين سنا وغيره وكون
الاخ والمنطلق المعهود بين مشتركا بين زيد وغيره ولعله ان التعريف
العهدي باللام وما في حكمه لا يفيد القصر كما يفيده التعريف الجنسي فلا
يكون تعريف العهد طريقا من الطرق الدالة على القصر فاذا قصد
في المعهود قصره على غيره فلا بد ان يدل عليه بدليل كخلاف تعريف
الجنس فانه يدل على القصر اذا حمل على الاستغراق كما مر فلا حاجة
معه الى طريق اخر بخلاف ما ذكرنا قول المصنف والتقدير يعتقد
قصر الجنس فتدبر واما قوله وعدمه فوجه صحته ان يراد به عدم
المكلف اي عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يعتقل في المعهود قصر
ولا عدمه بذلك المعنى ومع هذا التكلف في تصحيحه مستدرك
في البيان قطعا قال ومثل هذا الاختصاص لا اخ اقول

اختصاص زيد بالمخاطب في مثل انت زيد وان كان واقعا في الواقع
لكنه في هذا المقام غير معقود بالكلام ولا مدلول عليه به فكيف يتوهم
ان يسمى قضية في الاصطلاح قال لان الجزء الحملي لا يكون مجهولا
اقول فان زيدا مثلا وانت متاصله ينتزع منها معنى طلب
حمل شيء عليه ولا حمل معلوم على شيء منها ظهورة لك بالرجوع الى الفطرة
السليمة واما سلب زيد عما عداه فهو صحيح لكنه ليس بحمل حقيقة و
ما وقع في بعض كتب الميزان ان الجزء الحملي مقول على واحد من
دون كثرة من فظلام ظاهرا قال قد توهم كثير من النحاة الى الجزء
اقول لاخفاء في ان الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك لفظ
الخبر بين ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدا كما ذكر واما الدليل
الثاني فلم يرد به ان خبر المبتدا يجب ان يكون ثابتا للمبتدا على معنى انه
يجب ان يكون نسبته موقعة موجبة ليتجه ان هذا الوجوب
مختص بالكلام الخبري والمقتضى الموجب هل اريد انه يجب ان يعتبر
نسبته الى المبتدا بالثبوت سواء كانت مرفوعة او موضوعة او مشكوكا
فيها فيدخل في ذلك الطرف في نحو قولك ان زيدا عندك او يعتبر
ان يكون حاصلا عندك واعتبار النسبة بالثبوت منها عما ينبغي ان يتابع
فيه لان المبتدا اذا ذكر لينسب اليه بطريق من الطرق حال من احواله
ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه وهذا فرق بين ضربت
زيدا وزيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني مبتدا
مع ان فعل الفاعل واقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر
في الاولى ليبنى عليه ما وقع عليه الفعل وفي الثانية ليسند اليه حال من



من احواله وحكم من احكامه وذلك كما صرحوا بان زيدا ابوه منطلق
معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فنقول معنى الجملة الانشائية
طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قام بالطالب والمنشئ فاذا
قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من احوال
زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مفعولا في حقه واستحقاقه ان يفعل
فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه من الحيثية فكانه قيل زيد
مطلوب ضربه او مفعول في حقه وذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى
يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه
بالمبتدا معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من
احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالها بحسب
المعنى الثاني فظهر مما قررناه ان تعذر المفعول في الانشآت الواقعة
اخبارا للمبتدا في مثل قوله هم بل انتم لا مرحبا بكم واهلا قولهم اما زيدا
فاضربه ليس تعسفا على قواعد العربية بل هو مما تقتضيه تلك القواعد
ثم من لا يلتفت اليها ولا يفرق بين اضرب زيدا وزيدا اضربه بحسب
المعنى فانه يعده تعسفا محضا قال بعض النحاة انما وجب في الجملة
التي وقعت صلة او صفة كونها خبرية لانك انما حدثت بالصلة او الصفة
ليعرف المخاطب الموصول والموصوف من حيث اتصافهما بمضمون
الصلة والصفة فوجب ان يكونا محتملين متضمنين للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة الخبرية وهذا هو الجملة الخبرية
فان الانشائية كالبعث واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا تعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وما لم يكن خبر المبتدا معروفا

ولا مخصصا جاز كونه محمد انشاء كما مر في بابه واشار به الى ما نقله الشارح
وقد عرفت ما فيه ويرد على ما ذكره ههنا ان انتفاء مانع مخصوص
في خبر المبتدا لا يستلزم ان لا يكون هناك مانع آخر ثم قال وقد يمنع الكلية
المطلقة صدقا لكونها محكمة بمثل محذوف مثل النعت في الحسنة كقوله
جاء وايذق مثل رايت الذئب قط اي يذق مثل هذا العذاب
لم يقع حالا لخولفت زيدا اضربه واقتله اي مثولا في حقه هذا القول
ومفعولا ثانيا في باب ظننت لخو وجدت الناس اخبر تجربة فقد اوجب
التاويل في الحال فكونه بيانا للمستدى الحال وفي المفعول الثاني من
باب علمت لصحة تعلق العلم به فتامل قال واما على ما ذكره الشارح
اقول هذا المعنى الذي ذكره الشيخ انما يفيد التقوي مشتركا بين
اخبار المبتدا اذا تاخرت عنه سواء كانت جملا او مفردات فلا تعلق
له بضابط كون الخبر جملة والتفويض بمنافاة على ما في المفتاح قال
وجوابه ان المراد ان عدم العقول لا لغة اقول قد تقرر فيما سبق
وفق بين قولنا ما انا قلت هذا وقولنا انا ما قلت هذا فعلى قياس
ذلك الفرق ينبغي ان يقال ههنا يقدم الظرف وايلاق حرف النفي
يقتضي ان يكون النزاع في عقول ثابت وقع خطاء او شك في محله فاذا
نفي محله حصر الآخر له ثبت محله ما تقابلها اعني حصر الدنيا ويدل
على ذلك مباحث الكشاف حيث قال ولو اولى الظرف لقيد لاما
بعد عن المراد وهو ان كتابا آخر عند الرب لا غير عنده وما اجود الشارح
ههنا ان يكون حرف النفي المقدم على المسند خبرا من المسند اليه المتاخر
عنه فما المانع في ما انا قلت هذا من ان يكون الحرف المتقدم على

على المسند اليه جزء من المسند المتاخر عنه فيكون في معنى انا ما قلت هذا
وسقط ما استثنى به من اظهار الفرق بينهما ولعله اغار تكلب ما ذكر
من التاويل لجعل حرف النفي جزءا من المسند اليه او المسند وقصد الاتيان
بكون المصحح به من جزء التخصيص سواء الاثبات كما في اكثر الصور
ولا حاجة اليه كما في قولك ما انا قلت هذا وقد مر تحقيقه قال
فلنسقط الكلام هذا المقام لانه اقول اما الخبط فمن حيث ان
الاختصاص ههنا في الحقيقة كما عرفت على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيري
وهو من تعاليكم وان ديني لا يتجاوز الى غيري وهو من تعاليني بناء
على ان القصر غير حقيقي ومن حيث ان قوله على معنى ان المختص بكم
وبيني لا ديني يدل بظاهره على ان دينكم مختص بكم ودين ليس مختصا
بكم ولا يلائم عدم اشتراكي وبينه بينه وبينهم وبتكلف الكلام في
قوله والمختص به ديني لا دينكم ومن حيث ان التخصيص في المثال المذكور
اعني قام زيد من باب قصر المسند اليه على المسند بخلاف الممثل له
على زعمه واما الخروج على القانون فمن حيث انه لم يجعل تقدم المسند
مفيد الحصر المسند اليه قال ومن الشاهد له ما كان اول الاسانيد في
الامثلة اسناد الفعل لا المبتدا بطريق القصد والمسند اليه لهذا الاسناد
متقدم على الفعل كانت من الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى
فكيف يقصد خروج من الامثلة لهذا السند بل يجب ان يكون داخلة
فيه وارده نقضا على ما ذكر من القاعدة القائلة ان الفعل يتقدم البتة
على ما اسند اليه في الدرجة الاولى قال وكلام الشارح الضالاني
عن اعتراف بذلك اقول حيث قال لانه انما يدل على اولية اسناد

لتقصد ج

الفعل الى الضمير والمطاوعة اسناده الى المبتدا **قال** والمتقدم عليه
وعلى اسناد الجملة الى ضمير **اقول** ان استثنت زيادة توضيح لما قرن فاستمع
لما يتلى عليك فنقول خبر المبتدا اذا كان فعلا متحد الاصل فاسناد
الفعل الى الضمير لابد فيه من الاعلى تحققهما فاذا تحقق الضمير ارتبط الفعل
به ثم هذا المجموع المرتبط لحد حرفه الاخر يصلح ان يكون خبرا للمبتدا
فصرفه المبتدا الى نفسه ثم ان لوحظ ان هذا الضمير عايد الى المبتدا
وعبارة عنه فيكون الاسناد اسنادا الى المبتدا حقيقة حصل
اسناد آخر مغاير للاسناد الاول بالاعتبار فالاسناد الثاني متاخر
عن الاسناد الاول متاخرا عنى الثاني اذ بعد تحقق الفعل والضمير المرتبط
احدهما بالاخر يتحقق الاسناد الثاني بلا توقف على شيء واما الثالث فهو
مع توقفه على ذلك يتوقف على اعتبار كون الضمير عايدا الى المبتدا و
عبارة عنه فيكون الاسناد اليه اسنادا الى المبتدا في الحقيقة ولا شك
ان هذا الصنف للضمير المرتبط به الفعل ومتاخر عنه **قال** نعم بقي ما تامل
له لعلك **اقول** وذلك لان الطلام قد احوال متعلقات الفعل من ذكرها
وحذفها وتقديمها لانها احوال الفعل والضاعل واحد من الفاعل والمفعول
قيد للفعل دون العكس والضاعل قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول
دون الفعل **قال** ومن هذا لعلك **اقول** اي وفيما ذكر من ان
تلبس بالمفعول من حيث وقوعه عليه كما صرح به في الايضاح فعلم ان
مراده بالمفعول هو المفعول به وانما خص البحث بحذف المفعول به
لقربه من الفاعل في كونه معمول الفعل والضاعل كثرة الحذف فيه كثرة شايعة
واما احوال غيره من المفاعيل وساير المتعلقات فيعلم بالمقايسة

بالمقايسة **قال** ويكون ظلاما لا لغو **اقول** ولو قيل ويكون
ظلاما مع من اثبت له اعطاء ولا يدري ما معطاه لكان احسن كما لا يخفى
**قال** لانقال ان افاده العموم لا لغو **اقول** اعلم ان قيد الاطلاق
ليس مذكورا في ظلام السكاكي بل عبارته سلك او التصد لا تنفي الفعل
بتنزيل المتعدي منزلة اللازم وذلك يدل على قطع النظر عن التعلق
بالمفعول ولا يدل على قطع النظر من اعتبار عموم افراد الفعل او
خصوصها وح فلا اعتراض على ظلامه نعم ان المصنف ذكر قيد
الاطلاق وفسره بما فهمه الشارح وحمل ظلام السكاكي على ذلك
فانجه عليه السوال انجاحا ظاهرا لاعتذار المذكور في الشرح وكيف
كان فالمعتبر عند ارباب البلاغة كما مر هو المعنى المقصود للمتكلم
وما يفهم من العبارة ولا يكون مقصودا له لا عبرة به ولا يعد من خواص
التراكيب وهذا قال السكاكي في مثل الخاصية مثل ما يسبق الى فهمك
من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته عن العارف قصياغه
الظلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك او رد الانكار او من
تركيب زيد منطلق من ان يكون بحرد القصد الى الاخبار عن نحو
منطلق بتركك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المط وجه الاختصار
وصرح به في قصة من المتوفى بان المتكلم اذا لم يكن بليغا لا يلتفت
الى ما يفهم من ظلامه لانه غير مقصود له فاذا لم يكن التعميم في افراد
الفعل معتبرا في الغرض والمقصود لم يكن مما يعتد به عندهم والاظهر
في الاعتذار ان يقال ان المعتد للتعميم في افراد الفعل هو الفعل
بعقوبة المقام الخطابي وذلك لان في ذكر الفعل من غير ذكر متعلقاته

الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما في الباب ان لا يكون العموم
مقصودا بنفس الفعل بل به مع معونة المقام **قال** وههنا بحث
وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار لا يخلو **اقول**
افادة العموم في المفعول مع حذفه متصور على وجهين احدهما ان
يكون هناك قرينة تدل على تعميم مفعول مدلوله عام مثل ان يذكر
في الكلام لفظ كل احد ثم يقال قد كان هناك ما يعلم اي كل احد فلا اشكال
ان العموم ح مستفاد من ذلك المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف
لمجرد الاختصار والثاني ان يقصد العموم في المفعول ويتوصل لحذفه
لا بتقدير عام ما وذلك بان لا يكون هناك قرينة عند الحذف تدل على تعميم
عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي لا بتقدير
عام ما بناء على ان يقدر خاص دون اخر بلا مرجح لاحد المتساويين على الاخر
فللحذف اعني عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقدير عاما
دون حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بان حذف المفعول قد
يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار ولم يميز
عند الشارح احد الوجهين عن الآخر اشكل عليه الامر والتطابق على
التوفيق **قال** فلنتأمل فانه دقيق اعتبرها صاحب المفتاح للاخير
**اقول** تحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل و
الغنم مثلا واحدهما مقابل الاخر وجعلا ما يضاف للاحدهما خارجا
عن المفعول غير ملحوظ معه بل باق على حاله واجداً مع تعذر تقدير
المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا
تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترجيح باقيا على حاله وصاحب



صاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي
المضافة اليهم وكل واحد منهما يقابل الاخر فلو لم يقدر المفعول
في الاية لفسد المعنى وهذا دقيق نظر واضح معنى **قال** ولكن على المص
ان يذكر له الخ **اقول** لكن ان تعذر ذلك فالمصنف لم يذكر له
الخطاء في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بوحده اعتماداً على
المقايسة عما سبق واما انه لم يعم بحث تناول الانشاء فلانه في مبحث
الخبر كما اعتذر عنه الشارح في ذكر بعض اسباب التقدم **قال**
ومعلوم ان ليس القصر الا تأكيدا على تأكيد لا الخ **اقول** لا يلتبس
عليك ان كل تأكيد على تأكيد ليس لتخصيص وقصر افان قولك ان
زيدا لقائم فيه تأكيد على تأكيد ولا تخصيص اصلا بل القصر تأكيد على
تأكيد بوجه مخصوص كما قرر في حاشية زيد لا عمرو وفي نحو زيدا زيدا
اذا قدر المفسر مؤخرا حتى يصير النظام هكذا زيدا زيدا ضمير
فالمفسر يتعلق ان بد على وجه الاختصاص فان جعل المفسر المتعلق
بضميره ايضا متعلقا به على وجه الاختصاص ظهر كونه اوكد في افادة
الاختصاص من اما كي يعدو وان لم يجعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه
الاختصاص اذ لا معنى لذلك في نفسه كان هناك تأكيد زايد
لكن لا في افادة الاختصاص بل في تعلق الفعل بزيد اللهم الا ان
يقال معنى الاختصاص اثبات التعلق له ونفيه عن غيره والتكرير
لتوكيد الجزء الاول منه فيكون في الجملة تأكيد جزء منه **قال**
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان
كيفية تعلقه بالمفعول **اقول** فان قيل لا يكون المفسر عين

المفسر قلنا نعم ولا محذور فقد يقال هو متحد معه نوعا وان خالفه شخصا فالتفسير بحسب الاتحاد النوعي والعطف بحسب التغاير الشخصي لكن بقي الكلام في فائدة عطف احدى الرديفتين على الاخرى بحرف التعقيب فيقول الفاضل الكبير والاستقباء ازاد الرديف كما يقال علمك بالطاعات الافضل فالافضل كانه خصوصا بمرتبة عقيبها رتبة وقد يلاحظ التنزل في ازاد ما رتبة كما في المثال المذكور وقد يلاحظ الترقي فيه رتبة كانه قيل فاردادوا رديفة اقوى واعلى مرتبة من الاولى وقد ورد الفاء للتفاوت بين المعطوفات في المرتبة تنزلا وترقيا كما ذكر العلامة في سورة والصافات وان كانت ثم اولى واشهر في ذلك منها ولا يخفى ان الحمل على الترقي انسب ههنا وان ملاحظة الاختصاص في الشق اولى ولا يلزم من هذا الاتحاد بين المعطوف فيما بل يجوز ان يختلفا قوة وضعفا وقوله فاء جواب شرط محذوف وتقدير الكلام مهما يكن من شيء فاردادوا رديفة ثم حذف الشرط مع اداته اعتمادا على قرينة المقام ودلالة الفاء على ذلك وقدم المفعول عوضا عنه مع كون تقديمه مفيدا للامرين الحصر والاختصاص وصيرورة الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها فصار الكلام هكذا فاردادوا ثم اوجد الفعل تاكيدا وقصدا الى التفسير فصار هكذا واياي فاردادوا اردادوه فحذف الاول وجوبا للقصد الى جعل الثاني مفسرا له واخر الفاء الى المفسر ولم يحذف اذ لا دلالة فيه على الفاء مع كونها دالة على الشرط المحذوف وعلى هذا القياس في وربك فكبر والرجز فاهجر وثيابك فطهر ونظائرها لكن العمل ههنا اقل وقد صرح بعضهم



اول ٤

واياي ص

فالاوجه ان يقال لا وجه لجعل الفاء عاطفة مفتقرة الى التكلفات كثيرة مع ظهور الجزائية اي مهما يكن من شيء فاردادوه الموافقة لمقصود الكلام ونقل الثقات



بعضهم بان كلمة اما مقتضية لامثال هذه المقامات قال ونظير كل من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص الا لغو اقول قد نقل عن الكشاف آنفا ان تقديم المفعول قد يكون عوضا عن الشرط المحذوف مع افادته الاختصاص فلا يبعد ان يكون التقديم مع كونه متعينا لافادة اللزوم والمقصود من الكلام ومراعيا لحق الفاء في التوسط وشاغلا لحيزها التزم حذفه لغرض متعد للاختصاص اذ لا استحالة في اجتماع الفوائد الكثيرة في شيء واحد وعلى هذا فلا نظهر من التحقيق المذكور ان ليس التقديم ههنا للتخصيص بل نظهر فلك من المقام لنبوه عنه ولعل مراده ان هذا التحقيق ظهر منه للتقديم فوائد غير التخصيص فاذا كان المقام آبيا عنه فليحمل على سائر الفوائد فلذلك التحقيق مدخل في عدم جعل التقديم للتخصيص وبدل على انه اراد ذلك قوله لظهوره ولكن حيث لم ينقل ولظهوره قال ولكان الامر بالقراءة اهم الخ اقول يعني من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه قال وهو مبني على ان تعلق باسم ربك ما قرأ تعلق المفعول به ودخول الباء للدلالة على التكرر والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام الخ اقول وعيان المفتاح سكنا فالوجه عندي ان يحمل اقرأ على معنى افعل القراءة واوجدها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطي ويمنع في احد الوجهين غير معدى الى المقروء به وان لا يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذي بعده فتفوت القراءة تعلق

قوله ٤ اعتناء المتكلم وشان المقام للازم لزيد ٤

قوله ٤ اي ليتنظم ٤

قوله ٤ اي الاول ضعيف والثاني قوي لان الترقي بالعكس في التنزل ٤

قوله ٤ اي اذا كان الامر بالقراءة اهم من الامر باختصاص القراءة من اسم الله فلا يرد ما يتوهم من كون الامر بالقراءة اهم من الامر باختصاص القراءة لزوم تقدم المفعول والا لزم ان يكون الامر باختصاص القراءة اهم من الامر بالقراءة ٤

قوله ٤ اي الخطام بضم الخاء المعجمة المنكسر الباء بين الثبات وبكسر الخاء المعجمة الزمام وسنه سوط المراد منه ٤

متعلق بذا الفعل المقرو و بواسطه حرف الباء بامر يتعان به او يلتبس به حال القراءه ولكن يمكن قطع النظر عن المتعلق الاول لكن قطعه عن المتعلق الثاني فمعنى كلام المفتاح ان اقرا الاول قطع فيه النظر عن المتعلق الثاني اعني تعلقه بالمقروء به لا عن المتعلق الاول اعني تعلقه بالمقرو ولان قطع النظر عن المقرو لا اختصاص له باقرا الاول ولا الثاني بل هو فيهما ظاهر مكشوف فقوله افعل القراءه واوجدتا الى مع قطع النظر عن المتعلق الثاني قرائن تدل على ذلك انه قال غير معدى لا مقروء به ولم يقل لا مقرو وانما قوله مفعول اقرا الذي بعده فبناء على ان المفعول يطلق على متعلقات الفعل بواسطه الحروف الجارة وكذلك التعدية قد يطلق على معنى اعم يتناول التعلق بغير المفعول به وقوله على نحو ما تقدم اشاره لقطع النظر عن التعلق بغير المفعول به بقطع النظر عن التعلق به وعلى ما قررنا لك استقام الكلام واستبان المرام من غير انتشار على ما زعمه من امر ناوي اعني ادخال الباء فما هو مفعول بغير واسطه دلاله على التكرير والدوام متمسكا بما ورد من قولهم اخذت بالخطام قال في الاصطلاح لخصص شيء بشيء لا الخ اقول كانه اراد به العطف واخواته الثلث اما وهدنا واما مع ضمير الفصل وتعريف المسند اعنا واما نحو قولك اختص القيام لزيد و زيد معطوف على القيام فلا يسمى قصرا اصطلاحا وسنشير لذلك عن قريب قال وهو غير حقيقي بل اضافي لا الخ اقول قد يطلق الحقيقي على ما يقابل الاضافي فيقال مثلا الصفه اما حقيقيه واما اضافيه وقد يطلق على ما يقابل المجازي فيقال هذا معنى حقيقي



حقيقي وذاك معنى مجازي والظاهر ان التخصيص الذي هو الشيء على معنى انه لا يتجاوزه لا غير اصلا اعم قصرا وتخصيصا حقيقيا او اضافيا فقوله التخصيص المتعارف للاشاعره اي ولذلك يتبادر هذا المعنى عند اطلاق التخصيص وما في معناه واما التخصيص الذي هو على معنى انه لا يتجاوز لا بعض ما عداه فهو معنى مجازي للتخصيص غير متعارف للاشاعره اي ولذلك يحتاج لا فهم من لفظ التخصيص للاولويه وسمى تخصيصا غير حقيقي والشارح اخذ الحقيقي مقابلا للاضافي ولذلك قال وهو غير حقيقي بل اضافي فرده عليه ان التخصيص مطلقا من قبيل الاضافيات فاحتاج لا عتذار وملخص ان المراد بالاضافي ما يكون بالاضافه لا بعض ما عدا المقصور عليه والحقيقي ما يكون بالاضافه لجميع ما عداه وكانه انما سماه اضافيا نظرا الى ان المختص بالشيء بالقياس لا بعض ما عداه يسمى خاصته اضافيه لاحتياجه في التعبير عنه بالخاصه لا عتبار الاضافه والسند في العبارة يكون قصره عليه اضافيا ايضا الا ان الاضافه بهذا المعنى انما تقابل المطلق اي في العبارة لا الحقيقي قال نوعان قصر الموصوف على الصفه الخ اقول وجه الانحصار فيهما ان القصر انما تصور بين شيئين لانه من الامور الاضافيه ملخصه ان اما ان يكون قصرا للمنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفه على الموصوف قال والمراد بالصفه المعنويه التي هي معنى قام بالغير الخ اقول الصفه بهذا المعنى يسميها المعلمون في مقابله الذات وبالمعاني الاخرين يسميها النحويون كالنعت في باب التوابع والاخ في باب منع الصرف مقابلا للاسم قال

وكانه انما غير تفسير النعت في مختصره لانه
حيث قال هو التابع الذي يدل على معنى
في متبوعه غير الشمول او خرج عنه مثل حسن
فان المعنى تابع وذكر ليدل وحسن لم يذكر
لذلك بل لكونه منسوبا اليه فتدبر في كونه بحيث
التوطيه

هو تابع يدل على ذات **اقول** احترز به عن مثل حسن في قولك
الحبشي زيد حسن فانه تابع يدل على معنى في ذات غير الشمول ولا يدل
على ذات واحترز بغير الشمول على كلام في قولك جاء القوم كلهم **قال**
لفساد تتميمها على العلم في قولنا الحبشي سذا العلم الى اخره **اقول** لقائل
ان يقول النعت بالتفسير المذكور ههنا لا يصدق على العلم في الحبشي سذا
العلم لانه لا يدل على ذات ومعنى فيها واما التفسير المشهور فقد ادرج
فيه العلم وظاهره تاويل معروف **قال** ولذا بين النعت والصفة
المعنوية التي سنروتا **اقول** واما الصفة بالمعنى المعنوية فالظاهر هو
المباينة اذ المعنى الاول هو نفس الامر التام بالغير كالعلم والمعنى الثاني
هو ذات مع انتساب ذلك الامر اليه كالعالم **قال** والاول انسب
الى اخره **اقول** وذلك لان اطلاق المعنوية عليه اكثر وايضا اعتبار
المعنى الثاني محوج الى ازيادة تكلف في تحول جميع الامثلة **قال** وقد
يقصد به ان مالا **اقول** رجوع الضمير المجرور الى القسم التام من الحقيقي
كما اختاره اولا وانسب لحسب اللفظ والباقي رجوعه الى الحقيقي
مطلقا اي واشمل لحسب المعنى والفائدة لتناوله فنفي الحقيقي معا

ولذلك قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف لان قطعا من مبادئ

قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا ادعائيا مبالغة وادعاء موجود قطعا
بخلاف قصره عليها قصرا حقيقيا تحقيقيا كما مر **قال** والفرق بين القصر
الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء وتمق فليتامل **اقول**
وذلك ان قصر الموصوف على الصفة مثلا اذا كان حقيقيا ادعائيا
اعتبر في مفهومه سلب سائر الصفات عنه ولا يشترط فيه اعتقاد
المخاطب على احد الانحاء المعتبرة في الافراد والقلب والتعيين وذلك

كما اشار الله ان ارجح بقوله ويمكن ان يعتبر الخ

اي تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول

اي تابع يدل على معنى في متبوعه

وهو ان يكون العلم بمعنى العالم

وهو المعنى القائم بالغير

وهو ما دل على ذات ما مع معنى هو المعنوية

لان قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا بحال كما قال الشارح

اعلم ان هذا اشارة الى الفرق بين قصر
الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا ادعائيا
وقصر الموصوف عليها قصرا غير حقيقي لا بين
قصر الصفة على الموصوف حقيقيا ادعائيا
وغير حقيقي لكن مراد الشارح هنا المطلق



وذلك السلب يقتضي عدم الاعتداد بسائر الصفات واذا كان
غير حقيقي اعتد فيه سلب بعض ما عدا ذلك الصفة عنه ويعتبر فيه
اعتقاد المخاطب على احد ذلك الانحاء وليس فيه عدم الاعتداد
بسائر الصفات وبشركان معانى حوان اتصاف الموصوف بصفات
مغايرة للصفة التي قصر الموصوف عليها واذا الاشتراك في الزيق
بينهما **قال** فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين **اقول**
اراد به اعتقد اشتراكي صفتين فيه ولو قال اشتراكه بين صفتين
لصح بلا تاويل **قال** فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب الاخ
**اقول** اي خرج عنه القصر الذي حصل اذا اعتقد او قصر حاصل اذا
اعتقد ان ما موصوفه او موصوفه **قال** وسذا مما لا يتبع **اقول**
لان المخاطب العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات كيف وفي
الصفات ما هو متقابل يمتنع اجتماعها فلا يصح تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات واذا لم يمكن سذا التخصيص واقعا لم يلزم
صدق الحد الذي وكر المصنف اذا اريد به المعنى الاخير على امر
موجود خارج عن المحدود وكذا الكلام في البواقي فان تخصيص
صفة ما دون سائر الامور يقتضي ان يعتقد المخاطب اشتراكها بين
جميع الامور وسذا مما لا يتبع في الصفات المعتبرة عرفا فلا يكون تخصيص
صفة ما دون سائر الامور واقعا فلا يلزم صدق الحد على امر
موجود خارج عن المحدود وقس على ذلك ما عداه وحاصل سذا
القول انا نختار ان المصنف اراد بقوله دون غيرى ودون غير ما هو
الاتم من الواحد والاثنين والجمع ولام ان يدخل في تفسير القصر

ما هو من الواحد والاثنين والجمع

الحصر قوله لانه لخصص امر نصفه دون سائر الصفات او لخصص صفة
امر دون سائر الامور قلنا التخصيص بالمعنى الذى ذكرتم غير واقع
لابتنائه على ما لا يوجد اصلا وايضا لان لخصص امر نصفه دون سائر
الصفات معناه ان ثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر وينجاوز
سائرها بالنفى عنه وهذا المعنى حاصل فى قصر الموصوف على الصفة
اذا كان حقيقيا وهو موجود قطعا اذا كان ادعائيا وكذلك
لخصص صفة امر دون سائر الامور معناه ان ثبت المتكلم تلك
الصفة لذلك الامر وينجاوز سائر الامور بان نفى تلك الصفة عنه
وهذا المعنى موجود فى قصر الصفة على الموصوف اذا كان حقيقيا او
ادعائيا وطلاما موجود ان قائلا لا يقول التخصيص بذلك المعنى المذكور
انكار للقصر الحقيقى فيكون باطلا حقا فالاولى ان يورد هذا السؤال
استدراك شبهة على القصر الحقيقى ثم اجاب عنه بما ذكر قال ويمكن ان
يجاب عنه لا نسلم قوله اقول انما قال يمكن لانه خلاف الظاهر المتبادر
الى الفهم انه يوجب يبتنى عليه وتمام التقسيم كما هو اللائق بنظائر هذه
المقامات قال الا ترى انه ليس معنى جاءنى زيد لا عمرو انه لم يكن من
عمرو مجىء مثل ما كان من زيد اقول لانه اذا قصد هذا المعنى كان
الانسب ان يورد فى الكلام ما يكون ظاهرا فى القصد الى قطع الشركة
كالتقييد بوحده او ما يودى مؤداه واما قولك جاءنى زيد لا عمرو فانه
ظاهر فى نفى ما يقابله صريحا وملزومه عكسه لا اثبات الاشتراك فى المجىء كما يشهد
به الذوق السليم ولا يبعد ان يقال ان طريق النفى والاستثناء
ظاهر فى قصر الافراد فانك اذا قلت ما جاءنى الا زيد كان المعنى ما جاءنى



ما جاءنى احد الا زيد فان لم يجر على عمومه كان قصرا حقيقيا لا تصور
فيه الافراد والقلب والتعيين وان خصص بالذى وقع فيه النزاع
كان معناه ما جاءنى احد من سوء الا زيد ويتبادر منه الى الفهم
افراد زيد من بينهم بهذا الحكم اعنى المجىء قال وهذا المعنى قائم بعينه
الى آخره اقول هذا الكلام اعنى قولك انما جاءنى زيد يفيد اختصار المجىء
فى زيد فانما كان معنى قولك ان المجىء زيد لا غيره فقد رجع الامر الى
طريق العطف بلا وكان ظاهرا فى قصر القلب كما مر مجملة وان كان
معنى قولك ما جاءنى الا زيد فالاولى ظهوره فى قصر الافراد كما عرفته
فى طريق النفى والاستثناء وكلام الشيخ مبنى على الاول فتامل قال
وفى هذا الكلام اشارة الى ان ما لا يخ اقول يعنى ان فى ذكر المتضمن
اشارة الى ذكر ما لان المناسب على ذلك التقدير ان يقال لكونه بمعنى
ما والا قال ولك ان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية
لا تنفى الا ما دخلت عليه ما جاء النفى اقول وايضا يلزم على ما ذكر
اجتماع حرفى الاثبات والنفى معا واجتماع ما لهما صدر الكلام ويكون
الحال ان اذا لم يكن من العمل فان قيل المفصل مانع من اعمال ما
قلنا ان صح ذلك فما المانع من اعمال حرف النفى فيجوز انما زيد قائما
على لغة بنى تميم وقد يدفع هذا بما سبق ان النفى لمعنى الا وربما يقال
ما ذكر الاصوليون لم يريدوا به ان كل واحد من الحرفين اعنى ما
بقى حال التركيب على معناه الاصلى ليتجه عليهم ما ذكر بل يكون
بيان مفاده ليتضمن انما معنى النفى والاثبات بان المؤخر ان كان
حال الانفراد معنى الاثبات والاخر معنى النفى ناسب ولك ان تضمن

الك منهما معنى النفي والاثبات معا ومنع المناسبة اقوى مما نقلت
عن عيسى الربعي كما لا يخفى **قال** واما قصر التعيين فالصواب
انه لغو **اقول** اي المتردد بين قيام زيد وعمرو مثلا لحكم بثبوت القيام
لاحدهما وهو صواب واما لحدهما فان كان عيانا من تردد
وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطا بل الشك
منافٍ للحكم لانه سعي وجدان احد الطرفين المنافي للتشكك وان
كان عيانا من حكمه بان ظل واحد منهما جائز الوقوع مساو للاخر في جواز
الوقوع وامكانه فلا شك انه حكم لكنه صواب قطعا وان كان عيانا عن
حكم بتساوي لاحد الوقوع فظاهر ان المتردد خال عن هذا الحكم صريحا
انه يعلم ان الواقع احدهما متعينا في نفسه لكنه اشتبه عليه ذلك المتعين
من حيث تعينه كيف ولو حكم بتساوي لاحد الوقوع لكان حاكما بوقوعهما
معا او بعدم وقوعهما معا فالقول بان المخاطب في قصر التعيين حكم
حكما مشوبا بالصواب وخطا خطا "بل هو حاكم حكما صوابا ما ومتردد
بين امرين احدهما واقع والاخر على خلافه والمقصود بالقصر تقرير
صوابه ووضع متردد ما بمعنى ما هو الواقع **قال** ودلالة الثلثة
العامة لا لغو **اقول** منع الثلثة وان دلت بالوضع الا ان احواله
من كونه افرادا او تثليثا او تعشيرا انما تفاد من خصوصية المقام وهي
المفقودة في هذا المعنى دون ما استفيد منها بحرف الوضع **قال** و
كان الاحسن ان يصرح المصنف لا لغو **اقول** انما قال وكان الاحسن
دون ان يقول وكان الصواب بناء على ان المتبادر الى الفهم من
اطلاق المنفي ما هو منفي تغاير بحاوذلك بطلان النفي فحاول من المص

للشك ع

بالوضع ص



الحسن الا ان الاحسن ان يصرح بما **قال** والتمثيل بحسن زيدا
ضربت لا لغو **اقول** لاحتمال ان يقال وحسن بالتبيين من باب التقوى
ودون التخصيص فلا يكون هناك الا طريق العطف فقط الا ان هذا
الاحتمال مرجوح لان قوله لا عمرو يدل على ان المقام لخصوص وكان
التمثيل حسنا الا ان الحسن عالي فقد احتمال احسن **قال**
شرط مجامعته لا لغو **اقول** مذاق قصر الصفة على الموصوف
وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة
النفي بلا العاطفة طريق انا ان لا يكون الموصوف في نفسه مختصا
بتلك الصفة ولا يخفى اولا يحسن ان يقال انما المنفي من سلك مناهج
السنة لا طريق البدعة **قال** من الاحكام التي يجعلها المخاطب لا
لغو **اقول** في قصر القلب يكون الجهل والانكار في طرف واحد من
النفي والاثبات وفي قصر الافراد يكونان معا في النفي فقط واما
قصر التعيين فعند الجهل في الاثبات والنفي معا ولي هناك انكار
اصلا **قال** فيستحق له الثناء لا لغو **اقول** قال صاحب الكشاف
والمعنى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل فيخلو كما خلوا
وكما ان اتباعهم بقوا متمسكين بدينهم بعد خلوهم فعليكم ان تتمسكوا
بدينه بعد خلوه لان الغرض من بعثة الرسل تبليغ الرسالة والزام
الحجة لا وجوده فمن اظهر قوله فعل في تعريض استشهاد بان معتمد
القصر هو الوصف اعني قد خلت وانهم لم يجعلوا مجرد عدم استحقاق من
قبله من الرسل في ثناء ودين ووجوب التمسك به بعد خلوه فالقصر
قلبي وقد طرف من الانكار وقد كمل مارتب عليه من الجملة الشرطية

فيستحق ع

اعني قوله ع ان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم **قال** لاعتقادهم القائلين
الا لفظ **اقول** فالمنشاء في نزول المخاطب منزلة المنكر في هذا المثال هو
حال المخاطب مع حال المخاطب و في المثال السابق حال المخاطب فقط
**قال** لكن حمله صاحب المفتاح على انه قد اراد الا لفظ **اقول** لا يخفى
ان قطع الرسل بكونهم صادقين معناه انهم قاطعون بكونهم صادقين
في نفس الامر لا بكونهم صادقين عند الكفار فاذا اريد ان يبنوا
على ان قطعهم قصدقهم مما لا ينبغي و ان غاية امرهم ان يتردد وا من
الصدق و الكذب كان معناه لا ينبغي منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس
الامر او كاذبين عنده و ح لا يصح ان يشتد حالهم منع نظام حال المدعى اذ
ليس ظاهر حاله ان يتردد في صدقه و كذبه بحسب نفس الامر و ان اريد
بظاهر حاله تردده في كونه صادقا عند السامع او كاذبا عنده كما يشعر به
قوله عند السامع معنى كان معنى الظلام ينبغي لكم ان تتردد وا في صدقكم
و كذبكم بحسب نفس الامر كما يتردد المدعى في صدقه و كذبه عند السامع
مع ان المعنى و كما و نظام الظلام منعكما اذ المقصود انكم تدعون
ينبغي ان تقصروا على ما هو ظاهر حال المدعى و اعلم ان مراد السكاكي
بكذا فالمراد ليتم في دعويكم للرسالة عندنا من الصدق و الكذب
كما يكون ظاهر حال المدعى اذا ادعى بل انتم عندنا مقصورون
على الكذب لاستخفافكم لنا حتى كانكم تدعون قبوله عندنا ليس
طرفا للدعوى اذ لا طائل فيه و اذا جعل معمولا للخبر كان التردد
منسوبا الى المتكلم اي ليتم تحاشيكم عندنا من الصدق و الكذب
و المعنى لسنا مترددين بينكم كونكم صادقين و كاذبين بل نحن جازمون





جازمون بانكم كاذبون و ح يتضح الشتم نظام حال المدعى لان
ظاهر حاله ان يتردد في صدقه و كذبه و ينطبق على هذا المعنى غاية
الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب لا لفظا فالظاهر
من سياق المفتاح ما ذكر بعضهم من انه انما جعله مقدرا زاد بناء على انا
المتكلم اذا اعتقد ان المخاطب اعتقد تردده كان له ان يسلك معه
طريق القصر فالكفار اعتقد وا ان الرسل اعتقد وا كونهم عند
الكفار ادنى من الصدق و الكذب كما هو ظاهر حال المدعى ان
يعتقد كونه ادنى من الصدق و الكذب عند السامع فقصروهم على
معنى لستم ادنى عندنا من الصدق و الكذب و لسنا مترددين
في ذلك بل انتم عندنا مقصورون على الكذب و لك ان تقول
انما جعله مقدرا بناء على ان الرسل مترددون في انهم صادقون
عند الكفار او كاذبون عندهم كما هو ظاهر حال المدعى من كونه
متردد ا بين كونه صادقا او كاذبا عند السامع و على هذا يكون
قوله عندنا معمولا لحسب المعنى للصدق و الكذب و يكون الشتم
ظاهرا و كذلك يكون عندنا في قوله بل انتم عندنا مقصورون
على الكذب معمولا للكذب لحسب المعنى كانهم قالوا للرسل لا تتردد وا
بين كونكم صادقين و كاذبين عندنا بل اجزموا بانكم لكاذبون
عندنا و هذا الوجه مع كونه مخالفا لظاهر عبارته الله يحاذي الصواب
**قال** و معنى قصر الفاعل على المفعول الا لفظ **اقول** اي من حيث
هو متعلق بالمفعول لكون صفته له مثلا ففي قولك ما ضرب زيد
الا عمرا قصر ضرب زيد على عمرو معناه ان مفهوم الكون مضروبا لزيد

انما قال بحسب المعنى لوجود المعنى الفعلي

اقرب ص

لا بد انه يعتبر مع ذلك تعلق الفعل بالمفعول حتى يجيء صفة له لكن لا يلاحظ خصوصية المفعول حتى يصح قصره عليه ص

صفة مقصورة على عمرو وهذا اذا حمل على انه قصر حقيقي واما اذا
حمل على انه قصر اضافي اي ضرب عمرو اولم يضرب بكرا وخالدا فيجري فيه
ما ذكر ويجوز ايضا ان يقال معناه ان زيدا مقصور على كونه ضاربا بالجود
من الايذاء والقتل والتعذيب
ولا يتعداه الى كونه ضاربا بكر فيكون من قصر الموصوف على الصفة
كانه قيل ما زيد الا ضارب عمرو وهذا معنى صحيح الا انه يلزم ترجح الفصل
بين الصفة المقصور عليها والمقصور عليه
على ظاهر الا وان كان قيدا متاخرا عنها قول وعلى هذا قياس البواقي
لا لعج اقول يعني اذا حققت معنى القصر في الامثلة السابقة رجع لا
احد القصرين فنحو ما جاءني زيد الا راكبا من قصر الموصوف على الصفة
اذ معناه المتبادر ان زيدا في زمان المجيء لم يكن الا على صفة الركوب
ونحو ما جاءني راكبا الا زيد من قصر الصفة على الموصوف لان معناه
الظاهر ان صفة المجيء على هيئة الركوب لم تنتف الا عن زيد وربما امكن
في مثال واحد حمله على كل واحد من القصرين وامكن في حمله على احدهما
تاويلان وعلى التقديرين فالمختار ما هو الظاهر فقوله لا اشتهي
ما قدم الآباب الامر ولا دفاع الحاجب محمول على انه قصر موصوف على صفة
نفسه في زمان اشتهاء باب الامر على صيغة الكرامة له فهو من قصر
الموصوف على الصفة وعكن ان يقال قصر صفة اشتهاء باب الامير
عليه موصوفا بالكرامة له لا يتعداه الى موصوفا بصفة الاذاية
له فهو من قصر الصفة على الموصوف وعكن ان يقال قصر اشتهائه
الباب على انه مجتمع مع كرامته له دون ارادته اياه فهو من قصر
الموصوف على الصفة عم اشتهاء الشيء ان لم يكن مستلزما للارادة لم ينافه

المقصور

كما ذكره

فحق سوء المثال ظهور تحقق على
قصر الموصوف على الصفة تاولان
الاول ان يكون الموصوف المقصور
هو الشاعر في زمان اشتهائه باب الامير
والصفة المقصور عليها هو حضوره اكرامه
والثاني ان يكون الموصوف هو الاشتهاء والصفة
هي احتماعه مع الكرامة له والاول هو الاظهر المختار

الموصوف هنا هو الاشتهاء
والصفة هي كونه محتشما مع
كرامة الشرف له

ناف كراهته محاذ ان يكون الشيء مشتهى مكروها كالذات المحرمة
عند الزنا ومحاذ ان يكون الشيء مرادا منفورا عنه كشرب الادوية
المرة عند المرضى وان قيل الاشتهاء مستلزم للارادة فالجمع بينه
وبين الكراهة باختلاف الجهة فمشتهى الدخول على الامير لما فيه
من الثوب الحسن ومكروه لما فيه من المذلة ودفاع الحاجب فالحقيقة
المشتهى هو الثوب والمكروه هو المذلة قال اي ما ابيس الشيطان
من بني ادم لا لعج اقول اي ما ابيس الشيطان من جميع جهات
الغرور والاضلال عن جهة النساء كما يدل على حال من الاحوال الا
عاجزا فدل على ان منع الجهة اشد حبائله واقواها حيث لو خرجت حتى
اذا ابيس من جميع ما عداها تمسك بها واما انه سهل يباس من منع الجهة
ايضا ام لا فلا دلالة للكلام عليه وقيل ان الجملة بعد الاصفة
طرف محذوف اي ما ابيس حينا الا موصوفا بانه اثم فيه من قبل
النساء والحاصل على ابيسية اثم من قبلهن ولما استدعى المقام استعظام
منع الجهالة دل على ان الاثم لا من قبلهن لازالة اليأس ولا حاجة
الى تاويل الاتيان بالعزم عليه ولا الى تعميد الياس لغير النساء فان قيل
لا معنى للاتيان من منع الجهة بعد الياس منها ومن غيرها اجيب
بان المعاودة اليها بعد الياس من نفعها ومنع غيرها يدل على انها
اقوى الوسائل وعلى انها لا ياس منها بالكلية كما من غيرها وهذا
القول اكثر مبالغة واحسن طباقا لما قصد بالحديث قال
واراد بها معانيها المصدرية لا لعج اقول اذا قلنا ليت زيدا
قائم فقد دللنا على تعدد القائم الى زيد في النفس وعلى تعينه نفسانه

والاضلال ؛

الجواب من وجوه
والاول يعتمد الياس
بغير النساء

فان قيل هذا الاستثناء من النفي والاستثناء من النفي
اثبات فيلزم حصول ياس الشيطان من جهة النساء وهو
ليس مراد قلت انه استثناء منوع والتعذيب ما فعل
الشيطان شيئا عند ياسه من اغواء بني آدم الا اتاهم
من قبل النساء كما دل عليه ما احتجت الانبياء تكذيبا لما
ما فعلت شيئا صنوا احتجاجي الانبياء قال فاذهبي احتجابي ؛

ما ابيس الشيطان من نحو الاتيان عن منع قبل النساء اي
ما ابيس الشيطان من نحو الاتيان عن منع الجهة من قبلهن ؛

متعلقة بملك السند على وجه يخرجها من احتمال الصدق والكذب
فالمجموع المركب من احتمالي منع الالتفاط كلام لفظي انشاء والمجموع
المركب من معانيها مدلول للكلام اللفظي الانشاء فظاهر ان كلمة
ليت ليست موضوعة لذلك الكلام اللفظي ولا لمدلوله ولا للالتفاء
احدهما ولا لاحداث ملك السيد النفساني على موضوعه
لملك السند نفسها فالانشاء المنعقد لا التمني لهذا المعنى لا يصح
ان نفسر بالتفاء الطلام الانشاء نعم اذا اريد بالتمني التفاء طلام
انشاء مخصوص كان قسما من الانشاء المفسر بالالتفاء وح لا يصح ان
يقال ان التفاء الطلام اللفظي الانشاء كلام لفظي انشاء
لجواز ان يكون قسما من الانشاء المفسر بالالتفاء فافهم
يقال ان اللفظ الموضوع له اي للتمني ليست لانها لم توضع لالتفاء طلام
انشاء مخصوص الا ان يجعل اللام للتعليل والتعليل كما في قوله تعالى
ان ليست مما موضوع لافاده معنى التمني واما اذا جعلت اللام صلة
للموضوع كما هو الظاهر فالنظم المحرر في له عائد لا التمني لمعنى
التفاء الطلام المخصوص ولا لمعنى احداث السند المخصوص به بل لمعنى
الهيئة المرسلة على ذلك الاحداث العارضة مثلا لسيد القائم لاجل زيد
في النفس المانعة لتلك السند عن احتمال الصدق والكذب كما مر

**قال** ورب وكم الخبرية **اقول** فان رب لانشاء التقليل وكم
الخبرية لانشاء التكثير ولا ينافي ذلك كون ما داخلا عليه طلاما محتملا
للصدق والكذب لحسب ذلك عند التقليل والتكثير فاذا قلت
كم رجل عندي فهو باعتبار تبدل الظرف لا الرجال طلام خبري محتمل
للصدق والكذب واما باعتبار استكثار كل ايام فلا يحتمل ذلك
لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم **قال** والاول ان كان المطلوب





المطلوب به حصول امر في ومن الطالب فهو الاستفهام **قال**
قلت ينتقض بمثل علمني وفهمني فان المطلوب به حصول امر في ومن الطالب
وليس باستفهام قلنا اولا ان نقول والاول ان كان المطلوب به في
حيث حصوله في ومن الطالب فهو الاستفهام والترقي وقد
يجاب بان المطلوب فيما ذكر نحو التعلم والتفهم وذلك امر حاصلا
في ومن الطالب وان استلزم حصول امر فيه **قال** وان كان ذلك
الامر انتفاء فعل فهو النهي **اقول** فان قيل ينتقض بقولنا اترك
الزنا اجيب بان المراد انتفاء الفعل وعدمه من حيث انتفاء
وعدمه لا من حيث انه مفهوم تراسه ملحوظ في نفسه وقد حقق ذلك
في بحث اللزوم والامكان وغيرهما فاذا قيل لا تزن فقد لوحظ فيه ترك
الزنا من حيث انه حال من احوالهم وجعل آلة لملاحظته لا ملحوظا في نفسه
بخلاف ما اذا قيل اترك الزنا فان الترك ملحوظا صار ملحوظا بالذات **قال**
وهي حرف مصدري لا لفظ **اقول** اي وَدُّوا او تاكل وقيل لوتدهن
حكاية للمعنى المستفاد من وَدُّوا وتدهن المفهوم فتوسعوا في الاطلاق
عليه فظن من ذلك ان لو حرف مصدري **قال** لكنه حاصل معناه
لانه قال مركب مع لا والمراد تلفظ **اقول** لفظ مركب سلكا او وقع في عبارة
المفتاح على صيغة الافراد فان قرات مرفوعة وجعلت خبرا لكان
وجه ان سلك الحروف اعني حروف التحضيض ليست مركبة مع ما ولا فلا بد
وان يؤول بتركيب الجزء الاول منها كانه قيل مركبة لجزء ما الاول مع لا
وان قرات منصوبة وجعلت حالا من الضمير المجرور في منها احتيج الى
تنزيلها منزلة كلمة واحدة او منزلة جماعة من الكلم فلذلك قال المصنف

مركبتين على صيغة التثنية فاستقام اللفظ والمعنى بلا تكلف قال

لبعد المرجو من الحصول الخ اقول يدل على ان لعل ههنا مستعملة

في معنى الترجي لكن المرجو قد شابه التمني فصار ترجيه بحيث تولد منه

معنى التمني فاعطى حكمه في نصب الجواب وعلى هذا نظائر الفرق بين

لو ومن لعل في افاده معنى التمني قال او التصور كقولك أدبس

في الاناء لا الخ اقول القول بان الهمزة في مثل قولك ادبس في

الاناء ام عسل لطلب تصور المسند الدا والمسند اوغيرهما مبني على

الظاهر توسعا والتحقيق انه لطلب التصديق ايضا فان السائل

قد تصور الدبس والعسل حاصل للسامل قبل الجواب وبعد على

شيء اصلا بل بقي تصور هما على ما كان فان قلت التصديق حاصل

لحال السوال فكيف يطلب اجيب بان الحاصل هو التصديق بان

احدهما مطلقا في الاناء مثلا والمطلوب بالسوال هو التصديق بان

احدهما معينا كالعسل مثلا في الاناء وهذان التصديقان مختلفان

الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند الدا في احدهما

وعدم تعيينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا

بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند الدا والمسند

او قيده من قيوده قال والفاعل في قوله انت ضربت زيدا

اذا كان الشك في الفاعل من هو اقول اطلاق السكاكي ههنا يدل

على ان المطلوب تصديق متعلق بمعنى الفاعل او المفعول اذ

لا شك في التصورات قال فان قلت التصديق مسبوق بالتصور

اقول التحقيق في الجواب ما قررناه آنفا وما ذكره ظاهر

ويقابل ان تقول لانا انما نريد بعد الحوالة

شيء لان التصور الحاصل له قبل الحوالة

هو تصور احدهما لا على التعيين فالحاصل

بعد الحوالة هو التصور على التعيين والاول

غير الثاني لانه اتم واجل منه فصار المطلب تصور

شيء معين



ظاهرا ايضا لان تصور احدهما على التعيين ان يعلم نسبة القيام

الى احدهما بعينه بعد ان علم نسبته لا احدهما مطلقا فالمطلوب

هو التصديق في الحقيقة واما تصور زيد وعمرو بخصوصهما فهو

حاصل للسائل حال السوال وانما المجهول المطلوب عند نسبة

القيام الى خصوص احدهما وهذا مما لا يخفى على ذي مسكة قال

اصل عرفت بالغريتين اقول الغريان مما بناء ان طويلان

يقال ما قبرا مالك وعقيل ندبي جذيمة الابرش بسببهما غريتين

لان بقيان بن المنذر يعرفهما بدم من قتيلة اذ اخرج في يوم بؤسه

كذا في الصحاح وقيل كان بناؤهما رجلان من العرب خالدين

المفضل وعمرو بن مسعود الاسديان يشرب ليلة معهما فرجعا

الطلام فغضب وامر ان يجعلا في تابوتين ويدفنا بظهر الكوفة

فلما اصبح سئل عنهما فاخبر بصنيعه فندم وركب حتى وقف عليهما

وامر ببناء الغريين وجعل لنفسه في كل سنة يوما يتم ويوم يؤسي فكان

يضع رسن من هما فاذا كان يوم نعمه فاول من يطلع عليه يعطيه

مائة من الابل واذا كان يوم بؤسه فاول من يطلع عليه يعطيه

رأس ظربان وهي دويبة منتنة الريح وامر به فيقتل ويغرى عند

قبة الغريان قال فعلم ان المسند بقوله وهو اجوك اقول

اما كونه ويشه للافطار فظاهر اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب لكونه

اخبارا واما كونه قرينة لوقوع الضرب في الحال فلانه يفهم من ظاهر

سياق الجملة الواقعة حالا ثبوت الاخ في زمان الحال ولا شك ان

مضمونها مقارن للضرب العامل فيها فيفهم ثبوت الضرب في زمان

الحال ايضا **قال** واما اقتضاء الاول الى اخره **اقول** قال السكاكي
في مباحث القصر هكذا ولحقق وجه القصر في الاول يعني قصر
الموصوف على الصفة نحو انما زيد كاتب بعد تسليمك ان انفس الذوات تمنع نفيها
وانما تنفي صفاتها ولحقق ذلك بطلب من علوم الخ فتى قلت
ما وجه النفي الى الوصف وحيث لا نزاع في طوله ولا قصره ولا
سواده ولا بياضه وما شاكل ذلك وانما النزاع في كونه شاعرا او
مخاتنا وانما النفي فاذا قلت الا شاعر هذا القصد ولحقق وجه القصر
في الكلام يعني قصر الصفة على الموصوف نحو انك متى اوجبت النفي على
الوصف المسلم ثبوته ونحو وصف الشعر وقلت ما شاعر او ما من
شاعر او لا شاعر توجه بحكم العقل فيتناول النفي ثبوته لذلك فتى
قلت الا زيد قائم فانه القصر وقال في مباحث مثل سكاكي ولكون مثل
لطلب الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد بينت فيما قبل على ان النفي
والاثبات لا يتوجهان الى الذوات فانما يتوجهان الى الصفات
ولا يستدعاه التخصيص بالاستقبال لما يحمل ذلك وانت تعلم ان
احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذات لا لانفس الذوات
لان الذوات من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال
استلزم ذلك مزيد اختصاص لانفي دون الاثبات فانه يكون زمانيا
اظهر كالافعال والشايع نقل طلامه المذكور في مباحث مثل لكنه
يصرف فنه بان جعل دليل السكاكي على عدم احتمال الذوات للاستقبال
دليلا على عدم احتمالها للنفي والاثبات ولحان من رابه ان ينقل طلامه
في المواضع المشابهة ويشير لما يتضح به مرامه فلاهر قاعدل هنا عن

عن تلك الطريقة فنقول منهم من يزعم انه يقول مني السكاكي ان
المراد بالذوات هي الاجسام فانها لا تنفي بل يتبدل عوارضها في
غير الكون والفساد وصورتها النوعية فانها واما انه ينفي جسم
من الناس بمعنى انه ينعدم مطلقا محال بل يصير الجسم يتبدل الصور
الجسمية او النوعية جسما اخر وجعل الحواله راجعة الى الطبيعات
حيث بين فيها ان اجزاء العالم لا تحمل الزيادة لامتناع التداخل
ولا النقصان لامتناع تجرد عليه بعد كون ذلك البيان مزيفا بان
خروج القصر الواقع في الاعراض عن هذا التحقيق فلذلك اختار
بعضهم ان المراد بالذوات حقايق الاشياء وهي مشتركة في انفسها
ليست بجعولة لجعل جاعل عند المعتزلة فلا يمكن توجه النفي اليها
انما المنفي عنها والمثبت لها الوجود وما تبعه من الصفات ولحقق
ذلك موكول لاعلم الطلام ويرد عليه ايضا ان ياذ صرحوا بان من
تقرر ذوات الاشياء وحقايقها في انفسها من غير ان تعلق بها جعل
جاعل بعض استحاله توجه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها منتفية
في الواقع فانها محال بالذات وجعلها ثابتة في الواقع فانه ايضا
محال لاستحاله تحصيل الحاصل واثبات الثابت للمعنى الحكم بثبوتها
وانتفاءها فان الاول لا شك في امكانه وصدقه واما الثاني فكون
كاذبا لكنه ممكن والام بمعتقد محال للزوم والطلام هنا في المعنى الثاني
دون الاول ولا يبعد ان يقال كما ان الذات يطلق لمعنى الحقيقة
مشتمل الجواهر والاعراض ويطلق لمعنى العام بذاته فلا يتناول
الاعراض كذلك يطلق على المستقبل بالمفهوم ميد الى المفهوم الملحوظ

بالذات وسنذا معنى ما قالوا الذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وح يطلق
الصفة على ما لا يستقل بالمفهومية اى ما يكون اله ملاحظة مفهوم الغير
وملاحظة ان الحكم بالنفى والاثبات انما يتوجهان لا النسب الحكمية
التى هى صفات لهذا المعنى فانك اذا تصورت مثلا زيدا او الانسان
او السواد ولم تتصور معه شيئا غيره اصلا لم يتات منك نفى ولا اثبات
وان تصورت معه مفهوم الوجود او القيام بالغير ولم تلاحظ بينهما
شيئا فلا امكان لنفى ولا اثبات ايضا وان لاحظتها فاما ان تجعلها ملحوظة
بالذات من حيث انها تفيد الوجود او القيام لاحدهما فلا يمكنك ايضا
اثباتها ولا نفيها ثم على تقدير ان تجعلها محكوما عليها او بها فتقول
نسبة الوجود الى زيد واقعة او تقول ليست نسبة الوجود الى
زيد واما ان تجعلها الة لملاحظة الطرفين وتلاحظها من انها حالة بينهما
فح يمكنك نفيها واثباتها فظهر ان الحكم بالنفى والاثبات يمتنع ورودهما
على الذوات بل لا بد وان الاعلى الصفات التى هى النسب الحكمية
من حيث انها ملحوظة بين اطرافها وآلة لتوقف احوالها وقوله وحينئذ
لا نزاع فى طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه لم يرد به ان السواد
مثلا من حيث هو صفة له كما قد يتخيل فذلك من ظاهر بل اراد ان
السواد باعتبار ثبوته له وانتسابه اليه صفة له ولذلك اضافه اليه
ليفهم النسبة الحكمية التى هى الصفة فى الجسم وكذلك قوله على الوصف
المعلم بثبوته وهو وصف الشوكب لا معرفة عن ظاهر فانه مفهوم
الشعرية نفسه من قبل الذوات على ذلك النفس للذات لكنه من حيث
قيامه بالغير وانتسابه اليه يطلق عليه الوصف وان كانت الصفة

مجاز امرسلا تسمية للشئ
الذى هو المتعلق باسم الشئ
التى هى المتعلق

بخلاف

٨٠

فى الجسمية من قبل ذلك الغير وعاد كونه ما تم وجه تسميته فى القصر
سواء كان ولكون الحوالة راجعة الى العلوم التى تعلم لها المحل الذى يتوارد
عليه النفى والاثبات لكسب الجسمية وانت تعلم انك اذا اعتبرت
مفهوم ما عدا النسب لم يكن له فى نفسه احتمال اختصاص بزمان مخصوص
واذا اعتبرت معه نسبة الوجود او غيره الذى يظهر فذلك الاحتمال
فالذوات ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال انما ذلك فى الصفات
وح يتضح ما ذكرنا فى سبل ايضا لان الافعال بعض نسب حكمية يصح ان
يتوارد عليها النفى والاثبات كما مر ولها انتساب لا الا زمنة و
احتمال اختصاص ببعضها وضعا بخلاف المشتقات فان نسبها تتقدر
لا يصلح لذلك والانتساب لا الا زمنة واحتمال الاختصاص ببعضها
عارضان لها فكان من حق سبل ان يدخل على الافعال وكان لها مزيد
اختصاص بها هذا غاية ما سطلب له فى تصحيح كلامه وتحقيق مرامه

قال طالبا ان يشرح هذا الاسم وسبق مفهومه لا لجهل اقول مطلب
قد يطلب ما الشارحة للاسم بيان انه لاى معنى وضع وما آله لا المصدق
وجوابه ما يراد بلفظ اشهر وهذا من المباحث اللغوية انسب وقد يطلب
لها بعضل ما دل عليه الاسم اجمالا وجوابه ما يوحد له بحسب الاسم و
المطلوب هو التصور وهذا من المباحث الحكمية انسب قال
وقع سبل النكرة فى الترتيب لا لجهل اقول اذا سمعت لفظا ولم تعرف
ان له مفهوما استحال منك السوال عن بيان خصوصية اجمالا او
تفصيلا واما اذا عرفت ان له مفهوما ولم تعرف خصوصيته فلك
المفهوم فلك ان تسال عن خصوصيته اجمالا وتكون ما له كما مر لطلب

مطلب

التصديق لكون ذلك اللفظ موضوعا لخصوص ذلك المعنى وبعد
ان عرفت خصوصيته اجمالا امكنك ان تسأل عن وجوده كما
ان تطلب تفصيله اولا عن وجوده ثانيا وبعد التصديق بوجوده امكنك
طلب تصور حقيقته اى ماهيته الموجوده فى الاعيان فاذا تصورتها بقدر
الامكان حينئذ كملح السؤال عن صفاته واحواله الموجوده له وان
امكنك تقديم هذا السؤال على طلب الحقيقة فظهر ان ما التى تشرح مفهوم
الاسم اجمالا مقدمه قطعا على سؤال البسيطه الطالبه لوجوده وان ما
التى تشرحه بتفصيلا مقدمه عليها رعايه لما هو الاولى وان ما التى لطلب
الحقيقه موضوع عن سؤال البسيطه قطعا ومقدمه على سؤال المركبه الطالبه
للاحوال المتفرعه على الوجود بناء على ما هو الانسب والاولى **قال**
والفرق بين المفهوم من الاسم المراد بقولنا **اقول** اشارة الى الفرق بين
المحدود وبين الحد حقيقيا كان او اسميا وفعليا لما يقوم من عدم التباين
فى التحديد **قال** صاحب الحدود لما لم يقع **اقول** هذا اذا كان
الواضع تصور حقيقة الشئ وعين الاسم بازائها واما اذا تصورها ببعض
اعتباراتها ووضع الاسم بازائه فان الحد حسب الاسم تصور بما حسب
الحقيقة نعم اذا اريد بالحد المعرف مطلقا لم يحتج الى ذلك التقييد
**قال** وبين العارض المشخص لذى العلم الا لكونها من فى الدار
**اقول** فان قلت السائل بهذا السؤال قد حصل له التصديق
بان احدا فى الدار وهذا التصديق معتبر للتصديق بان زيدا مثلا
فى الدار فهو سؤاله يطلب التصديق اذ قطعا فيكون ممن يطلب
التصديق ودون التصور على قياس ما ذكر فى الفتح مع ام المتصله قلت

فقبل اثبات وجودها
بالبرهان تكون حدا حسب
الاسم وبعده تكون حدا
حسب الذات



قلت سنها وزق وذلك ان السائل بين فى الدار لم تصور
خصوصية زيد او عمرو بعض هذا السؤال فاذا اجيب بزيد فانه
زاده فى تصور المسند اليه حسب خصوصيته وكذلك حسب التصديق
ايضا بخلاف قولك ادبس فى الاناء ام عسل اذ لا اختلاف فيه
بالجواب تصور بل تحرو التصديق فتامل وقس على هذا نظائره
من كوكب واخواته **قال** ويدخل فيه السؤال لما لم يقع **اقول**
قال السكاكى واما ما فللسؤال عن الجنس بقولك ما عندك بمعنى
اى جنس من اجناس الاشياء عندك وجوابه انسان او فرس او
كتاب او طعام وكذلك بقولك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما
الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله بقولك ما الكلمة وبين ما هو
مثله بقوله كذلك ولكان الظاهر ان يقول وبقولك ما الكلمة فلابد
لذلك الفصل من فائدة والذى يلوح من الشرح ان الفصل للتنبيه
على ان ما الكلمة وما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة كانه اراد
انه سؤال عن تفصيلها بالحد لتتمة جوابه فان قولك ما عندك
سؤال ايضا عن الحقيقة وتعيينها فان السائل عن الجنس اى الماهية
والحقيقة وما يصور منها بدون ملاحظة خصوصية من خصوصيات
الاجناس والحقائق ثم سأل طالبا لخصوصية منها اجمالا فاجيب
باسم يدل على خصوصية جنسى ما اجمالا كانسان فى قولك ما عندك وربما
يصرح بخصوصية اجمالا ثم سأل عن تفصيله فجاب بما هو حد له
كما فى قولك ما الكلمة ومنهم من قال ما سبق سؤال عن تعيين الماهية
الموجودة وقوله ما الكلمة وما بعده سؤال عن المفهومات الاعتبارية

هذا المقام تصور الدبس والاناء

الاصطلاحية وان كانت تلك المفهومات صادقة على امور موجودة

قال اما كنت سمع البيت الى آخره اقول العلوق الناقة التي تعطف على غير ولدها ولا ترأمه بل تشمئه ومنعه اللبن يقال رأمت الناقة ولدها رئيما اذا احبته وضمته بالشيء اي تخيل به ورئيمان يروى مرفوعا عائدا لا من ما تعطى ومجرورا عائدا لا من الضمير المجرور فيه ومنصوبا على انه مفعول تعطى وعلى الاولين ضمن تعطى معنى سمح قال مما لم يحم احد حوله الى آخره اقول وذلك لصعوبة بيان علاقة المجاز وكيفية المناسبة المجوزة له ونحن نذكر له في من المواضع ما تتضح به وجه المجاز فيها وسنعين به فيما بعد انا قال كالاستبطاء كقولك دعوتك الى آخره اقول الاستفهام عن عدم دعائه اياه يستلزم الجهل به المستلزم لاستكشاره عادة او ادعاء لان القليل منه يكون معلوما واستكثاره يستلزم الاستبطاء كذلك اي عادة او ادعاء فالاستفهام عن عدم دعائه اياه يستلزم الاستبطاء بهذا الوسائط فاستعمل لفظ قيد وكذا قوله متى نصر الله الاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بزمانه والجهل به يستلزم استبعاده عادة او ادعاء لان الاسباب عادة قريب ان تكون معلوما اما بنفسه او بامارائه والاسباب عادة بعيد ان تكون مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاءه وقس على ما ذكرنا نظائره قال والتعجب مما لا ادري المدعو الى آخره اقول الاستفهام عن سبب عدم رؤية المدعو يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من السبب اعني عدم الرؤية لانه كيفية نفسانية تابعة للادراك الامر المستلزم الوقوع المجهول الاسباب قال والتنبيه على الضلال الى

الى آخره اقول الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه الله فاذا سلك طريقا واضح الضلالة بنحو كان وكل عقله منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه الله نبه لضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه الله المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا وفي آخر استعمال الاستفهام وون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان احداهما ان كونه طريق ضلال امر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات الله والثانية ايهام ان المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال قال والوعد الى آخره اقول بنحوه الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب الصادر عن نحوه وبهذا التنبيه يستلزم وعيده على اساءة الادب وفي العدول عن الاستفهام عن الالتفات بان يقول اوجبت قتلك الى الاستفهام عن النفي ايهام ان المخاطب اعتقد نفي التأديب فلذلك اقدم على الاساءة وهذه من المبالغة بالكفي قال والسؤال الى آخره اقول الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقرار عامد معلوم منه قال والانكار كذلك الى آخره اقول انكار الشيء بمعنى كراهته والتنزه عنه وقوعه في احد الازمنة وادعاء انه مما لا ينبغي ان يقع فيه يستلزم عدم توجيه الذهن الله المستدعي للجهل به المقتضي للاستفهام عنه او نحو الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجيه الذهن الله المناسب لكراهته والتنزه عنه وادعاء انه مما لا ينبغي ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى

المكذب **قال** والتحكم نحو اصلوا تكل **قلت** **اقول** الاستفهام
عن كون صلوته امرا لا نسلم تناسب ادعاه ان المخاطب معتقد
لعلو ادعاء اعتقاده انما يناسب الاستهزاء والتهكم وبالجملة استعلام
عن الحال منه تناسب التهكم **قال** والتحقير الى قوله **اقول** التحقير
والتهويل والاستبعاد ومناسبه منع الامر للاستفهام واضح فان
الاستفهام عن الشئ لعدم العلم به المناسب لمخاطبة من وجه
لان المخاطب لا يلتفت الله فلا يعلم ولا يتوصله من وجه لغة لان الامر
الهائل لعظمته وخفائه يتأتى ان يحاط به علما والاستبعاد وا
وقوعه ايضا لان ما يوجب الوقوع فالاولى به ان يكون معلوما

**قال** وعرفوا الى قوله **اقول** هذا لو سلم ارتضاه الشيخ ابن
الحاجب واعتبر هذا القيد اعني قوله غير كف على جهد الاستعلاء بناء
على انه لم يجعل عدم الفعل مقدورا فجعل المطلوب في النهي كف
النفس عن الفعل المنهي عنه فاحتاج لاخراج النهي عن قولنا
الامر بهذا القيد فورد عليه بطلان العكس بنحو كف عن كذا
فانه صواب على مذهبه ان ترك هذا القيد ويعتبر الحيثية فان
الكف له اعتباران احدهما من حيث ذاته وانه فعل في نفسه وبهذا
الاعتبار هو مطلوب في قولك من الزنا والثاني من حيث انه كف
عن فعل وحال من احواله وآله لملاحظة وبهذا الاعتبار
هو مطلوب في قولك لا تزن فاذا امتثل طلب فعل من حيث انه
فعل دخل فيه كف عن الزنا وخرج عنه لا تزن واعترض
عليه ايضا بان الاستعلاء غير معتبر فيه لقوله به حكاه عن فرعون



فرعون ماذا تامرون اذ لا تتصور استعلاء مع دعوى الالوهية و
في المفتاح ان الامر في لغة العرب عبارة عن استعمال نحو لينزل
وانزل ونزال وضعه على سبيل الاستعلاء **قلت** من اثبت طلاء
النفس عرفه بالاقتضاء والطلب وما جرى مجراهما ومن انكر عرفه
بعضهم بارادة الفعل وبعضهم بقول القائل لمن دونه افعل
وبعضهم باستعمال الصيغ المخصوصة على سبيل الاستعلاء الى
غير ذلك مما يدل على اللفظ او الارادة **قال** وقيل للقدر
المشترك الى لعل **اقول** كلام المفتاح يدل على ان الطلب على
جهد الاستعلاء لا يتناول الندب فانه قال واما ان منع الصيغ
والتي هي من قبيلها سل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء
ام لا فالظاهر انها موضوعة لذلك وهي حقيقة فيه لتبادر الفهم
عند استماع نحو قم واسع لاجانب الامر ويوقف ما سواه من الدعاء
والالتماس والندب والاباحة والتهديد على اعتبار القرائن
ثم قال ولا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث
الجانب الاثنا نابيا على المطلوب منه ثم اذا كان الاستعلاء ممن هو
اعلى مرتبة من المامور استتبع الجانب وجوب الفعل بحسب جهات
مختلفة والا لم يستتبعه فاذا صادفت منع اصل الاستعمال بالشرط
المذكور افاد الوجوب والا لم يفد غير الطلب ولعل الشارح اما
استفاد ما ذكره من كلام ان الجانب حيث عرف الامر فانصرف
فعل غير كف على جهد الاستعلاء مع ان المختار عندنا ان المندوب
ماموربه والمشهور ان القدر المشترك بين الوجوب والندب

استعلاء اعني ص

ومن المتكلمين من ذهب الى ان المطلوب
عدم الفعل وهو مقدور فيكون اعتبارا لاستلزام
اذا لا ان يفعل فيزول اذ يستلزم عدمه وهو
انه لا يفعل فيتم

ورود الامر في
قال سلام في الكلام النفسي
ما الفرق بين الكلام النفسي
الكلام وفرق ما بين الطلب
على الاقتضاء والامر
عليه قوله بحيث يصادف
ولم يصدق
المؤلف

هو الطلب وبذلك صرح ابن الحاجب ايضا في بعض المذاهب في صيغة
افعل حيث قال وقيل للطلب المشترك ثم اذا جعل الطلب على جهة
الاستعلاء فقد صار مشتركا بين الوجوب والندب لزم ان يكون الاظهر
عند المصنف كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك مخالفا لما اختاره
الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب **قال** وقيل بالتوقف
بين كونها للقدر المشترك منهما وبين الاشتراك اللفظي **اقول**
حمل التوقف على هذا المعنى مما يوهمه ابن الحاجب في مختصره حيث
قال الجمهور جعلته في الوجوب ابو هاشم في الندب وقيل للطلب
المشترك وقيل مشترك اشتراكا لفظيا الاشعري والقاضي بالتوقف
فيها اذ وهما يتوهم ان الضمير في قوله فيهما راجع لا كونها موضوعة
للقدر المشترك وكونها مشتركة اشتراكا لفظيا لزلها لا الى الوجوب
والندب والحق انه راجع لما الوجوب والندب كما ان الاشتراك اللفظي
الضائر فيهما وقد صرح بذلك فيما سيعقد عليه من شروحه قال في المحصول
ومنهم من قال بالوقف وهم فرق ثلث ١ القائلون بانها للقدر المشترك
٢ الذين قالوا انها مشتركة بين الندب والوجوب لنا ٣ الذين
قالوا انها حقيقة اما في الوجوب فقط او في الندب فقط او فيهما
معا بالاشتراك اللفظي لكنا ما ندري ما هو الحق من هذه الاقسام فجعل هذه
المذاهب الثلثة مندرجة تحت القول بالوقف اما الاخير فظاهر
وهو الذي عنى بالوقف واما الاولان فلان الصيغة اذا وجدت
عن القرائن تتوقف فيها بين الوجوب والندب اما على تقدير
الاشتراك اللفظي فلانه لا ندري ايهما المراد منهما واما على تقدير

ويقابل ان يقول هذا انما يلزم اذا كان الاشتراك مسلما عند المصنف كيف والامر بالعكس

عبارة ص

في المختصر ص

فيها خ ٣

عنى به خ



تقدير الاشتراك اللفظي فلانه لا ندري ايهما المراد منهما واما على
تقدير الاشتراك في المعنوي فلانه لا ندري ان القدر المشترك المراد
منهما في ضمن ايهما يوجد **قال** والتمني كأمر القيس الخ **اقول**
ان قلت قد سبق ان التمني من اقسام الطلب وعرفه الشارح
بانه طلب شيء على سبيل المحبة فصيغة الامر اذا استعملت في التمني
كانت مجازا لطلب المتمنى فكيف يصح ان يجعل من القسم الاول وهو
ان لا يكون لطلب الفعل اصلا قلت كانه اراد ان القسم الاول
هو ان لا يقصد الطلب المعتبر في الامر اصلا اعني ما يستدعي امكان
المطلوب وما لا يقصد هذا الطلب اصلا حاز ان يقصد نوعا اخر من
الطلب فلا اشكال **قال** وهو اي طلب الكف من الفعل الخ
**اقول** يعني طلب الكف من حيث هو كف على قياس ما مر من الامر
فلا ينتقض بترك الكف من الزنا **قال** وهو كالامر في الاستعلاء
**اقول** لما كان طلب الفعل استعلاء قدرا مشتركا بين الوجوب و
الندب كما زعمه الشارح لزم ان يكون طلب الكف من الفعل عند
استعلاء قدرا مشتركا بين بين التحريم والكراهة فيكون النهي
موضوعا للقدر المشترك بينهما على خلاف ما هو المختار عند
الجمهور كما قلنا في الامر **قال** فانهم اختلفوا في ان مقتضى النهي
الخ **اقول** قد اومأنا فيما سبق ان هذا الاختلاف مبني على
الاختلاف في ان عدم الفعل مقدور او لا **قال** والطلب
لا بد لكل من سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل
مسبب عن ذلك الطلب في الخارج **اقول** هذا الوجه يقتضي

قول ص

عند المصنف ص

١

٤ الخارج

ومخفية منكم في حواشي المصنف على شرح الشمسية ٤ بتسليم اللفظ المركب التام لا المجرد الانشاء والانشاء لا افتقاره

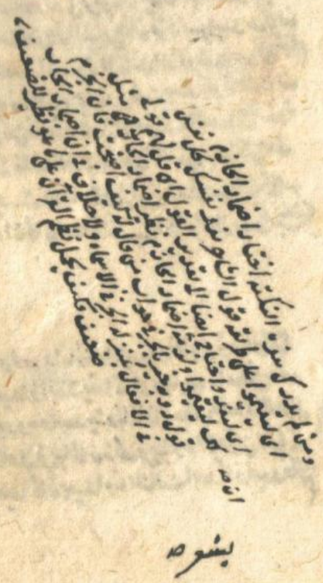
ان بعث الجزاء المذكور مرتبا على الطلب ومسببا عنه وليس كذلك
فان قولك اكرمني اكرمك مقدر بقولك ان تكرمني اكرمك لا بقولك
ان أطلب اكرامك اكرمك فالجزاء المذكور مرتب على اكرام المخاطب
للمتكلم لا على طلب اكرامه فالسببية المعتبرة في الكلام انما هي بين
الاكرام والمطلوب طاهر **قال** لان العلة الغائية توجود ما معلوله
للعلة الفاعلية وان كانت عاملتها علة لعلية العلة الفاعلية **اقول**
المناسب ان يقال العلة الغائية لوجود ما معلول لمعلولها وان كانت
عاملتها علة له فان الكلام في سببية الطلب لما هو سبب حاصل للطالب
علة لا في سببية الطالب لما هو سبب حاصل له على الطلب وقوله و
لهذا قالوا ان العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر
في الخارج عنه يؤيد ما ذكرنا وان قرر طلامه هكذا معلول للعلة
الفاعلية بتوسط المعلول وعلة لعلية العلة الفاعلية للمعلول فيكون
علة للمعلول ايضا كان بعيدا ظاهرا **قال** وثانيها ان ظل طلام الى
آخره **اقول** هذا هو الوجه الصحيح وذكره ايضاح المفصل
ان هذه الاشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون
الا لغرض فقد تضمنت في المعنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر المسبب
علم انها هي المسبب وهذا معنى الشرط والجزاء فلذلك قال الخليل
ان هذه الاواسل كلها فيها معنى ان فظاهر المعنى المذكور وهذا
بخلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض اخر خارج عنه بخلاف
الطلب فانه لا يكون الا لغرض خارج عنه والا لكان عبثا فكان
الشارح فهم من اول طلامه الوجه الاول وجعل قوله بخلاف

قال الامام
الفاضل
الكرمي ضيف
على ما نقله
بهذا العلم لو
ان يقال المعنى
اول الكرمي





بخلاف الخبر الى آخره اشارة الى الوجه الثاني والحق ان مجموع طلامه
وجه واحد والمراد منه الوجه الثاني لا الاول لفساده واراد بقوله
والطلب لا يكون الا لغرض انه لا يكون الا لغرض من المطلوب
لا من الطالب بنفسه واراد بقوله والا لكان عبثا انه يكون في
الغالب لان اكثر الاشياء مما لا يطلب لذاته **قال** او لغرض آخر
**اقول** الاظهر ان يقال يكون ذلك الغرض علة غائية للمطلوب
ومسببا عنه في الخارج كما ذكرناه في الوجه الاول فان هذا المعنى اول
على ترتب الجزاء على المطلوب مما ذكره من محذور التوقف **قال**
فلان الشرط لا يلزم الى آخره **اقول** المذكور في الكتب المعتبرة والاصول
ان كلمة ان قد علمت في السببية فدلت على ترتب الثاني على الاول
وانما تعمل في الشرط الذي هو جزء الخبر من العلة التامة فيتعقبه
الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك
ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول لحصل حزما بعد حصوله
لا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله
بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى
للذين آمنوا يقيموا الصلوة فقد اشار الى ان المؤمنين يعني
ان يتبادروا الى امتثال قول النبي عليه السلام حتى كان قوله اقيموا الصلوة
الصلوة سببا لاقامتهم اياها لا يخالف ذلك الا قامة عن ذلك القول
وكذا قولك ان توضأت صح صلوتك بتبا لغة في اعتبار الوضوء
في صحة الصلوة كانه المحصل وحده لصحتها بخلاف قولك الوضوء
شرط لصحة الصلوة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط **قال**



يشعره

لا كهف لا يكفر تدخل الناء لما لحق **اقول** اى ان يكفر او ان لا تسلم
تدخل الناء خلافا للكسائى فانه كهف معمولا على القرينة يعنى كهف جعل
الفتى منه قرينة للاثبات كما فى المثال الاول وعكسه كما فى المثال الثانى
وقد صرح بذلك بجم الائمة لكن الذى لا يخفى ان جعل النفى قرينة للاثبات
اوجب كهف لا تدن من الاسد يا خلك ولا يكفر تدخل الناء اى ان
تدن او يكفر وذلك لاشتمال النفى على مفهوم الاثبات وكونه واردا
عليه واما العكس كهف اسلم تدخل الناء اى ان لا تسلم عنه بعد اذ
ليس فى الاثبات اشتمال على مفهوم النفى ولذلك كان كهف كون القسم الاول
منه اشهر **قال** فالمصدر والصفات لا لحق **اقول** واما كهف كما
امام الزمان فظلام وحمله لانه مأول بالفعل وايضا مقصود بالذات
والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة لكون اسنادها اصليا لتاولها
بالفعل وليست فظلام اذ ليس اسنادها مقصودا بالذات **قال**
الظاهر انه اراد به كهف الواو من حروف العطف **اقول** فان قلت
دعوى ظهور انه اراد هذا المعنى تستوجب بيان مناكى احتمال اراد معنى
آخر فاذا اقول قلت مناكى احتمالان احدهما بعيد والآخر
البعد اما الاول فلان نصب الفعل كهف منصوبا عطفا على مقبولا
وتفسير كونه قريبا من الطبع مستحسنا او كونه بليغا واما الثانى فهو
ان نصب المجرورا معطوفا على الضمير المجرور فى كونه على مذهب من
يجوز ذلك فحكون المعنى ان شرط كون مطلق الجملة الثانية على الاولى
التى لها محل مقبولا وشرط كون كهذا العطف وهو عطف المفرد
على المفرد مقبولا ان يكون بين الجملتين والمفردين جهة جامعة والا

(اى عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير اعادة الجار)

اقول لعل مراده من ايراد هذا الكلام ايراد
اعتراض على الشارح بان قوله ليس بسديد لان
الصفة المشتقة اذا وقعت بعد الاستفهام
لم تكن ظلاما فالاولى ان تقول والصفات المشتقة
الى فاعلها اذا لم تقع بعد الاستفهام ولم تكن صلة
وان كان مطلقا بحسب الظاهر الا انه مقيد بحسب المعنى

اقول وانما كان الاحتمال الاول قريبا والثانى
بعيدا والبعد بالفتح لغة انما يكون بترتب ما عطف عليه
وبعده وابعد بنفسه وبما كان ما عطف عليه فى الاحتمال
الاول قريبا كان ذلك قريبا وفى الاحتمال الثانى
بعيدا كان بعيدا وفى الثالث ابعد كان ابعد فافهم





كان سائلا سأل من المنافقين
اذ اكتم معنا فاشاكم في الوثنيين
فاجابوا بقولهم انا نحن مستهزؤن

والا ظهر ان ترك لفظ الظاهر وقال اراد به كهف الواو من حروف
العطف **قال** لانه حينئذ انا معكم لحكمة حكمه **اقول** فى الكشاف
انه توكيد له لان قوله انا معكم معناه الثبات على الهدى وقوله
انا نحن مستهزؤن نفى للاسلام ووضع له منهم لان المستهزئ بالشئ
المستخف به منكر له وواضع لكونه معتدا به ووضع نقيض الشئ تاكيد
لثباته او بدل لاثمن حق الاسلام فقد عظم الكفر او استيناف
وفى المفتاح انه تاكيد له او استيناف فانه قال فى امثلة التاكيد
لما كان المراد بانا معكم هو انا معكم قلوبا وكان معناه انا نوهم اصحاب
محمد عدم الايمان وقع قوله انا نحن مستهزؤن مقررا وفصل ولك ان
تحمله على الاستيناف ولا تحمله على التاكيد الذى يتوجه الشخص للتاكيد
وان حمله بيانا ليس بواضح وسواء جعل تاكيدا او بدلا او بيانا لم يصح
العطف عليه لاستلزامه ان يكون الله يستهزئ بهم متولا لهم وان
يكون ايضا تاكيدا او بدلا او بيانا لقولهم انا معكم وكذا لا يصح العطف
عليه اذا جعل استيناف فلا يستلزم ان يكون متولا لهم وان يكون
ايضا من تمة الجواب من السوال المقدر وهو ما بالكم ان صح انكم معنا
توافقون اهل الاسلام سؤاطرة حكاه طلامهم فاما طلامهم مع شياطينهم
فقد فصل قد انا نحن مستهزؤن عما قبله لكونه تاكيدا او بدلا او
استيناف او ليس فى طلامهم الله يستهزئ بهم لتصور فصله او وصله
فالمثال لما نحن فيه يلوح الحكاية دون المحكى فانه مثال للتاكيد او
البدل او الاستيناف فلا محل لها من الاعراب وصح الاستشهاد
بالمحكى منها فما لا محل له منه والحاصل انه ان نظر الى فصل الله يستهزئ

(انى فى نظم الدرر)

(جملة ص)

لهم مما قبله فذلك في الحكاية وفي جعل لها محل من الاعراب وبهذا
الاعتبار استشهد به في هذا المقام وان نظر الى انها لحق مستأنفون
مما قبله فذلك في المحكي وفي جعل لا مجال لها من الاعراب وبهذا الاعتبار
استشهد به للتأكيد او البدل او الاستئناف وفي جعل لا محل لها من
الاعراب وانما اطنبنا في توضيح الطلام لتستعين به في وضع ما توهمه
الشارح فما سيرد عليك من غريب قال ان حتى ولا العاطفتين
لا تعملان في عطف الجمل اقول اما حتى فلانها موضوعة لان تغيا
بها ما اوجبته للمتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو
قولك زيد قام حتى ابنه قام لا جرم ليس تمام لا جرم ليس تمام ولا يصح
في الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما نحو قولك زيد وجهه حسن
لا فعله قبح خطابا لمن استحسن وجهه وقبح فعله فلا يبعد
صحته قياسا لانه في معنى قولك زيد حسن الوجه لا قبح الفعل
فحكمها انها لا تقع في عطف الجمل بناء على ان المراد حمل لا محل لها
من الاعراب اذ الظاهر انها واما طلبية حتى فلان شرطها ان يكون
ما بعد تاجزا عما قبلها اما اضعف او اقوى ولا تحقق له في الجمل
اصلا وظاهر المفتاح تشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال في بحث
العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ قوله وكنت فتى اذ
المتبادر منه انه مثال لحتى العاطفة وح يجعل الشرط المذكور
مخصوصا بحتى العاطفة للمفردات ويمكن ان يتاب حتى في البيت
استئنافية فانها والعاطفة ترجعان الى اصل واحد من الجهات
فاعتبار التدريج في احدهما ينبئ عن اعتباره في الاخرى بعناية





وعاد طالب الاصل بقدر الامكان ويمكن ان يجعل جاز بتقدير
حرف المصدر قال لاستبعاد مضمون الجملة اقول وذلك
اما لبعد درجته وعلو منزلته بالقياس الى مضمون الجملة الاولى كما في
المثال الاول والثالث والرابع واما لمجيء ما بينهما وعدم تناسبهما
كما في المثال الثاني قال وقد يجيء للترتيب الذكري اقول يعني
التدريج في ذكر المعاني بذكر ما هو الاولى فالاولى كما في البيت فان
سيادة نفسه اخص به واولى من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه من سيادة
جده قال يجيء الامر فيما كان اشارة في قوله ٢ فليتني مثوى المتكبرين
فتنع اجراء العاملين فان مدح الشيء او ذمه يصح بعد مجيء ذكره قال
احتمل ان تكون الجملة اقول هذا اشارة الى فائدة العطف بالواو
في جعل لا محل لها من الاعراب فانها اذا لم تعطف بعضها على بعض
احتملت الرجوع والابطال واذا عطفت فهم اجتماع مضمونها
في الحصول بطريق التوصيف وانت خبير بان هذا الاحتمال انما يجري
في بعض الصور والاحسن ان يقال الجملتان اذا لم تعطف احداهما
على الاخرى فهم اجتماع مضمونهما في الحصول بدلالة العقل ضرورة
ان الامور الواقعة في نفس الامر يكون محققة منها وربما لا يكون
منع الدلالة مقصودا للمتكلم واذا عطفت بالواو فقد دل على
الاجتماع بدلالة لفظه مقصودا منع ان منع الدلالة لا يخفى في مثل
جملتين محققتين في الواقع كما لا يخفى بل في جملتين متوسطتين
بين غايتي الابهام والتبين ومعرفة منع الاحوال فيما بين الجمل
متعسرة جدا فلذلك يسكب فيه العبرات قال فان قلت اذا

عطف شئ على جواب الشرط لما **اقول** يعني انا لانم انه اذا جعلت
اذا شرطية وعطف الله يستهزئ بهم على جواب الشرط فاذا والكلام اختصاصا
الاستهزاء بحال خلوهم الى بشياطينهم بطريق مفهوم الشرط وانما يلزم
ذلك ان لو استقل كل من المعطوف والمعطوف عليه بالجزاء وليس
كذلك وحاصل الجواب انه اذا عطف كان من الضرب الاول اذ لو حمل
على الضرب الثاني كان المعنى واذا قالوا لهم لكم استهزأ الله بهم وهو فاسد
من وجهين احدهما ما ذكره الشيخ والثاني لزوم اختصاص الاستهزاء بزمان
القول والاخبار عن انفسهم بانا مستهزؤن واذا حمل من الضرب
الاول لم يلزم شئ من المحذورين **قال** ولم يجعل ابتدائية **اقول**
لان الغرض تعليل الامر بالارسال او تعليل الارسال بالامر وبيان
غايته فكانه قيل امرتكم بالارسال للمزاولة على ان تكون المزاولة متعلقا
بالامر وغايته او قيل امرتكم بان ترسوا للمزاولة على ان تكون المزاولة
مسببة للرسو فعلى الاول مثلك امر معلل وعلى الثاني امر بعلة
وقوله والامر في الجزم بالعكس اعني قصر الارسال علة للمزاولة انما يظهر
على الثاني واما على الاول فالعكس يمكن ان يقال لا بد للشارح ان يقول والامر في الجزم بالعكس
واعلم ان ما جعله سببا لعدم الجزم صح ان يجعل سببا للفصل
فان بيان العلة والغرض من شئ بعد ذكر مناسب يقتضي السؤال عنهما
فيكون استيناف **قال** فهذا مثال لوجود كمال الانقطاع بين الجملتين
الى آخره **اقول** فيه بحث اما اولا فلانا ما تقدم من قوله لم يعطف
عليه ولم يجعل ابتدائية وما الى ذلك يدل على ان الكلام في المثال الذي
هو المحكي اعني قول الزاعم فان تعليل الامر وانعكاس المعنى بالجزم

اقول يمكن ان يجاب عنه من جانب الشارح
بان يقال لما كان الامر بالارسال ونفس الارسال
متغايرين من قوله ارسوا صار كانه تعليل احدهما
عين تعليل الاخر فيمكن انعكاس الحكم في
احدهما كانعكاسه في الاخر ولهذا قد يقيد
قال اعني قصر الارسال علة للمزاولة والمعلول
اعني بعيدا بالارسال وان قال في اول كلامه
لان الغرض تعليل الامر بالارسال بالمزاولة
فتامل



بالجزم انما يصح في كلامه واما الشارح فهو انما يحكي كلام الزاعم
ممنوعا له وليس له ان يعلل امرا وارد في كلام الزاعم ولا ان يجزم
ما بعده جوابا له بل ليس له الا حكاية التعليل الوارد فيه او الجزم لو
كان وارد افيه وامانا نيا فلانه لا حفاء ان المعطوف يمثل كمال
الانقطاع على وجه يوجب الفصل بين الجملتين واختلافهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى لا يوجب الفصل بينهما اذا كان للاولى محل من الاعراب كما
وقد تورد العطف في الجملة المحكية بعد القول مع كونها محكية فذلك
الاختلاف كقوله لهم قالوا حبنا الله ونعم الوكيل وقد مر ان
العلامة نص على جواز العطف هناك سوء نوح عليه السلام ومثله تقول
قال زيد تودي للصلوة وصل في المسجد ويدل على جواز ايضا انهم
قالوا الجملة الاولى اما ان تكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول
ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها
كالمفرد وذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون
بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا
الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة
ولم يشترطوا في هذا القسم لا الاختلاف خبرا وانشاء بناء على ظهور
فائدة العطف بالواو اعني التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك
الاختلاف ويخرج في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل
من الاعراب فلو كان بين الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع
ونظائره جامعة في القسم الثاني لكان ولكل القسم وتخصيص اعتبار
تلك الاحوال بالقسم الثاني اعتراضا فان قلت اختلاف الجملتين

لعل يوجب الاختلاف المذكور بينهما الفصل والحال انه قد والا الخ

خبرا وانشا لفظا ومعنى او معنى فقط ان اوجب كمال الانقطاع بينهما
او حده مطلقا سواء كان للاول محل من الاعراب او لا قلت الجمل
التى لها محل منه واقعه موقع المفردات وليست النسب بينها
مقصوده بالذات ولا التفات للاختلاف بكل النسب بالجزئيه
والانشائيه خصوصا فى الجمل المحكيه بعد القول بل الجمل ح
فى حكم المفردات وقعت فى موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها
مقصوده بذواتها فيعتبر احوالها العارضه لها وأما ثانيا فلان قوله
لان المثال انما هو هذا المصراع مسلم لكن باعتبار دلالته على المحكى
لا باعتبار نفسه ولا تعسف فى ذلك وأما قوله انا معكم انا نحن
مستهزءون الله يستهزئ بهم نفسه بحثان احدهما فصل قوله انا نحن
مستهزءون عما قبله فى ظاهرهم ودليل كونها تاكيدا للاولى او بدلا عنها
او استينافا وعلى هذا فالجمله الاولى لا محل لها من الاعراب واما
فصله عنه فى نظم الايه فذلك لحكايه ظاهرهم على ما كان عليه اذ المحكى
كلام واحد بخلاف الحكايه ابتداء على صورته والثانى فصل الله
يستهزئ بهم عما قبله وذلك فى الحكايه دون المحكى اذ لم يوجد فيه
والجمله الاولى فى الحكايه محل من الاعراب ولهذا الاعتبار اورد
الايه شاهدا وقد لخصنا الحال هنا فتامل فان قلت قد
سبق ان المثال المقصود هنا كلام الزائد لكن لما لم يطلع عليه
الا لحكايه الشاعر عنه كلامه اورد المصراع وليلا عليه وان فصل
نزاولها عن ارسوا فى كلامه لكمال الانقطاع لاحدهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى فاذ القول فى فصله عنه فى الحكايه فهل يجوز فيها ان

الف ص

الحكاية ص

من البحث السالف ومن قوله لكن باعتبار دلالته على المحكى لا باعتبار نفسه الحكايه ولا تعسف



ان تعطف عليه وتكون الواو من كلام الحاكى كما فى قوله وقالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل قلت انما يحسن للحاكى ايراد الواو فى
الجمل المحكيه اذا كان كل واحده منها كلاما برأسها لتكون كل واحده
محكيه على حيالها والجمله الثانيه هنا امنى نزاولها تعليل لما يعطف الاولى
فهى من تمام المحكى بحسب المعنى ومتحده معها بحسب جعلها محكيا واحدا
فترك العاطف فى الحكايه لاجل العله لا لكمال الانقطاع كما توهمه
الشارح قال واما النعت فلم يتم من عطف البيان الى اقول
لان كون التابع والاعلى بعض احوال المتبوع مما لا يحتقق فى الجمله
والا لكانت الجمله محكوما عليها به لكن الجمل من حيث هى جمل لا تصلح
لذلك قال فهو ان هذا للمتعين وزان زيد الشاعر فى جاءنى زيد زيد
اقول ذكر فى الكشاف ان لا ريب فيه وهذا اولى لا اشكال عليه و
انما المذكور فى الكتاب وهو الموافق لما فى المفتاح صحته عليه ان الاصل
ح ان يعطف سدى للمتعين على لا ريب فيه لاشتراكهما فى كونهما تاكيدا
لذلك الكتاب ولا امتناع فيه وانما الممتنع عطف التاكيد على
الموكد لاعطف احد التاكيدين على الاخر والمقتضى عند ان يقال لما كان
لا ريب فيه موكدا للجمله الاولى الخبريه صار من تتمتها فالجمله الثانيه
التى يقوم العطف عليها هى ذلك الكتاب معتدا بما هو من تتمته ولا
مجال للعطف هنالك لان سدى للمتعين موكد اياه وقد اشار صاحب
المفتاح الى ذلك حيث قال ولذلك فصل سدى للمتعين لمعنى التوكيد
فيه الذى قبله لان قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه مسوق لوصف
التنزيل بكمال كونه هاديا فقوله سدى للمتعين يقدر به كما لا يخفى على

فيكون خ

وكذلك خ

بلى

مثلي لا لغو **قال** ولم يعتبر بدل الكل لما لغو **اقول** اني لتعيين سند الشارح الى قوله وسند الاعلى ولا يخفى ما فيه لان الكل لا يسبقها الا

لهذا الوجه لا يتحقق في الجمل لان التاكيد المعتبر فيها لا بد ان يفاير لفظه لفظ المتبوع اذ لمس المراد تاكيد الجملة بمرادفها لان كل واحد من الاخر بهذا القيد هو الجمل التي لا محل لها من الاعراب لا تصور فيها ما هو المقصود بالسند فلا امتياز لها بهذا الاعتبار فلا يتصور في الجمل ما هو منزلة بدل الكل عما ذكرنا من التاكيد عن **قال** ما جعلته تاكيدا لفظيا شبه بدل الكل في مغايرة لفظه لفظ الموكد مع اتفاق المعنى وشبه التاكيد اللفظي في عدم القصد بالنسبة فخالف جعلته بمنزلة التاكيد اللفظي ولم تجعله منزلة التاكيد بدل الكل قلت الصورة الكبرى في البدل كونه مقصودا بالسند وقد فات من هنا فجعله تاكيدا لفظيا اولى وان كان استيناف القصد الى الجملة الثانية منزلة قصد السند في المفردات ولهذا جاز ان تنزل الجملة الثانية منزلة الاولى في المفردات منزلة بدل البعض او الاشتمال **قال** كمال اظهار الكراهة لا قامته **اقول** سكت ابيان المفتاح والاظهر ان يقال كمال اظهار كمال الكراهة اذ ليس المقصود كمال الاظهار فقط بحيث يكون الكراهة غير كاملة بل المقصود كمال الكراهة مع كمال اظهارها ولعله هو المراد لكن حذف لان الاعتناء بشان اظهار الكراهة يدل في الجملة على كمالها وشدتها **قال** لان لا تتمحل لا لغو **اقول** ان لم يرد ان لا تتمحل مستعمل في كمال الاظهار بل اراد انه دال على كراهة شديدة ودلالة واضحة وقد حصل ما سيجيء انه من كمال اظهارها واظهار كمالها وليس شيء منهما مستعملا فيه اللفظ **قال** فدلالته عليه تكون بالالتزام



الكراهة ٧ كمال اظهار الذي هو اي دلالة لا تتمحل على المراد

بالالتزام الى لغو **اقول** لكن ان كان هذا ان في كلامه مبنيا على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فمقبول **طلب** الفعل من الغير سواء اراده منه مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة نعم من فرق بينهما ولم يجعل طلب الفعل من الغير عبارة عن ارادته منه وطلب عدمه او الكف عنه عبارة عن كراهته منه كالاشاعرة احتاج في تصحيح كون دلالة لا تتمحل على ما ذكرنا بالمطابقة الى ان يتمسك بالعرف وفي قوله حقيقة في اظهار كراهة اقامته نسامح فان قولك لا تقم ليس مستعملا في اظهار الكراهة الكاملة حتى يكون حقيقة فيه على هو حقيقة في كراهة اقامته واستعماله فيها لحصول اظهارها واذا اكد بالنون دل على كمال الكراهة ودلالة واضحة فاذا استعمل لا تتمحل في الكراهة الكاملة حصل بذلك اظهار كمالها وكمال اظهارها كما مر **قال** وقريب من هذا لا لغو **اقول** وذلك لان اللفظ اذا فهم منه معنى مرادا وضع له قصدا صريحا احتمل ان يكون ذلك لصيرورته حقيقة فيه عرفا كما ذكر وان يكون ذلك لكونه مجازا فيه لنوع تناسب وان لم يصل لاحد الحقيقة واما مجرد كونه جزء المعنى الموضوع له او لازما له واضح العلاقة فلا يكفي في كونه مفهوما من اللفظ قصدا صريحا **قول** وفيه نعسف لا لغو **اقول** وذلك لان كون النهي عن الضد جزء امر الامر الذي هذا مذهب مرجوح وعلى تقدير صحته فالذي صار حقيقة عرفية في كراهة الاقامة هو لفظ لا تقم والموجود في ضمن ارجل هو معناه الاصلي لا معناه العرفي اذ لم يثبت في ارجل عرف مسقض لذلك **قال** والظاهر ان الجملة الاولى لا لغو **اقول**

فرحقتنا الطلام فى ولكن المقام على وجه لا تحتاج معه الا عادته
فى نظائره فكن منه على استظهار **قال** يدل على ان الجملة الاولى
**اقول** لا يخفى انه كان الاولى ايراد مثال لغير الواقعة والاخرى
لما هو كغيرها الواقعة **قال** لا يخفى فيه ان يقال انه من باب عطف
الشأن للفعل **اقول** اى اذا قطعنا النظر عن الفاعل فى وسوس
وقال وربطنا للاول الفعل من اعنى مطلق الوسوسة ومطلق القول
لم يصح الا ان يكون بيانا للاول لانه اعم منه مطلقا فلا يستلزم منه
منه ما يصح به الوسوسة بل يقول لابد فى الاتيان من ملاحظة التعلق
بالمفعول ايضا حتى يصح سانا للاول ولا شبهة ان القول المقيد
بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا الوسوسة
الشيطان بل لوسوسته لآدم عم فالسنه بالبيان اما بين
الجملتين دون المجردى المعانى **قال** فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط
لا لحق **اقول** وهو ان يكون قبل الجملة طلام مشتمل على مانع من
العطف عليه وطلام لا مانع فيه منقطع الجملة عنده حتى لا يتوهم عطفها
على ما هو مشتمل على ولكن المانع **قال** لا للوجوب **اقول** وهو ان
يكون قبل الجملة طلام مشتمل على مانع ولا توجد فيها
مانع فيقطع الجملة عما قبلها وهو باطل **قال** لانه لم يبين امتناع العطف
**اقول** يمكن ان يقال لاحاجة به لذلك البيان لان الجملة عنده هى
الشرط والجزاء فقد من قيودها كالظرف والحال وغيرهما وقد بين
امتناع العطف على الجزاء ولم يتحقق بين الشرط والجزاء حكم ليوجد
هناك جملة اخرى المجموع المركب منها حتى تحتاج للابيان امتناع العطف



العطف عليها وقد مر بيانه الشارح تحقيق وكل على طريقة اهل
العربية فان قلت العطف على الجزاء المقيد بقيد سمعت على وجهين
الاول ان يجعل القيد جزءا من المعطوف عليه بان يلاحظ القيد
او لا يعطف عليه ثانيا فلا يلزم الاشتراك فى ذلك القيد لانه
جزء من اجزاء المعطوف عليه لا حكم من الاحكام اللتان بعد العطف
عليه اولا يقيد ثانيا فيكون ذلك القيد حكما من احكام المعطوف
عليه مشتركا بينه وبين المعطوف فحينئذ ان جعل عطف الله يستهزئ
بهم على قالوا من الوجه الاول فكان المراد من العطف على الجملة الشرطية
فلا يلزم من عطف الله يستهزئ بهم على قالوا المجال المذكور ويجوز ان يكون استهزاء الله اياهم مقيدا
بوقت خلوهم الى شياطينهم **قلت** قد مر فيما تقدم ان المعطوف عليه اذا كان مقيدا بقيد
متقدم عليه كان المتبادر فى الخطابيات من العطف هو اشتراكهما
فى القيد وهذا القدر كاف فى المنع فان قلت فاذا يقول فى قوله
تع فاذا جاء اجلهم الآية حيث زعمت ان المتبادر لما تقدم هو الاشتراك
**قلت** قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل هو اقوى منه كما فى
الآية الكريمة فان الاستقدام فى زمان مجىء الاجل مستحيل فالحال ظاهرا
فلا فائدة فى تقيده فوجب ان يعطف على المتقدم مع قيده فان قلت
فليجعل الله مستهزئا من هذا القبيل قلت ليست القرينة هنا
مثلها هناك فى الظهور فلا يلزم من مخالفة الظاهر لقرينة اقوى مخالفته
لقرينة اضعف **قال** لا تحاد هما لا لحق **اقول** بناء على ان تعاقبهما
على المقالات او قات المختلفات من تمة استهزائهم بالمنوين **قال**
لم يفصل الجواب **اقول** منهم من ادعى ان فصل الجواب عن السؤال
لما بينهما من كمال الانقطاع والاختلاف خبرا وانشاء فيكون الفصل

عطف ٥٥

في الاستيناف لشدة كمال الانقطاع لا لشدة كمال الاتصال **قال**
اوعزوه كما الى الخ **اقول** مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه
ان الكلام السابق معرض للسوال اوعلى بلاوة السامع وعدم تنبهه
لذلك الا بعد ايراد الجواب **قال** عدل الجملتين الى الخ **اقول**
فيل وذلك لان الغرض من الجملة الاولى شدة اعتناء المتحدث وتوفر
ما سيق له الكلام اولا من انه الكتاب الكامل والغرض من الثانية
ان يثنى على الكفار ما هم فيه من التصام والتعامى عن آيات الله
استطرادا الذكر هم عند ذكر المومنين والاسلوب في الاولى اى
اى طريق الاداء منها الحكم على الكتاب وجعل المتقين من تتمة
ما حكم به عليه وفي الثانية الحكم على الكافرين ولذلك صدرت الثانية
بان تنبيها على انقطاع من الاولى وانها فن آخر **قال** وذلك لان العاقل
الخ **اقول** وذلك لان السامع اذا سمع ان فلانا مرض وصدق
ذلك تصديقا ما حصل له التصديق بان لمرضه سببا فالجملة من
حيث ان يلاحظ خصوصية شئ من الاسباب لا تخلو عن بعد وتحتاج
الى السوال عن السبب اى عن تصوره حتى يحاب بخصوصه فتصورا
ويكون المطلوب تصور خصوصه السبب ثم التصديق بكون
ذلك الخصوص سببا تابع للمطلوب اعنى التصور الذى
لا تصور فيه شك وتردد حتى يوكد في الجواب ولو فرض ان يغلب
في امراض ناحية مثلا سبب مخصوص فاذا سمع ان فلانا مرض فربما
يتوجه لاخصوصه ذلك السبب وسال عنه اى عن كونه سببا
لمرضه فيكون المطلوب هو التصديق دون التصور فيقتضى الحال



ان تكلم في الجواب **قال** لان السوال عن غير السبب اقتضاما
ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان تشتمل على خصوصيته
كما في المثال الثاني **اقول** فان السوال ما فاقال سوال عن مطلق
المعقول والمطلوب بالذات تصور معقول مخصوص والمطلوب تبعا
اصدقوا ام كذبوا بعين احد هما بخصوصه والمشهور ان المقصود
هنا اقتضاء هو التصور وفيه بحث قد سبق **قال** اوضح من قولهم
الخ **اقول** كذا وقع في عبارة الكشاف فاشار الى وجهه بان
ان المراد اعادة ما ذكر في ذلك الشئ بصفة من صفاته لاعادته بصفته
فانها ليست مذكورة سابقا حتى تعاد **قال** فالظاهر انه الخ **اقول**
اى عما بني فيه الاستيناف على صفة ما استانف عنه وذلك
لان وضع اسم الاشارة فيها موضع المضمر فيه اماء الى تلك الصفات
كانه قيل وذلك الكرم الفاضل حقق بالاحسان **قال** على وجه الا
الخ **اقول** وهو ان يجعل الذين يومنون بالغيب موصولا بالمتقين
ويوقع الاستيناف على قوله اولئك على هدى وهذا وجه مرجوح و
اما على الوجه الراجح وهو ان يجعل قوله الذين يومنون بالغيب
الى اخره استينافا فهو من هذا القبيل لا من الاستيناف **قال** قلت
وجهه انه الخ **اقول** هذا الكلام مختل فان الحكم المثبت لزيد في
المثال المذكور هو احسان المخاطب الله وليس يتصور هناك سوال
من المخاطب عن سبب احسانه الله كيف وهو اعلم من غيره بالاسباب
الحاصلة له على افعاله الاختيارية ثم تصورت ذلك اذا نسي او اراد ان
يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنها كلها تحتاج فيه على مراجعة
الجواب

ان يقال لما قلت لصاحبك احسنت للا زيد انجره ان سال سل مو
حقيق بالاحسان حتى يكون احسانه الله واقعا موقعه ام لا فاد اقل
زيد حقيق بالاحسان فقد تم الجواب عن السوال المقدر واذا قل
صد بقل القوم اسل لذلك فقد اتى بما هو الجواب عنه حقيقة وهو
الحكم بكونه حقيقا لذلك وزيد فيه ذكر ما يوجب استحقاقه وهو
الصداقة القديمة وذلك يقتضي الاستحقاق وسوى الحكم به فيكون
ابلغ واحسن وعاقرنا لك يظهر ان قوله فما تقدم والسوال المقدر
فيهما ما ذا احسن الله ليس شي سواء قرئ على صيغة الخطاب من المضارع
او على صيغة المبني للمفعول من الماضي بل الحق ان عقد رسل هو حقيق
بالاحسان واسل له وح يحسن التاكيد في الجواب لانه جملة ملقاة
الى السامع عريا المجرد عنها وقد يستغنى عنه بذكر موجب الاستحقاق
كما اشرنا اليه فتامل قال وانا المعتمد بالعطف الا لفرع اقول
لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود في نفس المباحث
كما سبق به قوله فان قلت فجوز صاحب الكشاف عطف الانشاء
على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل توخذ عطفه
الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى
بل اريد به معنى المجموع اى المعتمد بالعطف هو مجموع قصد بينهما
ثواب المومنين على مجموع قصد بينهما عقاب الطائرين قال
صاحب الكشاف اى ليس من باب عطف الجملة على الجملة لطلب مناسبة
الثانية مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض الى اخرى مسوقة
لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرط المناسبة بين العوضين فكلما



فكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم
من العطف انتهى كلامه والتعجب من الشارح انه لم يتنبه لهذا المعنى
مع ظهوره من عبارة العلامة وجعل الامر والنهي في قوله ليس الذي اعتمد
بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر ونهي يعطف عليه على
فعل الامر والنهي محمولا عن الفاعل حتى لا يكون جملة وح يلزمه ان
يجعل قوله ولك ان تقول هو معطوف على قوله فاتقوا على ايراد
به ان بشره وحده اى منذره عن فاعله معطوف على فاتقوا اكذلك حتى
يكون من عطف الامر على الامر وهو فاسد لان العطف على المسند
يستلزم الاشتراك في المسند اليه كما ان العطف على المسند اليه يستلزم
الاشتراك في المسند فان قلت ليس في قوله تعالى بشر عبادي الا زيادة
وبشر عما العفو والاطلاق عطف جملة مسوقة لغرض على جملة اخرى
مسوقة لغرض اخر بل هنا جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطفت
احداهما على الاخرى قلت اراد بذلك المثال عطف قصد عمرو
الدالة على حسن حاله على قصد زيد الدالة على سوء حاله لتوافق
ما مثل به من الاية لكنه اقتصر من التفصيل على ما هو العمدة فيهما
اذ لهم منه البأة منهما فكانه قال زيد يعاقب بالقتل والارتداد
فما اسوأ حاله وما احسن لاجله ذلك وبشر عما العفو والاطلاق
فما احسن حاله وما ارجحه قال قلت سواء وبقي حسن الا لفرع
اول لا وقه ولا حسن في كلامه على ما قصه بل على ما قررنا واشتراط
اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجملة التي لا محل لها من الاعراب
مما لا دليل فيه ولا حاصل لقوله بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون

احد الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى فانه ان اراد به
تاويل احد بالحث يتفقان في الجزئية او الانشائية وذلك عطف
الانشاء على الخبر او بالعكس بناء على التاويل لا قسم اخر من العطف سنها
كما زعمه وان اراد به انه لا تاويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على
الخبرية او بالعكس من غير ان يجعل احدهما بمعنى الآخر فلا فائدة في
لقوله بل يوخذ لا اجزء والظاهر ان من قدر فائدة اى فائدة رسم
وبشر او قال اى قل يا ايها الناس اعبدوا وبشر لم يتنبه لعطف القصة
على القصة بل جعله من عطف الجملة على الجملة فاحتاج الى التقدير
لرعاية المناسبة والله ولي التوفيق نظره في اسالب الكلام وما
اعرفه باحواله افائدته مهد لمن بعده موائد فوائده مالهون منها
ولا يحتظون بها **قال** من القوى المدركة العقل الخ **اقول**
المعلوم اما كلي واما جزئي والمدرك اما صور وهي المحسوسة باحدى
الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهي الامور الجزئية المتعلقة
من الصور المحسوسة وكل واحد من الاقسام الثلثة مدرك وحافظ
فمدرك الكلي وما فيه حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية
هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المسمى الفياض ومدرك الصور
هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومتدرك المعاني هو الوهم
وحافظها الذاكرة ولا بد من قوة اخرى متصرفة تسمى متخيلة
وبهذه الامور السبعة تنتظم احوال الادراكات كلها والمقصود الاشارة
الى الضبط وان كان خارجا من الفن **قال** لان العقل مجرد لا يدرك
الخ **اقول** يعني الجزئيات الجسمانية لكونه معروضا للعوارض ممتنع عن



من ارتسامه في المجرد واما الجزئيات فحكم حكم الكليات في جواز
ارتسامه في المجرد **قال** الجواب ان المراد الخ **اقول** فيه بحث
لان ما ذكر السكاكي من ان العقل يجرده المثلين عن الشخص في الخارج
برفع البعد عن البين انما يناسب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة
لا بمعنى الاشتراك في وصف لنوع اختصاص بها اللهم ان يجعل ذلك
الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لها فان
كل عدد يصير الخ **اقول** يرد انه اذا عد اثنين واحد كما اذا عد
الواحد او الاثنين او عشرة كذلك **قال** فالاقلية والاكثرية الخ
**اقول** يمكن ان يفرق بين المثالين بان الاقلية والاكثرية اضافيتان
يتسالمان لا تتفقان عند حد مثلا اذا اعتبرنا ان الاقل هو العشرة
فما هو اكثر منها لا يحصر في عدد فلا ينضبط في حد وكذا اذا جعلنا
الاكثر فما هو اقل منها من الاعداد والكسور لا تقف عند عدد اقصى
وليس الحال في العلية والمعلولية كذلك وبوجه الفرق تامل
الشرح وهو ان الاقلية والاكثرية لا تتعرضان بالذات الا على الكم
بخلاف العلية والمعلولية اذ لا اختصاص لهما بالكميات **قال** وهو
يستدل الخ **اقول** هذا التعدد الاخير انما يعتبر في التضاد الحقيقي
فلا تضاد بهذا المعنى بين السواد والحموضة مثلا ومنهم من يسمي المقابل
منها تعاندا ويجعله قسما اخر من المقابل غير الاربعة وفي
التضاد المشهور اذا لم يعتبر فيه غاية الخلاف وبهذا الاعتبار انحصر
المقابل في تلك الاقسام المشهورة وقد اعتبر في تعريف التضاد
مطلقا قيد اخر ان لا يكون تعقل احد الامرين الوجوديين من القياس

لا الاخر احترازا عن المتضايفين ولعله انما ترکه لانه اراد بالوجود
معنى الموجود والاضافات ليست موجودة عند المتكلمين قال
بخلاف كون السماء اعلى قوله اقول يعني ان كون احدهما في غاية الارتفاع و
كون الاخرى في غاية الانحطاط وصفتان خارجتان عنهما لازمتان
لهما فلا يكونان كالاسود والابيض مثلا اعلى تقدير كون ذينك
المفهومين امرين موجودين في الخارج لتقدرجا في تعريف المتضادين
واذا لم تتقدرجا فقد كان الفرق اظهر قال واما الاول فلانه
اقول لانه اعتبر غاية الخلاف في تعريف التضاد ليمكن منه
الجواب والاولى ان يترك هذا القيد ويجاب عما ذكره ثانيا من ان
مفهومي الاولية والثانوية ليسا بوجودين لاعتبار العدم في
مفهوم كل منهما على ما بيناه سابقا قال بل جميع ذلك لا يخرج قوله اقول
فان التضاد ان اخذ مطلقا فهو امر طلبي مدرك بالعقل وان اخذ
مضافا فالاول كان طلبيا ايضا وان اخذ مضافا فالاجزاء كتضاد السواد
السواد مثلا كان جزئيا على ما ذكره وان كانت الاضافة الى الجزء كالتضاد بين
الجزء والا منهما مثلا اذا قلت عداوة زيد فان اردت بها مطلق
عداوته كانت كلية وان اردت بها عداوته مع عمرو في زمان معين
لاجل امر معين لا يخرج كل من المعدودات تحت شخص وتسمى الشركة
كانت جزئية وقس على التضاد حال التماثل والتغاير فان قلت
اذا كان التماثل والتضاد مثلا معقولين فلم كان الاول حاصلا عقليا
والثاني وهميا قلت لان التماثل سواء كان بين طبيعتين او جزئين
او طبيعة وجزئها اذا التفت العقل الى ما يقتضي الجمع بينهما وذكر لانه



لانه ليس صالحا للجمع ولا حاجة في ذلك الى احتمال فالجمع بمثل هذا
الجامع منسوب الى العقل سواء كان ذلك الجامع مما يدركه العقل
بالذات او بواسطة الآلات واما التضاد فانه اذا اضاف العقل اليه
ما يقتضي الجمع بين المتضادين لانه ليس صالحا لذلك بل يحتاج فيه
الى احتمال منسوب الى الوهم اذ من شانه ان يحتال فان قلت
كيف يكون هذه الى الوهم مطلقا مع انه اذا كان طبيعيا لم يدركه الوهم اصلا
فلم يقض بسببه الجمع ولم يحتل في ذلك قطعا قلت الادراك في الحقيقة
انما هو للنفس سواء كان متعلقا بكلي او جزئي لكن القوى آلات لها
يستعملها في الادراك والقوة الوهمية هي التي لها في ادراك المعاني
الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس يستعملها ويسمى لها في ادراكات
سائر الحواس ولذلك قيل الوهم سلطان الحس بل ربما يستعملها
في المعقولات المنتزعة من المحسوسات بل هي في المعقولات الصرفة و
لذلك تتخيل فيها وتحكم عليها باحكام المحسوسات فالمراد بالجامع الوهمي
ما يقتضي العقل باستعمال الوهم الجمع لاجله ولولم يستعمله لما اقتضى الجمع
سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات او بواسطة الوهم ولما
كان الوهم آلة لهذا الاقتضاء ينسب الحكم اليه كما ينسب القطع الى السكين
والحمل الامور الواقعة على ما ينبغي بلا احتمال ينسب الى العقل واختلافها
ينسب الى الوهم هذا واما التغاير فان كان بين الصور المحسوسة
فلا شك ان امر بعضي الجمع بينها والتخيل مدخل فيه فينسب اليه وكذا
التغاير بين المعاني الموهمة او بينها وبين الصور ينسب اليه لان الوهم
انما ينتزع المعاني من الصور الخالية بل التغاير بين المعقولات المنتزعة

واحتيالها خ

اقول الحاصل ان العقل ان استقل بالاقتضاء الجمع ينسب اليه وان كان ذلك
الاقتضاء بواسطة الوهم ينسب اليه وان كان بواسطة الخيال سواء كان
وهميا او ميالوهم ينسب الى الخيال

عن المحسوسات بنفسه الدا ايضا لان ملكا المعقولات منتزعة عن
الصور الخيالية ايضا فتم المعقولات الصرفة لو فرض فيها تفاوت لم يكن
للخيال فيها مدخل لكنها مما لحق قصوره من الامور العرفية المعتبرة في
اللغة مراحل وقد ذكرناه لحقق وتفصيل ما ذكره الشيخ قال
وفساده واضح اما الاول فلان امتناع العطف مطلقا فانه اذا
قصد عدم الامور الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف لان العرض الاصلي هو
هذا القدر فلو كان جامع ملفوظ الدا واما اذا قصد الى سان وقوع
تلك الامور في الواقع وجعل قيدا تابعا فلا يجوز العطف لانه ليس
بجامع بل لانه جامع غير ملفوظ الدا هناك وكذا الحال في المسند الدا
والمسند اليه في طلام السلاكي اشاره الى ما ذكرناه حيث قال ومن امثلة
الانقطاع لعدم الاحتلاف خبرا وانشاء ما اذكره تكون في حدث وقع
في خاطرك نفسه حدث لعدم الجامع بينه وبين ما انت فيه بوجه او
بينهما جامع غير ملفوظ الدا لعدم قيامه عنده وتدعوك لاذكر واج
فتورد في الذكر مفصولا ثم قال ومثال الكل وجدت اصل مجلسي
في ذكر خواتم لهم وسرد الطلام الا ان قال وانت كما قلت ان حالي
صدق تذكرت ضنك خلقي وعناك عندي فلا تقول وحق صدق لنبوة
متاملي من الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف فقد صرح بان الاتحاد في المسند
جامع كذلك غير ملفوظ الدا في هذا المقام فلو فرض قصد المتكلم الاداء
بعد ادا الانشاء الصيغة المتعلقة به والحكم عليها بالصدق جاز ان تقول
خاتمي ضنك وخفي ضنك وجبتي ضيقة فتامل على بصيرة في طلامه واختر
من الوجهين ما لاح لك صحته قال قلت ليس في الطلام الى لهذه

ا من الوجه الاول وهو كلام الشارح
وهو فساد العطف عند وجود الجامع
بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما
والوجه الثاني هو عدم فساد مطلقا حينئذ





لهذه الاول فقد سماحه لان المفصول سان الجامع بين الجملتين والعطف
وما لا يكون في صحة العطف بينهما قطعا ولا يصير جامعا بينهما اصلا
لا يسمى بالجامع بين الجملتين عرفا بخلاف ما يصلح ان يكون جامعا بينهما
في موضع ولا يصلح لذلك في موضع لهذا لم يسمى بذلك واما قوله وقد
صرح بهما اي فيما قبل هذا الطلام وما بعده بامتناع العطف فبالاولى
بين المخبر عنهما وان كان الخبران محدثين فاشاره الى ما صرح به فيما قبل
من امتناع العطف في نحو السمس والقمر باذ نجانه ومراح الاديب
محدثة وما صرح به فيما بعد من امتناعه في نحو خاتمي ضنك وخفي ضنك
وفيهما بحث اما الاول فلانه من عطف المفرد على المفرد وليس
الخبر المحذوف هناك اعني محدثة جزءا من المعطوف عليه ولا من المعطوف
بل موخر عنهما معا فيكون موضعا من اعتبار العطف بينهما فلا يكون مصححا
للعطف جامعا بينهما بخلاف ما نحن فيه فان المخبر عنه او الخبر وقعا
من فعلين معتبرين في فعل واحد من الجملتين فجاز ان يكون جامعا
مصححا للعطف بينهما واما الثاني فلانه صرح فيه بان الاتحاد في الخبر
جامع لكذلك غير ملفوظ الدا في ذلك المقام ليصح من الجمع بين ذكر الخاتم
وذكر الخف كما تقلناه عنه قال وكذا التعارض الاخير اقول
يعلم من ذلك انه لو اريد بالتصور الصورة الحاصلة في الذهن
لا حصول لها فيصح طلامه في الخيالي لا نمنع يكون معنى قوله بين
تصوريهما تنافرا او ان من حصول تصوريهما تنافرا والفاسد هو
الثاني دون الاول وهذا التاويل لا يجري في الوهمي اذ لا تضاد بين
التصورين في الذهن كما لا تضاد بين حصولهما فيه واما التضاد

اي تاويل التصور بالصورة الحاصلة في الذهن
لحصولها فيه

بان الشيئان انفسهما فوجب ان يريد بصور لما منهوسهما فكون
له وجه صحة في الوسم والحال معا ويكون من اضافة العام الى الخاص
واما قال وجه صحيح لان ملك العبارة يوسم حلاف المتصوف وايضا
ذكر التصور هنا قد يستغني عنه اذ يمكن ان يقول الوسمي ان يكون منهما شبه عامل
الخ والحال ان يكون منهما تغاير مع انه يقصد بالمحض العبارات
ورعاية الاختصار فيها قال اذا اريد مجرد الخ اقول اي اذا
كان المتصوف مجرد نسبة المسند الى المسند اليه ولا شك ان هذا المعنى
يجامع كل واحد من التجرد والثبوت والمضي والاستقبال والاطلاق
والتقيد والتقوي وعدمه لزمكن ان تراعي مناسب الحالين في من
الامور ليزداد الحسن في الوصل بينهما قال كلام في عامة السقوط الخ
اقول يمكن ان يدفع هذا الكلام من عامة السقوط وسند المذهب
الكوفة وهو ان زيدا في زيد قام يجوز ان يكون فاعلا للقيام وتقدم
الفعل على الفاعل انما يجب على مذهب البصريين قال والذي يشعر
به الخ اقول قال الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل واما الموضع
الذي يستوي فيه الامران بان يكون الجملة ذات وجهين مشتملة على
جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب
على تاويل الفعلية ففي منع العباس اشعار بان المعطوف عليه
في الرفع والنصب شيء واحد ففي الرفع تاويل بالاسمية وفي النصب
تاويل بالفعلية نظرا الى الخبر الذي هو محط الفائدة وتقول ذلك انه
لم يتعرض ان النصب يحتاج الى تقدير ضمير في المعطوف وعلى هذا
يكون كلام سيبويه في المثال الذي اورده حاريا على ظاهره غير محتاج



محتاج الى ما ارتكبه السيرافي في تصحيحه قال وكان هذا تتميم الخ
اقول وفي ذلك اشارة الى ان واو الحال اصلها العطف قال
وما بين ان اي جملة الخ اقول الحاصل انه يتبين ان الجملة الواقعة
حالا اذا كانت خالية من ضمير صاحبها وجب فيها الواو فاراد ان يبين
ان اي جملة تصلح لهذا الوصف اعني وقوعها حالا خالية من صاحبها
متقارنة للواو وجوبا قال لجملة الانشائية الخ اقول يعني بنفسها
غير ماولة بالقول كما في قوله حذب الذمار اي اوساعي والتحقيق
ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة له فلا يكون
حالا الا على سبيل المجاز لقيامها مقام عاملها المحذوف الواقع حالا
قال اذا كان ضد الشرط الخ اقول هكذا وقع في النسخ التي رايناها
والصحيح ان يقال ما لا يستلزم لذلك الطلام قال لانها لبيان الهيئة
الخ اقول يعني ان يكون على صيغة الاثبات فيقال جاء زيد
راكبا لا غير ماشي لعدم دلالة الا الثبات على ذلك ان يكون بها على صيغة
الاثبات نظهر انها تدل على حصول صفة قال استبشعوا الخ
اقول هذا توجيه مستبشع جدا ولكنه لا والحال بالمعنى الذي نحن
بصدده لجامع طلامن الازمنة المشتركة على سواء ولا تناسب الحال
معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا اذا اطلق لفظ الحال
على طل منها اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي استبشاع تصدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على احد وسيرد عليك ما ينبهك على
عدم تجريد الجملة الواقعة حالا عن حرف الاستقبال قال والمعنى
وجدت الخ اقول اي صرت موجودا واتيا على هذه الصفة كانه

وحدت لكلام اخيك محملا صحيحا فلا تُدِ منّ على لخطيئة فتُخطّأ

ابن اخت خالكي **قال** وكذا ما شد الخ **اقول** لابد في مثل

وكل من التاويل على وجه يحصل به التعاون من اعتبار القصد

الى اصدقه في مرده والقضية انه امرت اصحاب موسى عم او اعتبار

العلم كما في قوله كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا الاية اي كيف

تكفرون وانتم تعلمون ان حالكم مني ومحرف القصد لم يلتفط قد

لا يعنى من الحق شيا **قال** فاكتفوا في الاثبات الخ **اقول**

ظاهر هذا الكلام يشعر بان لحوق ضرب يدل على استغراق النفي

للزمان الماضي وضعا وما تقدم يدل على ان الاستغراق انما استفيد

من خارج بناء على ان الاصل استمرار وهذا هو المفهوم منه بحسب

اصل الوضع وما ذكر هنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفي

وقيل في رد من قال ضرب زيد انما لم يضرب **قال** وكان نفي النفي

اثباتا وانما الخ **اقول** فان قلت اذا كان النفي معنى الاستمرار

وجب ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لورود النفي على نفي دائم و

اذا انتفى دائما دام النفي فثبت الاثبات في الجملة قلت

اذا ورد على النفي كان النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات والنفي الوارد

على حاله صعد ودام انتفاؤه في الجملة وهو دوام الاثبات **قال**

والذي يلوح منه الخ **اقول** وذلك لانه قال اولا كان بمنزلة اعاده

اسم صريحا في انك لا تجد سبيلا فجعل اعاده كذكر نفسه مشبها باعادة

اسم صريحا فيكون المشبه به اقوى في وجه الشبه على ما هو المتبادر منه

وحال ثانيا وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه فجعل



كانه يدعي انه صفة جُبل عليها فيكون ابلغ من ادعاء الاستمرار

عليها في الزمان الماضي الا ان القوم يتبادرون الى النقيصة لغلبة استعمالها

**قال** وغايته ما يمكن الخ **اقول** قد التجاء في توجيه المقام الى

ذلك المتمم الوجه المستبشع وجعله غايته ما يمكن به ان توجه كلام القوم

وهذا الوجه وان كان معقولا في الموضعين من كلام الرضي كقوله عز

مرضي كما ترى والصواب ان الافعال اذا وقعت في حيز النفي احتملت

باحد الامرين منه نفي استمرارها وحالتها وماضويتها بالقياس

الى زمان المتكلم لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية و

ذلك ليس ببعيد وقد صرح النحاة في مباحث حتى بكون الفعل مستقبلا

نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا

قلت ما ضرب زيد ذلك لان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة

الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا ادخلت

عليه قد قربه من زمان المجيء ويفهم المقارنة منها وان كان ابتداء الركوب

كان متقدما على المجيء لكن مقارنة ما واذا قلت ما جاءني زيد يركب

دل على كون الركوب في زمان المجيء وح ينظر صحة كلامهم في هذا المقام

وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت

بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وينظر ايضا صحة ما ذكره

السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون

حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ان حال المجيء لا حال التكلم ويجوز

ان يكون حالا اذا كان شروعا في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس

بها بعني في حال المجيء وح يرجع كلامه الى ما ذكرناه وانت اذا وجدت

وهذا اصلا وذلك جار بالمجاز بلاغة الحسن منا اضافة شبه الاول بالثاني
والذي يفهم من عبارة المتن ان وجوب ذكر الواو انما هو فيما يكون
المبتدا فيه ضمير ذي الحال وان ما عداه على المشهور من جواز الامرين
واولوية الذكر واما نحو جاء زيد وعمرو قد يسع منعي ان يلتزم بما يكون
المبتدا فيه الضمير لان هذا ظاهر في موضع الضمير **قال** لا بتبيين الكلام
الى لفظ **اقول** وذلك لان الشد الاضافة لا تحصل الا بتحصل المضاف
اليه وليس لنا مقدار من الكلام سوى في نفسه كونه منسوبا اليه
بل كل واحد من افراده المحصلة المقادير صالح لذلك فاذا قيس
كلام الخافض فانصب بالاطناب او الالحاق بذلك الكلام بعينه
اذا قيس الى ثالث يتبدل حاله في صنع الاوصاف صلاتها بين افراد
الموجد من افراد المطنب بل سداخل فلا ينضبط الاوصاف والموصوف
الا بتعيين منسوب اليه ولا شك ان متعارف الاوساط اولى بذلك
فتعيينه لذلك هو تركي المحققين والناصل امر عزة وهذا كلام في عامة
الصحة والمتانة لا يخفى عليه بعي ما اورده المصنف **قال** والنسبة
بين الاطناب بين الى لفظ **اقول** لان الاطناب بالمعنى الاول دون الثاني
لوجود في قوله ٭ رب اخ ومن العظم مني واشتعل الراس شيبا
وبالمعنى الثاني دون الاول لوجد مما اذا فصل سداه بذكر المسند
بناء على مناسبة حقيقة مع ذلك المقام ولوجد بالمعنيين فيما اذا ذكر بعد
هذا المثال نظائر لما ذكر من المناسبة الخفية سداه فاستمع
**قال** وكذا بين الالحاق بالمعنى الثاني وبين الاطناب **اقول**
اي بالمعنى الاول لعموم من وجه لوجود سماه في قوله ٭ رب اخ ومن

اعني اداء المقصود من الكلام بعبارة
اكثر من مقتضى المقام اي ايراد المقصود
من الكلام بعبارة تكون المقام جديرا
باوجز منها



ومن العظم مني ووجود الاطناب بالمعنى الاول دون الالحاق بالمعنى
الثاني فيما اذا فصل سداه فسوقع اذا طابق المقام على ما مر وبالعكس
فيما اذا قال ما رب شخت وكذا بين الالحاق بالمعنى الاول والاطناب
بالمعنى الثاني لعموم من وجه فلتأمل **قال** لان السكاكي قد صرح الى لفظ
**اقول** حيث قال في بحث الايجاز بالقياس الى المتعارف ومن امثلة
الاحتقار كذا وايضا قال ثم ان الاحتقار لكونه سببا يرجع في بيان
وجوه الى ما مر من ان المقام خلقيا ما بسط مما ذكر لخلو
كل منه في متن الكتاب ما في تعريف العباد **قال** والجواب
لانه نحو فلما اسلما الى لفظ **اقول** قال في الكشاف بعد ذكر فلما اسلما
وتله للجبين ونادينا ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا كان ما كان
مما يطلق به الحال ولا يحيط به الوصف من استبشارهما وانبساطهما
وحمدهما الله وشكرهما على ما انعم به عليهما من رفع البلاء العظيم
بعد حلوله وتيك الكتيبة في تضاعيفه بيوطن الانفس عليه من
الثواب والاعواض ورضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب
**قال** فان اشرح الى لفظ **اقول** ظاهر سداه الكلام يشعر بان قوله
لا ظرف مستقر وقع صفة لمحذوف اي اشرح شرحا لي صدري والمتبادر
من نظم التنزيل تعلق اللام بالفعل اي اشرح لاجلي صدري وحاصل
ان يجعل المقصود زيادة الربط كما في قوله ٭ اقترب للناس حسابهم
فلا اشكال واما ان يجعل من قبيل الاجمال والتفصيل فيجب انها
حاصلة بدون زيادة لا والجواب ان مولى اشرح ليس فيه تعرض
لذكر المفعول اصلا بخلاف مولى اشرح لي اي لاجلي اذ يفهم منه

ان المشروح يعلق به في الحال فتقع صدرى نفسه الخ **قال** وهذا
**اقول** يوافق الالفاظ فانه قال ههنا اذ لو اريد الاحتضار لكفى نعم زيد وبشى
عمرو ولاسكى انها من قبل المساواه وايضا قال من قبل وقد تلت
ملكى فيما سبق طرق الاحتضار والتطويل فلعلى فهمتها التوفيق فقد
جعل الاحتضار مقابلا للتطويل بمعنى الاطناب فالظاهر تناوله
للمساواه **قال** مستبدا لكاس البيت الالفاظ **اقول** قيل معناه ان فاتا
مثل خاتم من الدرر واراد ان ثمرتا درر **قال** لم يهم بتبيله خال **اقول**
يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن في ثغرتا خال اى شامه تغرلونه والثانى
ان يكون الخال الرجل المحتال لعظم شانه ولا يهم بتبيله لانه لا يصل اليه
ودفع توهم خبر المقصوده انما تناه على الوجه الثانى كما ذكر **قال** و
هذا احسن من الكون صفه الخ **اقول** ولكن لان المقام يقتضى
التعميم فلو كان وصفا لم يكن قوله اخا لا يلى عاما لان الوصف يقطع
شيوعه والمقصود ان لبنى سنان الخ مرضى بل كما الخ اخا ستبقى
مودته بلى شعثه لما يدل عليه قوله انى الرجال المهذب واذا جعل
الوصف وصفا كان المعنى انك لا تقدر على استبقاء مودة الخ موصوف
بانك لا تلم شعثه وفات العموم وانتظامه مع ما بعده كما لا يخفى
**قال** وانه اسرى في بعض النسل الى اخره **اقول** الدلاله على البعضيه
مذكوره في الكشاف واعترض عليه بان البعضيه المستفاده من التنكير هى
البعضيه في الافراد لا البعضيه في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله لعلا
ان الاسراء كان في بعض من اجزاء ليله واحده فالصواب ان يذكره لدفع
توهم كون الاسراء في ليال او لافاده عظمه **قال** لان قوله ولهم ما يشتهون

لاستقدرح



ما يشتهون الخ **اقول** يعنى ان لهم معطوف على قوله له ما يشتهون
معطوف على البنات فالمعنى ويجعلون لانفسهم ما يشتهون من البنين
والطرف اعنى لهم مستقر وقع منصوبا لاثانيا وليس لغوا متعلقا بيجعلون
ليتجه ان الجمع بين ضمرى الفاعل والمفعول لا يصح في نحو افعال القلوب
لان الجمع سواء ان يكون الضمران معمولين لفعل واحد لا ان يكون احدهما
معمولا له والاخر معمولا للمعمول على انه قد يدعى جواز ذلك اذا كان
عمله في احدهما بتوسط حرف الجر ويستشهد له بقوله ٢ ونرى لك
وكان معنى الجعل في المعطوف سوى الاستحقاق وان اللائق
بهم ذلك دون غيره وان كانت بلسان الحال وجعل قوله ٢ ولهم ما يشتهون
جملة حاليه توجب قصورا في المقصود الذى هو التوبيخ فتامل **قال**
ان اشكر لى الخ **اقول** يعنى ان قوله ان اشكر لى ولوالديك من حيث يعلق
اشكر بالوالدين تفسير لقوله ووصينا الانسان بوالديه واما ذكر شكرهما
٢ في التفسير فمنه تنبيه اما على ان شكر الوالدين شكر له ٢ لان ما انعاب
به عليه نعم من عنده في الحقيقه واما على ان شكرهما قرين لشكره ٢ وفي
ذلك ايضا زياده حث على شكرهما واما على ان تعظيم الرب سبحانه لشكر
انعامه مقدم على الشفقه على خلقه لمجازاه احسانه فاذا اوصى لمجازاه الغير
كان المعنى على التوصيه بادائه شكرا اولا وشكر الغير ثانيا **قال** اللهم الا
ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة الخ **اقول** يعنى انا لخصنا الشق
الثانى الخ من الرد بعد السابق ونقال لا شتراطه في مطلق الاعتراض
ان لا يكون له محل من الاعراب فلا يكون مما لا حاجة الله فيندفع ذلك
الاختلال لكن يبقى ترديد ما لا محل له من الاعراب بين ان يكون جمله

توبيخهم حينئذ يكون على جعلهم لله البنات فقط وبين جعلهم لانفسهم ما يشتهون مستقلا غير موجه عليه والمقصود هو التوبيخ على الجعل الاخير فلا يكون الجعل الاخير معطوفا على قوله لله البنات

او اقل منها محتملا قطعا لان ما لا يكون جملة لا بد ان يكون له محل من
الاعراب فان قلت ربما كان مفردا لفظا ولا يكون له محل منه قلت
الذي نفي من الاعراض هو الاعراب مطلقا وانما عبر عن ذلك بقولهم
لا محل لها من الاعراب بناء على ان الجملة من حيث هي جملة لا تكون لها
اعراب الا محل قال واراد بالمعنى الواحد اقول انما يحتاج على ما ذكرنا
القوم اشارة الى ما سيذكره من ان من العلماء من واضعه الدلالة على
ما ذكروا ومن ان طلائعهم في مباحث المجاز المفرد لا تساعده ومع هذا
قد ساعد القوم فما ذكروا ايا اورده مثال كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى
و فما ذكر القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر عن علم المعاني
في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح و
الخفاء على معنى ينبغي ان تكون بعد رعاية مطابقة لمقتضى الحال فان
ممنوع كما لا يخفى في المقصورية وتلك فرع وتتبعه لها فالاولى ان يراعى
المطابقة اولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا المراد ما وكذا
علم البيان نفسه سواء اريد به الملكة او القواعد او ادراكها لا يتوقف
على علم المعاني باي معنى اخذ من تلك المعاني كذا قالوا كان علم المعاني
يبحث عن افراد التراكيب لخواصها وعلم البيان عن كيفية تركيب
الافادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الاصل فلذلك
اخر عن علم المعاني قال وبالتفسير المذكور لا يرد اقول فانه ليس
معنى واحدا بالتفسير المذكور لان مدلول الكلام المطابق لمقتضى
الحال هو المعاني التركيبية كما سيصرح به فيما سيورده على ما ذكر القوم
قال كدلالة المسموع اقول انما قال من وراء الجدار لان وضوح اللفظ

اي حاصل هذا الكلام ان تعريف
علم البيان غير جامع لان المجاز المفرد
خارج عنه ليس بكلام بل مفرد
فما ذكروه انما



اللفظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ قال واعترض
الدلالة اقول يمكن الاعتراض على الوجه المشهور ان النهم صفة السامع
والدلالة صفة اللفظ فيتباينان في الصدق قطعا فلا يصح تعريف احدهما
بالاخر اصلا وقد اجاب عنه بعض المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة
بين اللفظ والمعنى تابعة للاضافة لغرض ما من الاغراض الداعية الى وضع
العارض عند لاجل الوضع اعني الدلالة اذا قلت ان اللفظ كانت مبدأ
وصف لفظه بكونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا قلت
ان المعنى كانت مبدأ وصف لفظه بكونه بحيث يفهم منه
فلا الوصفين لازم لنفس الاضافة فكل جاز تعريفها باللازم الذي هو
نحو وصف المعنى اعني انتهاء منه والنهم المذكور في تعريف الدلالة
مضاف الى المفعول فهو مصدر المبني للمفعول وصف للمعنى فيكون
تعريفا للدلالة بلازم بها بالنسبة الى المعنى كما ان قولكم في كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى تعريف لها بلازم بها المنتسبي الى اللفظ والشارح
وهذا الجواب بان المفهومية صفة للمعنى كما ان الفاهمية صفة
للسامع فاذا لم يجز تعريف الدلالة بالفاهمية لم يجز ايضا بالمفهومية
والحق ان الدلالة ان كانت هنا قائمة بمجموع اللفظ والمعنى كما هو
ظاهر كلام هذا المحقق فالجواب ما ذكر كما لا يخفى وان كانت نسبة
قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن كما
يدل عليه اشتقاق الدال للفظ واسناد الدلالة اليه فالجواب هو
التاويل الذي سنذكره نحن قال وجوابه انا لا نسلم ان النهم
يريد ان النهم وحده صفة للسامع والانتهاء وحده صفة للمعنى

والشارح غير للمشهور حتى يندفع
جواب بعض المحققين بخلاف
ما ذكر الجواب الذي تعقبه

لكن فهم السامع المعنى من اللفظ صفة اللفظ وكذا انفهام المعنى من
اللفظ صفة له فصح تعريف الدلالة بالفهم سواء كان مصدرا من المبنى
للفاعل او المفعول وقوله عاد ما في الباب جواب عما يقال لو كان
الفهم على ما ذكر لم تصح صفة اللفظ وعبارة عن الدلالة لصح ان يشتق منه
ما يحمل على اللفظ كما اشتق من الدلالة الدال المحمول عليه وترتب ان
الفهم وحده ليس صفة اللفظ حتى يصح منه اشتقاق كما في الدلالة
ونحن نقول لا لحق بذلك ان فهم السامع صفة له قائمة به لكنها متعلقة
بالمعنى بغير واسطة واللفظ بتوسط حرف الجر كما يدل عليه قولك فهم
السامع المعنى من اللفظ وهناك ثلثة اشياء الفهم وتعلقه بالمعنى وتعلقه
باللفظ فالاول صفة للسامع والاخران صفتان للفهم فان اراد سند
المجيب ان الفهم المقيد بالمفعولين الموصوف بالتعلقين صفة
اللفظ وهو ظاهر البطلان وان اراد ان المجموع المركب من الفهم
المقيد وكون المركب فعلا للتعريف على خلاف ما نبه ورمز منه
وان اراد ان تعلق الفهم بالمعنى او باللفظ صفة للفظ فباطل لان صفة
الفهم من تعلقه بالمعنى صفة له سمي كونه مفهوما ومن تعلقه باللفظ صفة
له سمي كونه مفهوما منه المعنى فدعواه ان معنى فهم السامع المعنى من
اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى عند صحاحه اللهم الا ان يؤول بان العموم وان عرفوا الدلالة بما
ذكر والكنهم يتسامحون في ذلك اذ لم يقصد به معناه الصريح بل
ما يفهم منه مما هو صفة اللفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا



في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة اللفظ وان الفهم ليست
صفة له فلا بد ان نقصد عما ذكر في تعريفها معنى هو صفته ثم ان دلالة
فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالية واصحة لا تشتبه
فالمقصود من قولهم فهم المعنى اما هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى فاستقام الطلام واتضح المرام وتبين ان قولك اللفظ مفهم منه
المعنى ليس في الحقيقة وصفا للفظ بانفهام المعنى منه فان انفهام
المعنى صفة له سواء قيد بكونه من اللفظ او لا نعم انفهام المعنى منه يدل
على كونه بحيث يفهم منه المعنى ويتبع صفة اللفظ صفة على قياس وصف
الشيء بحال متعلقه فان قيام الاب ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ما هو
صفة له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما قال وقد اجاب عنه المحقق
اقول هذا الكلام اعني توقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة
الطوسي في شرح الاشارات منقولا عن الشفاء واطلق العبارة متناولة
للدلالات الثلث لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقة نظرا
الى ان الدلالة التضمن والالتزام حيث لا قصد متوجها الى الجزء
او اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل او الملزوم فان الجزء واللازم
يفهمان قطعا ولا يتوقف فهمهما على ارادة الكل
والملزوم والمنقول في هذا الكتاب هو معنى العبارة المطلقة فكان
انما قيل نظرا الى ان الدليل عام في الدلالات الثلث لانها كلها
الوضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة الحاكمة على قانون
الوضع والفرق بان المطابقة وضعية صرفة والاخريان تشاركها
العقل مما لا يمين ولا يغني من جوع فتخصص المطابقة بذلك

دونها لحكم محض والحق ما ذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقة
لما كانت لمجرد الوضع لا لعلاقة يتعلق بعضي الانتقال من اللفظ الى
المعنى ناسب ان يدعى فيها التوقف على الارادة المذكورة وبهذا
اعتضد الارادة فيها لا يصح اعتبار ما فات الباقيان لحصولها لمجرد
الارادة المعتبرة في المطابقة فان الكل اذا كان مفهوما من اللفظ
كان الجزء كذلك قطعا وكذلك الحال في الملزوم واللازم لدخلية
الوضع في الدلالة على معنى لا بعضي الا توقف الدلالة على ارادة
جارية على قانونه فان كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت الارادة
متعلقة بنفسه وان كان جزءا منه او لازما له كانت الارادة متعلقة
بالكل او الملزوم فاذا انتفى من اللفظ كان الجزء واللازم مفهوما بالصريح
اذا عرفت هذا فنقول ان حمل طلاسه على المقصد بالمطابقة كما هو
الحق لم يكن لمقلد مهنا فائدة اصلا لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء
اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء بتضمنا مع انه يصدق عليها
انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض بها حد المطابقة واذا
اطلق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة
اللفظ على جزء ما وضع له وكذا الحال في الملزوم واللازم ولا نفع
مهنا ان دلالة المطابقة متوقفة على الارادة وان حمل على ان الدلالة
مطلقا متوقفة على الارادة كما هو الظاهر من العبارة ويدل عليه
التفاقه فيما بعد لا سيما في التضمن والالتزام كان لم يقع في دفع
اعتراض حد المطابقة بالتضمن والالتزام ما يقال لانا نقول ان اللفظ
اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء بالتضمن بل دلالة على

في ضمن الكل فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع
له فيتوهم جزءه في ضمنه ثم بواسطة القرينة يدرك انه ليس مراد وان
المراد منه الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه و بين
فهم الجزء في ضمن الكل و بين ارادته لا في ضمنه بون بعيد والاول منه
دلالة التضمن دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء اعني الثاني
ارادة من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة في
مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة وما ذكره من صيرورة
الدلالة على الجزء او اللازم مطابقة لا تضمنا او التزاما مبني على
عدم تبين احد امرين اما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا
نوعيا والثاني انه ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى
لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى الدلالتين الباقيتين وكلا المقدمتين ممنوعتان
اما الاولى فلان الوضع المعتبر في الدلالة المطابقية هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى
لا تعيينه مازاء مطلقا كما صرح به في المفتاح ولا شك ان تعيين اللفظ
اللفظ مازاء معناه المجازي لنفس نفسه بل لتزيينه شخصه او نوعه
فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازي لا وضعا شخصيا ولا نوعيا غير
واما الثانية فلانه لا استحالة في اجتماع الاقوى والاضعف من
جهتين مختلفتين قوله وعلى ما ذكره هذا القائل اي القائل
بتوقف الدلالة مطلقا على الارادة قوله لا يظهر انها مطابقة
ام تضمن قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا بمقتضى
حد التضمن وكذا الحال في اللازم قال والاظهر الخ اقول
يعني مراد ابن الحاجب والظاهر ان مراد الشارح العلامة هو ما ذكر ايضا



ايضا ملاحظة تنتقل ملاحظة وتعقيبه بالاطلاع الا اذا قصد
التنبيه على قصور عبارته من حصل المقصود قال وظاهر انه لو شرط
الخ اقول اعلم ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى
اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع
انفكاك تصور الخارج من تصور المسمى ولم يجعل ذلك المجازات و
الكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب
منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن فسرها بكون اللفظ بحيث
اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب
لقواعد العربية والاصول والاول انسب لقواعد المعقول
قال بل لم يكن دلالة الالتزام الخ اقول فيه بحث لان لازم
لازم الشيء وان كان لازما له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من
دلالته على لازم لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة
الملزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة لازم اللازم
ثالثا فبسبب تزتب هذه الملاحظات ولو بالذات يتفاوت الدلالات
وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة والتزامية فان كلام سند كل
على ما مر وعليه قال فعلى هذا ان يكون الامر الخ اقول
فتكون فهم جزء الجزء سابقا عليه رتبتين فيكون دلالة لفظ الكل
عليه اوضح من دلالته على الجزء قال وكلاهما سواء لكن على ان التضمن
فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكذا ما يفهم الكل من عند انتفاء
الاجزاء اقول قد صرحوا بان التضمن لازم للمطابقة في المركبات
وملاحظة الجزء على ما ذكر لا تلزم فهم الكل فلا يصح تفسير التضمن

ثانيا في المعاني الاخر اورد قال منها غاية ما يتيسر له الاطلاع اقول
قال فما نقل عنه في بيانه اما اولا فلان عدم الوضوح والخفاء في
المطابقة مما لا يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد
الجازم غير مشروط بل الظن كاف وهو قابل للشدة والضعف
اقول في تصور اختلاف في المطابقة وضوحا وخفاء بحسب
اختلاف شرطها قوة وضعفا وما يقدم من المراد بالاختلاف في
الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا بحسب
نفعها اذ لا اشعار في التعريف بهذا القصد بل المتبادر منه مطلق
الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة
او باعتبار منشأ وربما يقال لا تصور في المطابقة اختلاف وضوحا
وخفاء لا بحسب الاختلاف في العلم بحسب الوضع وذلك امر
لا ينضبط للمتكلم وليس له اطلاع على مراتب علم المخاطب بالوضع
فلا يتيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقة مراعيا لمراتب
الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركا بين معان يمكن عروض
اختلاف في المطابقة بحسب مراتب القرائن المعلومة له وايضا لو سلم
ما ذكر من عدم دليل على ان المطابقة وضعا لا تحصل منها الا المراد المذكور
وذلك لا ينافي اعتبارها مع غيرها في ذلك الايراد بان تكون من مراتبه
من مراتب الوضوح قال واما ثانيا فلان الوضوح والخفاء في
المضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند تصور الكل
وكون المضمن تابعا للمطابقة معناه البعيدة في الحصول من
اللفظ لا التابع الزماني في الفهم اقول قد بينا ان المدلولات



ما وقد حكموا بان المضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود الاصلي
من وضع اللفظ لمعنى فهمه منه لا فهم حزء وربما يورد على من قال ان دلالة
اللفظ على معنى اما بسبب الوضع له واما بسبب الانتقال مما وضع له
البداية لا يجري في المضمن اصلا فالجواب المطابق لقواعد العلوم
ان يقال اللفظ اذا كان موضوعا للكل من حيث هو كل اي لاعتبار
تفاصيل اجزائه كما في الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم
الكل لكونه لاجزائه وكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالا وهذا
الفهم الاجمالي هو الدلالة المضمنية اللازمة للمطابقة في المركبات
وهو مقدم على فهم الكل والاختلاف الذي يوجد في المضمن
ليس باعتبار فهم الاجزاء في ضمن اراده الكل بل باعتبار فهم الجزء
من حيث انه مراد بلفظ الكل ومودى بالدلالة المضمنة والا فمن
ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالا انما هي
بطريق التحليل فتعلق اولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء
متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظ ممتاز متاخر عن
فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ متوقف على ملاحظته
المتوقفة على ملاحظة الجزء فكون احدهما من فهم الجزء على هذا
الوجه وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحا وخفاء
من حيث انها مراده والمعتبر في صنع الفنون هو فهم المراد لا الفهم
المتوقف على ملاحظة المراد مطلقا قال وكثيرا من امثلة الكناية لا
تقع اقول احترز بقوله كثيرا من امثلة الكناية عن السند فانها لا تصور
الا في المعاني التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف او الصفة فانها

التضمن لحلف وضوحا وخفاء من حيث ان مراده باللفظ ومقصوده
بالدلالة التضمن وتمؤداتها ولا يقدح في ذلك ان الاجزاء مقصودة اجمالا
عند تصور الكل فان اراده الجزء من اللفظ الموضوع للكل او
من اراده جزء الجزء واوضح وان كانت الدلالة على كل منهما تضمنا
ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمن وضوحا وخفاء الا ان ما دل
عليه بالتضمن يختلف بالوضوح والخفاء من حيث ان مراد باللفظ
علم من ان المعتبر فهم المراد قال واما ثالثا لا يقع اقول وذلك
لان الالفاظ المذكورة في التعريفات انما تحمل على ما يتبادر منها
فكيف تتصور حملها على ما لا اشعار لها به قال ومباحث لفظ لا يقع
اقول لعلها اشارة الى ما فصلنا انفا في ضعف ما ذكرنا من شرح
في تعريف علم البيان لا مرمنا قال وانت خبير بان لفظ اقول اشارة
الى ما سبق من الانظار والى ان ما ذكره السكاكي من التشبيه
يقتضي جعله مقتضيا وشانه كونه مقصورا من المقاصد البيانية
لان كثرة مباحث المقدمة لاجلها داخلة في المقاصد ثم ان
الحق ان التشبيه اصل براسه من اصول هذا الفن وعد من النكت
واللطائف البيانية ما لا يحصى ولم رايت مختلفة في الوضوح والخفاء
مع ان دلالته مطابقة وح يضمحل ما ذهب اليه من ان الايراد
المذكور لاشتماله على الدلالة الوضعية اي المطابقة فاين
قال بعض الافاضل اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو
مفهومه وضعا بل اردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن
اراد به هذا المعنى لاشتماله اراده المفهوم الوضعي كما في الكناية وح ينبغي





ينبغي ان يحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة
والمجاز المرسل والكناية والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد
بالنظر حلال ما وضع له فاما ان يشاء اراده ما وضع له اولا وعلى التقدير الاول
اما ان يقتصر فيه على مجرد اراده ما وضع له او لا وعلى التقدير الثاني
اما ان يشاء ان يبني اراده منه على التشبيه او لا فعند التشبيه
الاستعارة وعند عدمه المجاز المرسل وفي الكناية
اصلا مقصودا معدودة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم
عليها من بين الجهات التي هي اقوى من الجهة الاخرى التي بها الوجه
الكناية عن المجاز المرسل قال فظاهر هذا التفسير لا يقع اقول
فتدبر لان قولك جاءني زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجيء لكل
واحد منهما ويلزم منه ذلك مشاركة احدهما للاخر في المجيء فالمتكلم
ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدل به المخاطب على مشاركة
امر لامر في معنى لاندراج في التفسير المذكور بناء على ما ذكره من
معنى الدلالة فانها لا تحصل الا فيما اذا قصد المتكلم وان قصد به
لم يضر اندراجه فيه لانه معنى شاركه زيد عمرا في المجيء او تشاركا فيه
فيكون نسبة اللفظ وكذلك قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل
لزيد متعلقا بعمرو وصريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما
للاخر في القتل فان لم تقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد
وجب اندراجه كما لو قيل شاركه احدهما للاخر في القتل وكذلك
قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح و
ضمني والاشتراك لازم وما قيل من ان باب فاعل وتفاعل
للمشاركة والتشارك تفسر باللازم يظهر بادنى تامل ما في المفهومين
من الفرق

وان استلزم منها وليس دلالة
المطلق على احدهما مستلزمة لدلالته
على الآخر

تقاتل زيد وعمرو وتشاركا في قتل احدهما للآخر في زمان واحد
فان محصول المطلقين وان كان واحدا الا ان مفهوم هما متخالفان
قطعا واعلم ان الدلالة على المشاركة في مثل قولك شاركت زيدا
عمرا اما في كونهما في اللفظ واما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة
منهما متعلقة بالآخر ويلزم منه المشاركة في الشركة لكنها غير مقصودة
فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة في مصدر الاصلي لكان المفهوم
من قولنا شاركت زيدا عمرا مشاركة من احدهما من الجوهر والآخر
من الصيغة واعلم ان منشاء الاعتراض على التفسير المذكور عدم
الفرق بين ثبوت الحكمين لشيئين وبين مشاركة احدهما للآخر فيه
والحق انهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ
على احدهما عين الدلالة على الآخر وان كان الآخر مقصودا بالذات
اصلا قال ومعنى ان مزاد فيه للالحاق قد عرفت عاورين
آنفا انه لا حاجة للالحاق الى الزيادة للاخراج نحو قاتل زيدا عمرا وجاءه
زيد وعمرو قال فالطرفان قول انتساب خرسان من الامور
الا الحسية لغاية الظهور واما انتساب كليتها فباعتبار انتزاعها
من الجزئيات المنسوبة الى الحس قال لانه عدم الحيوة الخ
قول وقيل عدم الحيوة عما من شأنه ان يتصف بها وهو الاظهر قال
وانما قال اصبغ النعمان لانه حمى ارضا كثيرة منها فلك وقال ابن فعال في
الصحاح شقائق النعمان معروف واحدته وجمعه سواء وانما
اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثيرة منها فلك وقال ابن فعال
المنذر ملك العرب نسب الى ستة من النعمان قال ابو عبيد



عبيده كانت العرب تسمي ملك الحيرة النعمان لانه كان لغريم ونعمان
بالفتح واد في طريق الطائف وسمي له نعمان الاراك قال سيف
منسوب الى مشارف الارض اعاليها و
المشرفية سيوف قال ابو عمرو نسبت الى مشارف وهي قرى من
ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال سيف
مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال
جعافري قال لحلاوة اللذة والالم للالحاق قول تعريف اللذة
والالم عاد كر منقول من الاشارات ولا يخفى عليك ان ايراد
امثال هذه التحقيقات في امثال هذه المقامات مما لا جدوى للمتعلم
نفعا بل ربما اوجب في تفاصيل هذه المعاني وقائق العبارات
والاولى لكمال هذه العلوم ان يقتصر فيها على الامور المتعارفة وما
يعرب منها ولعل في ذلك افتخارا منه بالاطلاع على العلوم العقلية و
ما ذكر فيها من الدقائق قال ولزم من العكس ان يشبه
السنة الالحاق قول اعلم ان السكاكي اشترط كل واحد من هذين
التشبيهين على حدة ولم يدع احدهما على الآخر ويمكن ان يعكس اي بان يشبه
التوسع الا ان ما ذكره المصنف اقرب قال والسطح صفيحة الخ
قول الظاهر ان يقال بالمقدار ليتناول اشكال المجسمات
والمسطحات ويكون الدائر ونصفها مثالا للمسطحات فاما ان
يقال لفظ بالجسم وقع موقع بالمقدار سهوا واما ان يجعل قوله
كالدائر تنظيرا وتنبيها لا تمثيلا فانه خطأ قطعا ولو قيل بالجسم
او السطح كالكرة والدائر او نحوهما تناول السطح نصف الكرة او نصف

الدائرة من اشكال السطح والتعريف
لسطح الجسم فلا يكون الدائرة مثالا له

السطح الذي يحيط به خط
مستدير واحد داخله نقطة كل
الخطوط المستقيمة الخارجة
منها الى المحيط متساوية

الدائره الخ لكان اوضح وابعد **قال** وفي جعل المتقادير الخ
الخ **اقول** لكن ان يقال انه اراد بالكيفيات الحسيه الصفات
الحسيه لاصطلاح اربابها المعقول فكانه قال كالصفات الحسيه
المحسوسه بالبصر او منزه من الحواس وانما عدل عن الاشكال
من المحسوسه بالبصر مع انهم صرحوا بانها من الكيفيات المختصه
بالكميات المقابله للكيفيات المحسوسه بناء على انه اراد بالمحسوس
بالبصر المحسوس به مطلقا انهم من ان يكون اولا وبالذات كالالوان والاضواء
وبالعرض وكذا الحال في الحركات واما المقادير فنفي كونه محسوسه
بالذات خلاف واما قوله وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول
والقصر الخ ففيه بحث لاحتمال ان يكون منع اضافات محضه
على ما قيل ولذلك يتبدل الطول بالقصر والسرعه بالبطوء عند
اختلاف المنسوب اليه الكيفيات مسلمه للاضافه حتى يصح ما
ذكره **قال** والاستقامه والانحناء الخ **اقول** الاستقامه والانحناء
عرضان للخط قطعا وكذلك التحدب والتقعر والتصور للخط
مشكل لامتناع احاطه طرفه بخلاف السطح والجسم فالاولى ان يجعل
منع الامور متصله بالمقادير لانها من الكيفيات المختصه بالمقاديير
لكن يجرح ان يقال ان الاشكال تشارك فيها في كونها من الكيفيات
المختصه بالمقادير فلم أوثرت منها وصفت لا الالوان مثلا الخ اذا
روعي ما ذكروه في الكتب الكلاميه والا فلا اشكال **قال** والاولى ان
منها فعليتان الخ **اقول** لما كان الفعل في الاولى اظهر من
الانفعال فيها والانفعال في الاخرى اظهر من الفعل سمت الاولى



الاولى فعليه والاخريان انفعاليتان مع ثبوت الفعل
والانفعال في الكل بدل عليه تفاعل الاجسام العنصريه وانكسار
الكيفيات الاربع عن سورتها في حدوث المزاج وتولد المركبات
منها **قال** كالبله الخ **اقول** وهي الرطوبه الجاريه على سطوح
الاجسام والخفاف ما تتاثلها والتزوجه كيفيه بعضي سهوله
التشكل مع عسر التزق وبعامتد الشيء متصلا ويحدث من سدة
امتزاج الرطب الكثير ما يابس القليل **قال** والهشاشه ما يقابلها
الخ **اقول** والمقصود من نقل امثال هذه المواضع تتميم ما نقله
دفعا للحرج وزياده في الايضاح **قال** والعلم قد يقال الخ **اقول**
اطلاق العلم على حصول صوره من الشيء عند العقل بل على الصوره
الحاصله من الشيء عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق
الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكلي او المركب
في مقابله اطلاق المعرفه على ادراك الجزء او البسيط مذكور في
الكتب واقع في الاستعمال واما الملكه المذكوره المسماه بالصناعه
فانما سميت في العلوم العمليه اي المتعلقه بكيفيه العمل كالطب والمنطق
وبخصص العلم بما زاولها غير متحقق كيف وقد مر ذكر العلم في مقابله
الصناعه ثم اطلاقه على ملكه الادراك بحث يتناول العلوم النظريه
والعمليه غير بعيد مناسب للعرف كما مر واطلاق الصناعه على الملكه
التي ذكرناها ههنا شايع ذايع واطلاقها على مطلق ملكه الادراك الباس
كما قيل صناعه الظلام **قال** جمع غرز الخ **اقول** الظاهر ان
الغرز هي الصفه الخلقيه للنفس اي التي خلقت عليها كما غرزت فيها

وكذا الطبعة في اللغة هي السجية التي جبل عليها الانسان وطبع عليها
سواء صدر عنها صفات نفسية او لا ثم قد اطلقوا في الاصطلاح
الطباع والطبعة على الصور المقومة وقالوا الطباع اعم منها لانه
يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شيء والطبعة قد تختص
بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه اولا وبالذات من غير ارادة
قال لكن لا كان وجه التشبيه الخ اقول اي بلا اختلاف لكونه
واختلافه العقلي ضروري ان المركب من المحسوس والمعقول من حيث
انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا قال قلت يجب ان يعلم ان ليس
المراد بتركيب المشبه او المشبه به الخ اقول هذا كلام محقق لا ريب فيه
ويتضح منه ان معاني المصادر كالحتم والقتل والاحياء وغيرها معان
مفردة وكذلك ما هو معاني الحروف نحو الاستلزام كالاستعلاء و
الابتداء والانتهاء ومفرد كل معان مفرد بل ان معاني الافعال و
الاسماء المتصلة بها والحروف وحدها مفردات خلا ما صور في الاستعارة
التبعية الواقعة فيها ان يكون تشابه مركبة الطرفين وعساك تطلع فيما
سيقبل على ما هو تتمة لهذا الكلام قال محل نظر اقول لان الحقيقة
الملتئمة من فعل الواحد كالانسان مثلا وقد اشار فيما سبق الى
هذا النظر حيث قال وفيه نظر ستوقف فيه قال ولا يخفى ان قوله زيد
كصفي الخ اقول حيث شبه زيدا في الذهن فتكون الاستعارة بالكناية
في زيان انبساط الماء الصافي من الصفات فتكون استعارة تخييلية
فاثبت له بعض لوازمه ويمكن ان يجعل الاستعارة تبعية فتكون
المقصود تشبيه انبساط صفاء الماء ويلزمه تشبيه زيد بالماء لكنه
غير مقصود بخلاف ما اذا جعل استعارة بالكناية فان المقصود تشبيه



تشبيه الماء فان لوحظ تشبيه انبساطه بصفاء الماء كان تبعا لا مقصودا
وسيجيء الكلام في هذا المعنى في مباحث وجه التبعد الى المكنى عنها كما زعم
السكاكي قال واصطكاك المزامير الخ اقول المزمر العود الذي
تضرب به قال من الاريحية الخ اقول الاريحي واسع الخلق يقال
اخذته الاريحية اذا ارتاح للندى والارتياح النشاط قال
ظاهر سوق العبارة الخ اقول اي ظاهرا يقتضي ولكن المقصود
منها اقتضاء المجموع للمجموع على التفصيل المذكور في الشرح قال تعليلا
لامتناع وقوع المشبه الخ اقول منصوب على انه مفعول له
للابراز المقدر اي ولا لابراز في معرض الاستظراف للنقل قال
او للوجه الاخير الخ اقول عطف على قوله لامتناع ولهذا قال
اي تعليلا للذوق حضور المشبه به قال وعلى هذا الخ اقول اي
اذا فسر قوله لمثل ما ذكر بما فسره العلامة كان تعليلا للنقل لذوق
حضور المشبه به كما ان قوله لاستظراف تعليل لنقل امتناع وقوع المشبه
به وح سقى وعلى عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص
واقوى في استظراف خاليا من التعليل فالاولى ان يفسر ما ذكر
من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ويجعل تعليلا لعدم صحة ذكره
في صورة الاستظراف لان هذا انسب بسياق الكلام حيث علل سابقا
عدم صحة ذكره لبيان المقدار او الامكان او الحال او زيادة التقرير
او التزيين او التشويه بقوله لامتناع تعريف المجهول الخ قال
وح لا بعد الخ اقول هذا توجيه بعيد جدا بل هو باطل قطعا
فان السكاكي بعد ما ذكر الاغراض العائدة الى المشبه قال واما

١٠٨

واما فعل الذوق فيعرف تعليله بالاستظراف من سياق الكلام

الشبه اتم في المشبه به وكون المشبه به اشهر به

الغرض العائد الى المشبه به فرجعه الى الاتمام كونه اتم من المشبه في
وجه الشبه ثم قال وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به معلوما
بذكرنا لان المشبه به حقه ان يكون اعرف لجهة التشبه من المشبه واخص
بها واقوى حالا منها والا لم يصح ان يذكر لبيان حال المشبه ولا لبيان
امكان وجوده فلو حمل جهة التشبه في كلامه على الغرض لكان لغوا
لا حاصل له كما لا يخفى على من له ادنى تمرن لان مفاد قولنا انما جعلنا
الغرض العائد الى المشبه به معلوما اتمام كونه اتم من المشبه في وجه
التشبيه لان المشبه به حقه ان يكون اعرف بغرض التشبه من المشبه
وهذا اظلام نثر منتظم كما يدل سواء اريد بغرض التشبه هذا الغرض
المخصوص اعني اتمام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه او اريد
مطلق الغرض من التشبيه قال لانه قال يجب ان يكون المدعى
اقوى نرد به على ما نقل عنه ان السكاكي صرح في هذا الظلام بانه
يجب في بيان المقدار ان لا يكون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه
بل يجب ان يساويه فلا يصح ان يقال يجب ان يكون اقوى حالا مع
جهة التشبه في بيان المقدار ان اريد بجهة التشبه وجه التشبه
وايضا في هذا الظلام دلالة على ان ظلامة الايضاح وغيرها انما يكون
في صحيح انتهى ظلامه والذي يظهر مما ذكره في المفتاح مجملا اولا ومفصلا ثانيا ان
يكون المشبه به اعرف لوجه الشبه معتبرا في بيان
الحال والمقدار والامكان وزياده التقرير والزمان والتشويه
وان كونه اتم واقوى في وجه الشبه معتبرا في زياده التقرير والحاق
الناقص بالكامل واما الاستطراف فالمعتبر فيه ايراد المشبه به وندرة



وندرة حضوره وذلك انما اوجبى او لا كونه اعرف واقوى في بيان
المقدار والامكان وزياده التقرير والزمان والتشويه وذلك
وذلك بامتناع تعريف المجهول بالمجهول وامتناع تقرير الشيء بما ليس اولى
التقرير الاول علة للاعرفية والثاني علة لكونه اقوى وظاهر ان التعليل
الثاني مخصوص بصحيح التقرير متشبث بالحكم اعني كونه اقوى في صحيح
الصحيح وحينئذ يجب ان يكون التعليل الاول شاملا للجميع او لما عدا
التقرير لئلا يختل نظام الظلام وشموله للجميع اظهر ليتحد نظم
التقرير مع عدة في سلكه ثم ذكر الاستطراف على وجه يشمل مشاركة
لما سبق فيما ذكر من كون المشبه به اقوى واعرف وعقبه بما يصلح
ان يكون اشارة الى التعليل السابق وفصل الظلام ثانيا وصرح
بان الاعرفية معتبرة في زياده التقرير وليست معتبرة في بيان المقدار
بل الاولية في بيان المقدار السلامة عن الزياده والنقصان
فان الاعرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان
والزمان والتشويه وندرة الحضور معتبرة في الاستطراف فاذا اريد
بتطبيق المجمل على هذا المفصل وجب دعوى الاعرفية في الزمان
والتشويه ايضا وتاويل ظلامه السابق في الاستطراف على وجه
لا يلزم مشاركته لما سبق في الاحكام اعني كون المشبه به اقوى
واعرف وحمل قوله لمثل ما ذكر على ما فسره العلامة وبعد لوجهه
عن المشاركة مع ما سبق بصرف الظلام عن ظاهره وتقييد المفصل
لما سبق الاشكال في ظلامه الا في اقتضاء الزمان والتشويه كون المشبه
به اعرف لوجه الشبه وهو مصحح به في ظلامه المفصل حيث جعلها

الا بلغ وه

شريكين ببيان الامكان في كون المشبه به مسلم الحكم معروفه فيما نحن
من وجه التشبيه ويمكن ان يقال لعل وجه التشبيه بين وجه الهندي و
مقله الظبي مطلق السواد والا فلا تزيد في بل هو السواد اللطيف
المخصوص الذي يحمل الله الطبع ويقبله ولا يمكن ان مقله الظبي
بهذا الوصف منه وكذا الحال في الشعر واياضه في الطلام المفصل
بيان الحال لان المقدار والخاف الناقص ما لكامل الازياده
العنبر فلا يناسب ما ذكره في الجمل هذا ما عندي في اضاح عبارة
المفتاح وتلخيص ما اريد بها ودفع ما يتخايل فيها من الاضطراب
والاختلال **قال** لو قصد شيء الخ **اقول** فان قلت اذا اريد
شيء من ذلك لم يجب التشبيه الذي ذكر بل جاز عكسه لكونه اقوى
في تاديه المقصود قلت اذا اريد بما ذكر ان يجب التشبه منهما
ولا يخفى ذكر الشابة فضلا عن كونه احسن فلا يكون مما نحن فيه و
ان اقتصر على ذكر تشبه الغرة بالصبح لانه الاصل واذا عكس فقد
ترك الاصل لزياده المبالغة **قال** وجعل التشبه في قوله والشمس
من مشرقها **اقول** قد ناقش في جعل السكاكي هذا البيت من تشبيه
المركب بالمركب وذلك انه ذكر في وجه الشبه الذي لا يكون واحدا
بل في حكم الواحد تشبيه سقط النار يعني الدلو والثريا بالمقصود
والشابة الجبلي بالخمار المستوفي السعد الثابت على راسه سخ تامضا
والشمس بالمراة في كف الاشل وتشبيهها بالبوتقة التي فيها ذوب
ذوب في هذا البيت ولكن في كل واحد من سبع التشبيهات الخمس
المركب في وجه الشبه لان تشبيه الشابة بالخمار مع غير اسلوب الطلام



الطلام وحال وكوجه التشبيه في قوله كان مثار النقع وفي قوله
وكان اجرام النجوم لوامعا وفي قوله كانما المريخ وسط في كل واحد
من سبع التشبيهات في سبع الابيات المركب في طرفي التشبيه ثم قال
وعلى امثال ما ذكر من الامثلة تشبه المركب بالمركب والمذكور قبلها
تشبه المفرد بالمفرد ويحتمل ان يريد بما ذكره من الابيات سبع اللمة
بقرينة بعد الاسلوب وبان تركب الاطراف فيها دون ما قبلها
والظاهر ان شبيهها بالبوتقة التي فيها ذوب ذاب من تشبيه المفرد
غير المقيد بمفرد وغير المقيد بمفرد مقيد كتشبيهها بالمراة في كف الاشل
او من تشبه المفرد بالمركب واما جعله من تشبه المركب بالمركب فبعيد
قطعا **قال** ولا يخلو هذا من تسامح **اقول** وذلك لان قوله مقيد
بقرينة لفظية مفرد بما صرح به فيفيد بعده وشاهد تركيب **قال** اما
تمثيل الخ **اقول** لا يخفى ان المتبادر من انتزاع وجه الشبه من
متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه كونه مركبا من متعدد
وهو اجزاء كما توهمه الشارح فاورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد
او لا يرى ان المصنف رد على السكاكي في عد التمثيل على تمثيل الاستعارة
من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج
تحت الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد فلا يصح ان
يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيا لما سيصرح به
ومما يؤيد ما ذكرناه ان المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو
اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبه التمثيل وقال الشارح
هناك تشبه التمثيل ما يكون وجه منتزعا من متعدد واحترز بهذا

التقدم من الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يتقدمها التركيب حيث جعله احترازا من الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله
ان شبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى فان قلت
سيوهمنا كما صدر و تفسر كلام المصنف تفسيرا مطابقا لما نزعمه من
استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت سنوهمنا ايضا صدر و التغير
فوجب ان نراعي ما نزعمه و لا مثل للتمثيل الا تشبيهات مركبات
الاطراف فان قلت قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيلي قد يكون
طرفاه مفردين في كقوله ٢ متعلم كمثل الذي استوقد نارا قلت
ولك عاد عمد اقوام لم يطلقوا على جملته الا و سماسك لحمان هذا
المقال قال اشعار بان هذا من تقسيمات الملخص اقول في ايراد
هذا التقسيم قبل ذكر ما هو قسيم للمجمل اعني المفصل اشعار بذلك
ايضا اذ لو كان تقسيما لمطلق التشبيه لوجب تاخره عنه قطعا
قال سيصيح العيني الملخص اقول العشي بالكسر الابل البيض
التي تخالط بياضها شيء من الشقرة اي سيدخلني حلف الابل والسير
في الليل صباحا عند فتى يعقر عند الغضب و فارقتها وهم يغارون فتى
عطايا قال حملت ردينيا الخ اقول رُدَيْنِيّة اسم امراة كانت
تعمل الرماح فنسبت اليها قال رُمح رُدَيْنِيّ و قناة رُدَيْنِيّة
واللهب شعلة نار يقولون دخان و قد اخذ السنابجوا اعني الدخان
لانه يقدح في التشبيه المقصود قال ابو الحسن هذا من تشبيه الشيء
بالشيء صفة و لونا و حركة و سببه قال فعلى هذا ذهب الاصيل
الخ اقول هكذا يوجد في بعض النسخ و انما قال قريب من ذلك



من ذلك لان الذهب مستعار لصفرة الاصيل وشعاع الشمس فيه
والاضافة الى الاصيل قرينة لها قال لاجرائه على المشبه الخ
اقول اجراء عليه اعم من ان يكون ما استعاره فيه او لمحله عليه و
اثبات معنا له متناول الاستعارة المتفق عليها و ما اختاره
هذا الذاهب ايضا وقد صرح به فيما بعد حيث قال لانه لم يجر عليه
لا با ستعا له فيه و لا با ثبات معنا له قال ولهذا قدم تعريف
الحقيقة الخ اقول الاول ما لفظ الى مفهومي الحقيقة والمجاز
واما ما لفظ الى ذاتهما فلا قال اذ لا معنى له عند التامل الخ
اقول هذا صحيح و انما يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي
لوجه هذا العقد على تعلقه بالوضع قال الواجب
الخ اقول او يقسم الحقيقة لا مفرد ومركب ثم يعرف كلا منهما
على حدة كما فعله في المجاز الخ اقول يريد
ان يعين اللفظ للدلالة على معناه المجازي لا يكون وضعا واما
يعين المشتقات كاسم الفاعل ونظائره وضع قطعا لدلالتها على
معانيها ما تضمنها كذلك وضع نوعي اي ضابطه كلي بان يقال مثلا كل
صيغة فاعل من كذا فهو كذا و ليس للمجاز وضع شخصي و لا نوعي و
ان وجب فعلاقة معتبرة بحسب نوعها قال بل ما اشار الخ
اقول وكم يخ الالمعي ان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره
هو ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره و اطنب في تفصيل
هذا المعنى ما لا مثله التي من جملتها لام التعريف وعلى فعل التاريخ
هذا ما ذكره والتجاء الى وضع السوال على تعريف الوضع وفيه

بحث لانه ان اريد بثبوت معنى الحرف في لفظ عنزه ان معناه مفهوم
بواسطه القرنه فذلك لا يجدى نفعا في دفع الصحيح وكل السوال بل
هو بعينه ما قيل من ان دلالته على معناه الافرادى مشروطه بذكره
متعلقه وان اريد ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان
لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقه ومتعلق بمعنى الجمله وكذا ان
ان اريد به قيامه بمعنى عنزه قياما حقيقيا فاطل ايضا لما ذكر و
لانه يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض حروفا لدلالتها
على معانق قائمه بمعانى الفاظ عنزه وان اريد به تعلقه بمعنى الغير
لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما شابهه من الالفاظ الدالة على
معان متعلقه بمعانى عنزه حروفا وطل ذلك فاسد كما ترى واما
تحمل معنى الحرف على وجه يصحح به ذلك السوال فسيورد ما ان شاء الله
في الاستعاره التبعيه قال سلمناه لكن لا نسلم اولا
لانه نفعا لان المعترض يزعم ان العلم بمعنيين من معناه لا يكفى
في فهمه بل يحتاج الى ذكر المتعلق ايضا ولذلك ابدله في بعض النسخ
بقوله سلمناه لكن معنى قوله بنفسه ان دلالته عليه لا يكون
الا بواسطه قرنه ما بعده عن ارادة المعنى الاصلى وانت تعلم ان
معنى لا نفهم من العطار بعد تعيين الوضع على انه ان اراد
بالمعنى الاصلى الموضوع له فقد لزمه الدور كما عرفت به غير مرة
وان لم يرد به ذلك فلا بد من بيان معنى الاصاله ليحصل معنى
تعيين الوضع ثم نطالبه في صحته وفساده قال وقولنا معنى
الطهر او لا معنى الحيض قرنه لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلاله



الدلاله بواسطته فان قلت على تقدير المزاحمه لا دلاله
على احد معانيه بعينه فيكون لدفعها المستفاد من القرنه مدخل
في تلك الدلاله قطعا فهي بواسطه القرنه لا بنفس الوضع قلت
المقتضى للدلاله على معنى بعينه كان حاصلا ومزاحمه الغير كانت
مانعه عنها وحين اندفعت المزاحمه بالقرنه تحققت تلك الدلاله
بذلك المقتضى الذى اقتضاها وليس عدم المانع من تمام المقتضى
واما قرينه المجاز فهي معتبره في الدلاله على المعنى المجازى لا بحسب
اقتضاء الدلاله الا بها فهي من تمام المقتضى وبذلك وبذلك يندفع
الفرق بين قرينتى المشترك والمجاز ويظهر ان المشترك يدل بنفسه
على احد معنييه بعينه وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه
بل بالقرنه قال وحصل من هذين الوضعين لا نوع اول
ان اراد باحد المعنيين المفهوم الكلى الصادق على كل واحد منهما
فلا نسلم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه يحصل عند وضعه
لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف ولو صح ذلك لا متنع كون اللفظ
مشتركا بين معنيين فقط ولزم عند اطلاقه ان يتردد بين المعاني
الثلثه اعنى المفهوم الكلى وفرديه واحتج في كل واحد منهما الى
قرنه معينه فان زعم ان قرنه فرديه قرنه لزم القول بانه عند
اطلاقه يتبادر منه ان المقصود هو ذلك المعنى الكلى وان اللفظ
مستعمل فيه وهو باطل قطعا بل الواقع التردد بين المعنيين
مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك او اذا كانا متنافيين
كما في المثال المذكور اعنى القرء عند الكل وان اراد احد المعنيين

لا بنفس اللفظ الموضوع له خ

احدهما معنيا في نفسه وعند المتكلم غير معنى عند السامع على معنى
ان تردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك
معنى ثالث فهم منه ما عتبار انتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ
موضوعا له صحيحا بل هناك تردد بين معنيين وضعيين فان قلت
المشترك اذا اطلق فهم منه جميع المعاني واحتج في بعضها اراده تحقيقا
لا قرينة واما المجاز فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازي فاحتيج
في فهمه وارادته الى قرينة قلت لا تعلق لهذا الكلام في فهم المعنى
المراد ولذلك قال عز مجموع منهما فهم ما ذكرته تحقيقا للفرق بين
وبين المجاز وابين لهذا من الاخر قال لفظ الدابة الخ اقول
حاصله ان لفظ الدابة يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة
لغة ويكون ملاحظة الدبيب هناك لصحة الاطلاق على ذات ماله
دبيب ولا ملاحظة خ لخصوصية ذات الفرس اصلا وتارة على سبيل
المجاز اللغوي وملاحظ فيه خصوصية الذات وبعد الدبيب على
انه علاقة مصححة لاطلاقه على خصوصية هذا الذات ويكون ايضا
مصححا لاطلاقه على خصوصية ذات اخر يوجد فيه وقد يطلق
على الفرس باعتبار نقله العرفي وبهذا الاعتبار لا يصح اطلاقه على
كل ماندب لها في الحقيقة الاصلية ولا على كل خصوصية لها دبيب كما
في المجاز المتفرع على ملاك الحقيقة بل لا يطلق حقيقة بهذا الاعتبار
الا على خصوصية ذات الفرس لانه في العرف انما وضع له وبعاده معنى
الدبيب انما هي لمجرد المناسبة فوضعه له لا يصحح الاطلاق
ولا لكونه علاقة مصححة على الاطراد قال واما المجاز الخ اقول وايضا

والمشترك





وايضا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ان كان لمناسبة لما وضع
له فهو مجاز لغوي وهكذا يقول في سائر الاقسام وبالجملة كل
كل مجاز متفرع على معنى حقيقي لو استعمل اللفظ فيه كان حقيقة
فيكون المجاز تابعا للحقيقة في الانقسام الى هذه الاربعة قال
وايضا يظهر النقد الخ اقول ان في المجاز حذف مثل تنزيل الصورة
للنقد فان المركب انما يظهر بالصوغ لانها الجزء الاخير منه ولا بعد
ان يجعل النقد بمنزلة المادة والنقد بمنزلة الصوغ الطارئ فيها
قال وكالنقد في النقد الخ اقول ويكون اليد بمنزلة العلة
الصورية للنقد على عكس ما ذكر في النقد والاظهر ان يجعل
اليد بمنزلة مادة قابلة والنقد بمنزلة صوغ لها حالة فيها
قال والراوية في المزاد الخ اقول قال في الصحاح المزادة
الراوية قال ابو عبيد لا تكون الا من جلدين تخاط احدهما على الاخر
منهما ليتسع وكذلك السطيحة وجمع المزادة مزاد ومزايد وتصغير المزادة
مزيدة والمزود الذي يجعل فيه الزاد والمزود من باب الافعال ومن باب
المزود فهو ما يحمل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والجمع المزاود
وحكى ابن السكيت المزود للسفر والجمع المزاود وحكى ايضا المزاد
وقال ايضا الراوية البعير او البغل او الحمار الذي يستقى عليه و
العامة تسمي المزادة راوية وهو جائز ما على الاستعارة والاصل
ما ذكرنا ما فظهر ان تفسير المزادة بالمزود غير صحيح لان المزادة
ظرف الماء الذي يستقى به على الرابية والمزود ظرف الطعام المذكور
وليس حامله يسمى راوية فلا تطلق الراوية على المزود مجازا انما
يسمى بالراوية حامل المزادة ويطلق عليها مجازا قال اذا اراد
اعصر جزاء الشرط الخ اقول انظاهر ان يقال اعصر عنبا لكي اذ لو كنت
كذلك العنب لما كان يعصر ابتداء ويصير خمرا انتهاء اطلق عليه اسم الخمر فالمعنى
اعصر ما يصير خمرا وهو العنب من حيث هو يعصر

بعض اصول الفقه وجعل اسمه الشي باسم غايته وعلى ما في الكتاب
فالمعنى استخرج بالعصر خمرا اي عصر اصول اليها قال الاسد مثلا اما استعار
الى الجرع اقول لا يعني به ان لفظ الاسد استعار لمفهوم الشجاع مطلقا
اعم من ان يصدق على ذات الحيوان المفترس او غيره كما يدل عليه قوله
او لا انما استعار للشجاع وثانيا ولا يكون انتقال الذهن من الاسد
الى الشجاعة والا فلا مشاركة بين المعنى الحقيقي والمجازي في صفة
بل يكون المعنى المجازي عارضا للمعنى الحقيقي وغيرا ولا يستعمل معنى اصلا
فلا يكون استعارة بل مجازا مرسلا وانما يعني ان لفظ الاسد استعار
للرجل الشجاع مثلا ويكون الانتقال الذهني الى مفهوم الشجاع ومنه العارض
الى معنى الرجل الشجاع فالاول انتقال من المعروض لا العارض المشاهد
انصافه به وملاحظة كلي عالب والثاني انتقال من مفهوم العارض
الى بعض معروضاته من حيث هو معروض له وليس كالانتقال
الاول في الظهور والكلفة بل يحتاج الى معونة المقام والقرينة قال
واذا كان ذلك الغرض عاد نصف الدواء اقول لا يسلم ان هذا الانتقال
يحتاج ايضا الى معونة المقامات والقرائن كالاستعارة وسايير
الاقسام فالجواب الحقيقي بما اشار الله بقوله وبالجملة اذا كان
بين الشيئين علاقة وتربط بحيث ان اللفظ اذا اطلق على احدهما وضع له
فلا بد ان يكون بحيث ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي الى المجازي
المقام والقرينة وهذا هو المراد من اللزوم ههنا واما التفصيل
المذكور فلا يستفاد منه الا تفاصيل العلاقات الموجبة لا اللزوم
المعتبر في المجاز قال ولهذا شرطنا في اطلاق الحزء للجزء اقول



اقول اورد عليه ان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على استلزام
الانسان لهما لا على استلزامهما الانسان والتلازم واجب
بانا لم نرد بالتلازم معنى ما اللازم والملزوم مصطلح ارباب الجدل بل
مصطلح ارباب البيان اعني المتبوع والتابع حيث قالوا مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم لا الملزوم واردوا باللازم التابع والردف
كطول النجاد مثلا فانه من توابع طول القامة ورواديفه وطي وحمد
من الرقبة والراس اصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود
ولزلك لم يوجد بدونهما قال ان الطاهر من اللباس الالتحاف
قيل عليه ان الجمل على التخيل وكذلك جدا لا تناسب بلاغة القرآن
فان الجمع اذا اثبت لشخص ضار مجرم فما هو مقصوده فلا بد ان يثبت
له من لوازمه ما له مدخل في الاضرار واقرب منه ان يحمل على التشبيه
من قبل الماء، وتكون وجه التشبيه الاحاطة والشمول والملابسة
التامة والاولى ان يجعل استعارة تحقيقية على احد الوجهين ثم الجمل على
الضرر والالم الحاصل من الجمع اكثر مناسبة للاذاقة فانها تستعمل في الضار
والالام يقال اذاقه الضار والبؤس قال وفيه نظر لان الجوع
اقول اذا قيل رايت اسدا يرمي فلا شك ان اسد الكيس مستعملا في معناه
الحقيقي بل هو مستعمل بمعنى رجل شجاع كالاسد ولم يقصد به هذا المفهوم
بل الذات ولكن الذات وان كانت متعينة في نفسها لكن المتكلم اراد
بتجريد هذه العنوان الدلالة عليها من حيث انها متعينة ممتازة عما عداها
بل اراد الدلالة عليها من حيث الاجمال والابهام ولا شك ايضا انه
قصد تلك الذات المعينة المرادة بلفظ الاسد اجمالا لا كنه جعل

وزيد الاسد ء الثانية ادعاء اندراجه تحت الاسد وكونه فردا
من افراده كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندراجه تحقيقا امرا مسلما
كقولك رأيت اسدا يرمي فالاولى تشبيه اتفاقي والثانية استعارة اتفاقا
واما الثانية فقد تقرر عن مرتبة صريح التشبيه حيث سيق الكلام ظاهرا
لكونه فردا منه لا لاثبات شبه لم تبلغ درجة الاستعارة حيث لم يجعل
اندراجه فيه امرا مسلما معروفا فيؤتى بما يثبتها بليغا فقد بنى على الخطاء
من مرتبة الاستعارة وتوقيفها عن صريح التشبيه ولا بعد في اطلاق التشبيه
عليها فان المقصود بحسب الظاهر وان كان جعله فردا منه لكن القصد
حقيقة لاثبات التشبيه ويجوز بقدر الاداة نظرا الى المآل وان لم يجز
نظرا الى الظاهر ولا ينتقض ويكفي بالاستعارة لان اللفظ هناك قد
استعير لمعنى لغوي واطلق عليه فتحققها بهذا الاسم اولى لزيد اختصاص
ومناسبة بينهما وبين سماعا فكانه اراد التنبيه على ارتفاعها من حضيض
التشبيه ولا بد له ان يعتبر الاستعارة هاهنا ولها ايضا وآثارا واجبا في
الاستعارة المتعارفة كما طفح الشارح فقد عرفت بطلانه وحقيقة ذلك
بقوله مقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد لا لغرض سوى
انه يعرض ان يكون قولنا زيد الاسد استعارة متعارفة ايضا مع ظاهر
قصد اداة التشبيه قال اقول وبدل على ما ذكرنا لا لغرض
الاستدلال بشعر ما اسد فانه اسد على مستعمل في مفهوم محترق وصاهل
فلا يصلح تشبيها فضلا عن الاستعارة بل يكون من اطلاق اسم
الملزوم على اللازم كما مر ثم ان استعمال الاسد في معناه الحقيقي لانه في
تعلق الجار به او الوقوع مع ذلك المعنى على سبيل التبع لما هو لازم له

ذلك اما مسلما وساق الكلام لاثبات الرؤية متعلقة بها واذا فضل زيد
اسد فان كان لفظ الاسد مستعملا في معنى رجل شجاع كما لاسد وكان
رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكره
الشارح فاما ان يراد برجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله
بتعلق الجار والمجرور به ومن وقوعه محمولا فلا معنى لتشبيه
كما لا يخفى على احد واما ان يراد به ذوات ما يصدق عليه مشبه بالاسد فيكون
الكلام معقولا لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبه بالاسد واذا
كان مستعملا في معناه الحقيقي كان سياق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد
واذا اردت ان يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتامل في قولك
ما الفارس اسد مرولي محجوبشير است زيد وقولك شير است زيد فان التشبيه
في الاول راجع للذات ما وفي الثاني لزيد واما في نحو زيدا في المثال
الاول لانه لو قدم احتمل الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان
التقديم قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فتامل
للموافقة ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتاخير ولا شك ان
ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير است وشير است
زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي
كما ذكره القوم فان قلت زيد الاسد حسن تقديرا وذات التشبيه لان
لان الظاهر دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل واما اذا قلت زيد اسد
لم يحسن تقديرا لان الظاهر دعوى حمل الاسد عليه واندراجه من افراده
مندرج تحته مبالغة فلو قدرت فات المبالغة فانها تلك مراتب الادلة
ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد

ومفهوم منه في الجملة من الجراءة والصولة واذا جعل الاسد استعان
عن رجل شجاع لم يؤد به كما مر انه مستعار لمفهوم رجل رجل شجاع حتى
نظر تعلق الجار به بل ارتد انه استعان لذات صدق عليه ذلك
المفهوم فيكون الجراءة والصولة خارجة عما استعمل لفظ الاسد فيه و
ليس لاوجهه الشبه في منع الاستعان خارجه عن الطرفين كما لا يخفى
فنحتاج على هذا السعد والفناري تعلق الجار به الى ملاحظة معنى الجراءة
تبعا فتمس في تعلق الجار به دلالة على كونه استعاره بل لو جعل دليلا
على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم المعنى الذي تعلق به الجار على تقدير
كونه حقيقة اظهر واما وقع له ما وقع بناء على ما توهمه انه اذا كان
استعان كان معنى الجراءة داخلا في مفهومه وليس كذلك وتوضيح ما ذكرنا
ان اسدا في رجل اسد وفي رجل اسد في الشجاعة مستعمل في معنى واحد ان
وقد اختار ان التشبيه حيث قال والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه
فالاول ايضا كذلك قال ويمكن التعسف لدفع اقول هذا الطلام
جيد فان المدار في الفرق بين الاستعان والتشبيه انه تردد منهما
ان اسم المشبه به ان كان مستعملا في معنى المشبه كان استعان وان كان
مستعملا في معناه الحقيقي كان تشبيها وعلامة كونه مستعملا في معنى المشبه
اي ومن لوازم استعماله فيه ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه فاذا انتفى
هذه العلامة كما في الآية الشريفة بشهادة النظر السليم بعد التامل فيها
انتفى كونه استعان وكان تشبيها سواء كان المشبه مذكورا بالفعل او
مقدرا في نظم الطلام او لا يكون مذكورا ولا مقدرا نعم يجب كون المشبه
مرادا في معنى الطلام وان لم يمكن تقديره في نظمه على وجه لا يختل نظامه





نظامه وسيرد عليك فيما سنعقله مزيد توضيح لذلك ان شاء الله تعالى قال
وانما كانت هذه الالفاظ اقول التشبيه هنا لملاحظة اتصاف المشبه
بوجه الشبه والاضافة لمشاركة المشبه به في وجه الشبه ويلزم من ذلك
ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به بوجه الشبه والاضافة لمشاركة في وجه
الشبه فالاستعان بهذا المعنى كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفا
ومحكوما عليه ضمنا وطل ما هو كذلك ولا بد ان يكون معنى مستقلا
بالمفهومية صالحا لان يكون موصوفا ومحكوما عليه ومعاني الحروف
والافعال معزل عن الاستقلال وصلاحية كونها موصوفة
محكوما عليها فلا تصور حينئذ ان الاستعان فيها اصالة وتحقيق
الطلام على ما ينبغي يستدعي بسطا للطلام في تحقيق معنى الفعل والحرف
فنقول والله المستعان وعليه التكلان اعلم ان نسبة البصيرة الى
مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته وانت اذا نظرت في المراة وشاهدت
صورتك فيها فلك هناك حالتان احديهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة
مشاهدا اياها قاصدا حاصلا للمراة آلة لمشاهدتها ولا شك ان المراة
مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تتقدر بابصارها على هذا الوجه
ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المراة بعينها
وملاحظتها قاصدا فتكون صالحة لان يحكم عليها ويكون الصورة مشاهدة
تبعا غير ملتفت اليها فظاهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا واخرى
آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى
الباطنة واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك شبه العيام الى
زيد اذ لا شك انك تدرك فيهما شبه القيام الى زيد الا انك في الاول

المشبه به في وصل

مدركه من حيث انها حاله لمعنى زيد والقيام وآله لتعرف حالهما
فكانها مرآة تشاهد بها مرتبطا احدهما بالآخر ولذلك لا يمكن ان
تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وهذا معنى قولهم
ملحوظة هذا بها بحيث يمكن ان تحكم عليها او بها فافهم على الوجه الاول
معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الوجه الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج
الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية تحتاج الى التعبير
عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا يستقل بالمفهومية اذا تفهد هذا فاعلم
ان الابتداء مثلا معنى ملحوظ حاله لغيره ومتعلق بزيد فاذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا هذه الحالة صالحا لان يحكم
عليه وبه ويلزم ادراك متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول
للفظ الابتداء أو لكل بعد ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق
مخصوص فتقول مثلا ابتداء سيري من البصرة ولا يخرجه ذلك عن
الاستقلال وصلاحيته لان يحكم عليه وبه واذا لاحظه العقل من حيث هو
حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالها كان معنى غير مستقل
بنفسه لا يصلح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ من وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام
وهو نوع من الجنس كالابتداء مثلا لطف ابتداء معنى لخصوصه والجنس
لا يعين الا بالمنسوب اليه فالم يذكر متعلق العقل ولا الخارج وانما
يحصل متعلقا فيتعقل بتبعيته وهو ايضا حصول ما ذكره ابن
الحاجب في شرح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع
الى معنى ان ما دل على معنى باعتبار حال في نفسه وما لفظ الله في نفسه لا باعتبار

الحرف لا تحصل فرد منه ولكن
الفرض تنوع مدلول الحرف لا فرد





باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره اي
اي باعتبار متعلقه لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه فقد اتضح ان ذكر
متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا
مادرا كي متعلقه اذ هو آلة لملاحظة فقدم استقلال الحرف بالمفهومية
انما هو لتصور ونقصان في معناه لا لما قيل من ان الواضع اشترط في
دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه اذ لا طايل تحته لان هذا
التعليل ان اعترف بان معاني الحروف هي النسب المخصوصة على الوجه
الذي قررناه فلا معنى لاشتراط الواضع اذ لان ذكر المتعلق امر
ضروري اذ لا تعقل معنى الحرف بدونه وان زعم ان معنى لفظ من هو معنى
الابتداء بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالته من عليه وذكر متعلقه
ولم يشترط ذلك في دلالة لفظ الابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة
الدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية لنقصان فيها فرغبة عن هذا النقص
آتيا ولا خلاف ان هذا الاشتراط لا تصور له فان اصلا بخلاف اشتراط
الترسيخ في الدلالة على المعنى المجازي وآتيا ثانيا فلان الدليل على هذا
الاشتراط لو تم نفى الواضع عليه كما يتوهمه لان دعوى ورود نص
منه في ذلك خروج عن الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال
وذلك مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة والجوامد
على ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف لتتم الدلالة وفي تلك الاسماء
لتحصيل الفائدة على ما قيل تحكم بحت وآتيا ثالثا فلانه يلزم ان يكون
معنى لفظ من معنى مستقلا في نفسه صالحا لان يحكم عليه وبه الا انه لا

بصحة خ

واحد منها في دلالة
على المعنى التركيبي اعني
المعنى الذي له حالة التركيب
لا الفاعلية والمفعولية وكون
الفعل مسندا اليه مشروطا بذكر
متعلقه فان كون الاسم فاعلا انما هو
باعتبار الفعل وكون الفعل مسندا انما هو
باعتبار الفاعل كلي لم يشترط في دلالتهما
على معناهما الافرادي ذكر متعلقهما سره مدقق

الحكم عليه وبه ودليل ما لا يتوصل به من لدا دنه معرفه باللغه واحوالها
وكذلك قال السكاكي لو كانت ابتداء الغايه وانتهاء الغايه والعوض معنى
من ولا وكه مع ان الابتداء والانتهاء والعوض اسماء لكانت هي ايضا
اسماء لان الكلمه اذا دلت لمعنى الاسميه لها وانما هي متعلقات
معانيها اي اذا افادت معنى الحروف معناه رجعت الى معنى النوع
استلزام وآذا الحق عندكي معنى الحروف عالا مزيد عليه مطابقا
لقواعد اللغه واقوال الائمه ويأورد نه بعض الحرف من العبارات
المختلفه فنقول ان الفعل ما عدا الافعال الناقصه كضرب مثلا دل
على معنى مستقل بالمفهوميه ومعنى النسبه
الحكميه ملحوظه من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لملاحظه حالهما مرتبطا
احدهما بالاخر ولما كان معنى النسبه التي هي جزء مدلول الفعل لا يحصل
الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف وكما ان لفظ من
موضوعه وضعا عاما لكل ابتداء معين لخصوصه كذلك لفظ ضرب
موضوعه وضعا عاما لكل نسبه للحدث الذي دلت عليه الى فاعل
لخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهوميه
لم يتم محكوما عليه ومحكوما به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا
بالذات ليتمكن من اعتبار النسبه بينه وبين غيره واحتاج لاذكر
المتعلق ريعاد لمحاذاه الالفاظ بالصور الذهنيه والفعل لما اعتبر
فيه الحدث وضم اليه انتسابه لا غير نسبه تامه من حيث انها حاله
بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة ووجب ايضا ان يكون منكرا
باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعا ولا يمكن جعل

واذ قد

فان الوقوع من الصفه
لا الكوفه تقدم
ولا الاسفه الطلاق
تكون في الزمان
لتساوقه من البعد
انتهاء بها الا الكوفه
واذا قلت
بكي فلانا
لا تفهم الظرف
منهم من
تسلطوا

على معنى في نفسه والواقع
او الحرف ما يكون
مستقلة مرتبطة
على معنى



جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه وآما محكوما عنه
المركب من الحدث والنسبه المخصوصه فهو غير مستقل بالمفهوميه
فلا يصح ان يقع محكوما به فصلا عن ان يقع محكوما عليه كما يشهد به
ان مدلول الصادق وآما الاسم فلما كان موضوعا لمعنى مستقل ولم
يعتبر معه نسبه تامه لا على انه منسوب الى غيره ولا بالعكس
صح الحكم عليه وبه فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث و
نسبه الى فاعل على ما مر فكذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث و
نسبه الى ذات قائم صح كون اسم الفاعل محكوما عليه ودون الفعل
قلت لان المعتبر في اسم الفاعل ذات ما من حيث انه نسب
الله الحدث فالذات الموصوفه ملحوظه بالذات وكذلك الحدث
واما النسبه التي ملحوظه لا بالذات الا انها تقييد به غير تامه وغير
مقصوده اصلا من العبارة فقيدت بها الذات الموصوفه وصارت
المجموع كشيء واحد فجاز ان يلاحظ فيه تارة جانب الذات اصاله
فيجعل محكوما عليه وتارة جانب الوصف الى الحدث اصاله فيجعل
محكوما به وآما النسبه التي فقد ولا تصلح للحكم عليها ولا بها وحدها
ولا مع غيرها لعدم استقلالها واعتبار النسبه الفعل نسبه تامه يقتضي
انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها وتلك النسبه التي المقصوده
الاصليه من العبارة فلا تصور ان يجري في الفعل ما يجري في اسم الفاعل
بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث
فان قلت قد حكموا بان الجمله الفعليه في زيد قام ابوه وقعت
محكوما بها قلت في هذا الكلام تصور حكمان احدهما الحكم بان

وآما محكوما عنه
لانه وضع الحدث

على ان ينسب
الاخر لا ان نسب
الغير اليه

اما زيد قام والثاني زيدا قام الاب ولا يمكن ان يكون الحكم ليس
موجودا منه صريحا بل احدهما مقصود والاخر تبع فان قصد الاول
لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما عليه بل موقتا يتعين به المحكوم عليه
وان قصد الثاني وهو الظاهر صار الحكم صريحا بمعنى القيام والاب بل الاب
قيد للمسند الذي هو القيام او بدل من المسند للمسند اليه الاول اي لو قلت
قام ابو زيد وأوقعت المسند منهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى
قام ابو زيد ذلك المتكلم يرتبط بزيد قطعا فلم يقع خبرا عنه ومن ثم تسمع
النحاة يقولون قام ابو زيد جملة فعلية وليس بظاهر وذلك للحيلولة عن ايقاع
المسند على طرفيه بتوسيط ذكر زيد مقدما وايراد ضمير فانهما دالان على الاشخاص
الذي يحمل وجودا مع الانتماء سواء كان ظاهرا او واقعا في المعنى فلا يرجع الى
ما كنا فيه فنقول قد ذكرنا ان الاستعارة واسطة تنزلها على التشبيه
بعض ملاحظة المستعار منه ضمنا من حيث انه موصوف ومحكوم عليه
بوجه الشبه والمشاركة فيه مع المستعار له وقد تحققت ان معنى الحرف
من حيث هو معناه لا يصح ان يلاحظ محكوما عليه وموصوفا بشيء فلا
يتصور جريان الاستعارة في الحرف ابتداء ثم متعلقات معاني الحروف
كالابتداء والانتهاء والظرفية والاستعلاء والعوض معانية مستقلة
فيقع التشبيه فيها وتجري الاستعارة فيها اصالة ثم تسري لمعاني الحروف
لاشتمالها عليها وكذا عرفت ان معاني الافعال من حيث انها معانيها
لا يصح ان تقع محكوما عليها فلا تجري الاستعارة فيها اصالة بل تبعا
لمعاني مصادرها فان قلت هل يجري في شبهها الاستعارة تبعا على
قياس الحرف قلت لا لان مطلق الشبه لم يشتهر بمعنى يصح ان يجعل



يحمل وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها
انواع مخصوصة لها احوال مشهورة واعلم ان التبعد من الماضي
بالمضارع وعكسه نوع يعد من باب الاستعارة بان يشبه غير الحاصل
بالحاصل في تحقق الوقوع وشبه الماضي بالحاضر في كونه قطعي العين
واجب المشاهدة ثم استعير لفظ احدهما للاخر فعلى هذا يكون
الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان شبه الضرب الشديد
مثلا بالقتل واستعير له اسمه ثم اشتق منه فعل بمعنى ضرب ضربا شديدا
والثاني ان شبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق
الوقوع فاستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدري اعني الضرب موجودا
في طرف واحد من المشبه والمشبه به لكنه في طرف واحد منهما بقيد مغاير
لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك وبما قررنا لك ظهر ان ما ذكره القوم كل
ان الاستعارة في الحروف والافعال بتبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او يكون مشاركا
للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية حقائق دون معاني
الحروف والافعال ولعل صحيح لا يرد عليه ما نقل من الشارح في توجيه
ما اشار اليه من تزييفه بقوله بعد تسليم صحته ويتوجه ان قال وجه
عدم صحته ان احدهما ان طلب الحكم والزمان مع انه ليس من الامور
المتقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة
والثاني ان المدعى هو ان الحروف والافعال لا يقع مشبها بها ومقتضى
الدليل هو انه لم يقع وقوعها مشبها فلا ينطبق الدليل على المدعى
واما عدم وروده الاول فلان المراد بالحقائق هو نفسها وبالذات فيما

سلف صحائف مباحث الاسنفهام هو المعانى المتعلقة بالمفهوم مدلولا ما
توجه من الامور المتوقع الناسبة وطلبى من الحركة والزمان حصصه كاستقبال
له بالمفهوم مدلول من الافعال والحروف واما عدم وروده الثانى فلان
اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء
كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه كما مر وانما قوضوا للاقتضاء
الاول لانه المقصود الاصلى تحقيقا ولسلا على الثانى بيسر واما الصفات
واسماء المكان والزمان والآلة فلا تتم دلك الدليل فيها لان معانيها
يصلح ان تقع محكوما عليها فالوجه فى كون الاستعارة فيها تبعية ما
ذكر حيث قال فالاولى ان يقال وتفصيله انا الصفات انما تدل
على ذوات مبهمة باعتبار مقيدة بمعنى المقصود منها ولما لم يكن
لك الذوات المبهمة مقصودة منها ولا مشتهرة بما يصلح وجه شبه
فى الاستعارة لم تصور هناك الاستعارة فيها بحسبها بل تتصور ذلك
بحسب معانى مصادرها المقصودة منها فحيثما تبعية وامّا اسماء
المكان والزمان والآلة فانها وان دلت على ذوات متعينة باعتبار
ما الا ان المقصود الاصلى منها ايضا معانى مصادرها الواقعة فيها
او بها فتكون الاستعارة فيها تحقيقية ايضا ولو قصد التبعية والاستعارة
بحسب تلك الذوات لوجب ان يذكر بالفاظ دالة على انفسها و
لهذا التفصيل اتضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل واخواته وبين
اسم المكان واخويه فانها بعد اشتراكها فى كونها مشتقة وفى ان المقصود
الاسم منها هو المعنى المصدرى وفى كون الاستعارة فيها تبعية
افترقت فى ان الصفة لا تدل على تعين الذات اصلا فان معنى

معانى صه

ان يكون صه

واستثناء الدليل الذى هو الاقتضاء الاول يستلزم اسناد المدلول الذى هو الاقتضاء الثانى

معنى قيام شئ ما او ذات ما له القيام وهذا امر غير متحصل اصلا اذ لا حظ
العقل طلب ما يقيم به ويحيط عليه لتعين عند ذلك كان حينها
انه لا يقع موصوفا بل حينها ان يقع حاملا على غيره وفى ان اسم المكان
يدل على تعيين الذات باعتبار فان قولك مقام معناه مكان قام
لا شئ ما او ذات ما فيه القيام فلذلك صح ان يجرى عليه الصفات ولم
يصح ان يكون اصله للغير ولكان فى عداد الاسماء دون الصفات
ولم يستقض بتوقف الصفات ايضا كما زعمه ونسبه للاخر ما قال فلهذا
صرحوا بان توقف الصفة لما ذكر بان مرادهم بذات فى توقف الصفة
كما هو المتبادر منه ذات ما اى مبهمة لا معين لها اصلا وقد صرحوا بذكر
مثاله الصفة ما دلت على ذات مبهمة باعتبار معنى معين ولا يندرج
اسم المكان فى التعريف لدلالته على ذات معينة باعتبار وانما اطنبت الكلام
فى شرح المباحث لكى الاطناب ليتشبث منها فوائد كثيرة ولتتضح بها
وتنتفى منها مواضع لغير مراد كما قال ثم وصفا بالغير الذى لا اول
اى بلا علم به باعتبار كنه استحالة فيه حتى صار كانه حصته له
كالاذاقة فى الشدائد والبلايا قال وبهذا شعر الاخير اقول
قال الشارح فى شرح هذا الموضع من الكشاف ولقد كنت فى تحويل
من احد اقوال القوم الثلثة حتى فهم من كلام القدماء ان
الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كما سبع مثلا وقد
صرح صاحب المفتاح باسم المشبه المستعمل فى المشبه به كالمنية المراد بها
السبع او نحوها، بجعله مرادفا لاسم السبع على عكس الاستعارة التصريحية
وصاحب الايضاح انه المشبه المضمر فى النفس حتى فهم بعض المناظرين

وتنتفى فه

انه صه

فيه القيام وبهذا الاعتبار كان اسم للمكان واخويه والاعلى تعين الذات فى الحل بخلاف الصفات،

ان الاستعارة وانما كان الضمير العايد للاستعارة التى هى للمؤنث مذكورا اما ان الاستعارة ههنا بمعنى اللفظ المستعار واما ان الخبر الذى هو اسم المشبه به مذكور،

في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية هي الاظهار من حيث كونها
كناية عن استعارة السبع للمنية وفي قولنا شجاع مفترس اقوى الافراس
مع انه استعارة فقد يحد لاجتلاب الاقوى وهو كناية عن استعارة الاسد
للشجاع اذ الكناية لاثبات ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد
الاول هو الدلالة على ان اسدا كالبحر الافتراس وسائر ما للاسد
من اللوازم بالفرض ثم ان منع الكناية من اقسام الكناية في النسبة
اعني اثبات الاسدية للشجاع والحبلية للعهد للقطع بانه ليس كناية
عن المسكوت بنفسه بل دال على مكانه منع عارية وآراد بذلك الناظر
صاحب الكشف لما نقل عنه وسنقف عليه ايضا اذ آتيت على تمام
عبارته الحاشية عن الاستعارة بالكناية وما قيل فيها او عليها معنى
آخر فهم من الكشاف معنى لغير التلة واحدث بذلك في الاستعارة
قولا رابعا زاد في طنبور العويل نغمة لقوى وكفى ان قضية
هذا الفهم الذي هو عظيم لم ينشاء الا من فرط غفلة وكنت تصور
فهمه لهذا المعنى من الكشاف مع ان عبارته صريحة في خلافه بحيث
لا تشتبه على من له ادنى مسكة وآن شئت جلية الحال فاستمع لهذا
المقال وهو ان صاحب الكشف قال بعد ما بين العهد وهذا هو المستعار
بالكناية وقد حققه العلامة بوجه لم يبق فيه شبهة لناظر يقظان
العلامة حيث قال وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا
عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه ولوازمه
ليتركب الرمز على مكانية نحو قولك شجاع مفترس اظفاره وعالم يفترق
منه الناس لم تقل هذا الا وقد نبهت على الشجاع والعالم بانهما





انهما اسد وبحر فقد لاح بان المستعار هو المسكوت وان الرادف
المذكور كناية عنه كما لا يخفى على ذي ادراك وفي قوله حققه ولم يبق فيه
شبهة لناظر اشارة الى ان ما ذكره العلامة في منع الاستعارة واضحة
غاية الايضاح وهو الحق الصريح الذي لا شبهة فيه لاحد لا في كونه حقا
ولا في كونه مقصودا من كلام العيان فكانه يشير الى بطلان ما لهتان
صاحب المفتاح والايضاح والى ان طلام حاز الله لا يحتمل ان يقصد
به شيء منهما بل لم يرد به ما فهم من كلام القدماء بعنصر ثم انه رحمه الله كما هو
دابه في الكشف عن المعضلات وتفصيل المجملات اراد ان يبين حال
وجه الاستعارة بالكناية وان يرد على صاحبي المفتاح والايضاح
فيما ذهبا اليه في الاستعارة بالكناية وملخص ما ذكره ان صاحب
الكشاف لما جعل النقض مستعملا في ابطال العهد علم انه استعارة
بتصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض ثم استعمل لفظ المشبه به
في المشبه وكذا الافتراس والاظفار استعارتان مصرحتان حيث
شبه بطشه وفتكه لا قرانه بافتراس الاسد وشدة اضراع الناس به بالاظفار
ثم استعمل هنا ايضا لفظ المشبه به في المشبه فان قلت اذا كان
النقض ونظائر استعارات مصرحة لما قد شبه معانيها المرادة بمعانيها
الاصلية فكيف يكون كناية عن استعارات قلت وجه كونه كناية
من حيث انها متفرعة عن الاستعارات الاخر صارت كنايات عنها
فان النقض انما شاع في استعماله في ابطال العهد من حيث تشبيههم
العهد بالحبل فنازل العهد منزلة الحبل وسمي باسمه تنزيلا لابطاله
منزلة نقضه ولولا استعارة الحبل للعهد لم يصح استعارة

لم يرد به الا ما فهم من خ

الى صاحب الكشاف

الى الاسد والبحر

الى صاحب الكشاف

الاسد للرجل الشجاع واستعارة البحر للعالم

الجبل ص

ف

النقض للابطال وقضي على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف فانها
تابعة لاستعارة الاسد للشجاع والبحر للعالم ولما كانت سنخ الاستعارات
تابعة لسنخ الاستعارات الاخر ولم يكن متصورة في انفسها بل قصدنا بها
الدلالة على سنخ الاخر كانت كذلك معنى وسنخ كناية في انفسها
استعارات على قياس ما عرف من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فالافتراس
مع كونها استعارة مصرحة بها كناية عن استعارة الاسد للشجاع فظهر بذلك
ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخييلية فان القرائن في سنخ
الصور استعارات مصرحة بها بحقيقتها وليس هناك استعارة تخييلية نعم
القرائن في مثل قولك اظفار المنية ومد الشمال ومخالب المنية استعارات
تخييلية اما على انها قد اريد بها صور تخييلية مشبهة بمعانيها الحقيقية كما
صرح به في المفتاح ومع المختار لكن سيأتي واما على انها قد اريد بمعانيها
الحقيقية والاستعارة التخييلية هي اثبات سنخ المعاني للمنية والشمال
على سبيل التخييل كما ذهب اليه صاحب الايضاح وادعى ان
مذهب الجمهور وبالجملة من زعم ان الاستعارة بالكناية على مذهب
القدماء تستلزم التخييل فقد اخطأ فان قلت لو كان النقض مثلا
مستعملا في ابطال العهد لم يكن شيء من روادف المستعار المسكوت
عنه وهو الشمال مذكورا فلا صحة لقوله يريد روادف اليد بذكر شيء من روادفه
ان يكون النقض ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها
الحقيقية التي هي من روادف المستعار المسكوت عنه وهو اثبات اليد
للمنية على سبيل التخييل فصح ان الاستعارة المكنية تستلزم التخييلية
قلت لا مانع من استعمال النقض في ابطال العهد على انه اراد بذكر

التخييلية ج





بذكر الروادف ما هو اعم من ان يراد به معناه الاصلي الذي هو
الروادف الحقيقي او يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى منزل
منزلته فان النقض من روادف الحبل اما اذا اريد به معناه الحقيقي
فظاهر واما اذا اريد به معناه المجازي فلانه اذا نزل منزلة المعنى الحسي
وعبر عنه باسمه صار رادفا للحبل ايضا فالرادف على الاول مذكور
لفظا ومعنى حقيقة وعلى الثاني مذكور لفظا حقيقة ومعنى ادعاء
وطلبا لمصلحة وسنه الاستعارة بالكناية ثم ان الكناية اعني كناية
الاستعارة المكنية من قبيل الكناية في النسبة فان النقض ليس كناية
عن المسكوت عنه اعني الحبل بل دال على مكانه فهو دال على اثبات
الحبلة للعهد والافتراس دال على اثبات الاسدية للشجاع قال
وليس الامر كما ظنه صاحب الايضاح من انه لا استعارة في الدوالي
الشمال بل التخييلية هي اثبات اليد للشمال والمكنية هي النسبة المضمرة
في النفس اي الانكار على السكاكي في جعله اليد والمخالب والاظفار للمنية
تخييلية على معنى انها مستعملة في امور متوهمة اريد ان جعل الاستعارة
المكنية عبارة عن النسبة المضمرة في النفس لا يناسب معنى الاستعارة
اصطلاحا ولا لغة وليس هناك ضرورة داعية الى ذلك فهو باطل و
ذلك جعل الاستعارة التخييلية في المثال المذكور اثبات اليد
الحقيقية للشمال على سبيل التخييل لان الاستعارة لا بد ان يكون لفظا مستعملا في معنى
الاستعارة في المجاز اللغوي ولا مانع من ان يجعل لفظ اليد مستعارا
للامر المتوهم كما اختاره السكاكي ولا قدح وذلك في كونه قرينة الاستعارة
المكنية فان النقض مع كونه استعارة محققة لا جاز ان يكون قرينة على

ماذكر العلامه وقد حققنا ان المنده مع كونه مستعارا للمولود المنده
بالمده الحسنه اولا بذلك قال وان الانكار عليه فيما نطقنا به جعل
المنده غير مستعمله في موضعها بل قد ذكر المنده اسما مرادفا للسبع على سبيل
التاويل ثم جعلها مطلقا على مولود المنده كاطلاق السبع عليها ولم يعلم
ذلك منه وجه مانع لحمل المستعار تسكوتا فلوفرض ذكر لم يذكر المثبته و
لا باس بذكرنا مع رادفه كما حققه جار الله ثم قال وعلى هذا يقول
ان الرادف الذي به قد يكون ما لا يستقل والغرض منه التنبيه فقط
كما في مخالب المنده وقد يكون ما يستقل وان نبه على الاول كالنقض
والاغتراف ومعونظر ما سلف في التوشيح انه ما يدل عليه طلام جار الله
من غير تكلف ولكن صح عن الجمهور ان الاستعاره في الاثبات لا في اليد
لتنزلن على ما حققنا من ان الكنايه في الاثبات ولا نظر الملك
الاستعاره استقلالا لا على ما حمله صاحب الايضاح اقول قد ظهر
ان المخالب والاظفار واليد مستعارات لمعان موصوفه لم تقصد
لها انفسها اصلا بل جعلت تنبيها فقط على المستعار المسكوت عنه وان
النقض والافتراس والاغتراف كما هي مستعارات لمعان محققه هي مقصوده
في الجمله وان لم تكن مقصوده بالذات والحق ان جعلها مستعارات
لامور موصوفه لا تخلو عن تعسف فالاولى ان يحمل ملك الالفاظ
بانها قد على معانيها ويجعل الاستعاره التخييليه عبارة عن اثباتها على
سبيل التخييل كما اختار صاحب الايضاح وعلى هذا فالضابط في
تسميه الاستعاره بالكنايه ان يقال اذا لم يمكن للمشبه المذكور تابع يشبه
رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي فكان اثباته له استعاره

حتى خ

لتنزلن خ

١٢٢

اسعار تخييليه لمخالب المنده واظفارها وان كان له تابع يشبه
ذلك الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح
فلا يكون معنا كي مع الاستعاره بالكنايه استعاره تخييليه كالنقض
والافتراس والاغتراف وقد وفينا هذين بحقهما في مقاصد الكشف
في هذا المقام واستبان منه مرامي صاحبيه مما نسب اليه من احداث
قول رابع في الاستعاره المكنيه وفهم ذلك من عبارة الكشاف
والله المقتضي قال والباء في قوله بالنبه للالصاق اقول ولم
يذكر السكاكي قوله استعارة في الغير لكان الباء في قوله بالنبه متعلقا
بغير في قوله في غير ما هي موضوعه له وكان المقصود حاصلا ولعله انما
انما اعاد الغير لينظم تعلق الجار به وعرفه ليعلم ان المراد هو الاول
واما ذكر استعارة فالتنبيه اظهار المتعلق الجار الداخل في الغير
وحاصل ما ذكر ان المجاز اللغوي هو الكلمه المستعمله في معنى
غير ما هي موضوعه له بالتحقيق مغايره بالمنده لانواع حقيقه تلك
الكلمه المستعمله قال وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي لما لحق
اقول وقد مر ان الوضع بمعنى اللفظ للدلاله على معنى بنفسه والوضع
لهذا المعنى في المجاز لا شخصيا ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب الاصول
مبني على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلاله على معنى من غير ان يعتبر
معه قيد بنفسه قال الكلام لالحق اقول اعلم ان العلوم عرفوا
المنده التخييليه على وجهه منتزع من متعدد كما مر وقد اشرنا الى ان
المتبادر من سمع العباد ان وجهه منتزع من عده امور معتبره في طرفه
لا انه منتزع من عده امور بحيث لو فقد واحد من

بالغير خ

مطول ٢٠٧

طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا يكون مركبا ولو
الكتفي في التشبيه التمثيلي بتركب وجه الشبه لقيل في تعريفه ما وجه به مركب
او مولف من متعدد اذ الالفاظ المذكورة في التعريفات يجب حملها على
ظواهرها اذ لم يكن هناك ما يوجب صرفها عنها والا ما ذكرنا من وجوب
تركب طرفي التشبيه التمثيلي وجب المحققون وبنى عليه صاحب الايضاح
اعتراضه على صاحب المفتاح حيث قال وقد بان التمثيل يستلزم التركيب
المفرد للافراد ومن المناظرين من جوز ان يكون طرفاه مفردين
وتوسل بذلك الى تجويز افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء
على ان طرفي تشبيه مثلي اذا ترك فيه التشبيه لا الاستعارة صار استعارة
تمثيلية ودفع به ذلك الاعتراض ونحن نقول التجويز الذي مخالف
للمفتاح فانه حصر الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين حيث قال
ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف
الاخرى مثل ان نجد انسانا استفتي في مسئلة وشرع الظلام لاما قال
وسدا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة ثم نقول واذا
انحصرت الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين وجب الحصار
التشبيه التمثيلي فيه ايضا بناء على ما مر بعينه واما التجويز فقد نقل له
وجهان احدهما ان وجه الشبه في التشبيه التمثيلي وان كان منتزعا من
عدة اوصاف لطرفيه المفردين لكنه في تشبيه الرمانة بالعنقود فالواجب
فيه تركب وجهه لا تركب طرفيه وينبغي ان يعلم من انه خلاف
المتبادر من العبارة فلا نصار اليه في التعريفات لا سيما اذا لم يكن
هناك ضرورة داعية اليه ولم ينقل احد



حاصل الوجه الثاني ان التمثيل وان استلزم تركيب الطرفين وتعدد ما كنه انما
يستلزم تركيب الطرفين وتعدد ما كنه اذا كان وجه الشبه منتزعا من متعدد
كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا وقوله تعالى انما مثل الحياة
الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما ياكل الناس والانعام
حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها اتاها امرنا
ليلا او نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس كذلك نفصل الآيات لقوم
يتفكرون فان قول السكاكي احدى صورتين منتزعتين محمول
على انتزاع المركب من الهيئة قلت لا محمل له
هناك سوى ما يخالف وجه الشبه فان لم انتزاعا
من الطرفين وتا لفا ما من الاجزاء يخالف الطرفين
اذ لا تصور فيهما الا التالف وجب حمل الانتزاع في
علمه والانتزاع في جواب لاستحالة هذا الظاهر في
التبادر فحالة انتزاع من شيء تالف من اجزاء طرفيه

الرمانة بالعنقود مثلي الوجه الثاني ان انتزاع وجه الشبه من متعدد
في طرفي التشبيه توجب تعدد ما في كل منهما بحسب المعنى ودون اللفظ
لجواز ان يعبر عن الامور المتعددة التي في كل واحد منهما بلفظ واحد كقوله
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا وقوله ينبوع مردود ايضا بان انتزاع وجه
الشبه من تلك الامور المتعددة يستلزم ان يلاحظ كل منها فصلا
فلا يصح ان يكون تلك العدة معبرا عنها بلفظ واحد فان الذهن انما
ينتقل من اللفظ الواحد الى تلك الوحدة اجمالا لا يكون شيء
منها منصورا متوجها اليه في نفسه بحسب تلك الملاحظة الاجمالية
فكيف يتصور انتزاع وجه الشبه منها بحيث لا يكون لخصوص كل واحد
منها مدخل فيه لا يقال اذا لاحظنا اجمالية ضمن لفظ واحد فلنا
بعد ذلك ان نلاحظ تفاصيلها وننتزع منها وجه الشبه لانا نقول
ذلك من حيث انا نلاحظ تفاصيلها ليست مدلولة لذلك اللفظ الواحد
بل الالفاظ متعددة بحسبها مقدرة في الارادة سواء كانت مقدرة في نظم
الكلام او لا كما سلف تحقيقه او لا نرى ان مفهومي الحيوان والناطق
كذا منفصلين ملاحظتين قصد النامي من مفهوم الانسان بل مفهومه مجملا
لا ملاحظة فيه لجزاء قصدا واما الآية الكريمة فلم يعتبر فيها من طرفي
التشبيه المفردين وذلك ان المشبه فيها على تقدير كونها من التشبيهات
المركبة هو قصة المنافقين المخصوصة المنفصلة فيما تقدم والمشبه
هو قصته المتوقد المخصوصة المنفصلة فيما بعد وشيء من ذانك التفصيلين
ليس مفهوما من لفظ مفرد اما المشبه به فظاهر لانه غير مفهوم من لفظ
المثل في قوله كمثل الذي بل من جميع تلك الالفاظ المتعددة واما

المشبه وكذلك ايضا لان المعنى متلئم في اظهار الامكان وابطال الكفر
الا ترى القصد فيك الالفاظ متعدد في الاراده وتوحد لك قول المزدخ
صاحب الكشاف في النشبه المفرق والمركب في سنن الاراده بيانه ان
العرب تاخذ اشياء فاردي معزولا بعضها من بعض ثم تاخذ سنن المجزة عادت خ
ذا الى قتلها بنظارها وتشبه كيفيه حاصله من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عدت شيا واحدا ماخوذ الآخرخ
بدل على ان طل واحد من اجزاء الطرفين في المركب ماخوذ على انه شيء براسه
ملحوظ في نفسه ثم ضم الاخر مثله واخذ مجزته حتى صار الطل شيأ واحدا والينبغ
وظاهران مالكان مفهوما من لفظ واحد ليس كذلك وايضا فانه جوز ان
يكون سنن الاراده من النشبه المفرق وجعل ولكن الاشياء المشار اليها مطوية
على سنن الاستعارة ولا يصور ذلك مع كون لفظي المثلين واخلين
على ما هو مشبه ومشبه به حقيقة ولا يخفى ان النشبه على تقدير التركيب تشبيه ص
هو مجموع تلك الاشياء التي حكم بكونها متعددة وانه لا فرق بين المفرق
والمركب الا ان تلك الاشياء في المفرق تعتبر مفرده وتشبه كل واحد منها بما يناسبه واحده
وفي المركب تعتبر مجموعه وتشبه بما يناسبها شيئا واحدا فيكون
الدال على النشبه المركب في الاراده مقدرا قطعا فان قلت من اين
نشا توهم ارادة طرفي النشبه في سنن الاراده قلت نشا ذلك من ان
مفهوم لفظ المثل فيما هو القصد مطلقا وسواء كانت تلك القصد المذكورة في سنن الآية او غيرها
الذات مع القصد المخصوصة المفهومة من الفاظ اخر كما ان الطل في
قول القوم نحن بالقوم ولذلك صرحوا بان الطل على القوم لكنهم ارادوا
اتحادهم ذاتا لا مفهوما فان خصوصية القوم لا يستفاد من لفظ طل
لان لفظ طل يحتمل غير القوم





طل قطعا وكذلك خصوصية القصد المخصوصة المنفصلة التي هي
المشبه او المشبه بها حقيقة ليست مفهومة من لفظ المثل وقس على
ذلك قوله مع متلئم لمثل الحمار ونظائر فان قلت فعلى ما ذكرت
لا يكون الكاف في كاتنين الايتين داخلا على ما هو مشبه به حقيقة قلت
نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظرا الى اتحاد المبهم بالمعين ذاتا وابقا
المقدار نظم الفرق بينهما وبين قوله مع كما انزلنا من السماء لان الكاف في هذه الآية
للحمل ومعنى ايراد الطرفين على التوسع ايضا لانا نقول هذا
لا يحوجه بعدما فانه اعتراف بان طرفي التشبه مركبان معنى ولفظا وهو
المطلوب فان قلت ما الفارق للفظي المثلين في كاتنين الايتين
قلت اما في طرف المشبه به فالاستعارة بالتركيب ودخول الكاف
على ما هو مجرد ذاتا بما هو مشبه به حقيقة واما في طرف المشبه فالاستعارة
بها ايضا والاختصار لان حذف تلك الالفاظ المتعددة انما يتوسل اليه بذكر
وقد سبق مما قررنا ان الصواب هو ان طرفي التشبه التمثيلي مركبان معنى
ولفظا وان تركب الطرفين في الاستعارة التمثيلية واجب قطعا ومن
توهم خلاف ذلك فقد عدل عن سواء الطريق ثم ان سبب قصة
غريبة في الاستعارة التمثيلية ملخصها على احسن الفصص ليزداد
اعانا بما فيه لحزنا وسكشف بها لك مآرب اخرى في مواضع شتى قال
صاحب الكشاف ومعنى الاستعلاء في قوله مع اولئك على هدى من
ربهم مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت
حالهم بحال من رئي الشيء وتركبه وقال هذا الشارح في خواشيه عليه
قوله ومعنى الاستعلاء مثل الى مثل وتصوير لتمكنهم من الهدى

واستدل لهم عليه وتمسكهم به بشبهة حالهم كحال من اعتل الشيء
ركله وقال هذا الشارح في حواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء
مثل ان مثل وتصور وتمكنهم من الهدى يعني ان معنى استعان تبعيته
مثلا اما التبعية فلحرمانها اولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في
الحرف واما التمثيل فلكون طل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من
عدة امور من عبارته واقول لا يخفى على المتأمل ان متعلق معنى الحرف
هنا اعني على هو الاستعلاء كما ان معنى متعلق من هو الابتداء
ومتعلق معنى الى هو الانتهاء ومتعلق معنى كي هو الغرض فعد على مما
صرح به في المفتاح وقد مرت اشارة الى هذا ولا ملتبس ايضا ان الاستعلاء
من المعاني المفردة كالضرب والقتل ونظائرهما وكذلك معنى جعله على
مفرد اذ لا يعني به في اصطلاح القوم الا ما دل عليه بلفظ مفرد وان
كان ذلك المعنى مركبا في نفسه بدليل ان تشبيه الانسان بالاسد
شبه مفرد منفرد اتفاقا وان كان طل منتزعا من اجزاء كثيرة وقد تقدم
في مباحث وجه الشبه تصريحه بذلك وتبنائه عليه والحاصل ان
طل واحد من طرفي التشبيه هنا حالة منتزعة من عدة امور لزمه ان
يكون طل واحد منها مركبا وح لا يكون بمعنى الاستعلاء مشبها به ولا
مستعارا منه اصالة ولا معنى على مشبها به تبعا في سبك التشبيه المركب
الطرفين لانهما معنيان مفردان واذ لم يكن شيء منهما مشبها به ولا مناسبا
جعل جزء من المشبه به او خارجا عنه لم يكن شيء منها ايضا مستعارا منه
ولكن يسري التشبيه والاستعارة من احدهما الى الاخر والحاصل
ان كون طل هنا على استعارة تبعية يستلزم ان يكون متعلق معنى اعني



اعني الاستعلاء مشبها به ومستعارا منه اصالة وان يكون معنى ما
مشبها به ومستعارا منه تبعا وان كون طل واحد من طرفي التشبيه
مركبا مستلزم ان لا يكون معنى على ولا متعلق معنى ما مشبها به
ولا مستعارا منه لا تبعا ولا اصالة وبنائه اللازم ملزوم لبنائي
الملزوم فاذا جعلت الاستعارة هنا على تبعيته لم يكن تشبيه مركبا
الطرفين قطعا ولما اورد عليه من النكتة سكذا منتج
واضح المقدمات ومحتدم مبنية على القواعد البيانية والمشهورة
وانه لعصبيته ان يذعن لما استبان من الحق جحد ذا بعد ما استيقنها
فقال في الجواب ان انتزاع طل من طرفي التشبيه من امور متعددة لا يستلزم
تركبا في شيء من طرفيه بل في ما خذ منها ومنشا كما ترى ظاهر البطلان
من وجهين احدهما ان المشبه به مثلا اذا انتزع من عدة امور فلا يصح
ان ينتزع تمامه من طل واحد من تلك العدة لانه اذا انتزع تمامه
من واحد منها فقد حصل المقصود الذي هو المشبه به فلا معنى لانتزاعه
من واحد اخر مما بقي بل يجب على ذلك التقدير ان يكون جزء
من المشبه به ماخوذا من بعض تلك الامور وجزء اخر من بعض اخر
فيلزم تركبه قطعا الثاني انهم قد اطبقوا على ان وجه الشبه
في التمثيل لا يكون الا مركبا وليس هناك ما يوجب تركبه سوى كونه
منتزعا من عدة امور فانهم عرفوا التمثيل بما وجهه منتزع من متعدد
فاذا كان انتزاع وجه الشبه من امور متعددة مستلزما لتركبه كان
انتزاع شيء من طرفيه مستلزما لتركبهما لان المقتضي للتركيب
هو الانتزاع من امور عدة وخصوصية كون المنتزع وجه شبه او مشبها به

هذا اشارة للجواب سواء اريد ان يقال لانم ان كون انتزاع وجه الشبه مستلزما لتركبه يوجب كون انتزاع طل من طرفي التشبيه مستلزما لتركبهما لم لا يجوز ان يكون لانتزاع وجه الشبه مدخل في الاستلزام وخصوصه كون المنتزع مشبها به او مشبها منه في ذلك الاستلزام فاجاب بقوله وخصوصية كون الخ

طل ح

وكذا في جانب المشبه

الانتزاع كما في العلة يوجب الانتزاع في المعلول

او منها سلفاء ذلك الاقتضاء جزما العالم انه قد حكم بان انتزاع
كل من الطرفين من امور عدة يوجب تركبها حتى يعلى من جوز
ان يكون قوله ٥ مثلهم كمثل الذى استوقد نارا من تشبيه المفرد بالمفرد
فانه قال هناك ومنهم من قال هذا التشبيه ليس تشبيها مفردا او لا مركبا
وانما يكون كذلك لو كان تشبيه اشياء باشياء وليس كذلك بل هو تشبيه
شيء واحد هو حال المنافقين بشيء واحد هو حال المستوقد نارا ثم قال
في الرد عليه اقول لا معنى للتشبيه المركب الا ان ينتزع كيفيته من امور
متعددة ما فيشبه بكيفية اخرى كذلك فينتزع في كل من الطرفين عدة امور
ربما يكون التشبيه فيما بينها ظاهرا لكن لا بنفس الهيئة الحاصلة
من المجموع كما في قوله ٥ وكأن اجرام النجوم لوامعا ٥٥ درر نثرن على بساط
ازرق ٥٥ هذه عبارته وهي مطرحة فان كل وجه من طرفي التشبيه اذا
كان حالة منتزعة من عدة اشياء كان مركبا وان التشبيه المركب لا يكون
طرفاه الا منتزعين من امور متعددة وما ذكره اذن في وجوب التركيب
هو ان يقال هذا تشبيه مركب مركب وهو ان يقال هذا تشبيه منتزع
من عدة امور منتزع كل من امور اخرى وهذا طام حتى لا يجوم حوله
شك واما منعه هذا المعنى في ذلك الجواب فهو بالحقيقة مكابرة
وتلبيس خوفا من شناعة الالزام ولعلك تشتهي الآن زيادة تحقيق
وتوضيح في البيان فنقول ان قوله ٥ على هدى يحتمل وجوها
كثيرة لجواز ان يشبه الهدى المركوب الموصل الى المقصد فيثبت
له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة بالكناية
وثانيها ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب في التمكن

منزقان



في التمكن والاستقرار فيكون كلمة على استعارة تبعية وثالثها ان
يشبه هيئة مركبة من المتقي والهدى وتمسكه به تارتا مستقرا على الهيئة
مركبة من الراكب والمركوب واعتلاءه عليه ممكنا منه وعلى هذا
يصح ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها
الهيئة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة لمثلها وليعلم
ان طرفيها منتزع من امور متعددة ولا يكون في شيء من مفردات
تلك الالفاظ تصرف بحسب نوع الاستعارة بل هي على حالها قبل
الاستعمال فلا يكون هناك حينئذ استعارة بعد في كلمة على كما لا استعارة
في الفعل في قولك نعم رجلا وتوفر اخرى الا انه اعتبر في الذكر
من تلك الالفاظ على كلمة على لان الاعتلاء هو المقصود في تلك الهيئة
اذ بعد ملاحظة تركب الذهن لا ملاحظة الهيئة واعتبارها جعل
كلمة على بعينها قرينة الاحوال وشاهدة على ان الالفاظ الاخر الدالة
على سائر اجزاء تلك الهيئة مقصود في الارادة فدل بها على سائر
الاجزاء قصدا كما قصد الاعتلاء بكلمة على ولا مساغ لان يقال التعرت
كلمة على وحدها من الهيئة الثانية للهيئة الاولى وذلك لان الهيئة
الثانية ليست معنى على ولا متعلق معناها الذي يسري الاستعارة
منه لا معناها والهيئة الاولى ليست مفهومة منها وحدها حتى
يستعار هي من الثانية للاولى فان قلت لما كان معنى الاعتلاء
مستلزما لفهم المعتلى والمعتلى عليه كانت كلمة على دالة على مجموع الهيئة
فلا حاجة الى تقدير الفاظ اخر قلت فهم المعتلى والمعتلى عليه
من الاعتلاء انما يكون تبعا لا قصدا وذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة

الاستعارة في كلمة

منها ؛

بل لابد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا كما لاعتداء بمعتبر بينة
مركبة منهما و مما من حيث انهما ملاحظان قصدا مدلولا للفظين لغرض
ولابد ان يكونا مقدرين في الارادة واما بعد تركيبهما في نظم الكلام فذلك
غير واجب بل ربما كان يقدر بهما موجبا لتغير نظمه و نظر فوق ما
صرحوا به من ان المشبه مد طوى في المشبه وكونه طيا على سنن الاستعارة
ولا يكون مقدرا في نظم الكلام فليلتبس بالاستعارة و نفرق بينهما بوجهين
احدهما ان لفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه الحقيقي وفي
الاستعارة في معناه المجازي الثاني ان لفظ المشبه مقدر في الاول
في صورة التشبيه دون الاستعارة كقوله وما استوى البحران فانه
تشبيه اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر بل اريد البحران جنسهما
كما يشهد به سياق الاية الى قوله ذوق سلم واريد بتشبيه الاسلام
والكفر بما كانه قيل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر ملح اجاج
فلفظ المشبه ههنا مقدر في الارادة دون نظم الاية لكونه مغيرا له و
الشارح معترف بذلك حيث قال في تفسير قول الكشاف فقد جاء
مطويا ذكر على سنن الاستعارة معنى قد طوى في التشبيه ذكر
المشبه كما طوى في الاستعارة بحيث لا يكون في حكم المذكور ولا يحتاج
لاعتباره في تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون منويا مرادا وفي
الاستعارة منسيا غير مراد ومصداق الفرق ان اسم المشبه به في
الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه مرادا به ذلك بحيث لو قام
مقامه اسم المشبه استقام الكلام وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه
الحقيقي مرادا به ذلك ثم قال في قوله ٣ هذا عذب فرات شابه شراره

منظم ،



شراره الى قوله ٣ وترى الفلك فقد يتراءى له قاطعة على ان المراد
بالبحرين معنا هما الحقيقي فيكون تشبيها اي لا تستوي الاسلام والكفر
اذ ان مما كالبحرين الموصوفين وقد حكى هذا البيان على بعض
الاذكياء فذهبوا الى ان منع الاية من قبيل الاستعارة ولا ادري
كيف يتصدى امثال هؤلاء لشرح مثل هذا الكتاب انتهى كلامه
قد اتضح جواز كون اللفظ مرادا منويا وان لم يكن مقدرا في
تركيب الكلام واذ قد تحققت ما ذكرنا علمت ان هذا الوجه
الثالث اعني ان يكون الاستعارة تمثيلية من الوجه الثاني اعني ان
يكون الاستعارة تبعية متوقفة عليه بدقيق النظر في احوال
المعاني المقصودة بالالفاظ المتداولة ورعاية ما تقتضيه قواعد
علم البيان فمن ثم زلت فيه اقدام الاقوام فضلوا واضلوا

مبني على تدقيق في

فان قلت على اي سنن الوجوه التي تحمل كلام العلامة قلت
على الوجه الثاني فانه جعل المشبه به اعتلاء الراكب ويعلم من ذلك ان
المشبه هو التمسك بالهدى وان وجه الشبه هو التمكن والاستقرار
واما قوله مثل معنا ممثل اي مصور فان المصور من الاستعارة
مصور المشبه لا مصور المشبه به بل مصور وصف المشبه به
مثلا اذا قلت رأيت اسدا يرمي فقد صورت الشجاع بصورة الاسد
بل صورت شجاعته بصورة جرأته ولما كان المقصد الاصلي تصوير
ما في المشبه من وجه الشبه قدم التمكن والاستقرار على التمسك الذي
هو المشبه وانما قال ومعنى الاستعلاء تنبيها على ان استعارة اللفظ
تابعة لاستعارة المعنى ليكون مفيدا للمبالغة فان قلت قد تبين

عبارة الكشاف هكذا ومعنى الاستعلاء مثل تمكنهم من الهدى واستقرارهم وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه ،

لنا ما قررت ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التمثيلي مركبان معنى ولفظا وان التركيب واجب في الاستعارة التمثيلية كما صرح به في الايضاح وتشهد به المفتاح ومن ايضا ان الاستعارة التبعية في كلمة على الراجح التمثيلية اصلا فما حال التبعية في سائر الحروف و الافعال والاسماء المتصل بها قول ش هي لا تجامع التمثيلية في شيء منها

من اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمكان والزمان والآلة

وذلك لان معاني الحروف كلها مفردات لكونها مدلولة لالفاظ مفرده وكذا متعلقات معانيها من حيث انها مفهومة من تلك الحروف و معاني الافعال ومصادرها والاسماء المشتقة منها كلها مفردات ايضا لما ذكرنا وليس شيء من هذه المعاني مليئة مركبة وحالة منتزعة من عدة امور فلا يقع شيء منها مشبها به اصالة ولا تبعية في الاستعارة التمثيلية فان قلت قد تجتمع التبعية والتمثيلية من نور السكاكي في الاستعارة في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا قلت ذلك تخييل فاسد وكيف لا وقد صرح في صدر طلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى التركيبي اه وعلم من ذلك مع ما في طلامه ان المشبه والمستعار له اصالة هو الارادة ثم يسري التشبيه والاستعارة منها

هو الارادة المطلقة

الى المعنى الحقيقي لكلمة لعل فتصير مشبها به ومستعارا منه تبعا والى المعنى المقصود بها في تلك الآية ونظائرها فتصير مشبها ومستعارا له تبعا

اي التركيبي الخاص

فلك ان المعنى الحقيقي لهذه الكلمة غير مستقل بالمفهومية واذا اردت ان تفسر عنه بالترجي كذلك معناها المجازي المراد بها غير مستقل بالمفهومية واذا اردت ان تفسر عبر عنه بالارادة وكل من المعاني اعني الترجي والارادة والمعنى الاصلي والمعنى المراد مفردات فلا تكون

اي الارادة العامة التي هي متعلقة المعنى الذي هو الارادة المجردة المستفاد من لعل

اي الترجي العام الذي هو متعلق المعنى الاصلي الذي هو الترجي المجرد

مر بحثها في باب التغليب ٥٦

١٢٩

فلا تكون المشبه به ولا المشبه في هذا التشبيه لا اصالة ولا تبعا مركبا منتزعا من عدة امور فلا تكون استعارة لعل المشبه عن لما هو من حصة التمثيلية فما ينتزع كل واحد من طرفيه من امور متعددة نعم لو كان استعارة لعل من معناها الحقيقي المفسر بالترجي لمعناها المجازي المفسر بارادة الله تعالى للافعال الاختيارية للعباد متعلقة على اصول المعتزلة او رديا واطنب فيها بما يوسبط الكلام كما صرح بالمجموع متعلقا به ايضا فقال فتشبيه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يطيع باختياره بحال المرجى المخيب بين ان يفعل وان لا يفعل وكان الظاهر ان يقول فتشبيه حال الله الممكن بحال المرجى لانه اراد بالحال الذي هو المشبه به المعنى الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو حال متعلق قائم بالمرجى متعلق بالمرجى واراد بالحال الذي هو المشبه المعنى المجازي الذي يعبر عنه بارادة الله تعالى وهو حال قائم بالله تعالى متعلق بالمكلف والاولى بالحال ان يضاف الى ما قام به لكنه عدل عن ذلك واضافه الى المتعلق لفائدة تأتي الاولى ورعاية الادب في ذلك التصريح بتشبيه حال الله تعالى بحال المرجى واثنائه الاشارة الى وجه الشبه بين الترجي وبين الارادة فان المشابهة انما هي في ان متعلق كل منهما تمثيل بين اقدام واحجام مقولة مع الارادة منه ان تطيع متعلق بالممكن لا بقوله فتشبيه ليوفي بتركيب في المشبه وبين الصفة اعني الممكن مع ما فيه حيزا تنبيه على وجه الشبه في جانب المشبه وكذا ذكر قوله المخيب بين ان يفعل وان لا يفعل تنبيه عليه في جانب المشبه به وقوله يقصد

فيه استعارة تبعية للاقتداء

شيء من هذا تركب في احد الطرفين وانتزاعه من متعدد وجه قد اضمحل ذكر
ولكن الحال والفتح المستفاد من الحال وان شئت زيادة توضيح في المثال
فاعلم ان قوله تعالى ستون وامثاله لحقل الوجوه الثلثة على
قياس ما تقدم اما التبعية فقد كشفنا عنها غطاء ما فانت بها خبير و
واما التمثيلية فان شبه الهيئة المركبة المنتزعة من المرئي والمراد منه
والارادة بالهيئة المركبة المنتزعة من المتزجي والمتزجي والتزجي فكون
المستعار مجموع الالفاظ الدالة على الهيئة المشبهة بها وقد بينا في سبق
بعضها ما هو كاف شاف لمن القى السمع وهو شهيد واما الاستعارة
بالكناية فيعرف الكلام فيها الحد عند وفي وان كانت من المعضلات
السلك حيث رد التبعية اليها مطلقا فقد رد عليه صاحب الكشف
فالم يسبقه به احد وما عليه من مزيد ∴ وسيرد عليك سنا المعنى غير
بعيد ∴ ونحن نوضح لك الحال ∴ في بعض صور الافعال ∴ ليكون لك
مثالا تحتذي به ∴ ومنار تستضيء به ∴ فنقول ختم الله على قلوبهم ان
جعل المشبه به نفس المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه احداث حالة
في قلوبهم مانعة من نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين و
الاستعارة تبعية وهو الوجه الاول في الكشاف وان جعل المشبه
به هيئة مركبة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه
من الانتفاع به والمشبه هيئة مركبة منتزعة من القلب والحالة الحاصلة
فيه ومنعها صاحبه الانتفاع في الامور الدينية كان طرفا التشبيه
مركبين والاستعارة تمثيلية فقد اقتصر فيها من الفاظ المشبه على ما
يعنا ما عمدة في تصوير تلك الهيئة واعتبارها به وباقي الالفاظ منوطة



معقولة مرادة وان لم يكن معتدا في نظم الكلام وليس هناك استعارة
تبعية اصلا على ما تقرر فيما سبق وهو الوجه الثاني في الكشاف
والقائد في الاقتصار على بعض الالفاظ الاحتراز عن العبث
ولكنه تحكم لانا بان نحمل ذلك على التبعية والجزء على التمثيلية ولو
صح ما ذكر لكان تعيين التمثيلية لاعتبار كل من القيود التي ربما آلت
كل في موارده اذا فكرت فيها وان قصدت في الآية لا تشمئز قلوبهم
اشارة مختومة وجعل ذكر الختم الذي هو من روادف المستعار
المسكوت عنه تنبيها عليه ورمزا اليه كان من الاستعارة بالكناية
والله المستعان في البداية والنهاية ثم ان الشارح بعد ما جرى في
المباحث من ابطالنا الاستعارة التمثيلية التبعية في صيغ جزئية
اعني كلمة على كما حققناه وتشبثه بما لا يتشبث به كما مضى فكر في نفسه برهة
وقدر وصور له كل الحرف في صيغ كلمة وقررنا فقال لا يتأتى
الاستعارة التبعية الحرفية لانكون تمثيلية لانها تستلزم كون كل من
الطرفين مركبا ومتعلق معنى الحرف لا يكون الا مفردا لانا نقول
كلامنا المقدمتان في حز المنع فان مبنى التمثيل على تشبه الحالة بالحالة
بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى وهذا
لا يوجب الا اعتبار التعدد في المأخذ لا فيه بنفسه ولا بناء كونها
متعلق معنى الحرف ومن الدين في ذلك تدبر المفتاح لاستعانة لعلك
في لعلكم ستون من عبارته نعنها ومثلها وانت بعد بتأخير كل
بحقيق ما سلف في وجوب افراد متعلقات معاني الحروف و
وجوب تركب ما ينتزع من امور متعددة فتعلم سقوط منعه معا

سقوطا لا مرية فيه ولا خفاء وعبارته هنا مختلة ايضا فان قوله
هل وصف صوري صوابه ان يقال بل صوري فان المشبه مثلا هو الصور
المنتزعة لا وصفها فلفظ الوصف مستدرك في الموضعين وهنا الخلاف
ما في عبارة المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى فانه اراد بوصف الصورتين
العبارة الدالة عليها وكانه قال ان توقع عبارة احدى الصورتين مكان
عبارة الاخرى وقد صرح بذلك حيث قال فتاخذ صورة تردده هذا
فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة
المشبه به روما للمبالغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير
فيه واما قوله ومن البين فقد بينا انه خيال فاسد لا يلتبس على من
له ادنى قدم صدق في القواعد البيانية واعلم ان الفاضل اليمني
توهم اجتماع التبعية والتمثيلية من عبارة المفتاح لم تصرح بان طرفي
تلك التمثيلية يكونان منتزعين من امور عدة تخفى الفساد في كلامه و
الشارح قلده في ذلك وزاده ما اظهر فساده فتثبت انت في رعاية
القواعد ولا تكن من المقلدين الذين يحسبون انهم يحسنون صنعا
قال ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز الخ اقول قد مر
ايماء الى ان صاحب الكشف جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازا ولكنه
في تثنية الاستعارة بالكناية فله ان يقول عبارة الكشاف بان المراد
هو الترشيح فقط فان الاول مع كونه ترشيحا في الجملة استعارة ايضا
وان كانت تابعة لاستعارة الحبل للعهد قال قلنا في الخ

136

131

الخ اقول هذا الفرق لا يجدي نفعا لان المشبه به اذا كان هو المقيد
بوصف كان ذلك الوصف من تتمته ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته
فلا يكون ذكر الوصف تقوية وترشيحا له بل يعد المستفاد من التشبيه
ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون ترشيحا اصلا وايضا اذا كان المشبه به
المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من
حيث هو كذلك فلا يتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد قال
الاستعارة بالكناية الخ اقول ذكر هذا الكلام لتحصيل صحة
ما سماه من اعتراض المصنف على السكاكي حيث قال فلم يكن المكني
عنها مستلزمة للتخييلية لا لبيان الواقع عند القوم فانه باطل كما
تقدم في تقرير كلام الكشف وسيذكره ولا لبيان انه مذهب السكاكي
فانه لم يذهب الى ذلك كما سنذكره ايضا قال وقد ذكر في كتابه الخ
اقول تقرير التفصي ان لفظ المنية لما جعل مرادفا للسبع وجب ان
يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع
في الموت فانه بطريق المجاز قطعا واحد المترادفين لا يخالف صاحبه
في كونه حقيقة او مجازا اذا استعملا في معنى واحد قال سلمنا
صحة ذلك لكنه لا يقتضي الخ اقول حاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب
ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا وذلك
لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له ههنا كما انه لا يجعل
غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة المصرحة بها قال
هذا غاية ما امكن الخ اقول قال فيما نقل عنه يعني على تقدير
تسليم ما ذكر فهو لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء

على اشياء قد الحيثية يعني انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث
انه موضوع له وسنذكر لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم
كونه مجازا واما قال على تقدير تسليم ما ذكر اشارة الى ان لفظ
المشبه في قولك اطفار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث هو كذلك
لحصولها وادعاء كون الموت سبعا ملائما في ذلك لان السبع هو
الادعائي هو حصة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له
قال والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية الخ اقول
لا يخفى عليك ان تفسير الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري يذكر
المشبه واراده المشبه به يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه لكن غير
الاستعارة المصرحة بالمعنى المصدري بذكر المشبه به واراده المشبه
يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه به اللهم الا ان يقال ان المراد ان
الاستعارة بالكناية هو تقدير اطلاق المشبه به على المشبه وذكر المشبه
واراده المشبه به ادعاء يفهم من الجزء الاول ان المستعار هو لفظ
المشبه به لكن دعوى اراده امثال هذه التعريفات مما لا يليق
الا قطعا واما قوله فقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية
هو اسم المشبه به المتروك فهو اشارة الى قوله ويسمى المشبه سواء
كان المذكور او المتروك مستعارا منه واسم مستعارا والمشبه مستعارا
له والحق ان كلام السكاكي في هذه الاستعارة مختل فان
صريح كلامه هذا يقتضي ان يكون المستعار في المكنية هو لفظ المشبه به
كما هو مذهب السلف وتعريفه لها عاد كر وتمثيله اياها بامثلة غير مخرج
يقتضي ان يكون المستعار الذي هو مجاز لغوي لفظ المشبه وقد يطلق



يطلق لما مضى وعده مجازا مستلزم كون المصرحة حقيقة كما مر آنفا
وغاية ما يتمسك به ان في المصرحة تصور عن الموضوع له بصورته وفي
المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل منهما ما هو
خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج كان خارجا فيكونا
مجازين فتامل قال واختاره السبعة الخ اقول فاذا قلت
نطقت الحال سكت افالتحقيق على انه في نطقت الحال استعارة تابعة
لاستعارة النطق للدلالة كانه استعمل النطق في الدلالة اولا ثم
اشتق منه نطقت بمعنى دلت وذكر الحال ترشيح لتلك الاستعارة
وعند السكاكي ان الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وان نسبة النطق اليها
ترشيح للاستعارة المكنى عنها وانما يصدر السبعة الى المكنى عنها تسلسل
الاقسام ليكون اقرب الى الضبط كما صرح به ويرد عليه صاحب الكشف
بانه قد يكون المشبه المصدر هو المقصود الاصلي والواضح الجلي و
يكون ذكر المتعلقات تابعا مقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون
بتبعية كما في قوله تثرى الرياح رياض الحزن مزهرة ٭ ٭ اذا سرى النوم
في الاجفان ايقاظا ٭ ٭ فان التشبيه هنا انما لحسن اصالة بان مطلوب
الرياح عليها وهي التزى ولا لحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والضيف
ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام ثم يلاحظ التشبيه
بين سائر الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه
بين المطلوب والتزى تبعا لشيء من سائر التشبيهات فلا يصح هنا
رد التبعية لا المكنية عند من له ذوق سليم وقد تكون التشبيه في
المتعلق غرضا اصليا وامرا جليا وتكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه

من قوله وذلك لان الادعاء لا تحمل الموصوف له الخ

انتصب رياض على انه المفعول الاول لتزى والالف والنون في الايقاظ
الرياح والايقاظ حال من رياض الحزن ومعنى جعل
المطلوب عليها ان اريد بالاجفان اجفان الرياض فتشبه
بان النوم فيها عبارة عن ذبولها والمعنى تهب الرياح
اذا ذاوت الرياض اذا ذبلت وفي صفة الطائفة قول
جمال العرب والريح ايقظن الرياض والتحيا فهب
اذ قد القوا شبيه واذا اريد بالاجفان
اجفان الناس فالمعنى يوقظ الرياح ويحرك الرياض
اذا نامت اجفان الناس ان يبت عليها الرياح لسلا

فيه تعارض يدل على الاستعارة بالكناية كقوله ٢ الذين ينقضون عهد الله فان نقض العهد بالحبل مستعمل شايع مشهور وقد يكون النقض في مصدر الفعل وفي متعلقه على السويه فحازاه يجعل استعارة بتبعية وان يجعل مكنية كما في قولك نطقت الحال فان طلا من فقد الدلالة بالنطق ونقد الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر ان ما اختاره السكاكي من الرد مطلقا مردود قال سذا طلامه ولا مساس له بطلام السكاكي اقول قال في رد سذا الطلام في حاشيته على سذا الموضع اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطقت بل في الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال عند استعارة بالكناية والتخييلية عندهم يجب ان يكون ذكر المشبه به واراده المشبه لا يحسن له حسا ولا عقلا واثباتها في مثل نطقت الحال اذا جعلت نطقت حالا حسنة مما لا يلتبس ان يخفى على احد اقول في قوله بان يجعل لها لسان اشارة الى ان الاستعارة التخييلية ليست في الحال نفسها بل في الحال باعتبار ان يجعل لها لسان وقد صرح بذلك فقال اذا قلنا نطق لسان الحال واردنا بالسان الصفة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة لسان الانسان فلا بد من استعارة المنطق للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية سذا عبارته بعينها فلا يرد عليه ان يجعل الحال التي هي استعارة بالكناية عند السكاكي استعارة تخييلية عنده بل الظاهر من طلام المجيب انه جعل اعتراض المصنف باعتبار نطقت مثلا اعم من ان يكون في نطقت لسان الحال او في نطقت

المشبه الذي في



في نطقت الحال فدفع الاول لوجود التخييلية في اللسان وان كان نطقت حقيقة ودفع الثاني فقط او دفعهما معا بان المكنية لا تستلزم التخييلية بل الامر بالعكس قال واما انا فلان السكاكي بعد ما اعتبر في موضوع الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم في امثلة ذلك اللوازم ان تكون على سبيل الاستعارة التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه مساق طلام الاصحاب وسذا صريح في ان المكنى عنها مستلزمة للتخييلية اذ قد صرح فيما قبل من ان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنية بالسبع وعند ذلك من الامثلة التي اوردناها وامانا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية وسذا صريح في انه الاستعارة التخييلية وبالجملة جميع ما ذكره مخالف لصريح طلام المفتاح قال وبه يستعان الخ اقول حيث قال بالحكم الاصلي في الطلام لقوله ركل في جاء ركل هو الجر واما الرفع فمجاز وحيث قال بالحكم الاصلي للمزيد في الطلام هو الجر والنصب مجاز قال ويكون من باب الكناية وفيه وجهان اقول الصواب ان الوجه الاول ليس كناية بل هو من المذهب الطلامي وهو ان لفظ المتكلم وحده لا يدل الا على طريقة اصل الطلام كقوله ٢ فما افضل قال لا احب الافلس اي الفقر افضل ورد ليس بافضل فالفقر ليس بفقر يدل على ذلك بقرينة حيث قال اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لطان لذلك الاخ اخ وهو زيد وحيث قال والمراد بنفي مثله اذ لو كان له مثل لطان هو مثل مثله اذ المقدر

بعد ما اخذ ولو شيء من لوازم المشبه به لعرف الاستعارة بالكناية واشترط في امثلتنا ان يذكر ذلك على سبيل الاستعارة التخييلية قال وقد ظهر الخ ٤

يعني انه لا يوجد بدونها والا فقد صرح ٤

انه موجود ولو جعل هذا الوجه ايضا كناية لم يكن في الجمعة وجها
لعذر القابل للكون اختلاف الاذهان العباد بيان ذلك ان الاول
ح لكناية النسبة حيث نسب النفي للمثل المثل واريد به نفسه المثل
والثاني ايضا كناية النسبة حيث نفي ثبوت مثل لمثله واريد نفي ثبوت
مثل له لرجحها الاستعمال لغلبة دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء
المثل الاذهان عدل عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل
ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان بين المماثلين عموما وخصوصا
اوصافه نفي المماثلة عنه مطلقا والمعاندة اذا جعل الاول مذهبا كلاميا
فالفرق ظاهر لان العبارة في الكناية مستعملة في المعنى المقصود اعني
نفي المثل عنه ولا فرق عنده بين ارادة المعنى الاصلي وفي المذهب
الكلامي مستعملة في معناها الاصلي وجعل ذلك جزء من المعنى المقصود
من غير ان يقصد استعمالها فيه اصلا فتامل **قال** حتى انهم استعملوا
**اقول** اعلم ان استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الامر
حاز ان يكون ليد سواء وجدت وصحت او شلت او قطعت او
فقدت لنقصان في الخلقة كناية محضة لجواز ارادة المعنى الاصلي
في الجملة وبالنظر الامر من تنزيه اليد كقوله ع بل يداه مبسوطتان
مجاز متفرع على الكناية لامتناع تلك الارادة فقد
استعمل بطريق الكناية حينا كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير
ان يتصور يدا وبسط مستعمل هنا مجازا في معنى الجود وكذا
على وكل نظائرها كما في قوله ع الرحمن على العرش استوى وقوله ع
ولا بد لنا فان الاستواء على العرش اي الجلوس عليه فمما يتصور



يتصور منه ذلك كناية محضة عن الملك وفمما لا يتصور منه ذلك
عليها وعدم النظر فمما يجوز منه النظر كناية محضة عن عدم الاعتداد
ومما لا يجوز منه مجاز لذلك هكذا احقق الكلام في الكشاف **قال**
فان كان الحذف او الزيادة الى آخره **اقول** هذا ملخص في بعض النسخ نقل
منه كلام الاحكام واعترض عليه بما لا مزيد في بعضه وهو قوله والمراد
بالزيادة ههنا ما وقع عليه سبب السكاكي من زيادة الحرف فلا يدخل
فيها سوى نعم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك وبعضهم
منظور فيه وهو ظاهر من ان ما ذكره الاصوليون من المجاز بالنقصان
كقوله ع واسئل القرية والمجاز بالزيادة كقوله ع ليس كمثله شئ ليس
من المجاز الذي يعتد فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له يعني ان المجاز
ههنا بمعنى الغير سواء اريد به الكلمة التي تغير حكم اعرابها بحذف او زيادة
كما ذكر المصنف او اريد به الاعراب الذي تقدر الكلمة الدال بسببه احدهما
كما يدل عليه ظاهر المفتاح وبيان النظر ان الاصوليين بعد ما عرفوا المجاز
بالمعنى المشهور اوردوا في امثلة المجاز بالزيادة والنقصان ولم يذكروا
ان للمجاز عندهم معنى غير كما ذكره صاحب المفتاح ونسبه الى السلف
وزعم ان الاولى ان يعد ملحقا بالمجاز فالمفهوم من كلامهم ان القرية
مستعملة في اهلها مجازا ولم يريدوا بقولهم انها مجاز بالنقصان ان الاصل
مضمر بمعنى مقدر في نظم الكلام حتى ان الاضمار يقابل المجاز عندهم
بل اراد ان اصل الكلام ان يقال اهل القرية فلما حذف الاهل
استعمل القرية في موضعه مجازا فهي مجاز بالمعنى المتعارف يسبقه
النقصان وكذلك قوله ع ليس كمثله مستعمل في معنى المثل مجازا

وسبب هذا المجاز هو الزيادة اذ لو قيل ليس مثله شئ لم يكن هناك
مجازا **قال** بل كنايتان لانه **اقول** احدهما المطلوب بها نفس
الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضاف اليه
وموجعلها في ساحته لعقد انتفائها له وانما قيل كثير الرماد في ساحته
العالم واريد به زيد بناء على اشتهاره بالعلم واختصاصه به فانه
كان هناك ثلث كنايات احدها عن الصفة والثانية عن نسبتها الى
الموصوف كما ذكر والثالثة عن الموصوف عن نفسه اعني زيدا
**قال** وقد يكون غير مذكور **اقول** المثال الاول اعني قوله المسلم
من سلم المسلمون من لسانه ويده قد صرح فيه بالصفة اعني الاسلام و
كني عن نسبتها بالانتفاء الى الموصوف الذي لم يذكر في الظلام لجهة الاسلام
في غير الموصوف والامثال الثلث اعني قولك انا لا اعتقد حل الخمر قد كني فيه
بنفي الصفة اعني الكفر باعتقاد حل الخمر وكني عن اثباتها للموصوف غير
مذكور في الظلام لحصر عدم اعتقاد حلها في المتكلم واذا كان الموصوف
غير مذكور كان القسم الثالث من الكناية مستلزما للقسم الثالث كما ذكر وقد
العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها مع عدم ذكر الموصوف **قال**
وقال صاحب الكشاف لا اعتقد **اقول** ذكر هذا جوابا عن قوله فان قلت
اي فرق بين الكناية والتعريض فقال صاحب الكشف المقصود بيان
الفرق بينهما فلا يرد النقض على حد الكناية بالمجاز وحاصل الفرق
انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله
فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق والتخاطب
ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الصفة المجردة وتقابله المجاز



المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة
فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي التعريض بما مقصود ان
الموضوع له من نفس اللفظ حصة او مجازا او كناية والمعرض به من
السياق وفي الكناية العرضية امتنع
الحصة فكونه مقصودا والمعرض به لانه غير مقصود من
من اللفظ بل من السياق هذا وقد يتفق عارض يجعل المجاز في حكم
حصة مستعملة كما في المنقولات والكناية في حكم المصرح به كما في الاستواء
على العرش وبسط اليد وجعل الالتفات في التعريض نحو المعرض
به نحو ولا تكونوا اول كافر به فلا ينتقض تعريفا على الاصل من عبارة
واقول ذكر اولا التمييز بين الكناية والتعريض بما يعضد ظاهر
كلام العلامة فان ذكر الشئ بغير لفظ الموضوع له حاصله استعمال
اللفظ في غير ما وضع له وذكر شئ يدل به على شئ لم يذكر فهم منه ان
الشئ الاول مذكور بلفظ الموضوع له لانه الاصل المتبادر عند
الاطلاق وفهم منه ايضا ان الشئ الثاني يستعمل فيه اللفظ والا
لكان مذكورا فهذه الجملة فلذلك قال وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية
استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له
مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق وظاهر انه الاخير اعني قوله
والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من حيث الوضع الحقيقي او
المجازي بل من حيث المطلوح والاشارة يدل ايضا على ان المعنى العرضي
لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا تأمل فيه
تلوحا تلوح منه ذلك ولذلك لم تحسبه لوضوحه يغني عنه ولذلك قيل

اللفظ وقد ظهر بطلان وسلك المجاز والحقيقة انفا وقوله
وقد سبق لا لجمع يعني ان المجاز سبب كثرة الاستعمال قد يصير
حقيقة عرفية وذلك لا لخروجه عن كونه مجازا ومستعملا فيما وضع له
نظرا الى اصل اللغة وكذا الكناية قد تصير سببا كثرة الاستعمال في
المكنى عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوع بازائه ولا يلاحظ هناك
المعنى الاصلي فيستعمل حينئذ لا لتصور فيه اصلا كالاستواء على العرش
في الملك وبسط اليد في الجود ولا لخروج بذلك عن كونه كناية في اصله
وان سمي مجازا متنزعا على الكناية وقد يجمعهما وكذلك التعريض قد
يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كالمقصود
الاصلي وهو المستعمل فيه اللفظ ولا لخروج بذلك عن كونه تعريضا في
اصله لقوله ره ولا يكونوا اولى كافرة فانه تعريض مانه كان علينا ان
نؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلي
هناك دون المعنى الحقيقي واذ قد تقرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى
المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقد ان
استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في ذلك الامور فنقول
السلك ان التعريض قد يكون مجازا يتبادر الوهم الى ما تعلق القصد
عنده وصرح به الشارح وايضا بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة
فلا بد من ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية وقد يغفل عن هذه التبعات
التراكيب فانه الكلام يدل عليه دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا
مجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا اصالة فلا يكون مستعملا فيها
والمعنى المعرض به وان كان مقصودا اصليا الا انه ليس مقصودا

سبق تحقيقه

من تحقيق صاحب الكشف الكلام في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض

قد

تارة على سبيل الكناية وتارة على سبيل المجاز
لما مر به ان اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون
كناية وقد يكون

سوا اماله الكلام للاعراض الى جانب يدل على المقصود وحقق ثانيا
الكلام في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة بالمجردة
الى المزيدة احترازا عن الكناية اذ قد تسمى حقيقة عند مزيدة حيث فيها
المعنى الحقيقي ايضا او لخروجها ارادته وقد فصل الشارح في تعريف الكناية
هذا المعنى وبين ما هو الحق فيه وجعل صاحب الكشف التعريض اعم لما لم يذكر اولا وحاصله ان المعتبر هو ان المعنى التعريضي مقصود من
الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا مجازا ان يكون اللفظ مستعملا في معناه
الحقيقي او المجازي او المكنى عنه وقد دل به اي بالمعنى المستعمل فيه من
تلك المعاني على مقصوده لغير طريق الاماله للاعراض فالتعريض
يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله في الكناية الوضيعة
مطلب معنى المكنى عنه آخر يريد به ان الكناية اذا كانت تعريضية كان
هناك وراء المعنى الاصلي والمعنى المكنى عنه معنى لغير مقصود بطريق
اللزوم والاشارة وكان المعنى المكنى عنه هنا بمنزلة الحقيقي في كونه المعنى
مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم
المسلمون من لسانه ويده واريد به التعريض بنفي الاسلام عن موقد
معين فالمعنى الاصلي هنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه
ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن الموذي مطلقا وهذا هو المعنى
المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود
من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن الموذي المعين وكذا ينبغي
ان يحمل الكلام ويعلم ان الكناية بالنسبة الى المعنى المكنى عنه لا تكون
تعريضا قطعا والا لزم ان يكون المعنى المعرض به قد استعمل فيه اللفظ

اعني ص
واما قوله
اعني صاحب
الكشف لما سيوم
عود الضمير الى الشارح

خلاف الاول فانه للكناية
ع المجاز لانه قال
ابتداء فيما
وقوله

اي بمنزلة المعنى الحقيقي

اي لا يكون التعريض بالنسبة الى المعنى
المكنى عنه وللمعنى المجازي والحقيقي
لان كلا منهما مستعمل فيه اللفظ والمعنى
التعريضي لا يكون اللفظ مستعملا فيه
فلا يكون شيء منهما معنى موضوعا له

من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه وانما قصد الى من السامع بجهة التلويح
والاشارة وقد صرح ابن الاثير بان التعريض لا يكون حقيقة في المعنى المعرض
به ولا مجازا حيث قال هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي
او المجازي وحيث قال فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة
ولا مجازا وقد اشار الى انه لا يكون كناية حيث قال الكناية
ما دل على معنى لكن حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بل اراد السكاكي به
ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيان معا
وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد به المعنى التعريضي فقط فقولك
آذيتني فستعرف اذا اردت به تهديد المخاطب وتهديد غيره معا كان
على سبيل الكناية واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى التعريضي به كان على سبيل
المجاز في المقصود هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه
تعريضا لما مر والتنبيه على هذا المعنى زائد في التركيب لفظ السبل والله تعالى
الهادي لا سواء السبيل **قال** بل معنى كلام الشيخ ان شانا من صح
العبارة لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا
رايت اسدا يرمي فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة
شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد **اقول** فان العبارات
لا تفيد ثبوت معانيها في نفس الامر لان دلالتها على المعاني ليست
دلالة عقلية لم يمتنع تخلف المعاني عنها بل هي دلالة وضعية يجوز فيها
تخلف المدلول عن الدليل وهذا مما لا يشتبه لكن هم تعرضوا لدفع الجزم
دفعا لما يتوهم من توهينه احتمال الصدق والكذب من ان احتماله



احتمالا لهما على سواء وبينوا ان كذبه انما هو بتخلف مدلوله عند
ثم حمل كلام الشيخ على ان الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكناية
والتصريح ليس باعتبار ان الاستعارة والكناية يوجبان ان يحصل في
الواقع زيادة في المعنى اي زيادة في الشجاعة وزيادة في القرى مثلا
مما لا يناسب المقام اذ لا يلزم من عدم ترتب شيء على شيء ترتب
نقيضه بل يجوز ان لا يترتب شيء منهما عليه **قال** بل معنى كلام الشيخ
ثبوت اصل الشجاعة واصل القرى في الواقع فكيف يتصور الحاقها
لزيادة فيهما بل يقول معنى الحاقها لثبوت الزيادة في الواقع هو
ايجابها لثبوت اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام
الشيخ ما فهمه المصنف وهو المناسب لهذا المقام اورد ما تتوهم ان
الابلغية باعتبار دلالة احدى العبارتين على معنى زائد لا يدل
عليه الاخرى فيدفع ذلك وبين ان الابلغية باعتبار تاكد الدلالة
وقوتها وهو معنى ما قيل من ان المجاز والكناية كدعوى الشيء ببينة
لا باعتبار زيادة في مدلول احدهما ولذلك صرح بالمساواة فقال
رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة فان المساواة المفهومة
منه ومن قولنا رايت اسدا لا تصور فيها زيادة في المعنى وقد يجعل
عليه اعتراض المصنف ويدفع بما اجاب به انفسا واما قول الشيخ
قلنا لا شعور حال المعنى في نفسه بان يكون عنده معنى لغرض الحاق معناه
ان اختلاف الطرق الدالة على المعنى لا يوجب اختلافا وتغايرا
في نفس المعنى بالزيادة والنقصان فان معنى كثير القرى معنى واحد
لا يختلف في نفسه بان يعبر عنه تارة باللفظ الموضوع له مرادفا له
ويكنى عنه اخرى بكثير الرماد فيعلم في الاول من اللفظ وفي الثاني

المعنى وكذلك معنى مساواة الاسد لاسفر في نفسه سواء عنه بلفظ
او دل عليه من حيث المعنى كجعله اسدا فالمفهوم من احدى العبارتين
هو بعينه المفهوم من الاخرى من غير زيادة ونقصان في نفسه نعم
هناك اختلاف في وقوع الدلالة وتاكدها بينا وعلى هذا فكلام الشيخ
اولا ولجزا على ما فهمه المصنف كلام صحيح جرى وتلك الخدشة مدفوعة
بما ذكرنا واما على ما فهمه الشارح فهو على ما ترى من الوهن والفساد
وانما وقع له الاشتباه من قول الشيخ لاسفر حال المعنى في نفسه
فتوهم انه اراد بنفسه زيادة ونقصانا بحسب الثبوت والانتفاء
في نفس الامر وهو سهل بل اراد بنفسه في نفسه بان يفهم من احدى
العبارتين زيادة في المعنى لا يفهم من الاخرى كما ذكرنا وانما قال
في نفسه لجواز ان اختلاف الدلالة عليه اي المفهوم في نفسه واحد
غير مختلف وان اختلفت الدلالة عليه فظهر ان التشنيع ساقط وان
المغلط الغالط والله الملهم للصواب والله المرجع والمآب **قال**
الفن الثالث علم البديع **اقول** فوجوه تحسين الكلام اشار الا الوجوه
المذكورة في صدر الكتاب وقد مر في تحقيق معنى التعريف ان الاضافة
كاللام في الاسماء الى المعهود والجنس وما يقرع عليه والمناسب
ههنا ان تجعل الاضافة للعهد لما سنذكر **قال** اي الخلو عن
التعقيد اللفظي **اقول** كانه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد
المعنوي مع انه يحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي
ايضا لكون اسماء الاعلام البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما
ان رعاية المطابقة اشارة الى علم المعاني فيكون تنبيها على ان رتبة

ما ذكرنا من التغير الواقع في كلام الشيخ لقراءة

هي الاعتراض الاول ذكره الشارح عن المصنف

من الشارح على المصنف تقول لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط العلم من عبارات الشيخ لعدم تتبعه لا فتقاده ما لا تامل وافر



رتبة هذا الفن بعد ما قبله بعد ما فهمنا منزلة قوله وتبعها وحق
الجزء وقد علم بذلك ايضا ان وضوح الدلالة المذكور في تعريف
البيان لحب حمله على الخلو عن التعقيد المعنوي اعتمادا على كلامه
في مباحث المقدمة فتامل **قال** لانه يدخل فيها الالغاز
اي وجوه تحسين الكلام ح اي مراد بها ما فهومها الاعم بعض ما ليس
من المحسنات التابعة لملاحظة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا بل
نقول لا يخرج منها الا المطابقة مقتضى الحال والخلو عن التعقيد مطلقا
بان يحمل وضوح الدلالة ايضا على مفهومه المتبادر فبقي الخلو عن
التنافر بين الحروف او الكلمات والخلو عن مخالفة القياس والخلو
عن الضعف التاليف كلها متدرجة فيها مع انها ليست من علم البديع
واما الخلو عن الغرابة فمكن ادراجه في وضوح الدلالة **قال** او تقابل
التضاد **اقول** فيه بحث لان الجمع بين الاب والابن لا يسمى في الطباق
مطابقة بل مراعاة النظير اقرب **قال** الاوسى من سندس وخضر
**اقول** قال في حاشيته خضر مرفوع في البيت خبر بعد خبر لان المقصد
على حركة الضم اذ من حلة ابيانا قوله وقد كانت البيض الرواضب في
الوغى بواتر وسى الآن بعد بتر على ما سيجي في العجز على الصدر قوله
اي قول وشبل على وزن زبرج الناقة المسنة واسم شاعر من خزاعة
قوله وزاد السماك واذا شرط ههنا امر شرطه ضده ظاهر من هذا الطلام
انه لا يجب ان يكون في المقابلة شرط لكن اذا اعتبر في احد الطرفين شرط
وجب اعتبار ضده في الطرف الاخر ان السماك مثل في المطابقة بقولهم
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ولا شك ان مندوحة عنه في المقابلة ايضا

البيت لانه قائم من مرثية تماضر بنت جهيرة بن حميد وكان قد اصاب سعيد اباه بنشاب فمات من اليوم الاكحل والمغنى بتي وليس هذا الموضع حضر حرثان وهو سعيد بن مرة الذي كان لا يسوم احدا ظلما بالدم فلم يات وهم بقضي سنة يوم فقتله الاوس فلما كان الشباب الحرمي لندى الخضر فرقد النسور مكانها هلال اهل النجعة وبدر كان بنيان يوم وفاته نجوم سماء خر من بينها البدر

اذ لم يجب فيها اعتبار الشرط كما مر ومن ذلك يعلم اسناء التباين بين
المطابقة والمماثلة فانه اذا تامل في حدهما عرف كونها اخص من المطابقة
كما عند المصنف قوله تجلّ عن الربط الا ما لا فائدة فيه اي لها من عقيل
في مثالها ربط اي فصل الربط الاول ازار من جلود نشتى وتازر
به الاماء يعني انها سكنه فلا يلبسها رفيقه فيكون قد وصفها اولا بوصفه
حالها حسنا وثانيا بكونها قبيلها نسبا ويجوز ان يكون المعنى انها كريمة
المناسب لين في حسبها امه فيكون الربط الاول انضما من ربط
الرجل اي فوه قوله الاستخدام يعني بالمجحمين من خذمت الشي
قطعته ومنه سيف مخذم وقد قطع بنا الصمر عما توجهه ويروى
بالحاء المهملة والذال المعجمة من خذمت اي قطعت انضا ويروى
بالجيم والمهملة كما نجعل المعنى الذي لم يرد اولا تابعا في الذكر
للمعنى المراد فرد الله الضمير قوله وسنا معنى لطف سكنه لا لحنى
علمك ان مجرد وقوع نشر بين لفين مفصل ومجمل لا يقتضي لطف مسكه
بحث لا يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان
بل لا بد هناك من امر آخر وان كنت في ريب مما ذكرنا فتامل ما اوقعه
الشارح من المثال مثل لمنزع المنزلة من الدقة واللطافة ما اظنّ
ذا طبع سليم يحكم بذلك واما الاية الكريمة فغير واقعة وجه التعليل
ولطافة وجه المناسبة الاخرى ان تعليل الامر باراعاة العدة بالكمال
العدة قد اشار الى ان علة المطلوب تقدر الامكان واجب
ولما كان المطلوب اولا صوم ايام مخصوصة بعدة معينة فحين
فات خصوصية الايام بناء على العذر امر برعاية العدة حفظا له



لة من الفوات بالكلية وحصلا بقدر الامكان وفي ذلك لطافة
بليغة ونظير من ذلك ان لا معنى للتعليل باكمال العدة في الاداء
فلا يكون قوله ولتكملوا علة الامر براعاة العدة شاملا للامر الشاهد
بصوم الشهر كما توهمه بعض الناس على ما سلفت وان تعليل قوله
ولتكبروا مستنبط من غيره كما بينه في توجيه عبارة الكشاف حيث
قال وفي هذا دلالة واضحة على كيفية القضاء وكذلك تحتاج العادة
فيه الى نظر وان كل واحدة من العلتين الاخيرتين يمكن اقامتها مقام الاخرى
بحسب الظاهر وبالتامل الصادق ينكشف ان الشكر اوفق بسعة الرخص
كما ان التكبير على الهداية انسب بتعليم كيفية القضاء قوله اي الوطواط
في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال ابو عبيد هذا
اشبه القولين عندي بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان
قال ولا اراه سمي به الا تشبيها بالطاير قوله في البيت السابق
هو قوله قاد المغانيّ اقصى شزربانهلة على الشكم واد غير ناشع مثل ضبغ
المغنيّ ماخوذ التلحين لا الاربعين من الخيل والسرع مصدر بمعنى
السرعة قوله لا يعتق اي لا يمنع قوله والتابيد من مبدا معين
كما ينقضي باعتبار الانتهاء فكذلك ينقضي باعتبار الابتداء
يرد عليه ان اعتبار الخلو انما هو بعد اعتبار دخول الجنة فكيف
ينقض ما سبق على الدخول فالصواب ان يقال الاستثناء الاول
محمول على ما تقدم من ان منهم من لا يخلدون في النار واما
الثاني فمحمول على انه اصل الجنة لم فيها سوى نعيمها ما هو اكبر واجل
وهو رضوان الله وثوابه عز وجل لا على ان بعضا منهم يخرج عنها



الضعيف قاد وقام لسنف الدولة الارياض جمع
روض وهو طول المديد واخر ضبغ بلاد
الروم والضبغان جمع ضبغ بفتح فكسر الباء و
على الصليب ايضا والبيع جمع بيعة بكسر الباء و
سكون الياء وهو متعبد هم قوله للنبي اي نبي
قال الواحدي اقام ما شاء ثم قبض الله نبيه ثم
الاول لنواحي مملكته ثم بعث الرسل وكان
قاد هذا الجيش عساكر حتى اقام على الارياض
ثم بقتال اولادهم وقتل الروم وهذه الاشياء
و بقتالهم وضمن الاقامة معنى التبليغ
فعداه بعلى

ولدفع توهم ارادة هذا المعنى منه على قياس ما اريد بالاول عقب
بقوله عطاء عند محذوف لانه ماذكرته يوجب احمالا فى نظم الكلام
حيث عدل بالاستثناء الثانى عما جعل عليه الاستثناء الاول مع اتحاد سياقهما
مساقا واحدا لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالثانى
عنه لقرينة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا احتمال قوله ٢ او نزوجهم
ذكرانا واناثا ان قلت ماوجه العطف ها وهنا مع ان العطف
فى السابق واللاحق بالواو قلت ذلك لكمال الضمير المنصوب
الراجع الامن يشاء فى الجملتين السابقتين ولوضوح من يشاء فى هذه
الجملة لامتنع العطف ها وكما امتنع فى المتقدم والمتاخر ولا يرد انه
لو فصل او يهب لمن يشاء الذكور لدل فى الظاهر على المغايرة بين
الهبتين وان الواقع احدهما لا كلتاهما وليس مرادا انما المراد وقوع كل
منهما حسب المشية فالاولى بالقياس لاطائفة الاخرى والاخرى بالقياس لاطائفة ه
الجملة الثالثة حيث اورد فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين اولا الى
احدهما وجب العطف ها والا لفسد المعنى ولزم ان يكون لكل
واحد منهما مع الاناث فقط والذكور فقط ذكور واناث معا
والسر فى ذلك ان منع الاقتسام اذا اقتست لاطائفة واحدة
كانت متناقضة واما اذا اقتست لاطوائف مختلفة فبينها توافق
فى الوقوع واشتراك فى الثبوت ولما اختلف المنسوب اليه اعنى
الموهوب له والعقم والجعل الثلث عطف بالواو تنبيها على التوافق
ولما اتحد المنسوب اليه فى الجملة الثالثة بالمنسوب اليه فى الجملتين
السابقتين ضرورة اتحاد الضمير بالمرجوع اليه عطفنا ها وتنبيها على التنافى



التنافى فالمعنى او يزوجهم بدل الاناث فقط او الذكور فقط وكونوا
واناثا معا انشاء ذلك فان قلت اى فائدة فى العدول عن التصريح
عن يشاء فى الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الظلام عن اسلوبه قلت
لو اجرى الظلام على سننه كان المستفاد منه ان سنة الاقسام منوطة
بمشية الله ٢ واما اذا اعدل على ما علله التنزيل افاد مع ذلك نكتة
اخرى شريفة هى عدم لزوم المشية ورعاية الاصلح والله الموفق
قوله ورد بان التجريد لا تنافى الالتفات بل هو واقع بان
يحوله المتكلم نفسه من ذاته ويجعل مخاطبا كلمة المقصود من
الالتفات المشهور عند الجمهور على ما عرف ايراد معنى واحد
فى صورة متغايرة استجلابا او نشاطا للسامع له واستدراره
لاصغاء الحد والمقصود من التجريد المبالغة فى كون الشئ موصوفا
بصفة وبلوغه النهاية فيها بان ينتزع منه شئ اخر موصوف بتلك
الصفة فمبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى ومبنى التجريد
على اعتبار التغاير ادعاء فكيف تتصور اجتماعهما فنعلم بها امكن
حمل الكلام على طل واحد منهما بدلا عن الآخر واما انهما مقصودان
معا فكلا سلا اذ اعتبر المتكلم من نفسه نطق الخطاب او الغيبة
فان لم يكن هناك وصف يقصد المبالغة فى اتصافه به لم يكن ذلك
تجريدا اصلا وان كان هناك وصف كحمل المقام المبالغة فيه فان
انتزع من نفسه شخصا اخر موصوفا به فهو تجريد وليس من الالتفات
فى شئ وان لم ينتزع بل قصد مجرد الاقتران فى التعبير عن نفسه كان
التفاتا عند الجمهور او على مذهب السكاكى فان قلت كلام المفتاح

لنشاط السامع ٤

حيث قال في بيان الالتفات فافهما مقام المصاب يدل على انه يجرد
ايضا فيجتمعان قلت معنى كلامه انه اقام نفسه مقام المصاب
لانه يجرد منها مصابا اخر ليكون يجرد اما ذكره فانه اطلاق لفظ
المخاطب على المتكلم وسيأتي النكتة الخاصة بالالتفات في هذه المواضع
وان شئت زيادة توضيح فاعلم ان قوله مطاول يمكن ان يحمل
على الالتفات كان هذا ابهام الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس
المتكلم ولم يكن هناك مبالغة في اتصافه بالمخزونية بطريق انتزاع المخزون
عنه وان حمل على التجريد كان فيه دعوى الخطاب واظهار ان المراد
به مغاير للمتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة في اتصافه بالمخزونية
بطريق الانتزاع والله اعلم قوله لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل
الذي هو منصوص الشاعر وصف الممدوح بنفي البخل واثبات الجود و
قد نفى عنه الشرب بكف البخيل ولا يمكن انه يشرب بكفه فلا يكون
بخيلا لان كونه بخيلا يستلزم شربه بكف البخيل فكني بنفي اللازم عن
نفي الملزوم وافهم من نفي البخل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء
المقام وهذا المقدار تمام المقصود ولا دليل على انه جعل نفي الشرب
عن كفه كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له
ادعاء ليكون تجريدا بل سوق الكلام للمبالغة بالمعنى الذي ذكرناه
اذا علمت ما مر ظهر لك ان شرب بكف كريم يتبادر منه انه شرب بكفه فهو كريم
لا انه شرب بكف آخر منتزع منه وان كان محتملا للكلام فظهر ان كونه
كناية عن كون الممدوح عنده بخيلا لا جامع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن
اثبات شربه بكف كريم منتزع منه لجامع والذوق ظاهر فصح ما ادعاه



ما ادعاه وكذلك البعض واما قوله وانه ان كان الخطاب لنفسه
الخ فانما يرد عليه اذا كان مراده بما ذكره توجيه ما في الكتاب
واما اذا اريد به رده فلا قوله لو كانت علتية المذكور لكانت العلة
المذكورة علة حقيقية لانه يلزم من ظهور العلة في العادة ان تكون علة
حقيقية اي موافقة لما في نفس الامر كما فسرنا به ذلك اذ ربما كانت
من المشهورات الكاذبة فالاولى ان يدعى رجحان الاعتبار اللطيف
اذ لا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فاتم القصد
الاخير اضافة قوله من انطق اي شد النطاق قال في الصحاح
النطاق ثوب تلبسه المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على
الاسفل لا اسفل الوركين والاسفل ينجر على الارض وليس لها
بمنطقة ولا تنتطق ولا ساقان وقد انتطقت المرأة لبست النطاق
وانطق الرجل اي لبس المنطقة وتوطل ما شددت به وسطك
والمنطقة معروفة ثم لما خاص يقول منه نطقت الرجل فتنطق
قوله وهذا زيادة توضيح يعني ان قوله على تقدير كونه منه زيادة
توضيح للمقصود لان كون اثبات شيء من العيب على تقدير كون
فلول السيف من العيب مفهوم من بناء اثبات شيء منه على الشرط
المذكور يعني قوله ان كان فلول السيف عيبا وقد يحث اذ الظاهر
ان قوله اي ان كان فلول السيف عيبا بيان لمراد الشاعر كانه قال
يعني الشاعر ان فيهم عيبا وقوله فاثبت على صيغة الماضي كلام مستأنف
متفرع على ما ذكر من مراد الشاعر وليس فعلا ماضيا معطوفا مبنيا على الشرط
المذكور جزاء له كما توهمه فانه ذكر في حد النظام ومعنى وح فلا بد من قوله

على تقدير كونه منه قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول
وان يكون من الضرب الثاني والظاهر انه من الضرب الاول فان قدر
دخول اللام في اللغو فقد اعتبر جهتا تاكيده والا فلم يعتبر الا جهة
واحدة وذلك جار في جميع افراد الضرب الاول ولا يصدر ذلك من
الضرب الثاني الذي لا يمكن فيه الا اعتبار جهة واحدة للتاكيد وان كان
مثله في ملاحظة جهتيه واحدة للتاكيد ولعله اراد بكونه من الضرب
الثاني منع المماثلة فقط قوله مطايا مطايا وجدكن منازل
منازل عنها اي عن المطايا لتضمن بمعنى بتقلع مطى بمعنى مد ومنا اي قد زل عنها
اي لم يصبها فعل المعنى ان منع المطايا لما وصلت الى منازل احبائه
التي كان قاصدا اليها ذهب عنها الاعياء والكلال لانها اقامت بها
وبهو لما وصل اليها لم يزده رؤيتها الا تذكرا وشجوا وفيه وجه
آخر وهو انها بقيت فيها بعد زل عنها القدر فلم يبلها وامكنها الوصول
وقيل اراد ان ناشر منازل الطريق فيه ابلغ من تاينيثها في المطايا
فانه قيل انها اخذ الشاعر لحظاتها وتعول ايها المطايا وان اطالت وجدكن
بعد نحو تين من حشاشة الارماق وكم بات عليكن قد راله فيها
والقدر الذي احطاء كن فيها لا تكاد تفارقني اوباقية على ما بقي من
رمقي وهذا المعنى اظهر كذا في حواشي السقط قوله اي قول ضمة
بن عبد الله الضمة الرجل الشجاع والذكر من الحيات وبه سمي الشخص
قوله او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى كما
اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وجه ذلك في حاشيته بان المراد
بالمقابلة بان يكون تعدد الكلمات في القرينة الثانية على نمط تعددها في القرينة

في القرينة الاولى كموصوف وصفة في قوله مسرر مرفوعة واكواب
موضوعة وفعل مع فاعل ومعطوف في حصل الناطق والصامت
لا عزف لك على ما نشاهد من الامثلة وليس الحال في قوله انا
اعطيناك الكوثر مع صاحبتها كذلك قوله واودكن ان زرت
الخ ودود اسم العشيقة كما ان سعدى في بيت الحريري اسمها ايضا
والورد بالفتح ما يشم وبالكسر الجزء يقال فاتني ورد وحلاني
الصدر وبمعنى الوراد وهم الذين يردون الماء وبوم الحمى يقال
ورد الحمى وبالضم جمع وارد على مثل جون وجون ويقال فرس
ورد واسد ورد وهو الذي بين الكميت والاشقر قوله ومثل
الخيفاء يقال فرس اخنف بين الخيف
اذا كان احدى عينيه زرقاء
والاخرى سوداء
قوله ومثل
الرقطاء
الرقطة
سواد
بشوبه
نقط
بياض
يقال
دجاجة
رقطاء
والحمد لله
على التمام
وعلى
رسوله
افضل
السلام

فرغ من كتابته المذنب العاصي
يوسف بن اسمعيل بن صالح جبني
عامله الله بلطفه الخفي
يوم الاثنين السادس عشر من
شهر ذي القعدة الحرام سنة

تفصيل ما سلم

| جلسيدة | صوبجيدة | اكسونا وغلندة | نتوا سعبلدن |
|---|---|---|---|
| ٢٣٠٠ | ١٠٠٠ | ٣٠٠ | ٩٧٠ |



قوله الحاشية قوله كاستلزام ما هو الواجب اعني التصور بوجه ما للخصوصية قوله للخصوصية عطف على قوله كاستلزام اى اختار المصالتصور بوجه ما لاستلزام الواجب للوجوب بخصوصه ولعل الحق ما وقع في نسخة الشرح للخصوصية عطفا على قوله بوجه ما اى ما هو الواجب في هذا التوجيه هو التصور بوجه ما لا التصور بخصوصية الشرح فما في حل ان الخ غير توجيه